



مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

مجلة دولية علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقداين - ليبيا

السنة الرابعة، المجلد (2)، العدد (8)، مارس 2019

Volume (2), Issue (8), (March. 2019)

البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

لمراسلة المجلة:

مجلة العلوم الشاملة

المعهد العالي للعلوم والتقنية

رقداين - ليبيا

البريد الإلكتروني: mmfhsh1973@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 2015/405

بنغازي - ليبيا

بموافقة الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية بوزارة الثقافة والمجتمع المدني،

قرار رقم 2015/32

الرقم الدولي الموحد للمطبوعات الدورية

(ردم ISSN: 2518-579)



مجلة العلوم الشاملة

دورية دولية علمية محكمة تصدر عن المعهد العالي للعلوم والتقنية
رقداين، ليبيا

السنة الرابعة، المجلد الثاني، العدد الثامن، مارس 2019

رئيس التحرير والمشرّف العام

الدكتور طارق الكادي النالي

هيئة التحرير

الاقسام العلمية بالمعهد العالي للعلوم والتقنية

رقداين - ليبيا

الإخراج الفني:

المهندس أحمد محمود

شروط النشر بالمجلة

ترحب مجلة العلوم الشاملة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا والباحثين في مجال العلوم الانسانية والعلوم التطبيقية بتخصصاتها المختلفة ، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية واللغة الإنجليزية، مع توفر الشروط الآتية في البحث أو الدراسة:

1. أن يتسم بالجديّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا يكون قد سبق نشره، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

2. أن يتقيد بمنهج علمي دقيق، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، وطريقة التوثيق المتبعة في المجلة.

3. أن تكون البحوث ضمن تخصصات المجلة المذكورة أعلاه، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

4. البحوث التي تقبل تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة.

5. يتضمن البحث ملخصاً وبيانات الباحث والعنوان باللغتين العربية والإنجليزية.

6. ترسل الأبحاث من نسخة ورقية مرفقة بـ (CD)، وخط نوع SimplifiedArabic بحجم 12 وتكون مصححة لغوياً على ألا يزيد على 30 صفحة وتطبع على وورد 2010.

7. تسند المراجع وفق الآتي:

- المراجع داخل البحث سواء أكانت كتاب أو دورية أو رسائل (اللقب، السنة، الصفحة).

- الكتب في نهاية البحث (المراجع) اللقب، اسم المؤلف (السنة) عنوان المرجع، المدينة: دار النشر، الطبعة.

- الدوريات والبحوث والرسائل في (المراجع) اللقب، الاسم (السنة) العنوان، اسم الدورية ومكان صدورها، المراجع الأجنبية تأخذ نفس السياق.

8. يمنح الباحث نسختين من العدد الذي يتضمن بحثه أو مشاركته في حالة قبوله للنشر.

تمهيد

بمناسبة صدور العدد الثامن من مجلة "العلوم الشاملة" الصادرة عن المعهد العالي للعلوم والتقنية برقدالين- ليبيا للسنة الرابعة على التوالي بدون انقطاع، نود أن نتقدم بجزيل الشكر لكل الباحثين الذين شاركوا معنا بجهودهم العلمية القيمة لكل الاعداد السابقة، ونتطلع لمشاركاتهم بنشر بحوثهم ودراساتهم المستقبلية في مجلتنا في الاعداد القادمة. كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم معنا في تصحيح مسار هذه المجلة الفتيّة عبر إبداء آرائهم وتقييمهم العلمي للعدد السابع، وتزويدنا بملاحظاتهم القيمة التي كان لها الأثر الواضح في خروج هذا العدد بصورته الحالية. ونرحب بتقبل كافة الملاحظات علي البريد الالكتروني الخاص بالمجلة والتي من شأنها أن تساهم في تصويب الاخطاء وتحسين وتطوير الاعداد القادمة.

"العلوم الشاملة" مجلة معنية بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد التقنية العليا، والباحثين في جميع التخصصات والأقسام العلمية. وقد اشتمل العدد الحالي على تسع عشر بحثاً متنوع وشمل تخصصات عدة، وبلغات مختلفة. نسأل الله أن يقدم الإضافة العلمية المرجوة منه.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

محتويات العدد

أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية		
الصفحة	عنوان البحث	ر.ت
9	أثر العوامل التنظيمية في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين: دراسة تحليلية على مركز طرابلس الطبي	1.
52	دراسة تحليلية لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا عن الفترة 2000-2014	2.
64	الإدارة الإلكترونية - بين المفهوم وامكانية التطبيق - في المنظمات الليبية	3.
84	النمو الحضري في ليبيا	4.
113	تحسين التربة السبخية لإغراض إنشاء الطرق	5.
122	دراسة كفاءة التربة الجيرية في معالجة المياه الملوثة بالعناصر الثقيلة	6.
131	الاستعمار الخارجي وأثاره السياسية على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة	7.
145	التطوير الإداري ودوره في تحسين الأداء الوظيفي	8.
169	تأثير تغير نسبة الملدن على خواص الخرسانة الطازجة والمتصلدة	9.
182	منهجية عمل للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية	10.
201	الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا	11.
221	رواد أعمال المشروعات الصغيرة في ليبيا بين الواقع والمستقبل	12.

ثانيا: البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

No.	Research Title	Page(s)
1.	Characters of the Merchant of Venice William Shakespeare	E1 – E16
2.	Knowledge of pregnant women about risk factors of birth defects	E17 – E25
3.	The role of social media (Facebook) in teaching writing to (ESP) aviation students	E26– E43
4.	<i>The metacognitive reading strategy awareness of KET, PET, & FCE Waha oil company Employees in Libya, Spring 2018</i>	E44– E68
5.	Efficacy of topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A ,with topical application of 10% iodine ointment IN TREATMENT OF RINGWORM (DERMATOPHYTOSIS) in young camels.	E69– E73
6.	Thumb sucking, the harms to our children Health are more than just being a bad habit	E74– E90



أثر العوامل التنظيمية في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين: دراسة تحليلية على

مركز طرابلس الطبي

د. خالد مسعود الباروني

كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل التنظيمية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بمركز طرابلس الطبي، وبنيت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل التنظيمية في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين بمركز طرابلس الطبي في طرابلس، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت صحيفة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة؛ وتم اعتماد عدة متغيرات تشكل محددات الصراع الوظيفي والتي تؤثر في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين، وذلك حسب ما أشارت أدبيات الدراسة وهي: (مستوى وضوح الأهداف الإستراتيجية، مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي، مستوى معايير تقييم أداء المديرين، مستوى العلاقات الإنسانية بين المديرين).

تكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمكاتب بمركز طرابلس الطبي، والبالغ عددهم (152) مفردة، وقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل، فقام بتوزيع (152) صحيفة استبيان، استرد منها (137) استمارة تم تحليلها والتوصل للنتائج من خلالها باستخدام البرنامج الإحصائي لتحليل الظواهر الاجتماعية SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- 1- كشفت الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
- 2- بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
- 3- أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير تقييم أداء المديرين في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
- 4- أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات الإنسانية في مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
- 5- أثبتت الدراسة وجود فروق معنوية في ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول العوامل التنظيمية المؤثرة في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لاختلاف بعض العوامل الديموغرافية، وعدم وجود فروق في آرائهم تعزى لعوامل ديموغرافية أخرى.

Abstract

This study aimed at identifying the effect of the Organizational Factors affecting the level of Occupational Conflicts amongst the administrators at the Tripoli Medical Center. This study was based on a main hypothesis: "There is a statistically significant effect of the Organizational Factors upon Occupational Conflicts amongst the administrators in the Tripoli Medical Center". The study adapted the analytic descriptive approach, as well as the questionnaire was adapted as an instrument to collect the preliminary data of the study. Several variables were adapted, that define the Organizational Factors that affects the level of Occupational Conflicts amongst the administrators according to what the literature review indicated, namely (the Clarity Level of the Strategic Objectives, Effectiveness Level of the Organizational Structure, Evaluation Standards Level of Managers Performance, and Humanitarian Relations Level Between administrators).

The study population consisted of administrators, Heads of Departments and Offices at the Tripoli Medical Center, which are (152). The researcher adopted the comprehensive survey method, he has distributed (152) questionnaires, and retrieved (137) form, they were analyzed and through them, he has obtained the results using Statistical Package for the Social Sciences Program (SPSS).

The study has reached the following results, mainly

1- The study revealed that there is a significant statistical effect for the Clarity Level of the Strategic Objectives upon the Occupational Conflicts amongst the administrators.

2-The study viewed that there is a significant statistical effect for the Organizational Structure Effectiveness upon the Occupational Conflicts amongst the administrators.

3-The study showed that there is a significant statistical effect for the Standards of administrators Performance Evaluation upon their Occupational Conflicts.

4-The study showed that there is a significant statistical effect for the Humanitarian Relations upon the Occupational Conflicts amongst the administrators.

5- This study confirmed that there is statistical significant differentiation between the administrative' conflict level referred to some demographical specifications of responses, and there is no statistical significant differentiation referred to some other demographical specifications of responses in the case study center.

مقدمة:

يعد الصراع أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ من تعارض مصالح المتنافسين، هذا التفاعل يتحول في كثير من الأحيان إلى صراع حاد قد يستهدف إنهاء وجود الأطراف الأخرى وإلى تحطيم الآخر والتفوق عليه، ولكن هذا الصراع قد يكون له أبعاد إيجابية لو تحول إلى تنافس شريف على الموارد والسوق ورضى المستهلك وتحسين مستوى الإنتاجية والأداء، فالصراع ظاهرة تنظيمية ذات حدين يمكن أن تكون سلبية ولكنها يمكن أن تكون ايجابية أيضاً، لذلك فإنه من الطبيعي أن يواجه الفرد الكثير من صور الصراع المتباينة، فقد

يواجه صراعاً بين ذاته وبين طموحاته وقدراته واستعداداته، كما قد يعاني من صراع نتيجة لعلاقته مع الآخرين، وأيضاً الوضع التنافسي يكون فيه أطراف متصارعة مدركين للتعارض وإمكانية الحصول على مراكز مستقبلية، ورغبة كل طرف في الحصول على المركز الذي يتعارض مع الطرف الآخر، ويحدث هذا الصراع داخل الفرد الواحد وداخل الجماعة، وكذلك داخل المنظمة الواحدة، حيث لا تستطيع أي منظمة أو شركة مهما اختلف شكلها أو حجمها أو طبيعة عملها أن تتى بنفسها عن الصراعات، فالمنظمات تتكون من أفراد يعملون وفقاً لأهداف وقيم مختلفة، وهؤلاء الأفراد قد يتعاونون لتحقيق هذه الأهداف والقيم كما يتنافسون بين بعضهم البعض.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر بعض العوامل التنظيمية المحددة لمستوى الصراعات الوظيفية في مستوى حدة الصراع الوظيفي بين المديرين بمركز طرابلس الطبي، حيث افترضت الدراسة تأثير عوامل تنظيمية معينة شكلت المتغيرات المستقلة المتمثلة في: (وضوح الأهداف الاستراتيجية، فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، مستوى العلاقات الإنسانية، الخصائص الديموغرافية للمديرين) وثبات العوامل التنظيمية الأخرى المؤثرة على المتغير التابع بالدراسة وهو: (مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين).

الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها من خلال اطلاعه على العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوع الصراع الوظيفي، كذلك قيامه بإجراء مقابلات مع بعض من مديري الإدارات بالمركز الطبي ورؤساء الأقسام ومديري المكاتب وتقديم بعض الأسئلة التي ضمنت لاحقاً بصحيفة الاستبيان، توصل الباحث إلى أن المركز يعاني من وجود صراعات وظيفية، مما قد يؤثر على مستوى أداء المديرين داخل المركز، حيث تمارس هذه المركز نشاطها في ظل وجود علاقات اجتماعية وإدارية متشابكة ومعقدة إلى حد بعيد نظراً لتعدد أطراف الصراع والتداخل والتشابك في التخصصات ووجود مصالح متباينة، بالمقابل تبين للباحث من خلال إطلاعه على بعض التقارير المتعلقة بمؤشرات الأداء تبين كثرة غياب المديرين وتأخرهم عن العمل وتأخر إنجاز المهام وتنفيذ القرارات وكثرة شكاوى المواطنين بسبب سوء مستوى تلقّيهم للخدمات، مما يعكس انخفاض مستوى الأداء الوظيفي للمديرين،

ومن خلال كل ذلك توصل الباحث إلى صياغة مشكلة الدراسة، والتي تتمثل في تساؤل رئيسي مفاده:

ما أثر المحددات التنظيمية في مستوى حدة الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة؟.

وحيث أن للصراعات الوظيفية أسباب أو محددات كثيرة فإن الدراسة ركزت على بعض المحددات التنظيمية التي يتوقع تأثيرها المباشر على حدة الصراعات الوظيفية بين المديرين وذلك حسب ما تم استقرائه من أدبيات الدراسة، لذلك تم ترجمة التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في صورة تساؤلات فرعية، وهي على النحو التالي:

1. ما أثر وضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة؟.
 2. ما أثر فاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة؟.
 3. ما أثر معايير تقييم أداء المديرين في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة؟.
 4. ما أثر مستوى العلاقات الانسانية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة؟.
 5. هل هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزي لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم؟.
- أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1. الأهمية العلمية:

وتتمثل في حداثة الموضوع حيث أن دراسات قليلة تناولت موضوع الدراسة، كما أنه من الموضوعات الحيوية والمهمة التي تغطي قطاعاً واسعاً من الإداريين والموظفين ورؤساء الأقسام ومديري المكاتب، كما أنه يفسح المجال أمام الباحثين في إدارة الأعمال لتناول موضوعات أخرى لها علاقة بمتغيرات الدراسة.

2. الأهمية الذاتية:

وتتمثل في زيادة قدرات ومعارف الباحث في مجال إدارة الأعمال، وفي تطوير إمكانياته البحثية، ورفع كفاءته في المجال التطبيقي، وزيادة رصيده العلمي بالمعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع الدراسة.

3. الأهمية الميدانية:

وتتمثل في تطبيق الجانب العملي على المركز طرابلس الطبي، وهي دراسة تطبيقية تجمع بين النظري والتطبيقي، وذلك من أجل معرفة أثر الصراعات الوظيفية على أداء المديرين بالمركز قيد الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف بالصراعات الوظيفية ومستوياتها وعناصرها وخصائصها ومصادرها وأساليب التعامل معها.
2. التعرف على أثر وضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
3. التعرف على أثر فاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
4. التعرف على أثر معايير تقييم أداء المديرين على مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
5. التعرف على أثر مستوى العلاقات الانسانية بين المديرين في مستوى الصراعات الوظيفية بينهم بالمركز قيد الدراسة.
6. تحديد ما إذا كان هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزي لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم.
7. التعرف على مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
8. التعرف على مستوى العوامل التنظيمية للصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

9. تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها الحد من مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

فرضيات الدراسة:

بنيت الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لوضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير تقييم أداء المديرين في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمستوى العلاقات الإنسانية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

الفرضية الخامسة: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزي لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم.

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة بيانات الدراسة ومتغيراتها فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمتها للدراسة واختبار فروضها والإجابة على تساؤلاتها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمكاتب بمركز طرابلس الطبي، والبالغ عددهم (152) مفردة، وقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل، فقام بتوزيع (152) استمارة، استرد منها (137) استمارة صالحة للتحليل.

أداة جمع بيانات الدراسة:

بالنسبة للجانب النظري من الدراسة تم تجميع البيانات من الكتب والمراجع والدوريات وشبكة المعلومات الدولية، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أما بالنسبة للجانب العملي قام الباحث

بتصميم استمارة استبيان للحصول على البيانات التي تساعده في اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.

أسلوب التحليل المتبع:

قام الباحث بتحليل أثر العوامل التنظيمية في الصراعات الوظيفية بين المديرين، وذلك باختيار فرضيات الدراسة من خلال اجراء بعض الاختبارات الاحصائية باستخدام حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS على بيانات الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود البشرية:

تتمثل في مدراء الادارات ورؤساء الأقسام والمكاتب بمركز طرابلس الطبي.

الحدود الزمنية:

تتمثل في حدود الدراسة في الفترة التي تم من خلالها الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز هذه الدراسة من العام 2018م.

الحدود المكانية:

تتمثل بمركز طرابلس الطبي.

الحدود الموضوعية:

تتمثل في دراسة أثر العوامل التنظيمية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بمركز طرابلس الطبي.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الادارات ورؤساء الأقسام والمكاتب بمركز طرابلس الطبي، والبالغ عددهم (152) مفردة، وقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل، فقام بتوزيع (152) استمارة، استرد منها (137) استمارة صالحة للتحليل.

الإطار النظري للدراسة (الدراسات السابقة):

1. دراسة الجمل (2015)، بعنوان: "إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من قبل المسؤولين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كما يراها المرؤوسون".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجيات التي يستخدمها المسؤولون في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل في إدارة الصراع التنظيمي كما يراها المرؤوسون، وفقا لعدة متغيرات هي (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المديرية)؛ اعتمدت الدراسة على

المنهج الوصفي التحليلي، تمثلت عينة الدراسة من (100) مرسوم؛ وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها : أن إستراتيجيات إدارة الصراعات التنظيمية لدى المسؤولين العاملين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كانت متوسطة، وجاء ترتيب الإستراتيجيات المتبعة من قبل المسؤولين في مديريات التربية والتعليم تنازلياً: السيطرة والقوة، التعاون، التنازل، التجنب، التسوية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإستراتيجيات المتبعة من قبل المسؤولين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل تعزى لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المديرية).

2. دراسة نصر (2014)، بعنوان: "درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع وعلاقتها بالمناخ التنظيمي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع من وجهة نظر المديرين المساعدين وعلاقتها بالمناخ التنظيمي؛ اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من (174) مفردة في مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها : أن درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع متفاوتة، جاء ترتيب الإستراتيجيات المتبعة من قبل مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع تنازلياً: إستراتيجية التعاون 5.82%، إستراتيجية التسوية 73%، إستراتيجية التنازل 2.50% إستراتيجية التجنب 9.40%، إستراتيجية الهيمنة والسيطرة 9.38%، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات إستراتيجيات إدارة الصراع تعزى لمتغير الجنس والمرحلة التعليمية، وجود علاقة موجبة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين إستراتيجية التعاون وإستراتيجية التسوية من ناحية وبين المناخ التنظيمي بمجالاته ودرجته الكلية، ووجود علاقة سالبة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين إستراتيجية التجنب، الهيمنة والسيطرة، والتنازل ومعظم مجالات المناخ التنظيمي ودرجته الكلية.

3. دراسة (الشابيبي، 2014)، بعنوان: "الصراع التنظيمي وأثره على أداء المنظمة: دراسة تطبيقية على الشركة العامة للكهرباء.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الصراعات التنظيمية على أداء المنظمة بالشركة العامة للكهرباء، وتحديد مستويات الصراع وأهم أنواعه، ومراحل ومصادره، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المدراء والعاملين بالشركة بلغت (108) مفردة، وتم جمع البيانات الأولية للدراسة باستخدام صحائف الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وتوصلت الدراسة إلى إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الصراعات التنظيمية وأداء المنظمة.

4. دراسة سالم (2013) بعنوان: "إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وعلاقتها بمستوى الذكاء العاطفي لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وعلاقتها بمستوى الذكاء العاطفي من وجهة نظرهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي. وتمثلت عينة الدراسة في جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) والبالغ عددهم (76) رئيس قسم، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها : درجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من وجهة نظرهم كانت بنسبة كبيرة (98.68%)، وقد جاء ترتيب إستراتيجيات إدارة الصراع على النحو التالي: (إستراتيجية التعاون 77.01%)، إستراتيجية التسوية 78.65%)، إستراتيجية الاسترضاء 88.68%)، إستراتيجية التجنب 05.52%)، إستراتيجية المنافسة 84.51%)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي تعزى للمتغيرات (المؤسسة التعليمية، الكلية) ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، عدا ممارسة إستراتيجية الاسترضاء حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين المحاضر والأستاذ المساعد والمشارك لصالح المحاضر، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة رؤساء الأقسام

الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي تعزى لمتغير سنوات الخدمة في العمل الإداري، عدا ممارسة إستراتيجية المنافسة حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين مدة الخدمة من 5-10 سنوات، ومدة الخدمة من 10 سنوات فما فوق لصالح مدة الخدمة من 5-10 سنوات.

5. دراسة العويوي (2013)، بعنوان: "دراسة وتحليل إدارة الصراع في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الصراع التنظيمي في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل في خمس قضايا (مستويات الصراع التنظيمي، أسباب الصراع التنظيمي، أنواع الصراع التنظيمي، الإستراتيجيات المتبعة في إدارة الصراع)، والتعرف على الفروق وفقاً لمتغيرات الدراسة والتي تمثلت في (العمر، الجنس، الوظيفة، المديرية، الخبرة الإدارية، المؤهل العلمي)؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتمثلت عينة الدراسة من (48) رئيس قسم و (360) مدير ومديرة مدرسة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها: أن المتوسط الحسابي لمستوي الصراع التنظيمي في مديريات التربية والتعليم بلغ 10.3 وبوزن نسبي (62) أي درجة متوسطة، وأهم أسباب الصراع التنظيمي من وجهة نظر مديري المدارس ورؤساء الأقسام جاء على النحو التالي (محدودية الموارد، الأسباب الشخصية، عدم وضوح الصلاحيات، عدم وضوح المسؤوليات)، كما اثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق بين آراء أفراد الدراسة تجاه واقع الصراع التنظيمي وفقاً لمتغير الجنس، وتوجد فروق بين آراء أفراد الدراسة تجاه واقع الصراع التنظيمي وفقاً لمتغير (العمر، الوظيفة، المديرية، الخبرة الإدارية، المؤهل العلمي).

6. دراسة طه (2013)، بعنوان: "العلاقة بين بعض المتغيرات التنظيمية والصراع التنظيمي في المستشفيات الحكومية ومحافظات غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعض المتغيرات التنظيمية والصراع التنظيمي في المستشفيات الحكومية بمحافظات غزة، والتعرف على الأسباب التي تؤدي للصراع داخل هذه المستشفيات من وجهة نظر العاملين فيها، والتعرف على وجود فروق في مستوى الصراع تبعا لبعض المتغيرات، وهي: (عدم وضوح الدور، ندرة الموارد، عدم تنوع الاتصالات، غياب الحوافز، ضعف سياسة المؤسسات)، والتعرف على أسباب هذا الصراع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من 358 عامل/ة في

المستشفيات الحكومية بمحافظة غزة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة (عدم وضوح الدور، ندرة الموارد، عدم تنوع الاتصالات، غياب الحوافز، ضعف سياسة المؤسسات) والصراع التنظيمي داخل المستشفيات الحكومية في قطاع غزة، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول أسباب الصراع التنظيمي في المستشفيات الحكومية في قطاع غزة تعزى إلى: (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، نوع وظيفية العمل، الخبرة وسنوات العمل، اسم المستشفى، الجهة التي يحصل منها المستجيب على راتبه، حصول المستجيب على دورات).

7. دراسة (موسى، 2013)، بعنوان: "الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة ميدانية على صندوق التقاعد - فرع النقازة".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الصراع التنظيمي في أداء العاملين بصندوق التقاعد فرع النقازة، والتعرف على الإستراتيجيات التي تعتمد عليها المنظمة قيد الدراسة في التعاطي مع الصراعات التنظيمية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت صحائف الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية للدراسة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة المكون من (358) مفردة هم المدراء ورؤساء الأقسام والوحدات والموظفين بفرع الصندوق بالنقازة؛ وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة أثر عكسية بين الصراع التنظيمي في المنظمة قيد الدراسة والأداء الوظيفي للعاملين، وارتفاع حدة الصراعات التنظيمية بالمنظمة قيد الدراسة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الإستراتيجية التي تعتمد عليها المنظمة قيد الدراسة في إدارة الصراعات التنظيمية هي إستراتيجية التهئية واستخدام الحلول الوسطية ثم استخدام القوة والتجاهل.

8. دراسة المدهون (2012)، بعنوان: "العلاقة بين المناخ التنظيمي والصراع التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين المناخ التنظيمي والصراع التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، والتعرف على توجهاتهم نحو المناخ التنظيمي السائد، وأيضاً التعرف على وجود فروق في مستوى الصراع التنظيمي تبعاً للمتغيرات الشخصية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة

من (300) موظف وموظفة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها : وجود علاقة عكسية قوية بين المناخ التنظيمي والصراع التنظيمي، وأن أكثر الأبعاد تأثراً في الصراع التنظيمي كان الحوافز، وكلما زادت بمقدار درجة واحدة انخفض الصراع بمقدار (70.0) من الدرجة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة حول مستوى الصراع التنظيمي تعزى إلى (الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخبرة العملية)، وذلك على عكس متغير اسم الجامعة والذي كان لصالح جامعة الأقصى.

9. دراسة العسولي (2011)، بعنوان: "درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من وجهة نظرهم وسبل تطويرها".

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع، والتعرف إلى سبل تطويرها لدى المديرين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من (134) مدير ومديرة، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان من أهمها: أن درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع كانت كبيرة وبنسبة (4.69%)، وأن أعلى إستراتيجية مستخدمة كانت إستراتيجية التعاون وأن درجة ممارسة المديرين للإستراتيجيات المختلفة تنازلياً كالتالي (التعاون، التسوية، التنازل، التنافس، التجنب)، وأثبتت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات استبانة إستراتيجيات إدارة الصراع تعزى لمتغير الجنس باستثناء إستراتيجية التنافس (الهيمنة) وكانت لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة ممارستهم لإستراتيجيات إدارة الصراع تعزى لمتغير سنوات الخدمة والمؤهل العلمي

10. دراسة مرزوق (2011)، بعنوان: "إستراتيجيات إدارة الصراع التي يتبعها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظة غزة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في المدارس".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي التي يستخدمها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظة غزة ومستوى الالتزام التنظيمي للمعلمين من وجهة نظر المعلمين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة من (788 معلم/ة)، وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛ وقد توصلت الدراسة إلى

عدد من النتائج، كان من أهمها: مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة يستخدمون جميع إستراتيجيات إدارة الصراع ولكن بنسب متفاوتة تتراوح من (02.59 % - 89.80 %) وكانت إستراتيجية التعاون هي الإستراتيجية الأكثر شيوعاً، وجاء ترتيب ممارسة مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع المختلفة تنازلياً: (التعاون، التسوية، التنازل، التناقص، التجنب)، وأثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لإستراتيجيات إدارة الصراع التي يستخدمها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة تعزي لمتغير (سنوات الخدمة، المؤهل العلمي) ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) $\alpha \leq$ بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لإستراتيجيات إدارة الصراع التي يستخدمها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة تعزي لمتغير (الجنس)، ما عدا إستراتيجية التناقص حيث كانت الفروق لصالح الإناث.

11. دراسة الحياي (2005)، بعنوان: "أساليب معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاك الإداري والتدريبي في المنظمات الرياضية العراقية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسلوب الشائع في معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاكات الإدارية والتدريبية في المنظمات الرياضية في المنطقة الشمالية من العراق، والتعرف على فاعلية معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاكات الإدارية والتدريبية في المنظمات الرياضية في المنطقة الشمالية، ومقارنة فاعلية معالجة الصراع التنظيمي بين المنظمات الرياضية وملاكاتها الإدارية والتدريبية في المنطقة الشمالية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي بطريقة المسح كما ضم مجتمع البحث وعيناته، فضلاً عن أدواته التي تطلبت بناء مقياس لأساليب معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاكات الإدارية والفنية في المنظمات الرياضية، وبعد استكمال الشروط العلمية الخاصة ببناء هذا المقياس تم تطبيقه على عينة قوامها (320) إدارياً ومدرّباً ومساعداً للمدرّب موزعين على أندية واتحادات ومراكز شباب المنطقة الشمالية، وتمت معالجة البيانات إحصائياً عن طريق الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الفرضي والنسب المئوية وتحليل التباين باتجاه واحد واختبار دنكن لمعرفة دلالة الفروق وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات منها:

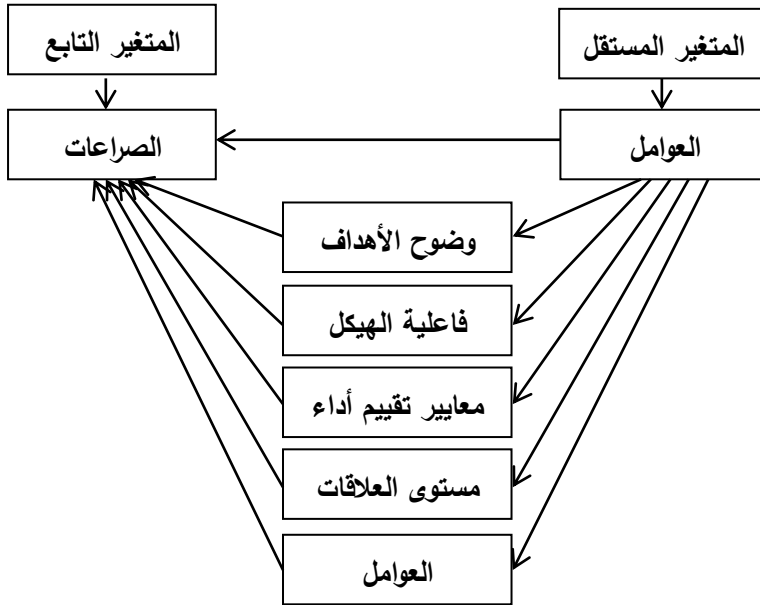
1. أسلوب المواجهة أكثر الأساليب استخداماً من قبل إداريي المنظمات الرياضية ومدرّبيها في المنطقة الشمالية.

2. أسلوب التهذئة أكثر الأساليب استخداماً من قبل مساعدي مدربي المنظمات الرياضية في المنطقة الشمالية.
3. فاعلية الملاكات الإدارية والتدريبية في معالجة الصراع التنظيمي باستثناء مساعدي المدربين في الاتحادات الرياضية الفرعية.
4. تفوق ملاكات الأندية الرياضية والاتحادات الرياضية الفرعية على أقرانهم في مراكز الشباب.

التعريفات الإجرائية:

1. **الصراع:** هو أعلى درجات التوتر حدة وخطورة حيث يجعل طرفي العلاقة متناحرين بالقدر الذي يرفض فيه كل طرف الاعتراف بحق الوجود والمنفعة والبقاء للطرف الآخر .
2. **الصراع التنظيمي:** هو ظاهرة طبيعية تفرزها التفاعلات الاجتماعية، وهو أمر حتمي وضروري في التنظيم ولا يمكن تجنبه إطلاقاً، ويجب على الإدارة أن تتعرف عليه وأن لا يخرج الصراع عن نطاق سيطرتهم.
3. **الصراع الوظيفي:** هو عملية إدارية ونفسية وشخصية يهدف فيها أطراف الصراع إلى تحقق مصالحهم على حساب مصالح الآخرين.
4. **وضوح الأهداف الإستراتيجية:** ويقصد بها مدى استيعاب المديرين لمعايير التي وضعت على أساسها الأهداف الإستراتيجية، والغايات التي وضعت لأجلها، والنتائج المراد تحقيقها.
5. **فاعلية الهيكل التنظيمي:** ويقصد بها قدرة الهيكل التنظيمي على تحقيق التفاعلات والاتصالات لتحقيق الأهداف التنظيمية.
6. **العلاقات الإنسانية بين المديرين:** ويقصد بها مدى توفر روح التعاون المشترك والعلاقات الطيبة بين المديرين.
7. **معايير تقييم أداء المديرين:** ويقصد بها المعايير الفنية والموضوعية التي يتم على أساسها تقييم مدخلات وعمليات ومخرجات أداء المديرين.

نموذج الدراسة:



شكل (1): نموذج الدراسة

الإطار العملي للدراسة:

أداة الدراسة:

استخدم الباحث صحيفة الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة، واشتملت على جزأين أساسيين حيث أستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين والمتمثلة بالجنس، المؤهل العلمي، العمر، وسنوات الخبرة، الوظيفة الحالية بالمركز، أما الجزء الثاني من الاستبيان فتكون من المحددات التنظيمية للصراع الوظيفي مجال تركيز هذه الدراسة، وهي على النحو التالي:

- وضوح الأهداف الاستراتيجية، وتكون المحور من (8) فقرات.
- فاعلية الهيكل التنظيمي، وتكون المحور من (13) فقرة.
- معايير تقييم أداء المديرين، وتكون المحور من (8) فقرات.
- مستوى العلاقات الانسانية بين المديرين، وتكون المحور من (13) فقرة .

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق) ودرجتان للإجابة (موافق إلى حد ما) وثلاث درجات للإجابة (موافق)، وقد تم استخدام متوسط القياس (2) وهو متوسط القيم (1، 2، 3) للإجابات الثلاث، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة.

جدول (1): ترميز بدائل الإجابة.

الإجابة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق
الترميز	1	2	3

الأساليب الإحصائية المستخدمة بالدراسة:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05)، والذي يُعد مستوى مقبولا في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة (24: 2003, Sekaran)، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم للتعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، وحيث أن الاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

التوزيعات التكرارية: لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.

المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.

المتوسط الحسابي المرجح، لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.

الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

اختبار تي (One Sample T – test): لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (2) في المقياس الثنائي.

معامل كرونباخ ألفا: لحساب ثبات أداة الدراسة.

معامل الارتباط: لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجماليه.

تباين الانحدار الخطي والمتعدد: لتحديد أثر المتغيرات المستقلة (العوامل التنظيمية) على المتغير التابع (الصراع الوظيفي بين المديرين).

صدق فقرات الاستبيان:

تم قياس صدق فقرات الاستبيان من خلال الآتي:

أولاً: صدق المحكمين:

حيث أن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال والاحصاء الوصفي، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق البنائي:

جدول (2): معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان.

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	محور الأهداف الاستراتيجية	8	0.754	0.000
2	محور فاعلية الهيكل التنظيمي	13	0.746	0.000
3	محور معايير تقييم أداء المديرين	8	0.87	0.000

4	محور العلاقات الانسانية	13	0.784	0.000
5	الصراع الوظيفي	42	0.968	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيمة الدلالة الإحصائية للارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاورة الفرعية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05) حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05).

النتائج:

وهو الاتساق في نتائج المقياس، إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على نفس الأفراد، وتم حساب الثبات عن طريق معامل (كرونباخ الفا)، حيث أن معامل (كرونباخ الفا) يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف، وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل (كرونباخ الفا) للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Sekaran, 2003: 311)؛ ولإستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام صحائف الاستبيان البالغ عددها (137) استبيان، وقد كانت قيمة معامل (كرونباخ الفا) لثبات المحور الأول "الأهداف الاستراتيجية" تساوي (0.902)، وللمحور الثاني "فاعلية الهيكل التنظيمي" تساوي (0.695)، ولمحور "معايير تقييم أداء المديرين" تساوي (0.836)، ولمحور "العلاقات الانسانية" (0.671)، وإجمالي "الصراع الوظيفي" (0.909)، وإجمالي الاستبيان بهذه الطريقة (0.941)، وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (3): معامل الفا كرونباخ للثبات.

ت	إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	وضوح الأهداف الاستراتيجية	8	0.902
2	فاعلية الهيكل التنظيمي	13	0.695
3	معايير تقييم أداء المديرين	8	0.836
4	العلاقات الانسانية	13	0.671
5	الصراع الوظيفي بين المديرين	42	0.909
	إجمالي الاستبيان	62	0.941

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام والمكاتب بمركز طرابلس الطبي، والبالغ عددهم (152) مفردة، وقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل، فقام بتوزيع (152) استمارة، استرد منها (137) استمارة صالحة للتحليل كما هو مبين بالجدول أدناه.

جدول (4): الاستثمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة المسترد والفائد منها.

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات غير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
152	17	%11.18	0	%0	135	%88.82

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية:**1. الجنس:****جدول (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس.**

الجنس	عدد الحالات	النسبة %
ذكر	83	60.6
أنثى	54	39.4
المجموع	137	%100

تبين من خلال الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة وما نسبته (60.6%) كانوا من الذكور، بينما (54) مبحوثين وما نسبته (39.4%) من الاناث .

2. المؤهل العلمي:**جدول (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.**

المؤهل العلمي	عدد الحالات	النسبة %
ثانوي	4	2.9
دبلوم متوسط	16	11.7
دبلوم عالي	37	27.0
بكالوريوس	47	34.3
ماجستير	10	7.3
دكتوراه	21	15.3
أخرى	2	1.5
المجموع	137	%100

من خلال الجدول رقم (6) تبين أن (4) مبحوثين وما نسبته (2.9%) كان مؤهلهم العلمي ثانوي، وأن (16) مبحوثاً وما نسبته (11.7%) يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط، وأن (37) مبحوثاً وما نسبته (27.0%) كان مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و(47) مبحوثاً وما نسبته

(34.3%) من خريجي الجامعات (بكالوريوس)، وأن (10) محوئين وما نسبته (7.3%) كانوا من حملة الماجستير، و(21) محوئا وما نسبته (15.3%) كانوا من حملة الدكتوراه، وأن محوئين اثنين وما نسبته (1.5%) يحملان مؤهلات أخرى.

3. العمر:

جدول (7): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر.

العمر	عدد الحالات	النسبة %
أقل من 25 سنة	24	17.5
من 25 سنة الى أقل من 35	45	32.8
من 35 سنة الى أقل من 45 سنة	43	31.4
من 45 سنة فما فوق	25	18.2
المجموع	137	100%

تبين من خلال الجدول (7) ان (24) محوئا وما نسبته (17.5%) كانت اعمارهم أقل من 25 سنة، و(45) محوئا وما نسبته (32.8%) تراوحت اعمارهم من 25 الى أقل من 35 سنة، و(43) محوئا وما نسبته (31.4%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية من 35 الى أقل من 45 سنة، و(25) محوئا وما نسبته (18.2%) كانت اعمارهم من 45 سنة فما فوق.

4. سنوات الخبرة:

جدول (8): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

سنوات الخبرة	عدد الحالات	النسبة %
أقل من 15 سنة	24	17.5
من 5 سنوات الى 10	30	21.9
من 10 سنوات الى أقل من 15	41	29.9
من 15 سنة فأكثر	42	30.7
المجموع	137	100%

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن (24) محوئا وما نسبته (17.5%) كانت خبرتهم اقل من 15 سنة، و(30) محوئا وما نسبته (21.9%) تراوحت خبرتهم من 5 الى 10 سنوات، و(41) محوئا وما نسبته (29.9%) كانت خبرتهم 10 الى اقل من 15 سنة، و(42) محوئا وما نسبته (30.7%) كانت خبرتهم 15 سنة فأكثر.

5. الوظيفة الحالية:

جدول (9): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.

النسبة %	عدد الحالات	المسمى الوظيفي
1.5	2	مدير عام
10.9	15	مدير إدارة
18.2	25	رئيس قسم
16.1	22	مشرف
51.8	71	موظف
1.5	2	غير ميبين الإجابة
100	137	المجموع

من خلال جدول (9) تبين ان مبحثين اثنين وما نسبته (1.5%) كانا مدرء عامين، و(15) مبحثاً وما نسبته (10.9%) كانوا مدرء إدارات، وان (25) مبحثاً وما نسبته (18.2%) كانوا رؤساء أقسام، وأن (22) مبحثاً وما نسبته (16.1%) من المشرفين، وأن (71) مبحثاً وما نسبته (51.8%) من الموظفين.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر مؤشرات إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق علمية يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة لما فيها من تنوع في الجنس والمؤهل العلمي والعمر وسنوات الخبرة والوظيفة الحالية.

الوصف الإحصائي لمحاول الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون الدرجة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (3)، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

أولاً: وضوح الأهداف الاستراتيجية:

جدول (10): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور وضوح الأهداف الاستراتيجية.

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	لا أوافق	أوافق تماماً	أوافق	المتوسط	المتوسط المعياري	القيمة الدالة	الدرجة
1	هناك تحديد واضح لأهداف المركز.	ك	6	54	77	2.52	0.583	0.000	مرتفعة
		%	4.4	39.4	56.2				
2	يتم اصدار التعليمات والقرارات في اطار الاهداف الاستراتيجية لتطبيق خطط العمل بالمركز.	ك	10	72	55	2.33	0.608	0.000	مرتفعة
		%	7.3	52.6	40.1				
3	يتم تقسيم واجبات العمل بين الأقسام المختلفة بالمركز في اطار الاهداف الاستراتيجية.	ك	19	52	66	2.34	0.712	0.000	مرتفعة
		%	13.9	38.0	48.2				
4	تقوم إدارة المركز بتعزيز وتطوير الخدمات الحالية واستحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجاته.	ك	17	34	86	2.50	0.708	0.000	مرتفعة
		%	12.4	24.8	62.8				
5	يعتمد المركز سياسة واضحة في تطوير وتحسين الأداء بما يحقق الاهداف الاستراتيجية.	ك	24	55	58	2.25	0.735	0.000	مرتفعة
		%	17.5	40.1	42.3				
6	تراعى الاهداف الاستراتيجية تطوير مهارات مديري المركز.	ك	19	57	61	2.31	0.703	0.000	مرتفعة
		%	13.9	41.6	44.5				
7	تؤدي الأهداف الاستراتيجية إلى تحديد برامج تطويرية فاعلة.	ك	13	52	72	2.43	0.662	0.000	مرتفعة
		%	9.5	38	52.6				
8	تركز الأهداف الاستراتيجية على الأداء العملي للمركز.	ك	14	54	69	2.40	0.669	0.000	مرتفعة
		%	10.2	39.4	50.4				

من الجدول رقم (10) تبين أن هناك تحديداً واضحاً للأهداف، ويتم اصدار التعليمات والقرارات في اطار الاهداف الاستراتيجية لتطبيق خطط العمل بالمركز، كما تبين إنه يتم تقسيم واجبات العمل بين الأقسام المختلفة بالمركز في اطار الاهداف الاستراتيجية، وإن إدارة المركز تقوم بتعزيز وتطوير الخدمات الحالية واستحداث خدمات جديدة تستجيب لاحتياجاته، كما تبين إن المركز يعتمد سياسة واضحة في تطوير وتحسين الأداء بما يحقق الاهداف الاستراتيجية، وتبين أيضاً إن الأهداف الاستراتيجية تؤدي إلى تحديد برامج تطويرية فاعلة وتركز على الأداء العملي بالمركز.

جدول (11): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية.

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الاحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية
وضوح الأهداف الاستراتيجية	2.39	0.39	0.519	8.684	0.000	معنوي	مرتفع

ولتحديد مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية، فإن النتائج في الجدول رقم (11) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.39) وهو أكبر من متوسط القياس (2)، وأن الفروق تساوي (0.39)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية كان مرتفعاً.

ثانياً: فاعلية الهيكل التنظيمي:

جدول (12): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور فاعلية الهيكل التنظيمي.

ت	الفرقة	التكرار والنسبة	لاوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الترجيح
1	الهيكل التنظيمي للمركز واضح ويمكن أن يحقق أعلى مستوى للكفاءة.	ك	14	68	55	2.30	0.646	0.000	مرتفعة
		%	10.2	49.6	40.1				
2	المسؤوليات والعلاقات واضحة ومحددة بالمركز.	ك	14	73	50	2.26	0.633	0.000	مرتفعة
		%	10.2	53.3	36.5				
3	الوصف الوظيفي محدد بكل وضوح للمدراء والمرؤوسين بالمركز	ك	23	64	50	2.20	0.705	0.001	مرتفعة
		%	16.8	46.7	36.5				
4	هناك تناسق بين العمل	ك	20	70	47	2.20	0.673	0.001	مرتفعة

				34.3	51.1	14.6	%	وبين المسؤوليات المكلف بها داخل المركز	
مرتفعة	0.000	0.662	2.25	51	69	17	ك	يوجد بالمركز نظام اتصال مستمر ومباشر بين المدراء والمؤوسين.	5
				37.2	50.4	12.4	%		
مرتفعة	0.000	0.661	2.28	54	67	16	ك	الموقع الوظيفي لمدراء المركز واضح	6
				39.4	48.9	11.7	%		
مرتفعة	0.000	0.621	2.39	63	64	10	ك	هناك توافق بين الهيكل التنظيمي للإدارات وبين مهام عملها بالمركز.	7
				46	46.7	7.3	%		
مرتفعة	0.000	0.659	2.31	57	65	15	ك	يوجد خلافات بين المدراء بالمركز حول الواجبات والمسؤوليات.	8
				41.6	47.4	10.9	%		
مرتفعة	0.000	0.603	2.22	43	81	13	ك	يظهر عدم التوافق بين المدراء حول أداء المهام الوظيفية	9
				31.4	59.1	9.5	%		
مرتفعة	0.000	0.604	2.25	46	79	12	ك	يثنأ الصراع بين المدراء الذين لديهم خلاف حول العمل بالمركز.	10
				33.6	57.7	8.8	%		
منخفضة	0.524	0.803	2.04	47	49	41	ك	يتم توزيع العمل على الجميع بعدالة وشفافية.	11
				34.3	35.8	29.9	%		
مرتفعة	0.000	0.634	2.30	54	70	13	ك	هناك نقص في الموارد اللازمة لإتمام العمل بالشكل الصحيح الأمر الذي خلق صراعات حول الموارد.	12
				39.4	51.1	9.5	%		
مرتفعة	0.000	0.627	2.28	51	73	13	ك	هناك تعارض بين متطلبات العمل وبين أهداف المدراء	13
				37.2	53.3	9.5	%		

نستنتج من الجدول رقم (12) إن الهيكل التنظيمي للمركز واضح ويمكن أن يحقق أعلى مستوى للكفاءة وإن المسؤوليات والعلاقات واضحة ومحددة بالمركز، كما تبين إن الوصف الوظيفي محدد بكل وضوح للمدراء والمؤوسين وهناك تناسق بين العمل وبين المسؤوليات المكلف بها داخل المركز إضافة إلى وجود نظام اتصال مستمر ومباشر بين المدراء والمؤوسين ووضوح المركز الوظيفي لمدراء المركز، كما تبين وجود توافق بين الهيكل التنظيمي للإدارات وبين مهام عملها بالمركز وتبين وجود خلافات بين المدراء بالمركز حول الواجبات والمسؤوليات مع ظهور عدم التوافق بين المدراء حول أداء المهام الوظيفية، كما تبين وجود صراع بين المدراء الذين لديهم خلاف حول العمل بالمركز وإن هناك نقصاً في الموارد اللازمة لإتمام العمل بالشكل الصحيح الأمر الذي خلق صراعات حول الموارد

إضافة إلى وجود تعارض بين متطلبات العمل وبين أهداف المدراء، كما أظهرت النتائج في الجدول إن العمل لا يتم توزيعه بصورة عادلة وشفافية على الجميع.

جدول (13): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي أثر فاعلية الهيكل

التنظيمي.

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	الدرجة
فاعلية الهيكل التنظيمي	2.04	0.04	0.305	1.659	0.1	غير معنوية	منخفضة

ولتحديد مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي، فإن النتائج في الجدول رقم (13) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.04) وهو أكبر بقليل من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.04)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.1) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم معنوية الفروق، وهذا يدل على إن مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي كان منخفضاً.

ثالثاً: معايير تقييم أداء المديرين:

جدول (14): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One

Sample T-Test) لمحور معايير تقييم أداء المديرين.

ت	الفقرة	النسبة التكرار	لا توافق	لا توافق كلياً	أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	يتم استخدام أحدث التقنيات لتقييم الأداء بالمركز.	ك	46	48	43	1.98	0.809	0.752	منخفض
		%	33.6	35	31.4				
2	يؤثر نوع التقنية المستخدمة في قياس الأداء على مستويات الأداء بالمركز.	ك	16	69	52	2.26	0.656	0.000	مرتفع
		%	11.7	50.4	38				
3	تتوفر جميع المعلومات المساعدة على	ك	43	66	28	1.89	0.714	0.075	منخفض
		%	31.4	48.2	20.4				

							تقييم الأداء بالمركز.	
4	منخفض	0.8 26	0.776	2.01	42	55	40	ك نظام الترقية تدفع المديرين لاقتراح أفكار جديدة لتحسين أداء ما يقومون به
					30.7	40.1	29.2	%
5	منخفض	0.1 09	0.740	1.90	31	61	45	ك يستخدم المركز مؤشرات ملائمة وواضحة لتقييم الأداء
					22.6	44.5	32.8	%
6	منخفض	0.2 2	0.693	1.93	28	71	38	ك يتم الاعتماد على مؤشرات تعكس كل الجوانب الداخلية والخارجية للمركز
					20.4	51.8	27.7	%
7	مرتفع	0.0 01	0.651	2.20	45	74	18	ك نظام الحوافز مشجع على مزيد من البذل والعطاء
					32.8	54	13.1	%
8	مرتفع	0.0 02	0.625	2.17	40	80	17	ك ربط برامج التدريب المختلفة بالنتائج والتوصيات التي تخرج بها عملية التقييم لمعالجة نقاط الضعف.
					29.2	58.4	12.4	%

من الجدول رقم (14) تبين لا يتم استخدام أحدث التقنيات لتقييم الأداء بالمركز قيد الدراسة، إضافة إلى عدم توفر جميع المعلومات المساعدة على تقييم الأداء بالمركز، وإن نظام الترقية لا تساعد المدراء لاقتراح أفكار جديدة لتحسين أداء ما يقومون به، كما تبين إن المركز لا يستخدم مؤشرات ملائمة وواضحة لتقييم الأداء ولا يتم الاعتماد على مؤشرات تعكس كل الجوانب الداخلية والخارجية للمركز.

كما تبين إن التقنية المستخدمة تؤثر في قياس الأداء على مستويات الأداء بالمركز، وإن نظام الحوافز يشجع على المزيد من البذل والعطاء، وتبين أيضاً إنه يتم ربط برامج التدريب المختلفة بالنتائج والتوصيات التي تخرج بها عملية التقييم لمعالجة نقاط الضعف.

جدول (15): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور معايير تقييم أداء المديرين.

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية / T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	الدرجة
معايير تقييم أداء المديرين	2.04	0.04	0.485	1.013	0.313	غير معنوي	منخفض

ولتحديد مستوى معايير تقييم أداء العاملين، فإن النتائج في الجدول رقم (15) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.04) وهو أكبر بقليل من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.04)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (0.313) وهي أكبر من (0.05) وتشير إلى عدم معنوية الفروق، وهذا يدل على أن معايير تقييم الأداء كانت منخفضة.

رابعاً: العلاقات الانسانية:

جدول (16): يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور العلاقات الانسانية.

ت	الفقرة	النسبة التكرار	لا توافق	لا توافق كلياً	أوافق	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدلالة الإحصائية	الدرجة
1	المديرين والمؤوسين يتعاملون مع بعضهم البعض بشكل إنساني متميز،	ك	17	78	42	2.18	0.633	0.001	مرتفعة
		%	12.4	56.9	30.7				
2	يتواصل المديرين والمؤوسين بالمركز مباشرة، وهم على استعداد لتبادل المعلومات المتعلقة بالعمل.	ك	15	84	38	2.17	0.601	0.001	مرتفعة
		%	10.9	61.3	27.7				
3	يحاول المديرين تنمية علاقاتهم فيما بينهم وبين المؤوسين بما يخلق بيئة عمل صحية.	ك	14	82	41	2.20	0.604	0.000	مرتفعة
		%	10.2	59.9	29.9				
4	يتيح المديرين داخل المركز للمؤوسين المشاركة في القرارات والعمل بالطريقة التي يراها مناسبة	ك	25	88	24	1.99	0.600	0.887	منخفضة
		%	18.2	64.2	17.5				

5	يتشارك المديرين مع زملائهم المناسبات الاجتماعية	ك	14	92	31	2.12	0.562	0.011	مرتفعة
		%	10.2	67.2	22.6				
6	هناك تواصل بين المديرين والمرووسين من ناحية التوجيهات والإشراف.	ك	14	92	31	2.12	0.562	0.011	مرتفعة
		%	10.2	67.2	22.6				
7	يحاول المديرين معالجة مشكلاتهم ومشكلات زملائهم سواء بين المرووسين أو بالعمل	ك	15	81	41	2.19	0.613	0.000	مرتفعة
		%	10.9	59.1	29.9				
8	لا يفهم المدراء مواقف ووجهات نظر بعضهم البعض	ك	15	73	49	2.25	0.639	0.000	مرتفعة
		%	10.9	53.3	35.8				
9	يخفي المدراء عدم ارتياحهم لبعضهم البعض	ك	13	79	45	2.23	0.610	0.000	مرتفعة
		%	9.5	57.7	32.8				
10	عندما يوجه المدير النقد إلى أحد زملاءه يكون ذلك بينهما فقط	ك	15	83	39	2.18	0.605	0.001	مرتفعة
		%	10.9	60.6	28.5				
11	تتأزم العلاقات الشخصية بين المدراء بسبب خلافات العمل.	ك	13	86	38	2.18	0.584	0.000	مرتفعة
		%	9.5	62.8	27.7				
12	يحاول المدراء تخفيف حدة الخلافات عن طريق تجاهلها.	ك	16	91	30	2.10	0.572	0.039	مرتفعة
		%	11.7	66.4	21.9				
13	عدم موضوعية بعض المدراء في التعامل مع مرووسيهم خلق استياء وصراع في العمل.	ك	13	67	57	2.32	0.641	0.000	مرتفعة
		%	9.5	48.9	41.6				

من الجدول رقم (16) تبين إن المديرين والمرووسين يتعاملون مع بعضهم البعض بشكل إنساني متميز وإن التواصل بين المديرين والمرووسين يتم بصورة مباشرة، وإن المديرين يحاولوا تنمية علاقاتهم فيما بينهم وبين المرووسين بما يخلق بيئة عمل صحية كما تبين إنهم يشاركون مع زملائهم في المناسبات الاجتماعية، فقد تبين إن هناك تواصل بين المديرين والمرووسين من ناحية التوجيهات والإشراف، وإن المديرين يحاولوا معالجة مشكلاتهم ومشكلات زملائهم سواء بين المرووسين أو بالعمل، كما تبين عدم تفاهم المدراء لمواقف ووجهات النظر مع بعضهم البعض وإنهم يخفوا عدم ارتياحهم لبعضهم البعض، وإن العلاقات الشخصية بين المدراء تتأزم بسبب خلافات العمل وإنهم يحاولون تخفيف حدة الخلافات عن طريق تجاهلها، كما تبين عدم موضوعية بعض المدراء في التعامل مع مرووسيهم مما خلق استياء وصراع في العمل، وأظهرت النتائج في الجدول إن المديرين لا يتبحوا للمرووسين المشاركة في القرارات والعمل بالطريقة التي يراها مناسبة.

جدول (17): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور العلاقات الانسانية.

الدرجة	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
منخفض	غير معنوي	0.371	0.898	0.271	0.02	2.0 2	العلاقات الانسانية

ولتحديد مستوى العلاقات الانسانية، فإن النتائج في الجدول رقم (17) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.02) وهو أكبر بقليل من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (0.371) وهي أكبر من (0.05)، وتشير إلى عدم معنوية الفروق، وهذا يدل على أن مستوى العلاقات الانسانية كان منخفضاً.

خامساً: مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين:

لتحديد مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين، فإن النتائج في الجدول رقم (18) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (2.1) وهو أكبر من متوسط القياس (2) وأن الفروق تساوي (0.1)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (0.000) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية الفروق، وهذا يدل على اتفاق المبحوثين إجمالي فقرات الصراع الوظيفي، لذا فإن مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين كان منخفضاً⁽¹⁾.

(1) عند تحديد مستوى إجمالي الصراعات الوظيفية، تمت مراعاة الصياغة الايجابية لل فقرات التي تقيس الصراعات الوظيفية، حيث إن ارتفاع درجة الموافقة يعني انخفاض مستوى الصراعات الوظيفية، لذا وجب التنويه لذلك.

جدول (18): نتائج اختبار (One Sample T- test) لإجمالي محور الصراع الوظيفي

بين المديرين.

الدرجة	معنوية الفروق	قيمة الدلالة الإحصائية	القيمة الإحصائية / T-Test	الانحراف المعياري	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مرتفع	معنوي	0.000	3.938	0.301	0.1	2.1	الصراع الوظيفي بين المديرين

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار جوهرية العلاقة بين متغيرات الدراسة، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة معنوية (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05).

ولتحديد أثر الصراع الوظيفي على أداء المديرين، تم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع عن طريق معامل التحديد.

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

بينت النتائج في الجدول رقم (19) وجود علاقة بين وضوح الأهداف الاستراتيجية والصراع الوظيفي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.812)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وتشير إلى معنوية العلاقة.

ولتحديد أثر وضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراع الوظيفي، تم استخدام تحليل التباين للانحدار فبينت النتائج في الجدول (19) ان قيمة F تساوي (260.74) وهي قيمة مرتفعة جداً قياساً بالقيمة الجدولية (3.9201)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأهداف الاستراتيجية

في مستوى الصراع الوظيفي، وكانت قيمة معامل التحديد (0.659)، وهي تشير إلى أن ما نسبته (65.9%) من التغيرات في الصراع الوظيفي سببه وضوح الأهداف الاستراتيجية. جدول (19): نتائج تحليل التباين للانحدار لتحديد صلاحية نموذج انحدار وضوح الأهداف الاستراتيجية على الصراع الوظيفي بين المديرين.

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر
1	8.1	8.1	260.74	0.000	0.812	0.659	%65.9
135	4.194	0.031					
136	12.293						

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

بينت النتائج في الجدول رقم (20) وجود علاقة بين فاعلية الهيكل التنظيمي والصراع الوظيفي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.806)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وتشير إلى معنوية العلاقة.

ولتحديد أثر فاعلية الهيكل التنظيمي على الصراع الوظيفي، تم استخدام تحليل التباين للانحدار فبينت النتائج في الجدول (20) ان قيمة F تساوي (249.937) وهي قيمة مرتفعة جداً قياساً بالقيمة الجدولية (3.9201)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي في الصراع الوظيفي، وكانت قيمة معامل التحديد (0.649) وهي تشير إلى أن ما نسبته (64.9%) من التغيرات في الصراع الوظيفي سببه مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي.

جدول (20): نتائج تحليل التباين للانحدار لتحديد صلاحية نموذج انحدار فاعلية الهيكل التنظيمي على الصراع الوظيفي بين المديرين.

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر
1	7.982	7.982	249.937	0.000	0.806	0.649	%64.9
135	4.311	0.032					
136	12.293						

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعايير تقييم أداء المديرين في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

بينت النتائج في الجدول رقم (21) وجود علاقة بين معايير تقييم أداء المديرين والصراع الوظيفي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.858)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وتشير إلى معنوية العلاقة.

ولتحديد أثر معايير تقييم أداء المديرين في الصراع الوظيفي، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، فبينت النتائج في الجدول (21) ان قيمة F تساوي (376.027) وهي قيمة مرتفعة جداً قياساً بالقيمة الجدولية (3.9201)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير تقييم أداء المديرين في الصراع الوظيفي، وكانت قيمة معامل التحديد (0.736)، وهي تشير إلى أن ما نسبته (73.6%) من التغيرات في الصراع الوظيفي سببه معايير تقييم أداء المديرين.

جدول (21): نتائج تحليل التباين للانحدار لتحديد صلاحية نموذج انحدار معايير تقييم

أداء المديرين على الصراع الوظيفي بين المديرين.

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر
1	9.046	9.046	376.027	0.000	0.858	0.736	%73.6
135	3.248	0.024					
136	12.293						

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعلاقات الانسانية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

بينت النتائج في الجدول رقم (22) وجود علاقة بين العلاقات الانسانية والصراع الوظيفي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.777)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وتشير إلى معنوية العلاقة.

ولتحديد أثر العلاقات الانسانية في الصراع الوظيفي، تم استخدام تحليل التباين للانحدار، فبينت النتائج في الجدول (22) ان قيمة F تساوي (205.226) وهي قيمة مرتفعة جداً قياساً بالقيمة الجدولية (3.9201)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من (0.05)، وهذا يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات الانسانية في مستوى الصراع

الوظيفي، وكانت قيمة معامل التحديد (0.603)، وهي تشير إلى أن ما نسبته (60.3%) من التغيرات في مستوى الصراع الوظيفي سببه العلاقات الانسانية.

جدول (22): نتائج تحليل التباين للانحدار لتحديد صلاحية نموذج انحدار العلاقات الانسانية على الصراع الوظيفي بين المديرين.

درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد (R^2)	نسبة الأثر
1	7.415	7.415	205.226	0.000	0.777	0.603	%60.3
135	4.878	0.036					
136	12.293						

الفرضية الخامسة: هناك اختلافات معنوية ذات دلالة احصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة تعزى لاختلاف الخصائص الديموغرافية بينهم.

الجنس:

جدول (23): نتائج اختبار "T" (Independent Sample T-Test) للفروق في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى العوامل التنظيمية للصراع الوظيفي بين المديرين حسب الجنس.

العوامل التنظيمية	الجنس	عدد الحالات	المتوسط	الانحراف المعياري	الفروق في المتوسط	قيمة الدلالة الاحصائية	معنوية الفروق
وضوح الأهداف الاستراتيجية.	ذكر	83	2.4639	0.45888	0.2	0.027	معنوية
	أنثى	54	2.2639	0.58361			
فاعلية الهيكل التنظيمي.	ذكر	83	2.0732	0.26454	0.07606	0.182	غير معنوية
	أنثى	54	1.9972	0.35643			
معايير تقييم أداء المديرين.	ذكر	83	2.0828	0.46126	0.10366	0.223	غير معنوية
	أنثى	54	1.9792	0.51724			
العلاقات الانسانية	ذكر	83	2.0232	0.2104	0.00608	0.908	غير معنوية
	أنثى	54	2.0171	0.34584			
الصراع الوظيفي بين المديرين.	ذكر	83	2.134	0.24932	0.08326	0.114	غير معنوية
	أنثى	54	2.0507	0.36263			

أظهرت النتائج في الجدول رقم (23) أن متوسط الذكور لوضوح الأهداف الاستراتيجية (2.4639)، وللائات (2.2639)، وكانت الفروق (0.2)، ولتحديد معنوية هذه الفروق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.027) وهي أقل من (0.05) وتشير إلى معنوية هذه الفروق، أي وجود فروق معنوية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى وضوح الأهداف

الاستراتيجية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، في حين إن قيم الدلالة الإحصائية لباقي المتغيرات كانت جميعها أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، العلاقات الانسانية، ومستوى الصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لمتغير الجنس. **المؤهل العلمي:**

جدول (24): نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان الاختلاف في مستوى آراء مجتمع الدراسة حول العوامل التنظيمية للصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لاختلاف المؤهل العلمي.

العوامل التنظيمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
وضوح الأهداف الاستراتيجية.	بين المجموعات	1.763	6	0.294	1.095	0.369
	داخل المجموعات	34.864	130	0.268		
	المجموع الكلي	36.627	136			
فاعلية الهيكل التنظيمي.	بين المجموعات	0.131	6	0.022	.2260	0.968
	داخل المجموعات	12.530	130	0.096		
	المجموع الكلي	12.661	136			
معايير تقييم أداء المديرين.	بين المجموعات	0.452	6	0.075	.3110	0.930
	داخل المجموعات	31.525	130	0.243		
	المجموع الكلي	31.977	136			
العلاقات الانسانية.	بين المجموعات	0.065	6	0.011	.1430	0.990
	داخل المجموعات	9.905	130	0.076		
	المجموع الكلي	9.970	136			
الصراع الوظيفي بين المديرين.	بين المجموعات	0.163	6	0.027	0.291	0.941
	داخل المجموعات	12.131	130	0.093		
	المجموع الكلي	12.293	136			

بينت النتائج في الجدول رقم (24) إن قيم الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات تراوحت ما بين (0.369) و (0.99) وجميعها أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة في إحصائية آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، ومستوى الصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

سنوات الخبرة:

جدول (25): نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى العوامل التنظيمية للصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

العوامل التنظيمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
وضوح الأهداف الاستراتيجية.	بين المجموعات	1.252	3	0.417	1.569	0.200
	داخل المجموعات	35.375	133	0.266		
	المجموع الكلي	36.627	136			
فاعلية الهيكل التنظيمي.	بين المجموعات	1.128	3	0.376	4.337	0.006
	داخل المجموعات	11.533	133	0.087		
	المجموع الكلي	12.661	136			
معايير تقييم أداء المديرين.	بين المجموعات	1.567	3	0.522	2.284	0.082
	داخل المجموعات	30.411	133	.229		
	المجموع الكلي	31.977	136			
العلاقات الانسانية.	بين المجموعات	.563	3	0.188	2.653	0.051
	داخل المجموعات	9.407	133	0.071		
	المجموع الكلي	9.970	136			
الصراع الوظيفي بين المديرين.	بين المجموعات	.987	3	0.329	3.868	0.011
	داخل المجموعات	11.307	133	0.085		
	المجموع الكلي	12.293	136			

بينت النتائج في الجدول رقم (25) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، معايير تقييم أداء المديرين، والعلاقات الانسانية بين المديرين تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)، في حين إن قيم الدلالة الإحصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي والصراعات الوظيفية كانت أقل من (0.05)، وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (26): نتائج اختبار (دكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

Subset for alpha = 0.05		عدد الحالات	سنوات الخبرة
2	1		
	1.9231	42	15 سنة فأكثر
2.0375	2.0375	41	10 إلى أقل من 15 سنة

2.1314		24	أقل من 5 سنوات
2.1487		30	5 إلى أقل من 10 سنوات
0.154	.1200		Sig.

بينت النتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (26) ان متوسطة الاستجابة لفئة الخبرة 15 سنة فأكثر هي الأقل، وتختلف عن باقي فئات الخبرة في فاعلية الهيكل التنظيمي.

جدول (27): نتائج اختبار (دنكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لاختلاف سنوات الخبرة.

Subset for alpha = 0.05		عدد الحالات	سنوات الخبرة
2	1		
	1.9881	42	15 سنة فأكثر
2.0993	2.0993	41	10 إلى أقل من 15 سنة
2.1738		30	5 إلى أقل من 10 سنوات
2.2113		24	أقل من 5 سنوات
0.147	.1270		Sig.

بينت النتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (27) ان متوسطة الاستجابة لفئة الخبرة 15 سنة فأكثر هي الأقل وتختلف عن باقي فئات الخبرة في الصراعات الوظيفية.

العمر:

جدول (28): نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى العوامل التنظيمية للصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لاختلاف العمر.

العوامل التنظيمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدالة الإحصائية
وضوح الأهداف الاستراتيجية.	بين المجموعات	0.857	3	0.286	1.062	0.368
	داخل المجموعات	35.770	133	0.269		
	المجموع الكلي	36.627	136			
فاعلية الهيكل التنظيمي.	بين المجموعات	0.909	3	0.303	3.428	0.019
	داخل المجموعات	11.752	133	0.088		
	المجموع الكلي	12.661	136			
معايير تقييم أداء المديرين.	بين المجموعات	2.572	3	0.857	3.878	0.011
	داخل المجموعات	29.405	133	0.221		
	المجموع الكلي	31.977	136			
العلاقات الانسانية.	بين المجموعات	0.575	3	0.192	2.712	0.048
	داخل المجموعات	9.396	133	0.071		
	المجموع الكلي	9.970	136			
الصراع الوظيفي بين المديرين.	بين المجموعات	0.860	3	0.287	3.333	0.022
	داخل المجموعات	11.434	133	0.086		
	المجموع الكلي	12.293	136			

بينت النتائج في الجدول رقم (28) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية تعزى لمتغير العمر، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.368) وهي أكبر من (0.05)، في حين إن باقي قيم الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وتشير إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، العلاقات الانسانية، ومستوى الصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لمتغير العمر.

جدول (29): نتائج اختبار (دنكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي بالمركز قيد الدراسة تعزى لاختلاف العمر.

Subset for alpha = 0.05		عدد الحالات	العمر
2	1		
	1.9624	43	35 إلى أقل من 45 سنة
	1.9631	25	45 سنة فما فوق
2.0929	2.0929	24	أقل من 25 سنة
2.1385		45	25 إلى أقل من 35 سنة
.545	.102		Sig.

بينت نتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (29) ان الفئتين العمريتين 35 إلى أقل من 45 سنة، و45 سنة فما فوق تختلف عن الفئة العمرية 25 إلى أقل من 35 سنة في تقديرها لفاعلية الهيكل التنظيمي ولصالح الأخيرة.

جدول (30): نتائج اختبار (دنكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول معايير تقييم أداء المديرين تعزى لاختلاف العمر.

Subset for alpha = 0.05			عدد الحالات	العمر
3	2	1		
		1.8650	25	45 سنة فما فوق
	1.9302	1.9302	43	35 إلى أقل من 45 سنة
2.1639	2.1639		45	25 إلى أقل من 35 سنة
2.1979			24	أقل من 25 سنة
.775	.051	.583		Sig.

أظهرت نتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (30) ان الفئة العمرية 45 سنة فما فوق هي الأقل تقديراً لمعايير تقييم أداء المديرين، وإن الفئة العمرية أقل من 25 سنة هي الأكثر تقديراً لمعايير تقييم أداء المديرين.

جدول (31): نتائج اختبار (دنكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول العلاقات الانسانية تعزى لاختلاف العمر.

Subset for alpha = 0.05		عدد الحالات	العمر
2	1		
	1.9200	25	45 سنة فما فوق
1.9857	1.9857	43	35 إلى أقل من 45 سنة
2.0632		45	25 إلى أقل من 35 سنة
2.1090		24	أقل من 25 سنة
0.084	0.329		Sig.

بينت النتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (31) ان الفئة العمرية 45 سنة فما فوق هي الأقل تقديراً للعلاقات الانسانية من باقي الفئات العمرية، وإن الفئتين العمرية 25 سنة إلى أقل من 35 سنة وأقل من 25 سنة هي الأكثر تقديراً للعلاقات الانسانية.

جدول (32): نتائج اختبار (دنكان) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لاختلاف العمر.

Subset for alpha = 0.05		N	العمر
2	1		
	2.0200	25	45 سنة فما فوق
	2.0221	43	35 إلى أقل من 45 سنة
2.1786		24	أقل من 25 سنة
2.1804		45	25 إلى أقل من 35 سنة
.980	.977		Sig.

أظهرت نتائج اختبار (دنكان) في الجدول رقم (32) ان الفئة العمرية 45 سنة فما فوق هي الأقل تقديراً للصراعات الوظيفية من باقي الفئات العمرية، وإن الفئتين العمرية 25 سنة إلى أقل من 35 سنة وأقل من 25 سنة هي الأكثر تقديراً للصراعات الوظيفية.

الوظيفة الحالية:

جدول (33): نتائج اختبار (التباين الأحادي) لبيان الاختلاف في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى العوامل التنظيمية للصراع الوظيفي بين المديرين تعزى لاختلاف الوظيفة الحالية.

العوامل التنظيمية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	الدلالة الإحصائية
وضوح الأهداف الاستراتيجية.	بين المجموعات	1.046	4	0.261	0.976	0.423
	داخل المجموعات	34.813	130	0.268		
	المجموع الكلي	35.859	134			
فاعلية الهيكل التنظيمي.	بين المجموعات	0.332	4	0.083	0.880	0.478
	داخل المجموعات	12.258	130	0.094		
	المجموع الكلي	12.590	134			
معايير تقييم أداء المديرين.	بين المجموعات	0.847	4	0.212	0.941	0.443
	داخل المجموعات	29.267	130	0.225		
	المجموع الكلي	30.115	134			
العلاقات الانسانية.	بين المجموعات	0.301	4	0.075	1.042	0.388
	داخل المجموعات	9.400	130	0.072		
	المجموع الكلي	9.702	134			
الصراع الوظيفي بين المديرين.	بين المجموعات	0.096	4	0.024	0.265	0.900
	داخل المجموعات	11.749	130	0.090		
	المجموع الكلي	11.845	134			

بينت النتائج في الجدول رقم (33) إن قيم الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات تراوحت ما بين (0.388) و (0.9) وجميعها أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، ومستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير الوظيفة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. كشفت الدراسة عن وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوضوح الأهداف الاستراتيجية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
2. بينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية الهيكل التنظيمي في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.

3. أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعايير تقييم أداء المديرين في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
4. أثبتت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات الانسانية في مستوى الصراعات الوظيفية بين المديرين بالمركز قيد الدراسة.
5. أثبتت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.
6. أثبتت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، العلاقات الانسانية، والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير الجنس.
7. أثبتت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
9. أثبتت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، معايير تقييم أداء المديرين، والعلاقات الانسانية بين المديرين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
10. أثبتت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي، والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.
11. أثبتت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية تعزى لمتغير العمر.
12. أثبتت الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، العلاقات الانسانية، والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير العمر.
13. أثبتت الدراسة عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية في آراء مجتمع الدراسة حول وضوح الأهداف الاستراتيجية، فاعلية الهيكل التنظيمي، معايير تقييم أداء المديرين، والصراعات الوظيفية بين المديرين تعزى لمتغير الوظيفة.
14. أظهرت الدراسة إن مستوى وضوح الأهداف الاستراتيجية كان مرتفعاً.
15. أظهرت الدراسة إن مستوى فاعلية الهيكل التنظيمي كان منخفضاً.

16. أوضحت الدراسة إن مستوى معايير تقييم الأداء كانت منخفضة.
17. بينت الدراسة إن مستوى العلاقات الانسانية كان منخفضاً.
18. اظهرت الدراسة إن مستوى الصراع الوظيفي بين المديرين كان منخفضاً.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على حل الخلافات بين مدراء المركز حول الواجبات والمسؤوليات لضمان التوافق بينهم حول أداء المهام الوظيفية.
2. الحرص على توزيع العمل والمهام بعدالة وشفافية، من أجل خلق روح المنافسة وإتاحة الفرص للإبداع وإطلاق الطاقات بين المديرين.
3. ضرورة توفير الموارد اللازمة لإتمام العمل بشكل صحيح لضمان عدم وجود صراعات حول هذه الموارد.
8. ضرورة استخدام التقنيات الحديثة وتوفير جميع المعلومات المساعدة في تقييم أداء المديرين.
9. ضرورة اعتماد مؤشرات واضحة وملائمة لتقييم أداء المديرين بالمركز.
10. إعطاء الفرص المناسبة والكافية للمشاركة في صنع القرارات وإطلاق مساحات كافية للعمل بالطرق التي يراها المديرين مناسبة.
11. ضرورة تفهم المديرين لمواقف ووجهات نظر بعضهم البعض وعدم اخفائهم عدم ارتياحهم لبعضهم البعض.
12. التزام الموضوعية في التعامل مع المرؤوسين لضمان عدم خلق استياء وصراعات داخل العمل.
13. العمل على تفعيل نظم الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المديرين على البذل والعطاء.
14. ضرورة ربط برامج التدريب المختلفة بمخرجات نظام تقييم أداء المديرين.

قائمة المراجع:

1. الجمل، سمير (2015)، "إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من قبل المسؤولين في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل كما يراها المرؤوسون"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الانسانية، مجلد (29)، العدد 1، بدون بلد النشر.

2. نصر، سلامة (2014)، "درجة ممارسة مديري مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع وعلاقتها بالمناخ التنظيمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين.
3. الشايبى، علي صقر (2014)، "الصراع التنظيمي وأثره على أداء المنظمة: دراسة تطبيقية على الشركة العامة للكهرباء. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة طرابلس، ليبيا.
4. سالم، ميرفت (2013)، "إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي وعلاقتها بمستوى الذكاء العاطفي لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
5. العويوي، محمد (2013)، "دراسة وتحليل إدارة الصراع التنظيمي في مديريات التربية والتعليم في محافظة الخليل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين..
6. طه، لينا (2013)، "العلاقة بين بعض المتغيرات التنظيمية والصراع التنظيمي في المستشفيات الحكومية: محافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين.
7. موسى، صالح عمر (2013)، "الصراع التنظيمي وأثره على الأداء الوظيفي للعاملين: دراسة ميدانية على صندوق التقاعد- فرع النقازة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة طرابلس: ليبيا.
8. المدهون، إياد (2012)، "العلاقة بين المناخ التنظيمي والصراع التنظيمي لدى الموظفين الإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة: فلسطين.
9. العسولي، محمد (2011)، "درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة لإستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي من وجهة نظرهم وسبل تطويرها"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.
10. مرزوق، ابتسام (2011)، "إستراتيجيات إدارة الصراع التي يتبعها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في المدارس"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

11. مرزوق، ابتسام (2011) "إستراتيجيات إدارة الصراع التي يتبعها مديرو مدارس وكالة الغوث بمحافظات غزة وعلاقتها بالالتزام التنظيمي في المدارس"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة:فلسطين.
12. الحياي، عبد القادر محمود قادر علي (2005)، "أساليب معالجة الصراع التنظيمي من قبل الملاك الإداري والتدريبي في المنظمات الرياضية العراقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة الموصل، الجمهورية العراقية.
13. Uma, Sekaran, (2003), "Research Methods For Business, A Skill - Building Approach", Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale.



دراسة تحليلية لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا

عن الفترة 2000-2014

د. لطفي الهادي أبوزيد

كلية الموارد البشرية - قسم الاقتصاد جامعة صبراتة

المخلص

تسعى هذه الدراسة لدراسة وتحليل المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال تطبيقها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 2000-2014، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت النتائج من خلال المؤشرات التي شملتها الدراسة إلى أنه كان هناك تدبباً فيها ما بين الارتفاع والهبوط بسبب حالة عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية والظروف السياسية التي شهدتها البلاد.

Abstract

This study seeks to study and analyze the economic indicators of sustainable development through its application to the Libyan economy, during the period 2000-2014, through the analytical descriptive approach. The results of the study showed that there was a Fluctuation between the rise and fall due to Instability in economic policies and political circumstances in the country.

مقدمة:

استحوذت موضوعات التنمية حيزاً كبيراً من الدراسات والأبحاث التي قام بها العديد من الباحثين والتي كانت تهدف معظمها إلى إيجاد استراتيجيات للتنمية تتناسب وتلائم مع التقدم الحاصل في العالم وكذلك ملائمتها مع النظم الاقتصادية السائدة في البلدان العالم المختلفة. وبعد ظهور مصطلحات ومفاهيم للتنمية كالنمية الاقتصادية والتنمية البشرية ظهر في الآونة الأخيرة مسار أو أسلوب جديد للتنمية وهو ما يسمى بالتنمية المستدامة الذي يعتمد على طبيعة العلاقة ما بين الإنسان والموارد الطبيعية والبيئية المحيطة به، وهو يشير إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معاً، ونظراً لأهمية التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والقادمة فهناك هناك مؤشرات مركبة تعدها جهات دولية مثل مؤسسة هيرتاج Heritage Foundation بشكل سنوي دليلاً مركباً عن الحرية الاقتصادية لقياسها، ومن هذه المؤشرات ما هو متعلق بالجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي، أو تلك المتعلقة بالرفاه وحياة الأفراد.

مشكلة الدراسة:

إن التقدم الاقتصادي الحاصل في بعض من دول العالم صاحبه إقامة وإنشاء العديد من المشاريع الكبرى والاستثمارات الضخمة وقد أدى إلى زيادات مرتفعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي. غير أن الوضع الاقتصادي في ليبيا مازال على ما هو عليه من حيث

استمرار سيطرة قطاع النفط على الحياة الاقتصادية وهو ما يعكس عدم حدوث تنمية حقيقية في القطاعات الاقتصادية الأخرى. على الرغم من اهتمام ليبيا كغيرها من الدول النامية بالتنمية المستدامة كأساس لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال، إلا أن اهتمامها بالتنمية المستدامة مازال دون المستوى المطلوب، وبناءً على ذلك فإن المشكلة البحثية تتمثل في معرفة اتجاه التنمية المستدامة في ليبيا من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها؟

فرضية الدراسة:

على الرغم من الاهتمام الكبير بأسلوب التنمية المستدامة كأساس لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال والمحافظة على البيئة لجميع الدول إلا أن الدول العربية والتي منها ليبيا مقارنة بالدول المتقدمة مازال اهتمامها بالتنمية المستدامة دون المستوى المطلوب وذلك من خلال انخفاض العديد من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تبرز فكرة التنمية المستدامة التي أصبحت هاجس جميع الدول، وذلك من أجل المحافظة على بقائها، حيث اتخذت عدة إجراءات وسياسات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المستدامة. وتأتي أهمية الموضوع من تطبيق بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة على الاقتصاد الليبي لمعرفة مستوى واتجاهات التنمية المستدامة الذي وصلت إليه.

منهج الدراسة:

لأجل الوصول إلى نتائج تتماشى مع الأهداف الموضوعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل اتجاهات ومستوي التنمية المستدامة باستخدام السلاسل الزمنية لبعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا.

حدود الدراسة:

واقع التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي عن الفترة 1995-2014.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

يرى الكثير من علماء الاقتصاد بأن التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة يجب أن يتميز عن المفاهيم والمصطلحات الأخرى المستخدمة في حقل مجال التنمية والنمو مثل (التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي)، والتعاريف التالية التي وضعها علماء الاقتصاد تمثل المفاهيم بشكل ملائم (جامعة الدول العربية، 1984، ص23).

حيث يرى بيوس " التنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية في التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت". ويقول بليس بأن " التنمية المستدامة هي تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل

الإنسان". أما باريبير فيرى بأن التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاث البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل (جرار عادل احمد، 1984، ص4).

وتضم البدائل التي يعرفها باريبير استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال. رغم تعدد تعريف التنمية المستدامة لدى الاقتصاديين إلا أن بعض التعاريف ركزت على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

لقد زاد اهتمام العالم بمصطلح التنمية المستدامة بعد صدور تقرير لجنة برودتلاند المسمى "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية سنة 1987 إذ أصبح أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير. ويعد مفهوم التنمية في إطاره العام مفهوماً بيئياً ثم تحول الي مفهوم تنموي شامل يضم ثلاثة محاور هي: الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. عرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم الإنمائي التنمية البشرية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (WCED, 1987). فالمفهوم الاقتصادي يعني أن يكون الاقتصاد قادر علي إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، والحفاظ على مستويات معقولة من الديون الحكومية، وتجنب الاختلالات القطاعية المتطرفة التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي أو الصناعي.

ثانياً: مؤشرات التنمية المستدامة:

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية إلا أن التركيز في هذه الدراسة سيتضمن الجانب الاقتصادي فقط والذي يضم مجموعة من المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة من أهمها ما يلي:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تستخدم المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس. ويقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مقسوماً على العدد الكلي للسكان، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهماً لمستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد. حيث تكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأنه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاقتصادي لمواطني الدولة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر، فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى أن الاقتصاد يتجه للثروة. (عامر المقرري، على قابوسة، 2018، ص30)

2. الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، مضافاً إليها إجمالي الواردات من السلع والخدمات، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، مضروباً في 100. ويعد هذا

المؤشر مقياساً لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، والذي يمثل حاصل جمع واردات وصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي.

3. رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: هو إجمالي الحساب الجاري) مجمل صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات)، مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ومشاركته دولياً.

4. نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ وباعتباره يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الإجمالي من خلال علاقة تبادلية بينهما، ويكون لفترات الإبطاء الزمني دور في تلك العلاقة، كما أن طبيعة الاقتصاد من حيث كونه اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الليبي أو اقتصاد إنتاجي يلعب دوراً في تحديد اتجاه العلاقة التبادلية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت. (محمد عبد النبي محمد سالم، 2014، ص4)، ويمثل انتاج السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات والمباني ووسائل النقل وغيرها، وبظم تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الانتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الانتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم. ثالثاً: قياس التنمية المستدامة في ليبيا من خلال المؤشرات السابقة:

1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً فإنه يمثل عنصر هاماً من عناصر نوعية الحياة. حيث يلاحظ من الجدول رقم (1) ان هناك زيادة حصلت في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا، حيث زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 3275 دينار في سنة 2000 الى اعلي قيمة له في سنة 2008 وهي 19088 دينار، والناتج المحلي الإجمالي بلغ 102.242.9 مليون دينار ليبي (النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي، 2017، ص43) وترجع هذه الزيادة الى زيادة إيرادات الصادرات النفطية الراجع الي ارتفاع اسعارها، وهذا أدى الي زيادة المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي حيث بلغ 16.1%. بينما في سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الي 70.493.3 مليون دينار ليبي واذا الي انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 14434 دينار، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة متأثرة بالأزمة المالية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة وهذا أدي الي انخفاض المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 24.4% (المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون، 2009)، بينما عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع في سنة 2010 حيث أثر ذلك إيجابياً على متوسط نصيب الفرد مما زاد خلال هذه السنة ليصل الى 16809 دينار، وهذا أدي الي زيادة المعدل السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرة اخرى ليصل الي 16.5%، بينما في سنة 2011 سجل انخفاضاً ليصل الى 7982 دينار ويرجع هذا الانخفاض الى انخفاض انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي (المركزي، 2011) مما ادي ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل الي 47,5495 مليون دينار ليبي، وهذا بدوره أدى الى انخفاض معدل النمو السنوي لنصيب الفرد حيث بلغ -52.5%، أما في سنة 2012 فأن الاقتصاد الليبي قد تعافى، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 112,5910 مليون دينار سنة 2012 بمعدل نمو موجب ، ويرجع سبب هذا النمو إلى استئناف شركات النفط عملها وزيادة إنتاج وتصدر النفط والغاز الطبيعي، كما أدى النمو الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الي 18537 دينار، ثم عاد متوسط نصيب الفرد الى الانخفاض خلال سنة 2014 ليصل الي 6516 (المركزي، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2014) ويرجع سبب هذا الانخفاض في متوسط نصيب الفرد الى انكماش الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب مجموعة من الاسباب أهمها تأثير الاحتجاجات والنزعات الإدارية على إنتاج النفط، وفي يوليو 2013 تم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية وانخفضت الصادرات من النفط الخام بشكل كبير، والانقسام بين الحكومتين، والتنافس على المؤسسات المالية (مصرف ليبيا المركزي انقسم الي المركزي طرابلس والمصرف المركزي بنغازي) والنفطية والاستثمارية (المؤسسة لوطية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار)، وسيطرة بعض الجهات على حقول النفط ومواني التصدير، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات بالإضافة الى الأزمة التي بدأت تشهدها أسعار النفط العالمي وانخفاضه في اواخر 2014.

جدول رقم (1)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-
2014

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2000	3275	-
2001	3174	-3.1
2002	4390	38.3
2003	5446	24.1
2004	6756	24.1
2005	8927	32.1
2006	14163	58.7
2007	16438	16.1
2008	19088	16.1
2009	14434	-24.4
2010	16809	16.5
2011	7982	-52.5
2012	18537	132.2
2013	12349	-33.4
2014	6516	-47.2

المصدر: تقرير مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة

2- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات:

يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الاقتصاد العالمي، وبالتالي مرتبط بالتقلبات التي قد تحدث في الأسواق الخارجية. أي قياس الانفتاح التجاري باعتباره حاصل جمع واردات وصادرات نسبة الصادرات الحقيقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

ويلاحظ من الجدول رقم (2)، أن نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 33.4% سنة 2000، واخذت تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الي ان وصلت الي اعلي

لها في سنة 2014 حيث بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي 126.5%. وهذا يدل على الدور الذي تلعبه الصادرات النفطية في النشاط الاقتصادي التي زادت في سنة 2014.

ومن ناحية اخرى فان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت 11.4% سنة 2000، وأخذت هذه النسبة ايضاً التذبذب خلال سنوات الدراسة الي ان بلغت أقصى نسبة لها 51.6 % سنة 2014 وذلك لان الواردات تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات من النقد الأجنبي والتي تعتبر متذبذبة خلال هذه الفترة وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط الذي يعتبر المصدر النشط الوحيد في الاقتصاد الليبي.

وبقاس الانفتاح التجاري أي درجة الانفتاح على العالم الخارجي باعتبار ان نسبة التجارة الخارجية الي الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات التي تقاس بها مما يؤكد اهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية، حيث أن المعدل الطبيعي لمعدل الانفتاح على العالم الخارجي حدده الاقتصاديون بحيث لا يتعدى 20% من معيار الانفتاح الاقتصادي (علي، 2017). ويلاحظ من الجدول رقم (2) إن معدلات انفتاح الاقتصاد الليبي في الفترة 2000 وحتى الفترة 2014 تتذبذب بالزيادة والنقصان حيث سجل معدل الانفتاح على العالم الخارجي 21.9% في سنة 2000، وارتفع أي ان سجل اعلى نسبة له 178% في سنة 2014، وذلك بسبب ضعف القطاعات الاقتصادية غير النفطية الأخرى المنتجة للسلع، وعدم قدرتها على تغطية متطلبات السوق المحلية والذي ادي بالاقتصاد الليبي الي الاعتماد على سياسة إحلال الواردات مما يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للصدمات.

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات ودرجة الانفتاح الخارجي خلال الفترة 2000-2014

السنة	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات الى الواردات	معدل الانفتاح (التجارة الخارجية/الناتج المحلي الاجمالي)
2000	33.4	11.4	34.2	21.9
2001	29.9	16.0	53.5	13.9
2002	51.3	36.6	71.2	14.7
2003	76.1	29.6	47.6	32.6
2004	67.4	31.6	46.9	35.8

2005	64.5	23.5	36.6	40.9
2006	71.0	21.1	29.7	49.9
2007	66.6	23.4	35.2	43.2
2008	75.3	25.4	33.7	49.9
2009	65.7	39.0	59.4	26.7
2010	60.1	31.1	51.7	29.0
2011	48.9	28.7	58.8	20.4
2012	68.3	46.4	67.9	39.7
2013	82.1	38.9	47.4	121.1
2014	126.5	51.6	40.8	178.1

النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي الربع الرابع 2017، والربع الثاني 2018، وحدة التجارة الخارجية، 2014.

3-رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي:

يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد، وفي هذا الصدد يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) إن نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي أخذت هذه النسبة أيضاً للتذبذب خلال سنوات الدراسة حيث بلغت %19.8 سنة 2000 ثم ارتفعت إلى أن بلغت أقصى نسبة لها إلى أكثر من 44% سنة 2008، بينما استمرت هذه النسبة في التذبذب إلى أن سجلت قيمة سالبة قدرها -56.2% في سنة 2014 وذلك بسبب قيمة العجز في الحساب الجاري الناجم عن انخفاض حجم الصادرات الليبية.

جدول رقم (3)

رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-

2014

السنة	الحساب الجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	3659.0	18456.9	19.8
2001	1839.0	18079.1	10.2
2002	-498.0	25914.1	-1.9

20.9	31731.8	6625.0	2003
27.2	41486.2	11277.0	2004
29.5	66450.7	19577.5	2005
42.6	79029.9	33643.0	2006
38.7	92693.6	35845.1	2007
44.9	102242.9	45983.0	2008
16.6	70493.3	11724.0	2009
19.4	102538.2	19927.0	2010
8.1	47594.5	3872.0	2011
26.7	112591.0	30034.0	2012
0.02	79952.6	12.3	2013
-56.2	43030.2	24.172.3-	2014

المصدر : النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، المجلد 55 -الربع الرابع، 2015

4-نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عنه كنسبة مئوية. بينما صافي التكوين الرأسمالي فيمثل التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي مضافاً إليه التغير في المخزون، مخصوماً منه استهلاك رأس المال الثابت والذي يعكس الارتفاع المطرد في إجمالي تكوين رأس المال الثابت نتيجة لجهود وإجراءات حفز الاستثمار، والثقة العالية للمستثمرين. وبيانات الجدول رقم (4) توضح إن هناك تدبب في معدل الاستثمار الذي يعكس قدرة الاقتصاد الليبي على توظيف أحجام كبيرة من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفعت من 16.4% سنة 2001 الى 30.9 سنة 2009، ويرجع سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط مما أدى الى ارتفاع العائدات النفطية التي ساهمت في زيادة الاستثمارات في القطاعات النفطية وغير النفطية وبدورها زادت من مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، تم انخفاض معدل الاستثمار خلال سنة 2011 الى 13.3% وذلك بسبب الاوضاع السياسية التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة مما ادى الى انخفاض الإيرادات النفطية. بينما عاد وارتفع الي 24.7% سنة 2014، بسبب ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط نتيجة شبه الاستقرار السياسي.

جدول رقم (4)

نسبة تكوين رأس المال الثابت الى الناتج المحلي الإجمالي

السنة	تكوين رأس المال الثابت	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الاستثمار
2001	2968.7	18079.1	16.4
2002	3558.8	25914.1	13.7
2003	3330.7	31731.8	10.5
2004	3495.8	41486.2	8.4
2005	6848.1	66450.7	10.3
2006	7824.6	79029.9	9.9
2007	14860.3	92693.6	16.0
2008	19406.8	102242.9	18.9
2009	21807.4	70493.3	30.9
2010	23946.5	102538.2	23.4
2011	6333.1	47594.5	13.3
2012	13742.8	112591.0	12.2
2013	11314.2	79952.6	14.1
2014	10645.3	43030.2	24.7

المصدر: نشرة الحسابات القومية 2012. النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي الربع

الرابع 2018.

رابعاً-النتائج والتوصيات:

أولاً-النتائج:

إن التنمية تتحقق في ظل الاستقرار والامن، والمجتمع الليبي أصبح في حالة معقدة من غياب الامن والاستقرار، والصراعات الداخلية التي شهدتها ليبيا قبل إعادة تحقيق الوحدة، وقد شكلت بالإضافة إلى أسباب أخرى معوقاً رئيسياً لعملية التنمية وانخفاض مؤشراتها. في حين ان عدم توفر عوامل الاستقرار التي تمكن المجتمع عامة والشباب والنساء بشكل خاص جزء هام من السكان من المشاركة في عملية التنمية بصورة أكثر فاعلية لإن التنمية تعطي ثمارها في ظل الاستقرار والامن واشراك كافة الأطراف المعنيين بالتنمية، وهذا ما أدى الي ظهور النتائج التالية:

- 1- تدبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الزيادة والنقصان من سنة لأخرى باعتباره أحد المعايير استخداماً لقياس مستوى التنمية.
- 2- عدم قدرة الاقتصاد الليبي على تغطية متطلبات السوق المحلية والذي ادي بالاقتصاد الليبي الي الاعتماد على سياسة إحلال الواردات مما يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة للصدمات وهذا ما أظهره معدل الانفتاح والذي بلغ 178.1% سنة 2014.
- 3- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي انخفض الي (-56.2) في سنة 2014، وهي نسبة متدنية بكل المعايير. وذلك بسبب قيمة العجز في الحساب الجاري الناجم عن انخفاض حجم الصادرات الليبية بسبب الأوضاع السياسية التي مرت بها الدولة خلال هذه الفترة واقفال بعض الحقول النفطية.
- 4- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي ارتفع الي 24.7% سنة 2014، بسبب ارتفاع العائدات النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط.

ثانياً-التوصيات:

- 1- تحسين الفعالية الاقتصادية وذلك بتشجيع الإدارة المثلي والرشيده للموارد البشرية والطبيعية وذلك بإشباع حاجات المجتمع من خلال تحمل المسؤوليات والمؤسسات المستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل مبدأ دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.
- 2- بناء اقتصاديات وطنية قوية في مواجهة الأزمات الاقتصادية والتذبذبات المستمرة في أسعار النفط العالمي وذلك من خلال الاعتماد على سلعة من السلع للصادرات بدلا من الاعتماد على سلعة واحدة كما في ليبيا وهذا سيؤدي إلى زيادة الانفتاح الاقتصادي مع العالم عدم الاعتماد على المساعدات الإنمائية الدولية
- 3- توجيه الموارد في ليبيا من اجل الاستغلال الأمثل لتحسين ورفع مستويات المعيشة فها. فالطلب المحلي على المنتجات الزراعية والسلع المصنعة والخدمات سيزداد مع تزايد السكان مما يتطلب إشباع الحاجات الأساسية للإفراد من تلك السلع والخدمات في البلدان النامية.
- 4- تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء. وان هذا الهدف يتطلب العمل على ان توجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا الى استثمار الموارد

المتاحة فيها والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات وبيع وخدمات وبأسلوب مستدام.

إن استعراض وتحليل أهم مؤشرات التنمية المستدامة اقتصاديا نلاحظ على الرغم من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية وموارد مالية، إلا إن غياب التخطيط الاستراتيجي الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل ليبيا الغنية إلى دولة أكثر نموا وتطورا.

المراجع:

- عامر الفيتوري المقري، على قابوسة، (2018)، تحليل الاقتصاد الكلي أسلوب رياضي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- محمد عبدالنبي محمد سالم (2014)، تحليل وقياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت دراسة مقارنة بين مصر والسعودية، مجلة البحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة بورسعيد.
- جامعة الدول العربية (1984)، المرحلة الأولى لخطة تنفيذ تصور الخطة الشاملة للمنظمة على المدى البعيد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص23.
- جرار عادل احمد، (1992)، البيئة والموارد الطبيعية، مركز غنيم للتصميم والطباعة، الأردن، ص4.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2001)، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة.
- مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، العراق، 2005.
- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي 2009، 2014.
- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي 2015.
- نشرة الحسابات القومية ووزارة التخطيط، 2014.



الإدارة الإلكترونية - بين المفهوم وإمكانية التطبيق - في المنظمات الليبية

د. وجدان كعبار

المعهد العالي للعلوم التقنية - طرابلس

الملخص

نتج عن الانتشار الواسع والسريع لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تأثيرات عديدة ومتنوعة على المنظمات والمؤسسات بالإضافة إلى إدارتها وتوجهاتها. فالاتجاه الحديث لمعظم تلك المنظمات هو التحول نحو الإدارة الإلكترونية لما يوفره ذلك من فرص عديدة للنجاح وتقديم أفضل الخدمات. هذا البحث يقدم تأطير فكري نظري لأبعاد ومفهوم الإدارة الإلكترونية من خلال التركيز على مجالات عمل هذه الإدارة ومحاولة تصميم واقتراح هيكل تنظيمي أساسه تحسين الأداء ومواجهة أي تحديات قد تواجه هذه المنظمات.

وخلص البحث إلى ضرورة رفع مستوى التوعية الثقافية بأهمية التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتعديل الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع عملية التغيير والاستفادة القصوى من مزايا الإدارة الإلكترونية.

Abstract

The quick and wide spread of the internet network resulted many and various impacts on business organizations as well as its administrations and directions, the modern direction of these organizations is the transfer to the electronic management, due to the availability of success chances and providing the best quality of services. This research provides an ideological and theoretical framework for the aspects and concept of the electronic management, and aims to propose and design an organizational structure based on the improvement of performance and facing any outstanding challenges.

The present research concluded to the necessity of transferring to the electronic management and modifying the organizational structure in order to comply with change process and enjoying the maximum benefit from the electronic management.

مقدمة :

لعقدين سابقين وأكثر لوحظ وجود علاقة وثيقة بين الإبداع الإداري والإدارة الحديثة، فالأول نتيجة لأسس علمية وقواعد تتبع، ومن بين هذه القواعد، المشاركة بالفكر وإتاحة المعلومات وحسن إدارتها . فمع ثورة المعلومات والاتصالات حدث تغيير في أسلوب العمل الإداري وإدائه وفاعليته . فساد على مسامعنا مصطلحات ومفاهيم جديدة مثل الإدارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، التجارة الإلكترونية وأخيرا الحكومة الإلكترونية . فالإدارة

الإلكترونية هي أحدث مدارس الإدارة وهي منظومة إلكترونية -رقمية- متكاملة تهدف إلى تحول العمل الإداري البدوي إلى النظام الإلكتروني بالاعتماد على نظم معلومات قوية ومتوفرة، تسهم في اتخاذ القرار بأسرع وقت وأقل تكلفة، وبالتالي خفض التكاليف وتحسين الأداء وتجاوز مشكلتي البعد الجغرافي والزمني. إلا أن الإدارة الإلكترونية شأنها شأن الإدارة التقليدية تواجه تحديات كثيرة مع الاتجاه السريع والمتنامي نحو العولمة الرحيبة، لذا يتطلب معرفة المفهوم النظري للإدارة الإلكترونية وكيفية التعامل مع أساسيات تطبيقها بالإضافة إلى معرفة المعوقات التي تواجهها ومواءمتها مع المنظمات الليبية.

وتتجسم أهمية البحث من خلال تعريف الباحثين والمهتمين بالإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها ومواجهة ومعالجة معوقات تطبيقها. أي دراسة قبول ومواءمة الأوساط الإدارية لطبيعة التطور الإلكتروني والتحول بالمجتمع الورقي إلى اللورقي، بمعنى التوظيف الكامل والشامل لتكنولوجيا المعلومات في الإدارة ووظائفها. حيث يعنى البحث بمناقشة المباحث الرئيسة التالية وهي:

المبحث الأول: منهجية البحث.

المبحث الثاني: الإطار الفكري (الإيديولوجي) للبحث.

المبحث الثالث: المنظمة الإلكترونية - المفهوم، متطلبات التنفيذ والصعوبات التي قد تواجه التنفيذ في المنظمات الليبية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تمثل الإدارة الإلكترونية اتجاهاً حديثاً وربما غير معروف للإدارة، إذ إنه يقوم على أسس ومبادئ مختلفة عما كان متعارف عليه تقليدياً. خاصة وأن الإدارة التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، فقد أدى التطور في مجال الاتصالات والمعلومات إلى التفكير الجدي من قبل جميع إدارات المنظمات للاستفادة من مخرجات هذه

الثورة التقنية ، إلا أن مقدار استفادة المنظمات الليبية لا يرتقى الى مستوى الطموحات نتيجة للتقدم البطيء في بيئتها المعلوماتية. وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية :

- ماهي متطلبات وظائف العملية الإدارية الالكترونية ؟
 - تحديد مجالات ومعوقات تطبيق الإدارة الالكترونية داخل المنظمات الليبية.
- ثانياً : أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تنحصر في الاتي :

1. التعرف الى مفهوم واهداف وسمات الادارة الالكترونية كمفهوم وتوجه ادارى حديث
2. التعرف على اسلوب التحول نحو الادارة الالكترونية وذلك من خلال دراسة عناصرها والتطرق لسماتها.
3. فهم متطلبات ومعوقات تطبيق مشروع الادارة الإلكترونية في منظمات الاعمال بشكل عام وسبل مواجهة تلك المعوقات.
4. دراسة الهيكل التنظيمي للمنظمات الإلكترونية وبما يحقق اداء فعال .
5. استكشاف بعض نقاط القوة والضعف والوصول الى توصيات.

أهمية البحث :

لمشكلة البحث وأهدافه التي يسعى لتحقيقها أهمية كبرى يستمد منها أهمية الموضوع الذي يتناوله ، فللموضوع أهمية من حيث حيويته وندرته النسبية في البحوث والدراسات المتعلقة بمجال الإدارة الإلكترونية في المنظمات الليبية نتيجة لكون ذلك المفهوم حديث العهد، بالإضافة إلى معرفة مدى تفهم الاوساط الادارية لطبيعة التطور الإلكتروني في استخدام التكنولوجيا والتحول من مجتمع ورقى إلى المجتمع لا ورقى.

رابعاً: فرضيات البحث

- للإجابة عن التساؤلات الرئيسية للبحث تمت صياغة الفرضيات التالية :
- تسهم الاطروحات الفكرية والنظرية في تبلور مفهوم الإدارة الإلكترونية وإبراز أهميتها للمنظمات وتصور هيكل تنظيمي لتطبيقها .

- هناك اختلافات أساسية بين وظائف ومهام الإدارة الكلاسيكية والإدارة الإلكترونية.
خامساً: منهج البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم الإدارة الإلكترونية ومتطلبات تنفيذها ودراسة تحديات التطبيق.

المبحث الثاني : الإطار النظري (الفكري) للبحث

أولاً: مفهوم الإدارة الإلكترونية

إن فكرة ومفهوم الإدارة الإلكترونية حديث تماماً في مجال العلوم الإدارية ويشير الى تكامل المعلومات بين الإدارات المختلفة داخل المنظمة واستخدامها في توجيه السياسات والجراءات نحو تحقيق الأهداف . وهناك عدة مفاهيم وتعريفات للإدارة الإلكترونية والتي تم تداولها في الأدبيات وعلى صفحات الويب نذكر منها :

- الإدارة الإلكترونية كما عرفها كساب على انها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة الى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً .(كساب، 2011 : 42).
- الإدارة الإلكترونية : هي انجاز المعاملات الادارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت بدون ان يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصياً لإنجاز معاملاتهم مع ما يرافق ذلك من إهدار للوقت والجهد.(رضوان ، 2004 : 2)
- الإدارة الإلكترونية هي إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال والحكومات الإلكترونية (كساب، 2011 : 42).
- الإدارة الإلكترونية هي العملية الادارية القائمة على الامكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الاعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من اجل تحقيق اهداف الشركة (العامري والغالبية ، 2007 : 88).

مما سبق يمكن وضع تعريف شامل ومبسط للإدارة الالكترونية على انه : استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة لتنفيذ الاعمال الادارية وتحقيق خدمات الكترونية افضل للمنظمة والمواطنين في اي مكان وزمان وبما يحقق زيادة في الأداء وسرعة في الإنجاز واتخاذ القرارات بناءً على معلومات دقيقة ومباشرة .

الإدارة الالكترونية ادارة حديثة وجامعة لوظائف الإدارة التقليدية من حيث التخطيط ، التنظيم ، التنفيذ وتقييم وتحفيز الأداء، الا انها تتميز بقدرتها على خلق المعرفة واستغلالها في تحقيق الأهداف .

ثانياً: اهداف ومكاسب الإدارة الإلكترونية :

للإدارة الالكترونية اهداف ومكاسب كثيرة تسعى لتحقيقها نذكر منها (رضوان ، 2004 :3):

- 1- تقليل وتبسيط كافة الاجراءات الادارية وما يتعلق بها من عمليات .
- 2- الدقة والوضوح في العمليات الادارية وتقليص وقت الانجاز .
- 3- التعامل مع عدد اكبر من العملاء في ذات الوقت على نقيض الادارة التقليدية التي تضطربهم للاصطفاف في صفوف انتظار طويلة .
- 4- الغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة مما يؤدي الى الحد من نفوذ العلاقات الشخصية .
- 5- ادارة ورقابة الإدارات المختلفة بالمنظمة وكأنها وحدة مركزية.
- 6- التقليل من استخدام الورق بما يساعد في حل مشاكل المنظمات في حفظ واسترجاع الأرشيف.
- 7- توفير الحصول على البيانات والمعلومات بصورة فورية للمستفيد ومتخذ القرار وتسهيل الحصول على الخدمات في أي زمان ومكان .
- 8- تحسين اداء المنظمة من خلال التغذية العكسية للعميل.

ويمكن الإيجاز عبر تبويب أهداف الإدارة الالكترونية كما يراها (الطائي، 2006: 2) على المستويين القريب والبعيد وكذلك الخدمات كما يلي :

أ- اهداف قريبة المدى

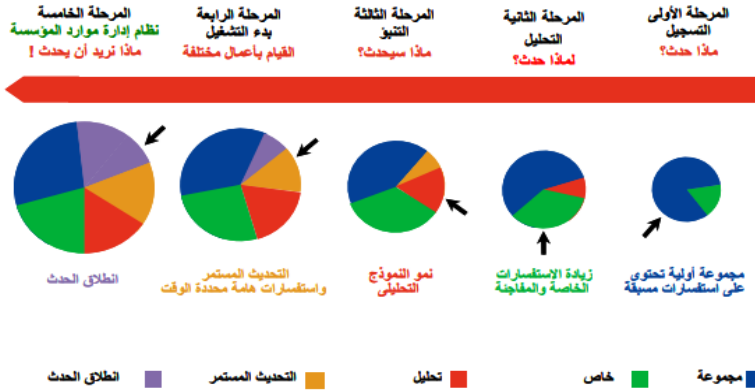
- تهيئة البنية التحتية المعنية لتشغيل الخدمات الإلكترونية .
 - انجاز وتوفير عدد من خدمات الادارة الالكترونية الخاصة بالأفراد والمنظمات عن طريق شبكة الانترنت.
 - تقليل عدد زيارات المستفيدين من الخدمة وانجاز المعاملات بسرعة أكبر .
- ب- اهداف بعيدة المدى

- توفير عدد اكبر من الخدمات عبر الانترنت.
- العمل على تهيئة وتوعية العملاء والموظفين للاستفادة الكاملة من الخدمات الالكترونية .
- توفير الخدمات الالكترونية عبر قنوات جديدة كالهواتف والاجهزة النقالة .

ج- الخدمات التي تقدمها الإدارة

- الدفع الإلكتروني او الخصم من الحسابات المصرفية
- التوظيف الإلكتروني والتعرف على فرص العمل المتوفرة والاستفادة منها.
- التعاملات المصرفية .
- الاستعلام من مراكز التسوق .
- الحجز الإلكتروني للاستئجار ، الحجز والتملك .
- البطاقات الصحية وإصدار شهادات العضوية في الغرف التجارية مثلاً .
- قاعدة بيانات عن كافة نماذج الادارة الالكترونية يمكن ملئها وتقديمها للدوائر الحكومية إلكترونياً.

تطورت فكرة توظيف المعلومات في الادارة الالكترونية وتنامت بشكل كبير، فقد نشأ هذا التوظيف في صورة تقارير تعبر عن " ماذا حدث؟" داخل المنظمة ثم انتقل الى تحليل تلك التقارير لمعرفة ما وراء حدوث مثل هذه المتغيرات "لماذا حدث؟". وانتقلت تقنيات عملية توظيف المعلومات الى مرحلة التنبؤ اي "ماذا سيحدث؟" ثم الى مرحلة الرؤية الجامعة للمعلومات والتأثيرات المختلفة للقرارات، واخيراً الى مرحلة اكثر تقدماً وهي توظيف المعلومات من اجل تحقيق الاهداف "ماذا تريد ان يحدث؟" .



شكل (1) مراحل تطور فكرة تطبيق الادارة الالكترونية في منظمات الاعمال

http://www.businessweek.com:/print/magazine/content/01_16/b3728612.htm?mainwindow.

تطور الإدارة الالكترونية:

بالرجوع الى الدراسات السابقة المتعلقة بأدبيات الموضوع نجد ان اغلبها يسير كما يلي :
(نجم ، 2009 : 46)

1- الإدارة الالكترونية امتداد وإضافة للمدارس الإدارية السابقة،

حدد الباحثون الإداريون تطور المدارس الإدارية ابتداءً من المدرسة التقليدية الى المدرسة السلوكية وما الى ذلك لتتوج الادارة الالكترونية على رأس تلك المدارس في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

2- الادارة الالكترونية امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة :

تطور هذا الاتجاه بإحلال الآلة محل العنصر البشري وتعدى الى اعمال التخطيط والرقابة القابلة للبرمجة ليصل إلى الذكاء الاصطناعي المتمثل في محاكاة الذكاء البشري في الرؤية و إلى الأنظمة الخبيرة حتى حلول الانترنت وشبكات الأعمال ذات الابعاد التكنولوجية وهي المرحلة التي تعاملت فيها الإدارات مع اقصى درجات التكنولوجيا .(نجم ، 2009 : 56). وقد لاحظ الباحثون ان الادارة الالكترونية حل لمشاكل الادارة التقليدية إذ أنها تكامل بين الأبعاد

المادية الموجودة في الإدارة التقليدية و الأبعاد الرقمية المتاحة في الأخيرة، وان يجمع بينهما كنموذج للإدارة . (كساب ، 2011 : 52)

ويمكن توضيح اهم الاختلافات بين الإدارة التقليدية والإلكترونية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (1)

بعض الفوارق بين الإدارة التقليدية والإلكترونية

التصنيف	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الصفة	معاملات ورقية متعرضة للتكدس والتلف مع الزمن	أرشيف إلكتروني في مأمن من التلف والتفاد
الحفظ والتخزين والضياع	صعوبة في حفظ واسترجاع البيانات والمعاملات لكونها معاملات ورقية وتحتاج لمخازن ضخمة	سهولة في الحفظ والاسترجاع لأنها بيانات إلكترونية تحتاج الى غرفة صغيرة لحفظ الأجهزة فقط
المكان والحماية	تتأثر بالعامل البشري	برامج الحماية تكفل عدم التلف او التلاعب بالبيانات والمعاملات
السرعة والتفاعل	محدودية ساعات الدوام اليومي وتحتاج لزمن طويل لانجاز المعاملات	تقدم خدماتها 24 ساعة يومياً وتفاعلها سريع اذ تستقبل وترسل الكثير من الرسائل في ذات الوقت
المهام	لا يمكنها الاستفادة من الموارد المعلوماتية	تستثمر الموارد المعلوماتية لديها وتخزنها.

المصدر :الحسن، حسين بن محمد. الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، الرياض، 2009، السعودية.

3- الإدارة الإلكترونية نتاج تطور وتبادل البيانات الإلكترونية

مؤخراً أصبحت الإدارة الإلكترونية تتعامل مع البيانات والمعلومات عن طريق شبكة داخلية كبيرة وحديثة وكذلك عبر الشبكة الدولية - الانترنت - واصبح تعاملها واسعا وغير محدود على عكس الإدارة التقليدية التي لها تعامل ضيق مع البيانات والمعلومات عبر شبكة داخلية محدودة.

4- التحول من التفاعل البشري الى التفاعل الآلي:

تهتم الادارة الالكترونية بتحويل جل معاملاتها الادارية الورقية الى عمليات الكترونية- التحول الإلكتروني- وأضحت المنظمات تتميز بصفات مميزة في ادارة الموارد البشرية والمالية والمعلوماتية والارتقاء بمستوى الاداء وتبسيط الاجراءات.(العجاوي،2007: 66).

خامساً: النظام الالكتروني الضروري للإدارة الالكترونية :

النظام الإلكتروني

يهدف هذا النظام الى استغلال موارد المنظمة استغلالاً تاماً حيث يقوم بربط العاملين بعضهم البعض بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، اذ يمكنهم الاطلاع علأنشطة الادارات الاخرى وتبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت وتحسين الأداء ومساعدة المنظمة واداراتها العليا في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والرقابة واتخاذ القرار (الأسدي، 2009: 118)

يتكون هذا النظام من جميع الانشطة المرتبطة بالمنظمة : خطط العمل ، ادارة المشروعات، مراقبة التكاليف، ادارة الصادر والوارد، تقييم الأداء الدوري والسنوي، نظام متابعة وتوثيق الاجازات، نظام للبريد الالكتروني، نظام للعلاقات الخارجية. كل هذا على سبيل المثال لا الحصر، بالإضافة الى نظام تطوير العلاقة مع مؤسسات التمويل وأنظمة الشراء الإلكتروني كما أن هناك العديد من الأنظمة الالكترونية اللازمة للإدارة الالكترونية والتي من بينها :

النظم الخبيرة والذكية وانظمة الخدمة المتكاملة .(نصار ،2004 :5).

يتميز هذا النظام بأدائه لأعماله عن بعد، حفظ الوثائق والمستندات الكترونياً، سرعة نشر المعلومات وتوجيه التعليمات والتحول الى مجتمع لا ورقي مع درجة عالية جداً من الحماية والسرية وسرعة تداول البيانات والمعلومات.

وظائف المنظمة الإلكترونية :

بالرجوع الى ما ورد في بعض الادبيات المرتبطة بالمنظمات وادارتها الالكترونية سيتم التطرق لبعض وظائف المنظمة الالكترونية من خلال الجدول التالي . (رضوان، 2004 :3):

جدول رقم (2)

وظائف المنظمة الإلكترونية

الهدف والمهام	الادارة
المهمة: استعراض خطط المنظمة القصيرة وطويلة الأجل لكل كياناتها وحتى على مستوى الأفراد والتعرف على مخرجاتها. الهدف: التخطيط لمهام المنظمة وتقييم العاملين بها على اساس علمية ومراقبة معدل أداء للفرد والادارة.	ادارة التخطيط
المهمة: متابعة أداء العمل وبحث موقف تكاليفات المهام التي تم تكليف الادارات بها ، اي التعرف على موقف التكاليفات التي توجهها الإدارة العليا داخل المنظمة وكذلك التكاليفات الداخلية بين رؤساء القطاعات . الهدف : التقييم والمتابعة الالكترونية لأداء المنظمة من خلال تنفيذ التكاليفات	ادارة التكاليفات
المهمة: عرض كافة أنشطة ومخرجات ومهام المنظمة ككل، اسبوعياً أو شهرياً أو نصف سنوياً أو سنوياً، حتى يتم الرجوع اليها في اي وقت عبر تحديد اسم الإدارة والفترة الزمنية. الهدف: ادارة المحتوى المعلوماتي داخل المنظمة بسرعة و يسر.	المعرفة
المهمة: توثيق البيانات الخاصة بالاجتماعات الخارجية بين المنظمة والعملاء بشكل يساعد على الرجوع اليها والاستفادة منها ، وكذلك توثيق اراء المستفيدين والاجراءات التصحيحية لتنمية العلاقة بينهم. الهدف: الحفاظ على بيانات العملاء لتوفير وقت وجهد الاتصال بهم عند الحاجة.	ادارة العملاء
المهمة: إعداد وتوثيق أرشيف إلكتروني للمنظمة يحتوي كافة بياناتها الداخلية والخارجية بما يساعد في سهولة عرض واسترجاع تلك البيانات. الهدف: توثيق بيانات المنظمة الداخلية والخارجية بدرجة عالية من الأمان والسرية.	ادارة الوثائق
المهمة: حفظ الوثائق الخاصة باجتماعات المنظمة على مختلف المستويات الإدارية. الهدف : التوثيق الإلكتروني للاجتماعات الداخلية لضمان سهولة استرجاعها ومتابعة سير العمل بالمنظمة.	ادارة الاجتماعات

ادارة الانشطة والاحداث	المهمة: التعرف على الأحداث والمناسبات الهامة التي تنظمها أو تشارك فيها المنظمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث تقوم كافة كيانات المنظمة بتسجيل مناسباتها التي سوف تنظمها أو تنوى الاشتراك بها بشكل يتيح لجميع العاملين التعرف على طبيعة الحدث والمشاركين فيه والجهة المنظمة له وطبيعة الدور الذي سوف تقوم به كل جهة بالمنظمة . الهدف: تحقيق عناصر التنظيم والتعاون والتنسيق الكامل بين جميع كيانات المنظمة حتى لا تتعارض التوقيات بين حدث وآخر وتفعيل مشاركة العاملين بالمنظمة .
ادارة المراسلات الالكترونية	المهمة: تبادل رسائل البريد الإلكتروني لبعض أو كل العاملين داخل المنظمة أو أحد كياناتها. الهدف : تيسير وتبادل الرسائل بين أعضاء المؤسسة بسرعة وسهولة ، وتوفير أكبر قدر من تأمين سرية المعلومات إلى جانب ترشيد استخدام الموارد.
ادارة الخدمات الالكترونية	المهام : 1- دائرة الحوار: تتم من خلال طرح أحد المواضيع سواء عامة، إقتصادية، إجتماعية، أو ثقافية للمناقشة كأحد آليات إزالة الحواجز بين العاملين. 2- استبيانالرأى حول الخدمات داخل المنظمة: يتم سبر الأراء حول الخدمات أو القضايا الهامة. 3- الأجندة الإلكترونية: تمكّن من تنظيم المواعيد وتسجيل أهم الأحداث اليومية. 4- توحيد نماذج العمل المستخدمة: بتوحيد الشكل العام للمخرجات من تقارير ودراسات ونماذج عمل داخلية. 5- الإعلان عن نشاط الإدارات: نبذه عن أهم الأنشطة التي تقوم بها أقسام وإدارات المنظمة. 6- العروض الإلكترونية ونشر الثقافة داخل المنظمة: يمكن من خلالها استعراض جميع العروض الإلكترونية التي تمت بالمنظمة، لضمان استمرار التواصل وتسلسل الأفكار بين العاملين. الهدف : تفعيل التواصل بين العاملين في المنظمة إلكترونياً والتغلب على الحواجز المكانية والزمانية داخل المنظمة وإيجاد وسيلة سريعة ومبتكرة لمشاركة العاملين في كافة الأحداث .

المصدر : رضوان، رأفت ، tradwan@idsc.gov.eg ، رئيس المركز للمعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2004.

المبحث الثالث: التحول للإدارة الإلكترونية ومتطلبات تطبيقها في المنظمات الليبية

أولاً: مزايا وأثار تطبيق الإدارة الإلكترونية:

كما ذكر سابقاً في ادبيات الموضوع ، الإدارة الإلكترونية أسلوب حديث من أساليب الإدارة، له أثار واسعة على الافراد والمنظمات ومجالات عملها، وينعكس ايضاً على الإدارة ووظائفها واستراتيجياتها على كافة المستويات الإدارية المختلفة، فالظروف الإدارية للمنظمات والتي قد تكون ناجحة، إلا أنها قد تكون غير فعالة في ظل التغيير السريع في بيئات العمل وخاصة المعلوماتية والاتصالات. عليه، يمكن ايجاز الآثار المترتبة على تطبيق الإدارة الإلكترونية في المجالات الاقتصادية ، الإدارية ، السياسية، والاجتماعية وفق مايلي :

المجال الإداري: للإدارة الإلكترونية آثار على النشاط الإداري ككل ووظائف الإدارة وخاصة تهيئة وإصلاح البيئة التنظيمية.

المجال الاقتصادي : تتضح آثار الإدارة الإلكترونية في صناعة البرمجيات وبالتالي فتح أسواق جديدة وفرص عمل وزيادة فاعلية العمليات الانتاجية .

المجال الاجتماعي: بانتشار الإدارة الإلكترونية يسود مفهوم عولمة الثقافة مما قد يؤثر سلباً على الثقافة المحلية وبالتالي المعاناة من التفكك الاجتماعي.(محمد وعمر، 2008: 102).

المجال السياسي: بتطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات يسود انتشار الحكومات الإلكترونية وتصبح العلاقة بين الدولة والمواطن مبنية على زيادة الوعي السياسي وتسهيل المشاركة في وضع السياسات وتحديد الأولويات واستخدام نظم المعلومات الإلكترونية في الانتخابات والتمثيل السياسي .(العجاوي ، 2007: 98).

كما أن التحول للإدارة الإلكترونية يمتاز بعدة مزايا:(السلي، 2001: 246)

1- خلق درجة عالية من التكامل بين كل من التقنية الرقمية وتصميم نظام أعمال عالي الكفاءة، وينعكس التصميم في ميزتين:

- التمتع بكامل مآتيحه التقنية الرقمية من امكانيات للعمل والاداء.
- التمتع بمزايا تصميم للأعمال يحقق درجة عالية من المنافسة .

2- تهتم بتطوير استخداماتها لتقنية المعلومات والاتصالات واستغلالها في تحقيق خدمات فائقة الجودة للعملاء.

ثانياً: معوقات التحول للإدارة الالكترونية :

قد يفكر البعض بان التحول من الادارة التقليدية ذات الطابع الورقي للإدارة الالكترونية المعتمدة على التقنيات الرقمية الحديثة أن الطريق ممهد للتطبيق وأن تنفيذ الاستراتيجيات سيتم بكل سهولة وسلاسة . الا ان هناك العديد من العوائق والمشاكل التي ستواجه التطبيق، عليه، لا بد من تفكير شامل ومحيط بكل العناصر التي قد تعيق عمل وتنفيذ استراتيجية الادارة الالكترونية ومحاولة تنفيذها وايجاد حلول مناسبة لها، ومن بين هذه العوائق نوجز ما يلي (ابومغايض، 2004 : ص:197) :

- مقاومة هائلة من قبل الموظفين الذين يخشون على مستقبلهم الوظيفي بعد تبسيط الاجراءات وتنظيم العمليات.
- اقتصار الانترنت في أغلب المنظمات على فئة محدودة جداً.
- الخوف من فقدان السرية في امن وسلامة البيانات الشخصية .
- نقص القدرات على صعيد قطاع تكنولوجيا المعلومات في الاتصالات محلياً او دعم غير كافٍ من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.(بكري، 2001:ص:14-16).
- تأخير متعمد او غير متعمد في وضع الاطار القانوني والتنظيمي للمنظمات والذي يشكل اساساً لأي عملية تنفيذ "للإدارة الالكترونية".

أما السلبات المتوقعة من تطبيق الادارة الالكترونية داخل المنظمات (ابو مغايض، 2004 :ص:229:227) فتتسأ من تحول العمل اليدوي إلى الكتروني وبالتالي جل المعاملات اليدوية تتحول إلى أرشيف الكتروني وهذا ما يعرضه الى مخاطر كبيرة سواء من الموظفين او القراصنة وبعض اجهزة الاستخبارات متمثلة في التجسس الإلكتروني. بالإضافة الى زيادة التبعية للخارج اذ ان ليبيا ليست رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وهي دولة مستهلكة لها وتعتمد اعتماد كلي ومباشر على تقنيات اجنبية للحفاظ على امن معلوماتها مما يعرضها بأن

تكون عرضة للتجسس الإلكتروني ، ناهيك عن الشلل الذي قد يصيب الإدارة كرد فعل للتطبيق غير السليم وتجاوز التسلسل والتدرج في الانتقال من مستوى إداري الى اخر .

استراتيجية التحول للإدارة الالكترونية داخل المنظمات الليبية

لضمان نجاح تطبيق الادارة الالكترونية المنظمات الليبية لابد من التركيز على الادارة لأنها تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة ، عليه ، لضمان نجاحها لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط الرئيسية التالية :

- وجود شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية حديثة مبنية على بنية تحتية سليمة قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المنظمة والعملاء، بالإضافة إلى التطبيق وتقييم الأداء.
- التعاقد مع أكثر من مركز لخدمة الانترنت، ويراعى في ذلك التنافس بين المزودين بالخدمة.
- تدريب العاملين على طرق استخدام الحاسوب وفهم قواعد البيانات وإدارة الشبكات محلياً ودولياً.
- توفير الإرادة السياسية، عن طريق استحداث لجنة تتولى تطبيق مشروع التحول بتهيئة البيئة المناسبة للعمل والإشراف عليه.
- إصدار تشريعات ونصوص قانونية تسهل عمل الادارة الالكترونية وإضفاء طابع الشرعية عليها.
- الحماية الالكترونية لبيانات ومعلومات المنظمة.

لسلاسة الانتقال الى الادارة الالكترونية في المنظمات الليبية، لابد من وضع استراتيجية دقيقة ومحكمة للتخطيط والتنظيم والتنفيذ ، وعليه لابد من تقديم بعض المقترحات :

- الابتعاد عن استراتيجية الأعمال الإدارية التقليدية وتبني إستراتيجية حديثة تركز على العمل من خلال كافة مستوياتها الادارية. وهذا يستوجب توليد ثقافة جوهرية جديدة للمنظمة . من خلال جعل رضا العميل اولى اهتماماتها . وترويج ثقافة التشارك

الإلكتروني حيث ان جوهر الادارة الالكترونية هو مجرد ممكنات، والمنظمة تحتاج الى عمليات ومواقف ومعرفة ومهارات واشخاص (العراق:125).

- استراتيجية المتابعة السريعة لخدمات الإدارة الكترونياً.
- التركيز على هيكل التشريعات والانظمة الذي يدعم الادارة الالكترونية وذلك باستحداث قوانين جديدة أو تعديل القائم منها.
- مجلس إدارة يبادر إلى الترويج لممارسة هذه الادارة والمشاركة بالمعرفة وتحفيز القبول.
- التحول من مجتمع ورقي إلى مجتمع لا ورقي بتغيير ثقافة الموظفين والعمل على بناء منظمة متكاملة بآتاحة المعلومات طوال الوقت ومتابعة تنفيذ الأعمال ونشر التقارير والاحصائيات لضمان سهولة اتخاذ القرار.
- دراسة مالية مستفيضة لضمان تحقيق عائد على الاستثمار ويتم ذلك بحساب تكلفة العائد من تطبيق الادارة الالكترونية مع التركيز على حساب تكاليف كل من الافراد والتقنية والعمليات مع احتساب تكاليف التدريب.
- اختيار التقنية البسيطة غير المعقدة.
- دعوة الباحثين والمحللين في الإدارة وتكنولوجيا المعلومات الى دراسة وتحليل مفاهيم الادارة الالكترونية وطرق تطبيقها.
- توحيد أشكال المواقع الإدارية للمنظمة ككل الكترونياً، وطرق استخدامها حتى يسهل للمواطن التعامل معها.

علاوة على كل ما سبق، يجب توفير بعض الكفاءات الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل ادخال الادارة الالكترونية بما يتلاءم مع بساطة ثقافة بعض العملاء ، ويستحسن توحيد اشكال المواقع الالكترونية على سبيل المثال وتوحيد وتبسيط طرق استخدامها عبر موقع شامل لجميع المراكز الادارية بالمنظمة، بالإضافة الى تحديد المتطلبات والمهارات للذي يشغل صفة الرئيس الإلكتروني مثل (الابتكار والمعلوماتية)، وان يعتمد نظام الذاكرة المؤسسية لإدارة المنظمة على النظام الرقمي، إدارة الأعمال عن بعد وحفظ كل الاعمال والوثائق الكترونياً مع اعتماد دليل للاتصال الالكتروني .

مما سبق نلاحظ بأنه لابد من حدوث بعض التغيرات في الهيكل التنظيمي للمنظمات حتى يتلاءم مع التحول الإلكتروني وذلك بدراسة كافية ومستفيضة لكافة وظائف الهرم

الإداري وإعادة وصف وتوصيف وظائفه، وبعدها تمكين العاملين بما يلائم هذا التحول . ويمكن توضيح الأبعاد المهمة للهيكل التنظيمي الإلكتروني المقترح كالتالي :

الإدارة العليا:

رأس الهرم ويضم الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ووظيفته صياغة هوية المنظمة ، تفعيل وتوجيه إمكانياتها والرقابة الإستراتيجية .

و تقوم هذه الإدارة بوصف وتوصيف مواردها البشرية وربطها بعناصرها المادية الالكترونية والعمل على تتميتها فنياً وإدارياً حتى يحدث التغيير، بالإضافة إلى نشر فكر العمل الإلكتروني بين الجميع.

الإدارة الوسطى :

وتضم أقسام الإدارات ووحدات الخدمات المشتركة وهي ذات طبيعة استشارية، ورأس مال هذه الإدارات العنصر البشري المدرب والمؤهل جيداً و القادر على الأداء والاستجابة السريعة للعملاء من خلال استيعابهم التام لمتطلبات تقنيات المعلومات والاتصالات .و تعمل هذه الإدارة على خلق درجة عالية جداً من العلاقات التبادلية فيما بين وحداتها وأقسامها وتحقيق الترابط والتكامل .

الإدارة التنفيذية

وتضم هذه الإدارة جميع الموظفين في الإدارات السابقة الذكر بالإدارة الوسطى ومهمتها تنفيذ عمليات المنظمة حيث تعمل على تنمية رؤى وقيم عمل مشتركة بين الموظفين والتأكيد على ان الانجازات هي معيار لتقييم الأداء.

وتقوم هذه الإدارة بتصميم نظم للمعلومات وبناء قواعد بيانات مشتركة بين العاملين وتحقيق درجة عالية جداً من التناسق بين انشطتهم التنفيذية المختلفة .

أما المتطلبات الإدارية لنجاح تطبيق الإدارة الالكترونية والتي تندرج تحت وظائف العملية الالكترونية هي ايضاً تحتاج لاستراتيجية انتقال، ويمكن توضيح اوجه تباين العمليات الادارية بين الإدارة التقليدية والالكترونية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3)

بعض الفروقات بين وظائف الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

وظائف الإدارة	الإدارة التنفيذية (التقليدية)	الإدارة الإلكترونية
التخطيط	- خطة واحدة توجه أعمال واتجاه المنظمة.	- خطط متعددة تستجيب للظروف المختلفة .
	الالتزام بالخطة ضروري لجميع المستويات لغرض التنسيق ووحدة الاتجاه.	- الخطة مرنة استجابة لأى تغيرات.
	- المخاطرة تأتي من عدم الالتزام بتنفيذ الخطة.	- المخاطرة تأتي من عدم قدرة المنظمة على العمل خارج الخطة.
	الابتكار ضروري من أجل وضع الخطة الأفضل.	الابتكار ضروري عند التنفيذ للاستجابة للظروف المتغيرة.
	معايير الخطة اداة رئيسية في ترشيد الأداء وتعزيزه.	الثقة هي الاداة الرئيسية في ما هو مطلوب انجازه من اجل المنظمة.
التنظيم	التنظيم عمودي والهيكل التنظيمي محدد.	التنظيم مصفوفي والهيكل التنظيمي غير محدد.
	التقسيم الإداري على اساس الاقسام والوحدات.	التنظيم قائم على الفرق.
	سلسلة الاوامر الادارية او السلطة الخطية.	الوحدات الاستشارية او السلطة الاستشارية.
	التنظيم أحادي الرئيس المباشر.	تعدد الرؤساء المباشرين.
	السلطة مركزية في القمة	الوحدات مستقلة وذات مراكز سلطة متعددة
توجيه وقيادة	خط سير وظيفي ثابت ذو اتجاه واحد.	المتغيرات وظيفية متعددة في اتجاهات عدة.
	واضح التركيز.	كثيف التركيز.
	يرتبط بالمؤسسة والأفراد.	يرتبط بالعلاقات والأفكار والشبكات.
	نموذج في الحكم الذاتي	نموذج في الحكم المحلي.
	يهتم بالتفاصيل ويغرق فيها.	يهتم بالنتائج والصورة العامة .
	يتجنب المخاطرة ويسعى للأمان	يخاطر بمشروعات جديدة وأحياناً يغادرها قبل الفشل.

رقابة دورية.	رقابة مستمرة.	الرقابة
متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز بمقارنة العمل الفعلي بالمخطط.	تقليل الرقابة ، ورقابة المنتج فقط.	

المصدر: العلاق، بشير عباس(2005)، الإدارة الرقمية: المجالات والتطبيقات، ط1، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الإدارة الإلكترونية تمثل تحولاً مطلقاً في المفاهيم ، النظريات، الأساليب، الهياكل التنظيمية، والتشريعات والنصوص القانونية وكافة الاجراءات الإدارية التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهى نظام متكامل وشامل من المكونات التقنية، المعلوماتية، البيئية، المالية، التشريعية ، والأفراد، ويكمن جوهرها في عملية المتابعة المستمرة للتطورات التقنية وتوظيفها في إنجاز الأعمال . وهذا ما يدفعنا الى ان نسلم بصحة فرضيتي البحث : - تسهم الطروحات الإيديولوجية والنظرية في تبلور مفهوم الإدارة الإلكترونية وإبراز اهميتها للمنظمات وتصور هيكل تنظيمي لتطبيقها .

- هناك اختلافات أساسية بين وظائف ومهام الادارة الكلاسيكية والادارة الالكترونية.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

على ضوء ما تقدم سردته في المبحث السابق امكن التوصل الى النتائج التالية :

1- يتطلب التحول من الإدارة التقليدية الى الادارة الالكترونية تغييراً جوهرياً لكل نظم العمل الإداري في المنظمات الإدارية التقليدية وتحويلها إلكترونياً لتشمل التخطيط ، التنظيم، التوجيه والرقابة.

2- لتفعيل اجراءات وعمليات استخدام الادارة الالكترونية هناك متطلبات ادارية مهمة متمثلة في: رسم خطط مرنة لاحتواء اي تغييرات يتطلبها استخدام الادارة الالكترونية ، تهيئة العاملين وتدريبهم على استخدام الادارة الالكترونية.

3- أبرز التحديات التي تواجه تطبيق وفهم الادارة الالكترونية غياب الخبراء والمختصين ، نقص الامكانيات الفنية والاعتماد بالكامل على التقنيات من الخارج .

4- يجنب تنظيم وسن قوانين وتشريعات من قبل المنظمات لتنظيم عمل اداراتها إلكترونياً وممارستها.

من خلال نتائج الدراسة تبرز عدة توصيات قد يكون لها الأثر الإيجابي نحو امكانية تطبيق الادارة الالكترونية في المنظمات الليبية أهمها:

- 1- العمل على نشر التقنية الادارية الالكترونية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية.
- 2- وضع استراتيجية شاملة للمنظمات الليبية على كافة المستويات الإدارية للتحويل والاتجاه نحو الادارة الالكترونية.
- 3- مشاركة كافة المستويات الادارية في التخطيط ووضع الاهداف ورسم سياسات وطرق تطبيق الادارة الالكترونية.
- 4- تشجيع الموظفين وتحفيزهم وتأهيلهم على التحول نحو الادارة الالكترونية من خلال برامج تدريبية. بالإضافة الى نشر ثقافة ومزايا العمل الإلكتروني بين الموظفين والمواطنين.
- 5- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق التطبيق الفعال.
- 6- إصدار قوانين للبحث في استخدام الادارة الالكترونية واستبعاد اشكال التعقيد ومحاولة وضع معايير تضمن بيئة الكترونية متوافقة.

المراجع

- رضوان، رأفت ، rradwan@idsc.gov.eg ، رئيس المركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2004.
- العلاق، بشير عباس(2005)، الادارة الرقمية: المجالات والتطبيقات. ط1، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- http://www.businessweek.com:/print/magazine/content/01_16/b3728612.htm?mainwindow.
- الحسن، حسين بن محمد. الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق. ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، الرياض، 2009، السعودية.

نجم، نجم عبود (2009) الإدارة والمعرفة الإلكترونية: الاستراتيجية، الوظائف، المجالات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

هوبكنز برايان، جيمس ماركهام، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

العجمي، عمرو. الإدارة الحكومية العربية في عصر التقنية الفائقة بين المفهوم والواقع، ورقة عمل قدمت الى مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، دبي، الامارات، 2007.

العامري، صالح و الغالبي، طاهر، الإدارة والاعمال، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

رؤى على كساب، "العلاقة بين بعض المتغيرات التنظيمية وتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية" بقطاع غزة ، فلسطين، 2011.

القحطاني، شائع بن سعد مبارك، "مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

م.م أفنان عبد على الأسدي، " الإدارة الإلكترونية - بين النظرية ومتطلبات التطبيق - في بيئة منظمات الأعمال العراقية" ، جامعة الكوفة، العراق، 2009.



النمو الحضري في ليبيا

أ. حسام الدين عمار المكسك

كلية التربية - جامعة صبراتة

الملخص

تُعد عملية النمو الحضري من الأولويات في عملية تهيئة وتوسيع الإقليم الحضري في عصرنا الحالي كما أن إعادة الهيكلة والتهيئة تعني إحاطة النسيج الحضري الموجود بأكثر أهمية لارتباطه بالحياة اليومية للسكان ونمو المدينة خاصة وأن التغير في وسائل الحياة للسكان وتغير مفهوم السكن في حد ذاته خلق مشكلة في النسيج الحضري القديم وقد ارتبطت هذه المشكلة بالتطور التكنولوجي والعلمي والثقافي من جهة أخرى كما ارتبطت بتغير المفاهيم إزاء السكن وأسلوب الحياة وتعكس هذه النتائج بأن هناك نمواً حضرياً ترتب على عملية الانتقال إلى المدينة وهو ما تؤكد ارتفاع نسبة الزيادة في معدلات الاستهلاك وامتلاك بعض السلع، وكذلك توسع دائرة المعارف والعلاقات الاجتماعية منها والعلمية لدى المهاجرين، وأوصت الدراسة بتوفير فرص العمل في المدن الصغيرة، وتنوع الأعمال من قبل مؤسسات الدولة، وذلك بإقامة المشاريع الصناعية في معظم المناطق حسب مواد الخام المتوفرة فيها والتي بدورها تخلق فرص عمل أكثر للمواطنين وبذلك تنتفع الأعمال في المدن الصغيرة إلى جانب الأعمال الزراعية من أجل الرفع بمستوى دخل الفرد.

Abstract

The process of urban growth is a priority in the process of creating and expanding the urban region in our time. Restructuring and preparation means enclosing the urban fabric that is more important because it relates to the daily life of the population and the growth of the city, especially that changing the means of life of the population and changing the concept of housing itself created a problem in the fabric. The problem is related to technological, scientific and cultural development. This is reflected in the high rate of increase in consumption and ownership of some goods, as well as the expansion of the circle of knowledge and social and scientific relations among immigrants. The study recommended that opportunities be provided for working in small cities, and diversifying the work of state institutions, by establishing industrial projects in most areas according to the raw materials available in them, which in turn create more job opportunities for citizens. Agricultural work in order to raise the level of per capita income.

المقدمة

تعتبر عملية النمو الحضري من الأولويات في عملية تهيئة وتوسيع الإقليم الحضري في عصرنا الحالي كما أن إعادة الهيكلة والتهيئة تعني إحاطة النسيج الحضري الموجود بأكثر أهمية لارتباطه بالحياة اليومية للسكان ونمو المدينة خاصة وأن التغير في وسائل الحياة للسكان وتغير مفهوم السكن في حد ذاته خلق مشكلة في النسيج الحضري القديم وقد ارتبطت هذه المشكلة بالتطور التكنولوجي والعلمي والثقافي من جهة أخرى كما ارتبطت بتغير المفاهيم إزاء السكن وأسلوب الحياة في حد ذاته لأن النظرة القديمة التي كان السكن فيها عبارة عن مأوى لم يعد اعتبار في هذا العصر بسبب طموحات إنسان اليوم وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي .

وقد تم اختيار موضوع النمو الحضري لمدينة طرابلس باعتباره من المواضيع التي فرضت نفسها في الآونة الأخيرة التي أصبحت تعاني من التوسع العشوائي وما ينجم عنه من مشاكل مختلفة كالسكن وانتشار الأحياء المتخلفة والبطالة والفقر والجريمة إلخ .

وهذا الوضع المتأزم الذي تعيشه العديد من المدن الليبية ما هو إلا انعكاس واضح لعدم فاعلية الشبكات التقنية وغيابها في كثير من الأحياء بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمحيط سواء من ناحية تهيئته وتنظيمه أو من الناحية الجمالية والفنية إطار المبني، وقد تم التطرق إلى نمو الحضري ومشكلاته في العالم بصفة عامة من خلال دراسة تحليلية لأهم المدن التي شهدت التطور السريع في جميع الميادين .

مشكلة البحث :

يلاحظ استمرار هجرة الريفيين إلى المدن الليبية الكبيرة ، وذلك لغرض الحصول على عمل أفضل ، أو على تعليم أعلى، ولتوفر وسائل قضاء أوقات الفراغ ، وإمكانية الارتقاء من طبقة اجتماعية دنيا إلى طبقة اجتماعية عليا ، وإمكانية الاستمتاع بحياة المدينة الحديثة، ومزايا التحديث الاجتماعي ، وربما من أجل الرغبة في التحرر من قيود القيم التقليدية ، وممارسة مهن تحقق دخلاً اقتصادياً مرتفعاً ، كالتجارة والأعمال الصناعية ، أو لأجل ممارسة أكثر من دور اجتماعي يحقق مطامح الفرد وتطلعاته. وكل هذه العوامل الجاذبة إلى المدينة قد تدفع بعض الأفراد إلى الحراك الجغرافي من الريف إلى المدينة. وذلك

في مقابل عوامل الطرد الموجودة في الريف، المتمثلة في قلة توفر الخدمات الجيدة، وسيادة بعض القيم التقليدية التي لا تشجع على التجديد والإبداع، والتزام الفرد بتحمل أعباء أسرته الممتدة، وتواضع الطموحات والتطلعات، والشعور بنوع من الركود، وممارسة المهن التقليدية البسيطة كالزراعة والرعي التي لا تُدر دخلاً يحقق تطلعات الفرد.

وعليه فإن موضوع البحث يتمحور حول محاولة التعرف على عوامل الطرد في الريف وعوامل الجذب في مدينة طرابلس، وعلاقة التحضر.

الأهمية :

لكل موضوع أهمية يحتلها داخل الحقل المعرفي، هذه الأهمية تكون نابعة بالأساس من رغبة الباحث نفسه وحببه الدائم للكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للخوض فيه ومواصلته وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف التي تساهم في إثراء المجال العلمي بصفة عامة والبحوث السوسيولوجية بصفة خاصة.

وظاهرة النمو الحضري من المواضيع الهامة التي تعكس أهميتها أبعاداً مختلفة على المجتمع وانتشارها بشكل فوضوي وغير متحكم فيه يعني فقدان المدينة لطابعها العام.

وليبيا واحدة من الدول التي تعاني أغلب تجمعاتها الحضرية من هذه الأزمة وبرزت آثارها المختلفة على جميع الأصعدة خاصة في المجال العمراني متسببة في انتشار الأحياء الفوضوية المتخلفة وأزمة السكن...الخ، وفي المجال الاجتماعي كانت انتشار الأنشطة التجارية في ظل انتشار الأنشطة غير الرسمية، أما على المستوى الثقافي فتجلت أساساً في عدم تكيف معظم المهاجرين مع وضع المدينة وطريقة العيش فيها.

الأهداف :

أولاً يهدف البحث للمساهمة في إثراء التراث السوسيولوجي بوجه عام وفي إمداد المكتبة الجامعية بمعلومات أولية عن هذه الظاهرة والتعرف على أبعادها.

ولذلك كان على الباحث أن يضع عدداً من الأهداف يسعى إلى تحقيقها من خلال البحث وأولها :

- تحديد أشكال وأنماط عمران المدينة وخصائصه .
- معرفة مدى تأثير التحضير على الأسرة الريفية المهاجرة ومدى تكيفها مع الحياة الحضرية الجديدة .
- تحديد العوامل الأساسية المؤدية إلى النمو غير المخطط بمدينة طرابلس .
- محاولة تفسير هذه الظاهرة سوسيولوجيا وربطها بمختلف العوامل المؤثرة فيه .

ومن الطرح السابق للموضوع تتبين المحاور الأساسية التي تتجدد وفقاً إشكالية البحث حيث أن النمو الحضري كظاهرة مرتبطة بجملة من العوامل الاجتماعية والتنظيمية والبيئية يؤدي إلى نتائج تتعكس سلباً على الجوانب السابقة وتشكل تلك النتائج وضعاً غير سوي في المجال الحضري والذي نعبر عنه بالمشكلات التي تمس جميع مجالات الحياة وما تخلفه هذه المشكلات من آثار كأزمة السكن والبطالة، انتشار الأحياء المتخلفة، التوسع العمراني السريع .

مفاهيم البحث :

إن أية بحث علمي يتخذ من الواقع الاجتماعي مبدأ لاستكشاف أو وصف أو اختيار ظاهرة معينة ، لابد أن يكون لها إطار نظري محدد ، ومفاهيم أساسية تترجم هذه الظاهرة على أرض الواقع في صورة أبعاد وتعريفات إجرائية .

ومن المنطلقات الأساسية تحديد المفاهيم المتصلة بموضوع البحث فالمفاهيم تحدد شكل المتغيرات ومضمونها التي يحددها الاتجاه السوسيولوجي العام للباحث ويعطيها أهميتها .

النمو الحضري :

يعني النمو الحضري الزيادة في السكان، وكذلك التغيرات السكانية الحادثة في منطقة أو أكثر من مناطق المدينة، التي تتمتع بميزات معينة اقتصادية واجتماعية وجغرافية، مما يجعلها محوراً للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائماً .

ويعرف النمو الحضري بأنه التغير الكمي والكيفي، وهو السمة المميزة لمظاهر الحياة الحضرية. والنمو الحضري هو زيادة المساحة وزيادة السكان في منطقة حضرية. وهو أيضا عبارة عن جملة التغيرات والتبدلات التي تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاجتماعية؛ كالرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والأنشطة الاقتصادية؛ كالصناعة، والتجارة، والأنشطة الثقافية المنبثقة عن المعاهد والجامعات. وتزايد هذه الأنشطة تؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر (البنداق، 1995: 122).

ومن هنا فإن التعريف الإجرائي للنمو الحضري هو الزيادة في عدد السكان، والتنوع المهني، والأنماط المعيشية، نتيجة لانتقال بعض الأفراد أو الجماعات من مناطق مختلفة إلى المدينة.

التحضر:

التحضر هو العملية التي بمقتضاها تحشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن، قد ترتبط أولاً ترتبط بعملية التصنيع (منصور، 2001: 62). ويعرف جون كلايد متشل التحضر بأنه عملية التحول إلى حضر، أي الانتقال إلى المدن، والتحول من الزراعة إلى غيرها من المهن الشائعة في المدن، وما يرتبط بذلك من تغير في الأنماط السلوكية .

وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية ظاهرة التحضر بأنها تلك العملية التي تتم بموجبها الزيادة في سكان المدن بسبب الهجرة المتجهة إليها من المناطق المختلفة، وبشكل خاص من الريف بعد ترك الزراعة كمهنة رئيسية، وامتهان مهن أخرى تتناسب وحياة المدن، وحدوث تغيرات في طبائع وأنماط التصرفات لهؤلاء المنتقلين إلى المدن وتكيفهم للحياة فيها (علي، 1984: 9).

الحضرية:

هي أسلوب في الحياة يرتبط بالنظم والأنساق والأدوار التي يقوم بها السكان تجاه بعضهم البعض، وكذلك تفاعلهم مع المجتمع وحركتهم السكانية المتمثلة في الهجرة الريفية الحضرية، وقدرتهم على التكيف مع التنظيم الاجتماعي، والضبط الاجتماعي السائد، وأنماط السلوك الحضرية (جلال، 1992: 2).

الدراسات السابقة:

1- دراسة محمد الغريب عبد الكريم (الهجرة الداخلية-أثارها ودوافعها) دراسة ميدانية

لخصائص المهاجرين من قرية مشيرف إلى القاهرة في مصر سنة 1977. وتمثلت أهداف الدراسة في تحقيق ثلاثة فروض أساسية هي:

1. تتحصر دوافع الهجرة من الريف إلى الحضر في مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ربطها بمتغيرات نفسية مثل مستوى الطموح والاتجاهات الاجتماعية.
2. إن ظاهرة الهجرة عملية انتقائية لأشخاص معينين لديهم مجموعة من الخصائص أو الصفات تختلف عن قرنائهم ممن لم يهاجروا.
3. هناك آثار واضحة على الفرد والمجتمع نتيجة هجرة الريفيين إلى الحضر.

منهج الدراسة والعينة:

لقد أستخدم الباحث المنهج الامبريقي في دراسته، وأستخدم استمارة الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية لجمع البيانات المطلوبة من أفراد العينة.

نتائج الدراسة:

1. هناك نتيجة عامة يمكن استخلاصها وهي أن العمل الزراعي لم يعد مناسباً لكثير من شباب الريف شديدي الطموح في الوصول إلى حياة أفضل. وقد يرجع ذلك إلى قلة الدخل العائد من الزراعة وسوء الأحوال الاقتصادية وثبات مساحة الأرض المزروعة بما لا يتناسب مع زيادة السكان في الريف.
2. إن الهجرة الداخلية لم تحدث حراكاً يذكر لدى مجموعة من المهاجرين الريفيين من ناحية الدخل، بل كان هذا الحراك إلى الخلف من الناحية المهنية والتعليمية نتيجة سوء أحوالهم الاقتصادية بالمركز الحضري.
3. إن الهجرة الداخلية تعمل دائماً على تفتيت كثير من المعايير الثقافية والحضارية التي يحملها المهاجرون معهم من الريف إلى المدينة.

وتفيد هذه الدراسة بأن الهجرة الداخلية نوع من أنواع الحراك الاجتماعي الأفقي، يترتب عليه نوع آخر من أنواع الحراك الاجتماعي الرأسي. فالمهاجر يغير من مكان إقامته ويحتاج

إلى تغيير نوع مهنته، مما يترتب عليه بالتالي التغير في مقدار الدخل ومصدره، أي تغيير في المستوى الاقتصادي. وعليه يعتبر انتقال من وضع اجتماعي اقتصادي معين إلى وضع آخر، وهذا ما يقصد به "مصطلح الحراك الاجتماعي" في هذه الدراسة.

2- دراسة السيد محمد الحسيني (الآثار الاجتماعية للحراك المهني) دراسة ميدانية لمجموعة أسر عمال الصناعة بالوجه البحري في جمهورية مصر العربية سنة 1983 وكانت أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- التعرف على عملية الحراك المهني من حيث طبيعة الحراك وأنماطه ومعدلاته وآثاره.
 - التركيز على الآثار الاجتماعية للحراك بالنسبة لمجموعة أسر عمال الصناعة وكانت فروض الدراسة كالآتي:
 - هناك تفاوت بين معدل الحراك المهني بين الأجيال بالنسبة لأسر الحراكين وغير الحراكين.
 - إن التماسك الأسري وروابط القرابة واضح بين الأسر غير الحركية عنه لدى الأسر الحركية، وأن الاستقرار الأسري مرتبط كذلك بقدر التحرك.
 - إن الحراك المهني يرتبط بزيادة دخل الأسرة، وتغير أساليب الإنفاق، وسهولة حصولها على المقتنيات المادية وارتفاع المستوى التعليمي فيها عموماً.
 - إن الحراكين يختلفون عن غير الحراكين فيما يتعلق بمستويات الطموح المهني.
 - هناك فروق ملحوظة بين الحراكين وغير الحراكين فيما يتعلق ببعض القيم المتعلقة بوسائل الحراك كالتعليم والنشاط الاجتماعي والسياسي.
- منهج الدراسة والعينة:

تم اختيار عينة الدراسة من أسر عمال الصناعة مقسمة إلى:

1. الحراكين، أي الذين مارسوا الحراك.

2. غير الحراكين، أي الأسر التي لم يمارس أفرادها الحراك، وقد اهتم الباحث بدراسة جيل الآباء و الأبناء.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي إلى جانب استمارة البحث في الدراسة.

نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مدى تأثير المكانة المهنية للآباء على المكانة المهنية للأبناء.
 - أوضحت الدراسة أن التماسك الأسري وروابط القرابة أقوى بين أسر غير الحراكين عنه لدى أسر الحراكين.
 - أوضحت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الحراك المهني وزيادة الدخل وتغيير أساليب الإنفاق، وارتفاع المستوى التعليمي.
 - تبين من الدراسة أن الحراكين أكثر ممارسة للمشاركة السياسية والاجتماعية إذا ما قورنوا بغير الحراكين.
 - أوضحت الدراسة أن هناك فروقاً ملحوظة بين الحراكين وغير الحراكين فيما يتعلق بأساليب وأنماط الترويح ومستويات الطموح المهنية.
- ثانياً: الدراسات المحلية:

3- دراسة الدكتور ياسين علي الكبير (التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة بمدينة طرابلس) سنة 1970. وكانت أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- 1- دراسة التغيرات التي طرأت على الأسرة الريفية المهاجرة إلى مدينة طرابلس.
- 2- تبني وجهة النظر التي ترى أن الأسرة المهاجرة إلى المدينة تتعرض عند إقامتها بالمدينة لتغيرات يجب أن ينظر إليها على أنها أجزاء متفاعلة من عملية اجتماعية نفسية معقدة، ينجم عنها حدوث تغيرات في قيم واتجاهات ومعرفة الفرد المهاجر.

3- الكشف عن التغيرات التي طرأت على شخصية الفرد المهاجر وانعكاساتها على أسرته.

4- محاولة الوقوف على الضغوط التي يمارسها أفراد الأسرة على رب الأسرة لإحداث تغييرات في سلوكه، واتجاهاته ومواقفه التقليدية نحو الحياة الأسرية. منهج الدراسة والعينة:

أستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة حيث بلغ حجم العينة 210 أسرة قاطنة في مدينة طرابلس منها (137) أسرة مهاجرة، و (73) أسرة حضرية. نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى جملة من النتائج على مستوى الأبعاد الأساسية للبحث مفادها: وجود فروق بين الأسرتين فيما يتعلق بأسلوب التنشئة، والعلاقة بين الزوجين، والأسلوب الديمقراطي السائد في الأسرتين، الأمر الذي يرى معه الباحث أنه قلل أو أضعف من درجة التفاعل بين أفراد الأسرة الريفية بشكل خاص. وأن الأسرة المهاجرة تأثرت بالتغيرات التي تعرضت لها بما يقودها إلى التحول نحو النموذج الحضري الذي يتأثر باستعمال وسائل الاتصال الجماهيري، والتعليم، وعمر الأب. ويرى الباحث أن هذه التغيرات تعبر عن متغيرات متوسطة بين تأثير المدينة وتحديث الأب، وبالتالي الأسرة. أما مدة الإقامة وحدها فلم يكن لها تأثير في تحديث الأسرة.

4- دراسة سمية الشارف البريكي (الهجرة الداخلية إلى حي الأندلس أسبابها وأثارها) دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى حي الأندلس سنة 2000. وكانت أهداف الدراسة كما يلي:

1. تحديد المشاكل والآثار المترتبة على عملية الهجرة إلى منطقة الدراسة، والتعرف على انعكاسات هذه الظاهرة على الوضع الديمغرافي للسكان في كل من مناطق الأصل ومنطقة الدراسة.

2. تسليط الضوء على إحدى مناطق مدينة طرابلس بحكم أنها أعلى المناطق كثافة سكانية، ومن ثم إظهار المشاكل التي تعاني منها.

3. محاولة وضع تدابير وبدائل من شأنها توجيه تيارات الهجرة، وتساعد في إعادة النظر في السياسة السكانية لمنطقة الدراسة، والجاهيرية على وجه العموم.

منهج الدراسة والعينة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت أسلوب العينة العشوائية البسيطة، واستمارة الاستبيان وسيلة لجمع البيانات، حيث بلغ عدد أسر العينة (628) أسرة.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت الدراسة أن العامل الاقتصادي كان وراء قرار الهجرة إلى منطقة الدراسة حيث بلغت النسبة لمن كانت هجرتهم لانخفاض مستوى المعيشة (51%). وكان هذا السبب الدافع الأول للهجرة حسب آراء المهاجرين من أفراد العينة. وبلغت النسبة لمن كانت هجرتهم بحثاً عن فرص العمل (55%)، وشكل هذا السبب الدافع الثاني للهجرة لغالبية أفراد العينة. وكان السبب الثالث مواصلة التعليم دافعاً ثالثاً للهجرة من حيث الأهمية بنسبة (43%). وبلغت نسبة من هاجروا لخلافات أسرية قبلية (54.5%) كسبب رابع للهجرة حسب آراء المهاجرين حول أسباب هجرتهم.

2. أظهرت الدراسة أن الهجرة عملت على توفير فرص عمل للمهاجرين بنسبة (52.8%) من الطلاب والفلاحين والذين لا يمتنون أي عمل أثناء هجرتهم حيث انعدمت هذه المهن حالياً (أي بعد الهجرة) وحلت محلها مهن أخرى، كما ازدادت أعداد أصحاب المهن الأخرى بعد الهجرة مثل المدرسين وأصحاب الوظائف العامة وأصحاب الأعمال الحرة. أما فئة العسكريين فقد انخفض عددها بعد الهجرة خاصة بعدما أمتن جل أفرادها أعمالاً أخرى.

3. تبين من خلال الدراسة أن أكثر من نصف المهاجرين ونسبتهم (58.1%) لا يمتلكون أراضي زراعية في مواطنهم الأصلية، كما أن نسبة (62.7%) من مجموع الأراضي التي يملكها بعض المهاجرين بور وغير منتجة، مما يؤثر سلباً على الزراعة في المناطق الريفية بفقدان الأيدي العاملة وتدهور الإنتاج الزراعي.

النمو الحضري في ليبيا

ليبيا بحكم موقعها عانت ويلات الحروب والاستعمار الذي دمر كل شي في البلاد، وجعلها تعيش الفقر المدقع بكل مقاييسه سنين طويلة، ثم بدأت تتعافى تدريجياً بعدما انتهت آخر الحروب العالمية التي دارت رحاها فوق أراضيها مع نهاية الحرب العالمية الثانية. ومع بداية الخمسينيات من القرن الماضي كان هناك حوالي 18% من مجموع السكان يقطنون المدن، والنسبة الباقية منهم غير مستقرين ينتقلون وراء رزقهم في طول البلاد وعرضها. ومع بداية الستينيات بدأت حركة بناء الدولة تأخذ مجراها وذلك بفضل اكتشاف النفط وتأثير عوائده على الاقتصاد الوطني (القزيري، 1994: 94). وقد شهدت ليبيا نمواً حضرياً كبيراً بعد اكتشاف النفط عام 1961 حيث ارتفع معدل دخل الفرد في المناطق الحضرية، وتحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وزادت نسبة التحضر بسبب زيادة عدد سكان المدن بفعل الهجرة الكثيفة من البادية والريف إلى المدن، حيث تتوفر فرص العمل وكثير من الخدمات التي لا تتوفر في المناطق الريفية.

لقد تركزت ظاهرة التحضر بصفة خاصة في مدينتي طرابلس وبنغازي، حيث أصبح يشكل سكان هاتين المدينتين حوالي 50% من سكان البلاد، كما أن مدينة طرابلس وحدها أصبحت تستأثر بأكثر من ثلث السكان الحضر في الدولة حسب إحصائيات عام 1996. فمدينة طرابلس تعتبر المدينة الأولى والعاصمة السياسية والاقتصادية للدولة، حيث توجد فيها السفارات الأجنبية، ومكاتب الهيئات والمنظمات الدولية، والمطار العالمي، والميناء التجاري الأكبر في البلاد، كما يوجد فيها أيضاً معظم مؤسسات الدولة، ومعظم المصانع، ومقار الشركات الكبرى، التي تتحكم في النشاط الاقتصادي والسياحي والخدمي على مستوى الدولة نفسه (الفائدي، 2004: 236).

مشكلات النمو الحضري في ليبيا:

إن ليبيا من بين دول العالم التي عانت ويلات الحروب والاستعمار وخاصة أثناء الاحتلال الإيطالي، حيث كان معظم سكانها العرب يسكنون مساكن الأكواخ والصفوح، أما مراكز كل مدينة فكان من نصيب الأجانب وذوي الدخل المتوسط، وكان معظمهم من أبناء الجالية الإيطالية. وعند انسحاب إيطاليا أتيحت الفرصة لليبيين إلى أن يسكنوا مساكن مبنية

ومخططة. ومع بداية السبعينات وأوائل الثمانينات شجعت الدولة مواطنيها على بناء المساكن بمنحهم قروضاً سكنية، وازدادت القدرة الشرائية لديهم، ونمت السيولة النقدية في ميزانية الدولة، وتغيرت نظرة الكثير من السكان لحجم العائلة، ومن هنا زاد تدفق أبناء الريف إلى المدينة وبكثرة لتوفر فرص العمل في المدينة، وتوافر الخدمات فيها (عمر، 1998: 223). وهذا التدفق للسكان الريفيين أدى إلى وجود أحياء أو مساكن عشوائية وأكواخ من الصفيح في كل من مدينتي طرابلس وبنغازي بصفة كبيرة، حيث انتشرت الأكواخ وبيوت الصفيح حول هاتين المدينتين بشكل عشوائي. ففي مدينة طرابلس على سبيل المثال: مناطق غوط الشعال والهضبة وأبو سليم. وكذلك الحال في مدينة بنغازي وخاصة في مناطق الكيش والصابري (الفائدي، 2004: 237). ونتيجة لهذا حصل نوع من الارتجالية في التخطيط، وثم الاعتداء على أراضي طبيعتها لا تؤهلها لتكون مخططة بقصد البناء. وإعادة البناء الحضري تم انتشار المباني العالية ذات الطوابق المتعددة التي تظهر في بعض الأحياء غير متناسقة لتداخلها مع المباني القديمة وذات الطابق الواحد (عمر، 1998: 223).

النمو الحضري في مدينة طرابلس

مدينة طرابلس:

أولاً: لمحة تاريخية:

إن أول من أطلق كلمة طرابلس هو عمرو بن العاص في خطابه الذي بعث به إلى الخليفة عمر بن الخطاب بعد فتحه للمنطقة الممتدة من سرت حتى الجبل الغربي. وهي تعريب لكلمة تريبوليتانوس الرومانية التي تفيد المدن الثلاث (لبده، أويا، وصبراتة) ولسهولة الاستعمال اختصرت إلى تريبولي في وقت لاحق بمعنى المدن الثلاث. أما قديماً فقد كانت تعرف ماراكالويات في زمن الفينيقيين وأويا في عهد الرومان. ويرجع تاريخ تأسيسها إلى الفترة ما بين 700 - 800 قبل الميلاد، حيث تم اختيار موقعها من قبل الفينيقيين لتكون محطة رئيسية لسفنهم التجارية في شمال إفريقيا ضمن المدن الثلاث التي أنشأوها في إقليم طرابلس .

وقد طرأ على المدينة تغيير كبير أثناء الحكم الروماني، وخاصة بعد أن تحولت إلى مدينة حرة في عهد الإمبراطور أوجستس، وما أعطاه لها سبتيموس سيفروس من حقوق ومزايا كأى مقاطعة رومانية، وجعلها عاصمة للمنطقة الرومانية في أفريقيا عام 193م.

إن هذا التغير كان عاملاً هاماً في ازدهارها وزيادة حجمها وتحولت من ميناء صغير إلى مدينة على درجة عالية من الحضارة، كما أظهرته بعض الحفريات للآثار الباقية في شمال طرابلس والتي من أهمها القوس الروماني (قوس ماركوس أورليوس). وقد أحاط الرومان المدينة التي اتسعت رقعتها بسور لحمايتها من الغزاة. فقد تطور نشاطها التجاري الذي يعتمد على المنتجات الزراعية التي تأتي من المناطق الريفية المجاورة، حيث يصدر جزء منها إلى روما، إلى جانب استقبال المنتجات الرومانية وتصديرها إلى أواسط أفريقيا عن طريق تجارة القوافل .

إن فتح عمرو بن العاص للمدينة قد ساعد على ازدهارها مرة أخرى فقد شهدت حركة هجرة سكانية من الداخل إليها، ونمو النشاط التجاري والحرفي. غير أن مجيء قبائل بني هلال وبني سليم قد أثر على حياة المدينة وذلك بخروج عدد كبير من سكانها إلى المناطق الجبلية رغم أنها قد استطاعت أن تحافظ على مظهرها الحضاري ومركزها التجاري، بل أصبحت مركزاً للحجيج القادمين من المغرب في وقت لاحق (المهدي، 1998: 411). واضطر الناس بعدها إلى التوسع السكني خارج الأسوار، في المنشية. وفي سنة 1510 بقيادة بيترونا فارو تمكن الأسبان من الاستيلاء على المدينة بعد مجزرة رهينة للأهالي، حيث ظلوا بها طيلة عشرين سنة. وفي سنة 1530 قام الأسبان في عهد الإمبراطور شارل الخامس بتسليم هذه المدينة إلى حلفائهم فرسان القديس يوحنا (فرسان مالطا). وفي سنة 1551 تم طرد فرسان القديس يوحنا من طرابلس من قبل الدولة العثمانية، التي أرسلت مراد آغا للاستيلاء عليها براً من تاجوراء. بينما تمكن القائد البحري درغوت باشا من الاستيلاء عليها بمساعدة سنان باشا عن طريق البحر، وبقيت هذه المدينة خاضعة للحكم التركي حتى سنة 1911. وقد أضيفت صفة الغرب إلى تسميتها، تمييزاً لها عن طرابلس الشام.

ثانياً: التطور العمراني:

حكم الأتراك طرابلس بعد حكم الأسبان. ورغم أن بعض الكتاب قد وصفوا الحكم التركي بعهد الفوضى والفقر والجهل إلا أن بعض الولاة في الواقع قدموا العديد من الإصلاحات لمدينة طرابلس. فقد اهتم بعض السلاطين بتعمير المدينة، بتشجيع الأهالي على بناء المساكن والمتاجر والمحال العامة، بالإضافة إلى بناء المساجد والمدارس. وقد قام خليل باشا بترميم القلعة وأسوار المدينة القديمة. وبعد عام 1836 عاد ازدهار مدينة طرابلس من جديد وخاصة على الصعيدين العمراني والاقتصادي، حيث ازدادت رقعة المدينة وتكاثرت الأحياء السكنية والشوارع والأزقة الضيقة فيها. وامتدت حتى شملت منطقة المنشية، وظهرت أحياء جديدة مثل: البخير، وميزران، وزاوية الدهماني، والظهرة، وشارع الزاوية. وقد صاحب ذلك إنشاء المستشفيات، والمدارس المختلفة، والفنادق، والمقاهي، والمحاكم، والمطاحن، وبعض ورش الصناعات التقليدية التي تركزت في مناطق محدودة من المدينة القديمة، بالإضافة إلى دورها كسوق رئيسي لمنتجات المنطقة التي حولها (المهدي، 1998: 412).

وفي بداية الستينات عرفت ليبيا طفرة سكانية نتيجة تزايد موجات الهجرة إلى طرابلس، وذلك لتمرکز الخدمات والمرافق الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وأعمال الإنشاء في المدينة مما أدى إلى تدفق سكان الريف إليها. ومن هنا دعت الحاجة إلى التوسع في المدينة، وتكونت عدة أحياء منها: حي باب بن غشير، وحي سيدي المصري، وحي سيدي خليفة، وحي طريق المطار، وغيرها من الأحياء التي استبدلت بمشاريع إسكانية فيما بعد (فاعور، 2004: 284). وأظهرت بعض الإحصاءات أن مدينة طرابلس القديمة وجد بها حوالي 1240 منشأة ومعهد تقوم بنشاطات مختلفة. ويشهد على تاريخها المجيد الأبنية القديمة التي يرجع أصلها إلى العهد العثماني، ومنها الجامع الشهير الذي بناه أحمد القرماني، وبرج الساعة الذي بناه علي باشا عام 1867م. ثم بعد ذلك بدأت المدينة تأخذ الطابع الأوروبي بعد الاحتلال الإيطالي لها عام 1911م، وقد اتسعت رقعتها حيث بلغت مساحتها حوالي 18 كيلو متراً مربعاً، ويسور طولها حوالي 12 كيلو متراً. وظهرت مناطق سكنية جديدة، متمثلة في شارع الشط وشارع الصريم والشارع الغربي. بالإضافة إلى ظهور بعض المناطق الخاصة بالتجارة والأسواق ومناطق الصناعة. وقد ساعد على ذلك ما اتخذته السلطات الإيطالية من تطوير طرابلس كمركز إداري وسياسي وعسكري، وتنفيذهم لبعض المشاريع العمرانية الرئيسية. وقد شهدت المدينة في السنين الأخيرة نمواً سريعاً حيث زحفت

باتجاه الغرب والشرق والجنوب بشوارع عريضة ودارات جميلة وحدائق ومرافق عامة. وتأخذ مدينة طرابلس الآن شكلاً مروحياً، تنفرع شوارعها الرئيسية من ميدان الساحة الخضراء على هيئة شرايين طويلة (شارع عمر المختار - الصريم - السواني - ميزران - الزاوية، الفاتح، السيدي، بن عاشور، الزهراء، فشلوم، زاوية الدهماني، وشارع جمال عبدالناصر)، وتربط بينها شوارع فرعية مختلفة الأحجام. وبذلك تأخذ مدينة طرابلس مظهر المدن الكبرى وقد تعددت مظاهر وظائفها من سياسية وتجارية وصناعية واجتماعية وثقافية وغيرها (المهدي، 1998: 414-415).

ثالثاً: التطور الديمغرافي:

ونستطيع أن نتصور النمو الديمغرافي للمدينة إذا علمنا أن سكان مدينة طرابلس كان 13 ألف نسمة سنة 1846، ليصل إلى 53 ألف نسمة سنة 1909 (الانترنت).
وبيين الجدول التالي تطور سكان مدينة طرابلس منذ سنة 1911 حتى سنة 2006.

جدول يوضح تطور سكان مدينة طرابلس

السنة	عدد السكان	عدد السكان الليبيون %	عدد السكان غير الليبيون %
1911	29761	69.9	30.1
1921	54447	55.1	44.9
1926	55244	50.4	49.6
1931	81438	49.1	50.9
1936	99415	47.6	52.4
1940	113390	41.6	58.4
1951	96719	56.6	43.4
1956	119137	66.0	44.0
1961	148420	73.2	26.8
1966	196352	80.4	19.6
1971	343262	92.7	7.3
1976	623000	87.5	12.5
1981	875000	*	*
1995	1311760	92.2	** 7.8
2006	1076996	93.6	*** 6.4

* مصطفى التير، التحديث والتحضّر والتنمية البشرية، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005.
** الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 1995، طرابلس.

من الملاحظ في الجدول تراجع عدد السكان في مدينة طرابلس خلال عام 2006 مقارنة مع سنة 1995، ويرجع ذلك إلى أن ليبيا خلقت مواطن شغل خارج المدينة، بإقامة المشاريع التنموية بهدف تنمية الريف. وكذلك إلى التقسيمات الإدارية .

المنهج المستخدم في البحث :

إن طبيعة البحوث وقضاياها وما ترمي إليه من أهداف هي التي تحدد طبيعة المناهج المراد استخدامها في دراسة الظاهرة المختارة للبحث .

وبما أن مشكلة البحث تتعلق بدراسة النمو الحضري في ليبيا بوصفها ظاهرة اجتماعية اقتصادية وثقافية، فقد وجد الباحث أن طريقة أو منهج المسح الاجتماعي هو المنهج المناسب لهذا البحث .

يُعد المسح الاجتماعي - الوصفي - منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة . (الهاملي ، عبدالله ، 1994 : 121)

ويُعرف المسح الاجتماعي أو المسح البحثي بأنه ذلك النوع من الاستقصاءات العلمية الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في مجتمع معين عن طريق العينة بقصد تجميع البيانات واستخلاص النتائج اللازمة لحل المشاكل الاجتماعية، بمعنى آخر يستخدم البحث المسحي للإشارة إلى البحث الميداني الوصفي الذي يتضمن بيانات كمية عن مشكلة اجتماعية معينة (الهاملي ، 1994 : 121) .

ثانياً - مجالات الدراسة :

يُقصد بمجال الدراسة النطاق الذي أجري فيه البحث ، ويُقسّم مجال البحث عادةً على ثلاثة مجالات فرعية ، وهي : المجال الجغرافي، أي المكان أو المنطقة التي يجري فيها البحث، والمجال البشري أو الأفراد الذين يعيشون في المجال الجغرافي، والمجال الزمني، أي المدة التي يستغرقها البحث منذ بدايته حتى نهايته، وفيما يلي عرض هذه المجالات في هذا البحث :

1- المجال الجغرافي أو المكاني للبحث :

*** الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنة 2006، طرابلس، 2008.

يقصد به النطاق المكاني لإجراء البحث ، حيث تقع وحدات التحليل والاهتمام ضمن نطاق مدينة طرابلس الغرب عاصمة ليبيا الحبيبة .

2- المجال البشري :

ويتضمن المجال البشري جمهور البحث الذين يشملهم البحث ، حيث يقتصر المجال البشري للبحث على المهاجرين الى مدينة طرابلس .

3- المجال الزمني :

بدأ الباحث فعلياً بإعداد البحث وبدأ جمع المادة العلمية بتاريخ 9 - 9 - 2018 م ، وانتهى البحث بتاريخ 22-1-2019 م .

النظريات الاجتماعية المفسرة

المواقف النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة والتدرج والحراك الاجتماعي:

الواقع أن التدرج الاجتماعي فكرة تحمل في طياتها صورة لمجتمع متباين في جوانبه المتعددة، هذا التباين يكون في مجموعة أوضاع: كالمهن، والدخل، ونمط المعيشة، ومستوي التعليم. فكل هذه الأوضاع تصنف الناس في مستوى اجتماعي معين. ومن خلال هذا التصنيف تتميز المجتمعات البشرية بوجود طبقات اجتماعية تتباين فيما بينها في أنماط المعيشة وأسلوب الحياة، ومصادر الدخل، ونوع المهن، حيث أن لكل طبقة خصوصيتها من حيث المكانة الاجتماعية والاقتصادية، المتعلقة بتلك المتغيرات، ومدى تأثير أعضاء هذه الطبقة على بقية أفراد المجتمع (عوده، 2004: 209).

ونظراً لأهمية هذا الموضوع يجب أن يتم عرض بعض الاتجاهات النظرية التي فسرت ظاهرة التدرج الاجتماعي، وذلك لارتباط هذه الظاهرة بعملية التحديث والحراك الاجتماعي في كافة المجتمعات.

التفسير الماركسي للتباين الطبقي:

يترتب على أساليب وطرق الإنتاج المتبعة في كل مجتمع تباين في مدى ما تحققه هذه الأساليب من رفاهية. فالتباين الطبقي في المجتمع هو نتيجة التفاوت في ملكية وسائل الإنتاج، والعلاقات التي تحكم عملية الإنتاج، وهذا النوع من العلاقات يمثل ظاهرة اجتماعية لم تكن موجودة في فترة المشاعية البدائية، وإنما وجدت نتيجة التطورات الاجتماعية على مر

العصور. ويرى ماركس أن التدرج الاجتماعي بوصفه تركيباً طبقياً للمجتمع - ولا يستخدم الماركسيون عادة مصطلح التدرج الاجتماعي لارتباطاته التقليدية والمحافظة - يصور المجتمع كما لو كان سلسماً متدرجاً ومفتوحاً، يسمح لكل فرد فيه بالصعود أو الهبوط بحرية وفقاً لقدرته على الصعود في هذا السلم الاجتماعي، ومن ثم فإن الاختلافات الاجتماعية مترتبة على الاختلافات الفردية الطبيعية. ولذلك يرتبط استخدام مفهوم التدرج الاجتماعي بالنظرية الوظيفية التي ترى فيه ظاهرة طبيعية وجدت في كافة أشكال المجتمعات الإنسانية وفي كافة النظم الاجتماعية، نتيجة لأن الناس غير متساوين بطبيعتهم في إمكانياتهم، وقدراتهم واستعداداتهم، ومن ثم ترى الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقي (عوده، 2004: 214).

ويتمثل التباين في امتلاك مجموعة لوسائل الإنتاج ووجود مجموعة أخرى لا تمتلك تلك الوسائل. وهذا النمط من التركيبة الطبقية أوجده تناقض المصالح بين الطبقات. وتظهر مجموعة من العلاقات داخل عمليات الإنتاج، وتشكل هذه العلاقات بناءً متدرجاً ينقسم فيه المجتمع إلى طبقتين متميزتين هما: الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا. غير أن ليون دافيز يرى أن القضية الحقيقية في اختلاف الطبقات بالنسبة لماركس ليست متمثلة في الدخل ولكن تتمثل في علاقات الإنتاج. ويرى ماركس أن الحراك من خلال الانتقال من المهن المتواضعة إلى المهن المتخصصة أو زيادة الدخل يكون تحويراً أو نتيجة لعلاقة العامل بالإنتاج. فالطبقة البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية تعمل على الحفاظ على أوضاعها الاقتصادية، بينما طبقة البروليتاريا تسعى للتخلص من تلك الأوضاع بامتلاك وسائل الإنتاج لكي تخرج من الوضع الطبقي الذي لا يتناسب مع ما تقدمه في العملية الإنتاجية، وشعورها بعدم امتلاك نتائج عملها، وذلك لتحكم الطبقة البرجوازية في وسائل الإنتاج، وفرض إرادتها في كافة الجوانب السياسية والاجتماعية. ومن هذا الوضع الطبقي في شكله الصراعى تبدأ عملية الانتقال والتغير، وفق التدرج الاجتماعي بالمفهوم الماركسي على أساس تناقض مصالح تلك الطبقتين، وتحولها إلى جماعات ذات مصالح سياسية منظمة بشكل واضح تعي مصالحها وتدافع عليها. والواقع أن هذا الصراع يؤدي إلى جملة من التحولات في المجتمعات الطبقية، يترتب عنه تغير في علاقات الإنتاج، واختفاء المجتمع الطبقي. وعندما

يتحقق ذلك يمتلك العمال وسائل الإنتاج ويكون المجتمع شريكا في العائد من العملية الإنتاجية.

تفسير ماكس فيبر لظاهرة التدرج الاجتماعي:

لا يختلف تصور ماكس فيبر للطبقة كثيراً عن تصور ماركس، فكلاهما يعنى مفهوم الطبقة عنده جماعة مشتركة في مجموعة مصالح اقتصادية. غير أن ماكس فيبر يرى أن أفراد هذه الجماعة يشتركون في قدراتهم من حيث فرص السوق. فهو لا يركز على ملكية وسائل الإنتاج والعلاقات السائدة بين عناصر الإنتاج، وإنما على مدى القدرات والمهارات التي يمتلكها الفرد داخل السوق، لذا شمل فئات أخرى كالفنيين والمهندسين وغيرهم. فالصراع هنا يتجاوز هذه الطبقات لوجود مجموعات أخرى في المجتمع تختلف مصالحها مع باقي الطبقات. وطور ماكس فيبر ثلاثة أبعاد أساسية للتدرج الاجتماعي ينهض على أساس الطبقة كمحدد اقتصادي والمكانة الاجتماعية كمحدد اجتماعي والقوة كمحدد سياسي، على النحو التالي:

* المكانة الاجتماعية:

تختلف المكانة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر وفق المعايير والتوجه القيمي لكل مجتمع. فبعض المجتمعات تتحدد فيها المكانة الاجتماعية على أساس اقتصادي، والبعض على أساس اجتماعي، وفي مجتمعات أخرى وفق أساس ديني. وعرف فيبر المكانة بوصفها الشرف الذي يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية، وهناك أسباب تستعصى على الحصر لمثل هذا الشرف منها: الأرضية العائلية الملكية أو الإسنقراطية، والأصل العرقي، والمهنة والملكية والتعليم وغيرها (عوده، 2004: 221). والمكانة ببساطة هي الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع أو في جماعة، بحيث أن كل مجتمع أو جماعة يشتمل على عدة أوضاع، وكل فرد يشغل أوضاعاً محددة في نفس الوقت الذي لا يقتصر انتماءه إلى جماعة واحدة فقط. وعلى أي حال فإن المكانة تكتسب عن طريق الانتماء أو العضوية في جماعات أو مجتمعات. ولكل مكانة اجتماعية جماعة خاصة بها تتوافر في أفرادها شروط الانتماء إلى تلك الجماعة، ويشتركون في نمط معيشة معين وترتبط بينهم علاقات اجتماعية، وغالباً ما

يكونوا متميزين عن غيرهم في صفات أساسية، وخاصة حجم الاستهلاك والأسلوب الذي تتم به عملية الاستهلاك.

* المكانة والطبقة:

توجد في كل مجتمع فئات اجتماعية تقوم على اعتبارات يصطلح عليها المجتمع، وهذه الفئات هي ما تسمى بالطبقات الاجتماعية. وتتمايز هذه الطبقات فيما بينها وتختلف في مستوياتها الاجتماعية ووجودها الطبقي. فالطبقة الاجتماعية هي جزء من المجتمع يتميز عن غيره بطابع المكانة الاجتماعية الخاصة. أو هي أشكال تلقائية تعبر عن اتجاهات اجتماعية معينة. ونحن نصف الناس لا كأفراد وإنما كطبقات، ذلك لأن مطالب المدنية الحديثة إنما تقتضي القرارات السريعة بالإضافة إلى القدرات المحدودة للإنسان. إن التقدير الاجتماعي المتميز للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد هو الذي أدى إلى ظهور فكرة المكانة الاجتماعية، أما العملية التي عن طريقها ترتب الجماعات أو الأفراد في سلسلة متدرجة من المراتب فهي تسمى بالترتيب الطبقي أو التدرج الطبقي. ومن ناحية أخرى فإن الطبقة عبارة عن مجموعة من الناس تشترك في فئة دخل محددة، وتتميز بوضع مهني في نظام الإنتاج، وعلى مستوى تعليمي متقارب، لها أسلوب حياة خاص. وينظر إلى المهنة و التعليم والدخل كمناطق كلي لتحديداتها (أحمد، 2002: 388-389).

وبالرغم من الارتباط الوثيق بين الطبقة والمكانة إلا أن حيازة الثروة لا تؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى تأمين القبول في جماعة مكانة معينة، كما أن فقدان الثروة لا يؤدي بالضرورة إلى فقدان المكانة الاجتماعية وبصفة خاصة على المدى القصير، فالأغنياء القدامى عادة قد لا يقبلون بينهم محدثي الغنى، وقد لا يحدث ذلك إلا بعد مرور أجيال على حيازة الثروة.

* القوة والنفوذ:

الفكرة الأساسية في هذا المحدد الطبقي هي أن هناك اختلافاً وتبايناً بين القوة والنفوذ بين أعضاء المجتمع، فبعض الأفراد يكتسبون القوة بانتماهم لطبقة معينة، ولكنهم لا يتمتعون بمكانة اجتماعية واقتصادية. فالأحزاب السياسية مثلاً تستمد قوتها من أعضائها،

ولكن قوة الحزب لا تنعكس على الأعضاء في المكانة والنفوذ، حيث أن هناك جماعة معينة مستفيدة من قوة الحزب وعادة ما يكون رؤساء الأحزاب والمقربين لهم.

نظرية سوروكن في الحراك الاجتماعي:

يرى سوروكن أن الحراك لا يرجع إلى عامل واحد كالعامل الاقتصادي والديموغرافي، وإنما هو نتيجة مجموعة عوامل. ونقلاً على محمد عاطف غيث يرى سوروكن: أن المؤثرات الأساسية في تغير المجتمع، لا ترجع إلى عوامل اقتصادية أو مادية، وإنما ترجع إلى مجموعة من العوامل يكون العامل الاقتصادي واحداً منها فحسب، وهو مع ذلك لا يخفي اهتمامه بالمسائل المتعلقة بالجوانب الأيديولوجية، والقيم المعنوية الأخرى، في بناء المجتمع وتغيره (غيث، 1983: 238).

وهنا يتفق سوروكن مع ماكس فيبر في عدم تحديد الطبقة عن طريق العامل الاقتصادي وحده، ويرى أن الطبقة تقوم على المهنة والاقتصاد، وتوزيع الحقوق، والواجبات. وقد اهتم سوروكن بثلاثة موضوعات مترابطة هي: التدرج الطبقي، وخصائص الطبقة، والحراك الطبقي. فاهتم بدراسة الموضوع الأول بتحديد طبيعة وأشكال، وأسباب التدرج الطبقي الاجتماعي. وبالنسبة للموضوع الثاني اهتم بتوضيح وتفسير علاقة التقسيمات الطبقيّة في المجتمع بسمات فيزيقية، ونفسية، وعقلية معينة، وأما الموضوع الثالث، فقد اهتم فيه سوروكن بأسباب الحراك الاجتماعي وشدته في المجتمعات المعاصرة.

وترتكز نظرية سوروكن على تفسير كيف أن الوضع الاجتماعي للفرد في أي نسق اجتماعي يمكن تحديده بالنظر إلى المرتبة التي يشغلها داخل السلم الاجتماعي، والوظيفة التي يؤديها كعضو في حياة الجماعة، والإطار المكاني والزمني الذي يعيش فيه (الزيات، 1978: 138). ويقيم سوروكن نظريته في الحراك الاجتماعي الرأسي على أساس أن الحراك الرأسي ظاهرة عامة خضعت وتخضع لها كل المجتمعات، قديمها وحديثها. وتواجه عملية التدرج الطبقي مقاومة من الطبقات الأعلى ضد التدرج إليها من الطبقات الأدنى. كما أن شدة الحراك الاجتماعي تختلف من مجتمع إلى آخر، وتختلف شدته أيضاً في نفس المجتمع من وقت إلى آخر، ذلك لأن الحراك ليس له اتجاه معين في شدته وعموميته.

وقد اهتم ريتشارد هول بتفسير العلاقة بين المهن والبناء الاجتماعي، ويرى أن المهنة هي العنصر المحدد لمكانة الفرد في المجتمع. واهتم في هذا الصدد بتحليل العلاقة بين المهن والبناء الاجتماعي من منظور ديناميكي وستاتيكي في نفس الوقت، باعتبار أن علاقة المهنة بالبناء الاجتماعي علاقة متغيرة ومؤثرة في الحياة الاجتماعية، وهو بذلك يعتبر أول من وجه الاهتمام إلى دراسة المهن في علاقاتها بالبناء الاجتماعي (الزيات، 1978: 143).

نظرية التحديث:

هناك خلاف في الرأي حول بداية التحديث. ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن التحديث بدأ خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، نجد البعض الآخر يعتبر الثورة الصناعية هي البداية الحقيقية لظاهرة التحديث. كما أن البعض يعتبر الثورة الفرنسية هي التي أحدثت تغيرات رئيسة في توظيف العلم وتقدمه وتطوير الاقتصاد وتغيير البناء الاجتماعي في المجتمع الفرنسي، مما ساعد على وجود ظاهرة التحديث. وطورت مقولات نظرية التحديث في ضوء التجربة التاريخية التي غيرت المجتمعات الغربية ونقلتها من الإقطاع إلى الرأسمالية الحديثة، ومن أهم جوانب هذه التجربة عملية التحضر (خمش، 1997: 99)، أي انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى متقدمة عنها كنتيجة لتلك العملية، بحيث يجعلها تأخذ طابعاً أفضل من الذي سبقه. وإذا أخذنا نموذج المدخل الحضري لوجدناه أكثر ارتباطاً بنظرية التحديث التي تعتبر امتداداً له. فالتحضر " ظاهرة اجتماعية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدريج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن. وهو ما يعني أن تركز السكان في المدن يؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية " ، إن هذا التعريف يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية.

ويمكن القول بأن نظرية التحديث كانت امتداداً للنظرية البنائية الوظيفية في صياغتها البارسونية، وتمثل البنى الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الغربية نقطة البداية لهذه النظرية، ثم انطلقت إلى دراسة البنى الاجتماعية والسياسية للمجتمعات النامية. ويدفع أصحابها إلى

ذلك اقتناع هذه المجتمعات بأنها سوف تمر بنفس مراحل التطور التي مرت بها المجتمعات الغربية، ومرجعهم في تلك المبادئ الأساسية والقضايا النظرية للبنائية الوظيفية البارسونية (أبو الفتوح، 1998: 61).

إن المبادئ الأساسية التي أشار إليها بارسونز في عملية الانتقال الاجتماعي من مجتمع ريفي بسيط قائم على الزراعة، إلى مجتمع صناعي حديث، تدل على أن عملية الانتقال تتضمن فصل النظام الاقتصادي عن نظام التنشئة الاجتماعية. ففي المجتمع الريفي ما قبل مرحلة التطور كانت الأسرة هي الوحدة الأساسية الرئيسية، إلى جانب كونها وحدة التنشئة الاجتماعية في المجتمع. فقد كانت تملك الأرض وتقوم بخدماتها مع تقسيم بسيط للعمل بين أفرادها. وبعد قيام الثورة الصناعية، تغير وضع الأسرة فأصبحت وظائفها مقتصرة على وظائف المنزل، وأوكلت مهام العمل إلى المصنع. ويوجد هذا النمط في المجتمعات الحديثة بشكل كبير. ونظر منظرو التحديث إلى التحديث باعتباره العملية التي يتم فيها انتقال المجتمع من شكله التقليدي إلى حالة أكثر حداثة، تتميز بانتشار التعليم والمؤسسات الاجتماعية المتطورة، وتغير في القيم للأفراد في المجتمع، حيث سيادة التفكير العقلاني الذي ينتج عنه تغير في النظم الاجتماعية (أبو الفتوح، 1998: 66).

مما سبق يتضح أن هناك نمطين من المجتمعات، مجتمعات تقليدية وأخرى حديثة. وعملية التحديث هي انتقال المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث يمتاز بالتقدم في جميع المجالات، وعلى المجتمع التقليدي مواكبة هذا التقدم للوصول إلى مرحلة الحداثة. كما أن عملية التحديث تعني أيضا تحول الأفراد من الشكل التقليدي للحياة إلى نمط حياة أكثر حداثة وتقدما، يتسم بالتغير والتقدم التكنولوجي، مثل التعرض لوسائل الاتصال، والمشاركة السياسية، ومتابعة التطورات على المستوى المحلي والعالمي. وفيما يلي عرض لأهم آراء بعض مفكري نظرية التحديث التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

كانت بداية نظرية التحديث لا تتعدى كونها أفكار عامة وملاحظات لا ترقى إلى مستوى النظرية. ويرى بعض الباحثين أن أفكار ابن خلدون تمثل الأساس الذي يعتمد عليه علماء الاجتماع، فهي أول نظرية فسرت التحول في المجتمع من حالة البداوة وشطط العيش إلى الحضار. حيث رصد هذا المفكر أهم الأحداث التي حصلت في المنطقة التي

عاش فيها، كما درس وفحص الأحداث الهامة في تاريخ الشعوب التي كانت لها أهمية في الماضي، وساهمت في تطوير الحضارة الإنسانية. ووجّه عناية خاصة نحو خصائص الحياة الاجتماعية بما فيها من أنشطة وقيم وأنظمة (التير، 1992: 28). ولقد انبثقت رؤية ابن خلدون لموضوع التحضر من نظريته الفكرية العامة. فعالج قضاياها انطلاقاً من مسلماتها وتأسيساً على ركائزها في حديثه المسهب عن الاجتماع الإنساني، باعتباره ضرورة من ضروريات الحياة (طرخان، 1995: 63).

وقد عالج ابن خلدون موضوع التحضر انطلاقاً من دراسة العمران البشري الذي ينشأ كما يرى من تجمع الأفراد وتفاعلهم معاً، وما ينجم عن ذلك التفاعل من ظواهر وأنماط ونظم كالنظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عما يحدث بين أفراد المجتمع من عمليات كالتعاون والتنافس والصراع والتكيف والتنشئة الاجتماعية وغيرها. وقد تعرض ابن خلدون في الفصل الرابع من مقدمته لنشأة المدن ومواطن التجمع الإنساني، وما تمتاز به المدن عن غيرها من مختلف الوجوه العمرانية والاقتصادية والاجتماعية. وذهب إلى أن المدن تطبع سكانها بطابع خاص ومؤثر في نشاطاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية. كما أنها تتطور بسرعة من حيث الاتساع المكاني وازدياد معدلات النمو السكاني ومظاهر العمران المختلفة. وهذا التطور من شأنه أن يحدث تطوراً مشابهاً في العلاقات والنظم الاجتماعية المميزة لسكانها (طرخان، 1995: 64).

وقد لاحظ ابن خلدون أن المدينة هي الهدف النهائي للاستقرار البشري؛ إذ كلما تحسنت أوضاع أهل البادية اتجهوا للإقامة في المدن. كما لاحظ أن الطريق من البادية أو الريف إلى المدينة يسير في اتجاه واحد. ثم إذا اتسعت أحوال المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلى السكن والدعة، وتعاونوا في الزائد على الضروري، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنيق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمصار والتحضر (التير، 1992: 29). ولم يغفل ابن خلدون عن الحديث عن الهجرة البدوية ودورها في نشأة المدن ونموها، فتحدث عن تطلع أهل البدو إلى حياة الحضر وأوضح كيف أنهم يعتبرونها غاية يسعون إلى تحقيقها باعتبارها سبيلاً إلى الخلاص مما هم عليه من ضنك العيش. ووضح ابن خلدون أهمية العامل الاقتصادي كعامل من العوامل الدافعة للهجرة من البدو للحضر، وفي ذلك يقول: "ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها، ومتى حصل على الرياش الذي يحصل له به أحوال الترف

وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه إلى قيادة المدينة (ابن خلدون، 2007: 136). وخلاصة نظرية ابن خلدون في تحضر المجتمع هي الانتقال من نمط معيشي يكفّي فيه الفرد بضروريات الحياة إلى نمط معيشي آخر يتطلع فيه إلى الكماليات.

هذا وفي مرحلة أخرى من مراحل تطور الحضارة الإنسانية وما أتت به الثورة الصناعية في أوروبا من تغيرات ضخمة في التصورات الخاصة باستقرار العالم وتغييره، بالإضافة إلى الثورة الفرنسية وما جاءت به من أفكار وتصورات فلسفية حول الفكر والإنسان وعلاقاته ونظمه الاجتماعية، قد أعطى دفعا قويا لنظريات العلوم الاجتماعية بما في ذلك نظريات التغير والتحديث وما ترتب عنهما من آثار واسعة المدى في أوروبا والعالم ككل. وما إن ننقدم خطوة في التاريخ حتى نجد العديد من النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة التحديث. وحسب الدراسات الميدانية التي قام بها المفكرون أمثال دانيال ليرنر وألكس إنكلز، والاتجاه الذي اتبعه كل منهما يمكن أن ينظر للتحديث بصفته تغير اجتماعي. ومن أهم فرضيات ليرنر في التحديث " إن التعليم يعد متغيرا هاما من المتغيرات التي تؤدي دورها في تحديث الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، كما أنه مؤشر من مؤشرات الحداثة، وأن التحديث عملية سلوكية تشتمل على تغيير أساليب وطرق الحياة، كما يتطلب تغيير الأنماط السلوكية والتقليدية، واكتساب الأنماط السلوكية الحديثة، مستخلاصا من ذلك أن انتشار التعليم والرغبة فيه يدفع الناس إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتؤدي هذه العمليات إلى ظهور الشخصية الحديثة" (الحوات، 1998: 230). وبذلك يعود له مفهوم (الشخصية الانتقالية) أو المجتمع الانتقالي، وهو الذي يجمع بين الحداثة والتقليد. فالتحديث عند ليرنر هو عملية تغير اجتماعي يتحول المجتمع النامي بمقتضاها إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرًا. والشخصية الانتقالية هي التي تكون قادرة على التحول والمساهمة الاجتماعية والسياسية بفضل وصولها بإرادتها، أي أنها تريد الوصول إلى هذا الموقع، وليس بفضل الانتماء إلى أسرة أو قبيلة معينة. واهتم ليرنر بدراسة التغير الذي يحدث في البيئة المحيطة بالإنسان وتأثيرها من حيث مساهمتها في تطوير الخاصية الحديثة. ولكن باحثين آخرين اتجهوا إلى العكس من ذلك فقاموا بدراسة التغيرات التي تحدث على شخصية الفرد وكيف تؤثر بالتالي على البيئة المحيطة، أي نظروا للتحديث كتغير يحدث في سلوك الأفراد. ومن رواد هذا الاتجاه ألكس إنكلز وديفيد سميث اللذان قاما

مع آخرين بدراسة حول ستة أقطار في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا منطلقين من فرضية أساسية هي أن " أصحاب الشخصيات الحديثة يعملون لتحديث مجتمعاتهم ". فالمجتمع يتكون من عدد كبير من الأفراد ذوي شخصيات حديثة ومختلفة، وبانتشار هؤلاء الأفراد في المجتمع ينتقل أو يسير المجتمع في درب التحديث (الهالي، 1886: 19).

ويرى مصطفى التير أن التحديث نوع من أنواع التغير الاجتماعي، وهذا التغير أدى إلى تحمّل الدولة مسؤولية تحديث المجتمع بما في ذلك بناء المدن الجديدة، وتوفير فرص عمل أفضل في المناطق الحضرية، وتنوع المهن في المدينة، مما أدى إلى هجرة الريفيين إلى المدينة. وبالإضافة إلى حركة السكان هذه من الريف إلى المدينة فقد عرف المجتمع العربي توسعاً في الحراك الرأسي والمتمثل في تغيير الأفراد لمواقع عملهم، حيث توفرت لهم فرص عمل جديدة، من حيث انتشار التعليم الذي فتح المجال أمام الأفراد المهاجرين لمواصلة تعليمهم، وكذلك توفر الوظائف لتحسين أوضاع الكثيرين ممن أُتيحت لهم فرص العمل من الناحية المادية، فدخلت أعداد كبيرة مجال المقاولات والتوكيلات وغيرها من فرص العمل. وتمكنت نسبة كبيرة من هؤلاء من جمع ثروات طائلة خلال فترة قصيرة، وبذلك شهد المجتمع العربي حركة انتقال للعمالة واسعة النطاق لتحسين أحوالهم المادية (التير، 1992: 47).

نتائج البحث

يمكن استخلاص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في استنتاجات عامة أعرضها على الشكل التالي :

1- زيادة في مستوى الاستهلاك .

توصل الباحث الى زيادة معدلات الاستهلاك للمواد الغذائية لدى الأفراد في المدينة عنه في مكان الإقامة الأصلي، وكذلك زيادة نسبة امتلاك بعض السلع والخدمات في المدينة أكثر من مكان الإقامة الأصلي .

2- زيادة نسبة المعارف والعلاقات .

وفيما يتعلق بالمعارف والعلاقات مع مسئولين وأصحاب مراكز مرموقة ومعارف علمية، بزيادة نسبة المعارف والعلاقات لدى الأفراد في المدينة أكثر من مكان الإقامة الأصلي .

وتعكس هذه النتائج بأن هناك نمواً حضرياً ترتب على عملية الانتقال إلى المدينة وهو ما تؤكد ارتفاع نسبة الزيادة في معدلات الاستهلاك وامتلاك بعض السلع، وكذلك توسع دائرة المعارف والعلاقات الاجتماعية منها والعلمية لدى المهاجرين .

التوصيات

بعد استعراض النتائج التي توصل إليها الباحث، لابد من طرح مجموعة من التوصيات التي يرى الباحث أنها قد تسهم في وضع الحلول للحد من الهجرة إلى المدينة وجعل مسقط الرأس بيئة جاذبة أيضاً إلى جانب المدينة، وتوفير وسائل التحضر والاهتمام بالقطاعات العامة في كل المناطق الليبية .

1- الاهتمام بتوفير المدارس والجامعات والمعاهد العليا مختلفة التخصصات وتحسين نوعية التعليم في باقي المناطق الليبية، وبذلك تسهم في الحد من عملية الهجرة الداخلية، أو توقفها .

2- يوصي الباحث بتوفير فرص العمل في المدن الصغيرة ، وتنوع الأعمال من قبل مؤسسات الدولة، وذلك بإقامة المشاريع الصناعية في معظم المناطق حسب مواد الخام المتوفرة فيها والتي بدورها تخلق فرص عمل أكثر للمواطنين وبذلك تنتوع الأعمال في المدن الصغيرة إلى جانب الأعمال الزراعية من أجل الرفع بمستوى دخل الفرد .

3- كذلك يوصي الباحث بتوفير مساكن لائقة وصحية وحديثة في باقي المناطق الليبية إلى جانب المرافق والخدمات العامة التي يحتاجها الفرد .

4- الاهتمام بتوفر السلع الاستهلاكية وبأسعار مناسبة وتوفير جميع أنواع السلع الموجودة في المدينة وإقامة الأسواق العامة الحديثة التي توفر احتياجات الفرد في منطقته .

5- ويوصي الباحث أيضاً بإقامة أماكن لقضاء أوقات الفراغ وإقامة الأندية العامة بحيث تساعد على اندماج كافة أفراد المجتمع من حيث انتماءاتهم القبلية وبمختلف شرائحه في الجوانب الاجتماعية والثقافية وإقامة المكتبات العامة ومقاهي الانترنت، مما ساعد على الاتصال المباشر بين أفراد المجتمع.

قائمة المراجع :

- 1- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، بيروت: دار الفكر، 2007.
- 2- أبو الفتوح، جيهان، حجم المدينة ونوعية الحياة الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المنيا، 1998.
- 3- أحمد، غريب سيد وآخرون، المدخل في علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 4- البنداق، عمر أحمد، خصائص النمو الحضري للمدينة الصغيرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة طرابلس، 1995.
- 5- التير، مصطفى عمر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، بيروت: معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1992.
- 6- الحوات، علي الهادي، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، مالطا: منشورات شركة ألجا، 1998.
- 7- الزيات، كمال عبد الحميد، العمل وعلم الاجتماع المهني، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- 8- الفاندي، محبوب عطية، علم الاجتماع الحضري، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2004.
- 9- المهدي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، الطبعة الثالثة، 1998.
- 10- الهمالي، عبد الله عامر، التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته، طرابلس: الدار ليبيا للنشر والتوزيع، 1986.
- 11- الهمالي، عبدالله عامر، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط2، بنغازي: جامعة بنغازي، 1994.

- 12- جلال، أيمن جلال أحمد، النمو العشوائي للمدينة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس، 1992.
- 13- خمش، مجدي الدين، علم الاجتماع الموضوع والمنهج، عمان: دار المجذلاوي للنشر والتوزيع، 1997.
- 14- علي، عبدا لرحمن أحمد، التحضر والحراك الاجتماعي، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزقازيق، 1984.
- 15- عمر، عبد الله سالم، التحضر ومشاكل النمو والتوسع الحضري بالوطن العربي، مجلة كلية التربية: جامعة طرابلس، العدد 22، 1998.
- 16- عوده، محمود، أسس علم الاجتماع، القاهرة: مؤسسة شيل للطباعة والنشر، 2004.
- 17- غيث، محمد عاطف، علم الاجتماع الحضري، بيروت: دار النهضة العربية، 1983.
- 18- فاعور، علي، آفاق التحضر العربي، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.
- 19- منصور، هالة، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 20- طرخان، نادر أحمد عزت، التحليل السوسيولوجي لظاهرة تحول الريف إلى حضر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الزقازيق، 1995.



تحسين التربة السبخية لإغراض إنشاء الطرق

أ.كمال الطاهر الصويجي البكوش

كلية الهندسة رقدالين - جامعة صبراتة

الملخص

يطلق لفظ "سبخة" على المناطق المجاورة لسواحل البحار و البحيرات و التي ينخفض منسوبها عن سطح البحر ومن أهم خصائصها الهندسية انخفاض قوة تحملها للأحمال الواقعة عليها. وفي السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بهذه المناطق بليبيا وخاصة في منطقة زوارة وذلك لموقعها المميز، حيث نفذت الكثير من المشاريع العمرانية والصناعية وتنفيذ العديد من مشاريع الطرق الإسفلتية علي هذه المناطق، وقد صاحب هذا الازدهار العمراني ظهور كثير من الأضرار علي أسطح الطرق مثل تكون الحفر و التشكلات و ظهور التشققات. لذا فان هذا البحث يهدف لدراسة إمكانية تحسين التربة السبخية لأغراض إنشاء الطرق من حيث نسبة تحمل كاليفورنيا (C.B.R) وخواص مؤشرات القوام. وقد استهدفت الدراسة استعمال تربة طبيعية غير انتقاخية (رملية) كونها تحقق كلا الهدفين من ناحية إضافتها لكونها رخيصة التكاليف وأكثر سهولة في التطبيق من الناحية الثانية بالمقارنة مع الطرق الأخرى المتبعة لتحسين التربة السبخية مثل إضافة الاسمنت أو الجير أو المركبات الكيميائية المختلفة.

لقد تم إضافة نسب مختلفة من التربة الرملية (10%، 20%، 30%، 40%، 50%، 60%، 70%) إلى التربة السبخية مما أدى إلى التغلب علي خواص مؤشرات القوام إضافة إلى زيادة نسبة تحمل كاليفورنيا حيث بلغت سبع أضعاف عند الكمية المثلى للتربة الرملية المضافة (70%).

الكلمات الرئيسية: التربة السبخية - تحسين التربة السبخية - خواص مؤشرات القوام

Abstract

The term "sabkha" is called on the areas adjacent to the coasts of the seas and lakes, which are below sea level. The problem of Sabkha soil which is encountered in many geotechnical projects is its low shear strength and bearing capacity due to poor engineering properties of the soil.

In recent years, interest in these areas has increased in Libya, especially in the Zuwara area, for its distinctive location, where many urban and industrial projects have been carried out and many asphalt road projects have been implemented on these areas. This urban boom has been accompanied by the appearance of a lot of Pavement Distresses on the surfaces of roads such as . Potholes, Permanent Deformation and Cracks.

The work undertaken by this study is to improve the California Bearing Ratio C.B.R and expansive characteristics of sabkha soil by addition of natural non-expansive soil. This sand is largely available at aljoush crushing aggregate plant, it is markedly cheaper and easier than other methods used to improve the soil such as adding cement, lime or chemical compounds.

The sabkha soil was mixed with different proportions of sand (10%, 20%, 30%, 40%, 50%, 60% and 70%), this reveals into an increase in C.B.R to seven times at

an optimum sand content of 70% , while the consistency limits and indices were continuously reduced with the increase of sand content.

1. المقدمة

تنتشر التربة السبخية في مناطق واسعة من ليبيا ويكثر انتشارها بالخصوص بين الحدود الليبية التونسية غرباً والمنطقة الوسطى شرقاً حيث تظهر بكثرة بين صبراتة والحدود التونسية وبين تاورغاء وسرت كما تظهر متقطعة في كل من بشر ومرسى البريقة وكركور هو قمينس ، أما النوع الآخر من التربة الملحية فيسود في المنخفضات حيث تجمع مياه الصرف مثل إقليم البلط جنوب الجبل الأخضر وفي القيعان الغدقة حيث مستوى الماء الأرضي قريب من سطح الأرض كما تتوفر في منطقة وادي الشاطئ

وتتكون التربة السبخة عادة من طبقة أو عدة طبقات من رسوبيات غير متجانسة وغير منضغطة، تكون غالباً من الرمال (رمل وغرين وطين) الغير متماسكة ذات المسامية والنفاذية العاليتين اللتين تسمحان بمرور المياه الجوفية إلى سطح السبخة مما يؤدي إلى زيادة ملوحة تلك المياه والذي يفقد التربة السبخية تماسكها وقوتها عند وصول الماء إليها. وتتحدد الرسوبيات في التربة السبخة في ثلاث طبقات هي: الطبقة العليا المعروفة بقشرة السبخة، والطبقة الوسطى القابلة للانضغاط ، والطبقة السفلية المعروفة بقاعدة السبخة.

ومن أهم مميزات التربة السبخية تغير خواصها الجيوتقنية بين مسافات قصيرة، وملوحة مياهها الجوفية القريبة من سطحها، وقد جعلت هذه الخواص التربة السبخية ذات مشاكل جيوتقنية وإنشائية عديدة مثل تكون الحفر والتشكلات و ظهور التشققات علي أسطح الطرق المبنية على طبقة تربة سبخية .

وحيث أن استعمال التربة السبخية لأغراض الطرق غالباً ما يكون غير ملائم سواء من حيث نسبة تحمل كاليفورنيا وخواص المؤشر. لذا فان هذه الورقة تهدف لدراسة إمكانية تحسين التربة السبخية لهاتين الناحيتين وذلك بإضافة الرمل .

2. المواد المستخدمة:

لقد تم استخدام نوعان من التربة في هذه الدراسة ،تربة الأساس الترابي و تتمثل في التربة السبخية والتربة المضافة تتمثل في التربة الغير انتفاخية (التربة الرملية).

أ. التربة الرملية

تم توريد عينة التربة الرملية من منطقة الجوش حيث تبعد هذه المنطقة 110 كم جنوب منطقة الدراسة (زواره) من كسارة مصدر موادها من وادي الوخيم .

ب. تربة الأساس الترابي

تم جلب عينة التربة السبخية من مدينة زواره والتي تبعد حوالي 120 كم غرب مدينة طرابلس وهي تربة تصنف كثرة رمل غريني".

3. التجارب المعملية

لقد روعي عند إعداد البرنامج العملي لهذا البحث ان يكون مغطيا لمرحلتين أساسيتين تمثل الأولى منه تحديد الخواص الطبيعية والميكانيكية للمواد المستخدمة وتتركز الثانية في دراسة إمكانية معالجة التربة السبخية عن طريق إضافة الرمل للتربة السبخية .

تجهيز العينات

تم تجميع عينات التربة السبخية ثم تم تجفيفها بالهواء لمدة أسبوع بعدها تم طحن التربة المجففة بلطف وذلك لتفكيكها إلى حبيبات غير متماسكة ومن ثم تقليل وزنها حسب المواصفات المطلوبة بكل تجربة عن طريق جهاز مقسم العينات .

المرحلة الأولى: تحديد الخواص الطبيعية والميكانيكية

تم إجراء اختبارات التدرج . اختبار مؤشرات القوام ، اختبار الدمك ، اختبار نسبة تحمل كاليفورنيا لعينة التربة السبخية و كذلك عينة التربة الرملية والجدول رقم (1) يبين الخواص الطبيعية لعينة التربة الرملية والسبخية.

الجدول رقم (1) يوضح الخواص الطبيعية لعينة التربة الرملية والسبخية

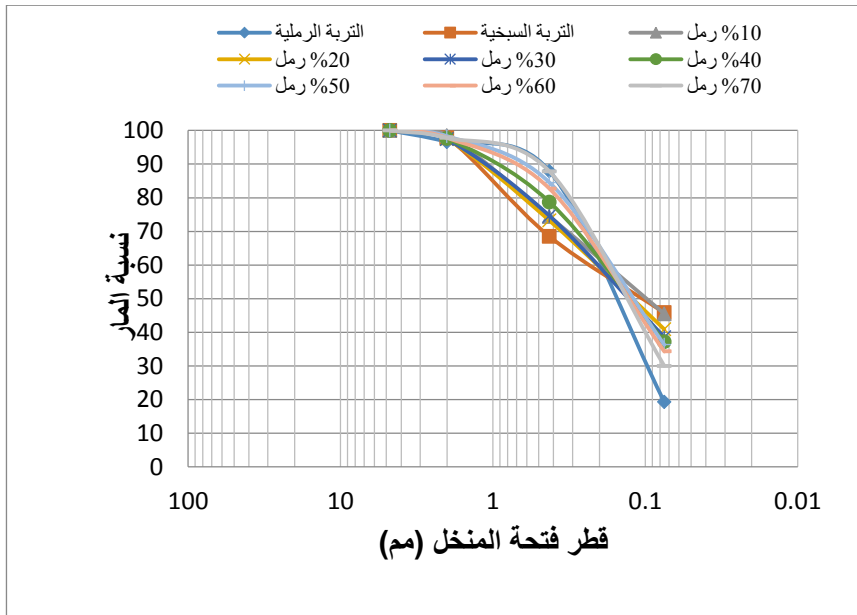
الاختبار		القيمة
		التربة الرملية
		التربة السبخية
حد السيولة (LL) %		26
حد اللدونة (PL) %		16.86
مؤشر العجينة (PI) %		9.14
نسبة المار من المنخل رقم 200 %		45.8
تصنيف التربة		19.3
وفق نظام (AASHTO)		A-4
اختبار الدمك		7.8
المحتوي المائي الامثل		1.849
اقصى كثافة جافة		1.78
نسبة تحمل كاليفورنيا		23.3
swell %		0.0
		1.2

المرحلة الثانية: معالجة التربة السبخية بإضافة الرمل.

لقد تم إعداد عينات بنسب مختلفة من الرمل ، وقد اخذ في الاعتبار بان تكون نسبة إحلال التربة الرملية من التربة السبخية علي أساس (0% ، 10% ، 20% ، 30% ، 40% ، 50% ، 60% ، 70%) في كل عينة والتي تم بموجبه تجهيز كميات بما يكفي لإجراء اختبار التدرج . اختبار مؤشرات القوام ، اختبار الدمك ، اختبار نسبة تحمل كاليفورنيا .

4. عرض وتحليل النتائج:

أولاً: دراسة تأثير إضافة الرمل علي التدرج الحبيبي من خلال الشكل رقم (1) والذي يبين التوزيع الحجمي للحبيبات التربة السبخية بعد إضافة الرمل لها نلاحظ إن نسبة المار من المنخل رقم (200) تتناقص بزيادة نسبة إحلال التربة الرملية من التربة السبخية مع ملاحظة إن نسبة المار من المنخل رقم 200 عند نسبة 70% من الرمل المضاف اقل بنسبة (52.7%) مقارنة بعينة التربة السبخية



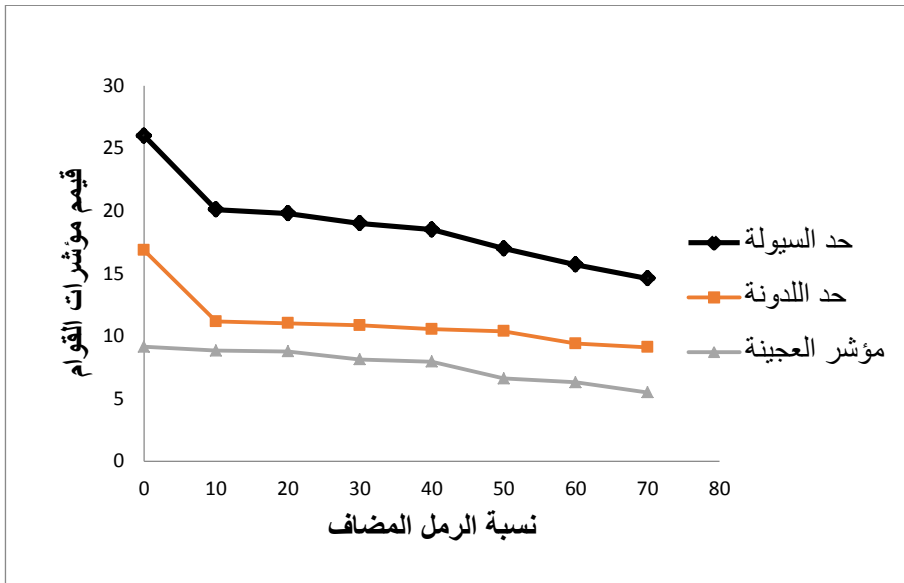
الشكل رقم (1) التوزيع الحجمي للحبيبات التربة السبخية بعد إضافة الرمل

ثانياً: دراسة تأثير إضافة الرمل علي مؤشرات القوام

يبين الشكل رقم (2) العلاقة بين نسبة الرمل كمادة مضافة ومؤشرات القوام حيث يبين الشكل مقدار الانخفاض في قيم حد السيولة وحد اللدونة بزيادة نسبة الرمل حيث انخفضت قيمة حد السيولة من 26% للتربة السبخية إلى 14.6% عند نسبة 70% من الرمل. وعند أقل نسبة من الرمل (10%) لوحظ انخفاض في قيمة حد السيولة بمعدل حاد وهذا المعدل قل مع زيادة نسبة الرمل، وكذلك. انخفضت قيمة حد اللدونة من (16.86) للتربة السبخية إلى (9.1) عند نسبة 70% من الرمل المضاف وعند أقل نسبة من الرمل المضاف (10%) فان لها نفس سلوك العلاقة السابقة، أما مؤشر العجينة فان له أيضا نفس سلوك العلاقات السابقة ويرجع السبب إلى العلاقة التي تربط حد السيولة وحد اللدونة ومؤشر العجينة حيث انه تحدد بالعلاقة الآتية :

$$PI=LL-PL$$

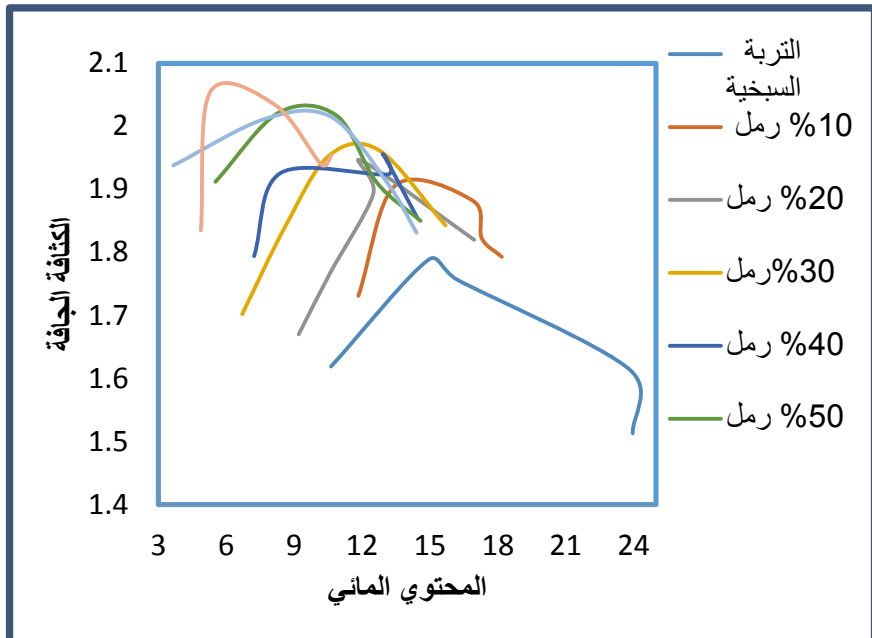
وهذا التأثير يعود إلى التغير الذي طرأ في خصائص التربة وبالتالي سلوكها بإحلال جزء من المواد الغرينية والطينية البلاستيكية بإخرى غير بلاستيكية. إن انخفاض حدود القوام للتربة من المؤشرات الجيدة للتربة المستخدمة كطبقة أساس في الطرق و المطارات، حيث إن مقاومة القص للتربة تزداد عند نقصان حدود القوام .



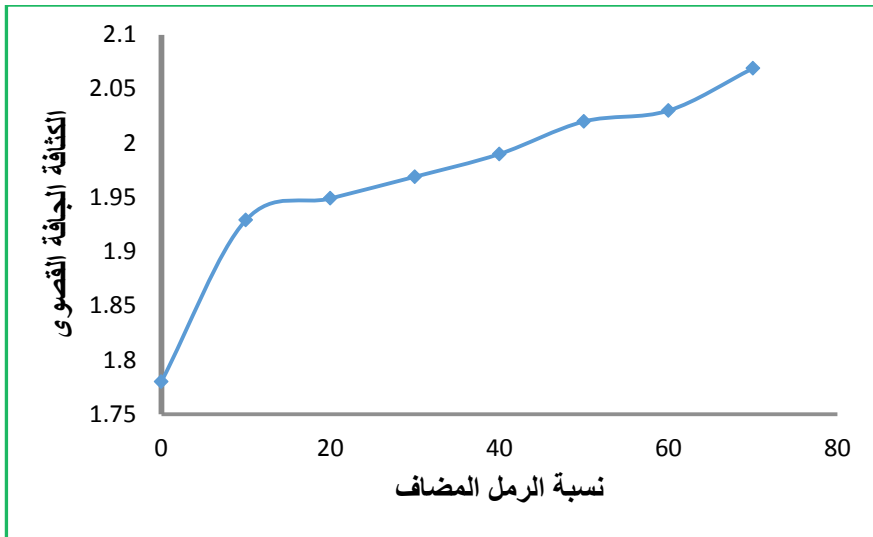
شكل رقم (2) العلاقة بين نسبة الرمل كمادة مضافة ومؤشرات القوام

ثالثاً:- خصائص الدمك:

بعد إن تم إجراء فحص دمك التربة ومن خلال الشكل رقم (3) الذي يوضح العلاقة بين المحتوى المائي والكثافة الجافة للتربة السبخية بدون إضافة مع التربة المخلوطة بنسب الإضافات المبينة. وبعد إضافة الرمل إلى التربة وجد أن هناك زيادة في الكثافة الجافة القصوى بزيادة نسبة المادة المضافة وهذا التأثير يعود إلى تناقص المواد الناعمة وزيادة بالحبيبات الخشنة في التربة المعالجة. ويبين الشكل رقم (4) العلاقة بين نسبة الرمل وقيمة الكثافة الجافة القصوى والذي يوضح مقدار التحسن الذي طرأ على مقدار الكثافة الجافة القصوى حيث كانت أقصى كثافة جافة للتربة المعالجة 2.069 و بزيادة قدرها 16.2% عن الكثافة القصوى للتربة السبخية الغير معالجة وكان المحتوى الأمثل لها 7.8 وذلك عند نسبة 70% من الرمل.



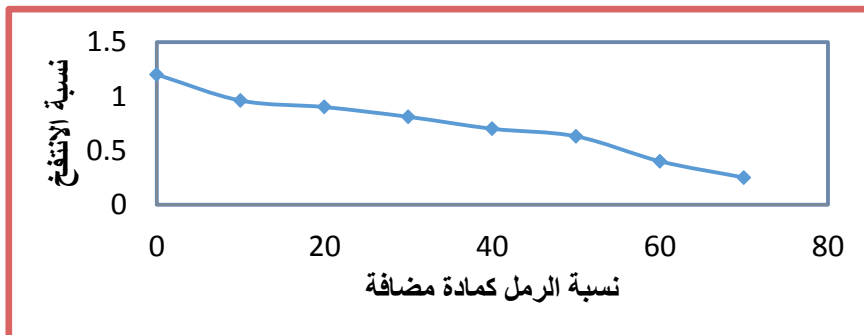
شكل (3) العلاقة بين المحتوى المائي والكثافة الجافة



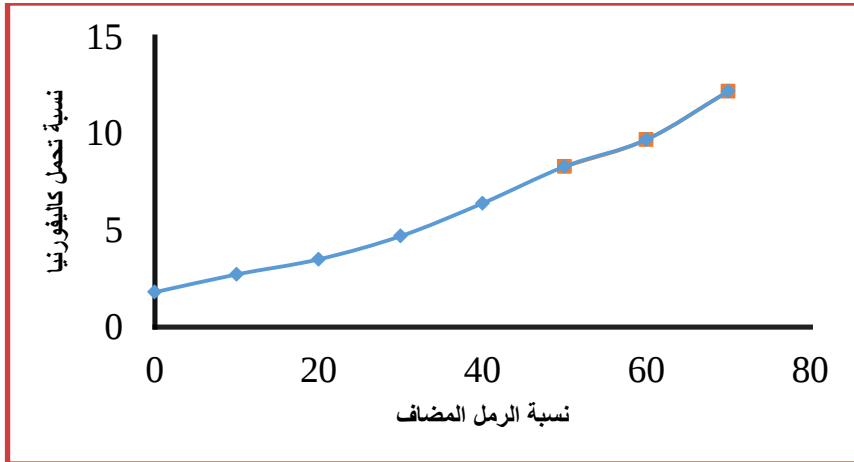
شكل (4) العلاقة بين نسبة الرمل كمادة مضافة وأقصى كثافة جافة

رابعاً :- تأثير إضافة الرمل على مقاومة التربة (CBR) :

يبين الشكل رقم (5) العلاقة بين نسبة الانتفاخ و نسبة الرمل كمادة مضافة أن نسبة الانتفاخ تقل بزيادة نسبة الرمل حيث انخفضت بنسبة 79% عند النسبة المثلّي 70% من الرمل المضاف ويرجع السبب في هذا النقص إلى تناقص المواد الناعمة الغرينية والطينية القابلة للانتفاخ وزيادة الحبيبات الخشنة و يبين الشكل رقم (6) العلاقة بين قيم CBR ونسبة الرمل كمادة مضافة والذي يوضح أنه بزيادة نسبة الرمل تزيد مقاومة التربة حيث بلغت قيمة نسبة تحمل كاليفورنيا حوالي سبع أضعاف التربة السبخية وذلك عند نسبة 70% من الرمل .



الشكل رقم (5) العلاقة بين نسبة الانتفاخ و نسبة الرمل كمادة مضافة



شكل (6) العلاقة بين نسبة الرمل كمادة مضافة وقيم CBR

5. الخلاصة:-

من خلال الاختبارات التي تم اجراؤها والنتائج المبينة في البحث يمكن اعتبار نسبة (70%) من الرمل المضاف إلى التربة السبخية هي أفضل النسب التي يمكن تطبيقها عملياً وذلك للأسباب التالية :

- قللت من نسبة المواد الناعمة المارة من الغربال 0.075 مم وقللت من حد السيولة وقللت من معامل اللدونة للتربة المحسنة وقللت أيضاً من مؤشر المجموعة مما جعل تصنيف تربة السبخة يقل رتبة تصنيفها من تربة تصنيفها (2) A-4 إلى تربة تصنيفها (0) A-2-4(0) وفق نظام الاشتمو ويقل مؤشر المجموعة من قيمة (2) إلى قيمة (0) وتقليل رتبة التصنيف في نظام آشتمو يعني تحسن خواص التربة من حيث الدمك ومن حيث استخدامها كترية أساس لتنفيذ الطرق والمطارات.

- زيادة في قيمة الكثافة الحافة القصوى
- زيادة نسبة تحمل كاليفورنيا حيث بلغت سبع أضعاف .
- - انخفاض في نسبة الانتفاخ

6. المراجع

1. Joseph E. Bowles (1986) "Engineering Properties Of Soils and Their Measurement" Third Edition
2. عبدالكريم هادي ابراهيم الحلو (2008) "تحسين انضغاطية الترب الجبسية " المجلة العراقية للهندسة المدنية العدد الثاني عشر -العراق
3. اسماء ابوزيد الحواس واخرون (2013) "تحسين التربة السبخية في مدينة زوارة لغرض إنشاء الطرق" مشروع تخرج مقدم ضمن متطلبات درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية-كلية الهندسة رقدا لين - جامعة الزاوية.
4. علاء داوود سلمان المرشدي (2014) "تحسين الخواص الجيوتقنية للتربة الإنتفاخية باستعمال الاسمنت" مجلة الكوفة الهندسية العدد الخامس - العراق
5. احمد سمير عبد الرسول (2015) "تحسين قوة التربة الطينية باستعمال مسحوق الحجارة" المجلة الهندسية العدد (21)-العراق



دراسة كفاءة التربة الجيرية في معالجة المياه الملوثة بالعناصر الثقيلة

أ. المهدي محمد سرب

المعهد العالي للعلوم التقنية - رقدالين

الملخص

أجريت هذه الدراسة للتعرف على قدرة التربة الجيرية على إزالة التلوث بالعناصر الثقيلة من المياه التي تم تلويثها في المعمل ، استعملت أملاح يسهل إذابتها في الماء كمصدر لهذه العناصر .
العناصر التي تمت دراستها (Pb , Cd , Cr) أظهرت النتائج كفاءة عالية للتربة الجيرية في إزالة التلوث بالعناصر الثقيلة من المياه الملوثة في المعمل ، حيث تراوحت نسبة إزالة التلوث ما بين (82% إلى 99%) لكل العناصر ، علما بان هذه المياه قد تم تلويثها في المعمل إلى مستوى بلغ من (60 - 90) مرة أعلى من المستوى المسموح به في المياه الصالحة للزراعة . جدول (1)

ABSTRACT

The study has been used to investigate the efficiency of calcareous soil in removing heavy metal from contaminated water that was synthesized in laboratory.

Soluble salts of these elements have been used as sources for heavy metal , these are (Pb - Cd - Cr) .

Results have shown that , calcareous soil that were used in this study have indicated high efficiency in removing heavy metal from contaminated water , it is ranging from (82% - 99.9%) , even though , the synthesized water was contaminated in laboratory up to (60 - 90) times the permissible level of water used in experiment . Table (1).

الإطار العام للدراسة

أهداف الدراسة

دراسة قدرة التربة الجيرية على إزالة العناصر الثقيلة من المياه الملوثة باعتبارها إحدى طرق المعالجة.

مقدمة

أن إي تغير يحدث في طبيعة الماء أو التربة أو النبات يعد من باب التلوث فالماء وما يمثله من أهمية باعتباره عصب الحياة حيث ترتبط حياة الإنسان على الأرض ونشاطاته الحيوية بوجود الماء فهو يدخل في كل استخداماته للشرب والطعام والإنتاج الزراعي والصناعي ، ونتيجة للتطور الهائل وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان العالم التي أعقبت الثورة

الصناعية فضلا عن التقدم التقني والهجرة الواسعة إلى المدن ، كل ذلك اداى إلى نمو هذه المدن وزيادة حجمها ، مما نتج عنه اختلال في التوازن البيئي للمناطق المجاورة لها إن الأنشطة التي يمارسها الإنسان أحدثت العديد من التأثيرات في النظام البيئي وأهمها التلوث الذي امتد إلى جميع الأوساط البيئية وظهرت العديد من المشاكل ، من أهمها مشاكل الوسط المائي وما يتعرض له من نقص واختلال بين الكميات المتوفرة من المياه والطلب الفعلي عليها من جانب وتلوثها في الوقت الراهن من الجانب الآخر { 1 }

لقد برزت مشكلة مياه الفضلات المنزلية والصناعية والزراعية والتي تعرف بمياه الصرف الصحي والصناعي نتيجة لما تحتويه هذه المياه من الملوثات ومما لاشك فيه إن هذه المخلفات تسبب تلوثاً في المياه تعتمد درجته على نوعية وتركيز هذه المخلفات وعلى الظروف الطبيعية والكيميائية للمصدر المستقبل وموقع التجميع والتخلص النهائي منها ونظراً لاحتواء هذه المياه على تراكيز مختلفة من العناصر الثقيلة ، يعد مشكلة خطيرة تهدد حياتنا بسبب ما تتميز به هذه الملوثات من فترة نصف عمر طويلة وثبات ومعدل تراكم عالي داخل الأنظمة البيولوجية حيث تتصف اغلب هذه العناصر بتأثيرها السام على جميع الكائنات الحية وخاصة عندما يزداد تركيزها عن الحد المسموح به . { 2,4 }

يؤدي وجود هذه المعادن في الماء إلى الإضرار بكثير من الكائنات الحية التي تعيش فيها مثل الأسماك وتصل اغلب هذه المعادن ذات الأثر السام في نهاية الأمر إلى الإنسان عن طريق مايعرف بالسلسلة الغذائية ، وتسبب هذه العناصر إمرراض خطيرة للإنسان فعلى سبيل المثال تقوم ايونات ائيل الرصاص بدور خطير في أجسام الكائنات الحية فلها القدرة على اختراق جدران الخلايا الحية ، وذلك بمساعدة بعض البروتينات المحتوية على مجموعات ثيو (SH) وعندما تدخل إلى الخلايا العصبية تسبب في حدوث بعض الخلل في وظائف السمع والبصر واللمس مع فقدان الذاكرة ، كذلك يمكن أن يحل الكاديوم محل الخارصين في بعض الإنزيمات في جسم الإنسان ، وعندئذ تفقد هذه الأنزيمات وظيفتها ويحدث ذلك خلل في العمليات الحيوية ولسهولة اتحاد الكاديوم بالبروتينات فانه يدخل في الكبد وفي الكلى ويتجمع فيها ويسبب اضطراب في وظائفها . { 6 }

تنتشر هذه الملوثات بانتشار مصادرها الصناعية حيث لابد أن يزداد تواجدها ووفرته حيثما وجدت كثافة عالية من النشاطات البشرية وتختلف مصادر العناصر الثقيلة فهي تتواجد في مخلفات مياه الصرف الصحي والصناعي التي تعتبر من اكبر مصادر تلوث المياه وذلك لما

تحمله من مواد سامة ، كذلك تتواجد هذه العناصر في معامل دباغة الجلود ومصانع تحضير الطلاء وملحقاته كالصبغيات والمعاجين ، وورش الخشب التي تستخدم مواد حافظة للخشب ومواقع تجميع وصهر البطاريات لغرض إعادة تصنيعها وكذلك في آلات الاحتراق الداخلي وورش ترميم وصيانة القطع الميكانيكية للمركبات الآلية . { 7 }

نظراً لأن كميات كبيرة من المياه الملوثة بدأ الاستفادة منها في أغراض الري والزراعة وفي الأغراض الصناعية وتنظيف المدن الأمر الذي تولد عنه محاولات في معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي ورفع كفاءة استخدامها بشتى الطرق ، وهناك طرق مختلفة لمعالجة هذه المياه منها زراعة الأشجار في أماكن النفايات لمخلفات الصرف الصحي وفي مجاري هذه المياه لما لها من قدرة على امتصاص هذه المياه والاحتفاظ بالعناصر الثقيلة في أنسجتها . { 5,9 }

كذلك استخدام أنواع مختلفة من التربة والسلكا التي تستطيع الارتباط بالعناصر الثقيلة من خلال المواد العضوية الموجودة بها ومكونات الطين ، كذلك تستخدم الزيولايت الطبيعية في إزالة التلوث بالعناصر الثقيلة من المياه فقد أثبتت هذه المواد الطبيعية فاعليتها وقدرتها العالية على إزالة التلوث ، وهناك أيضاً طرق أخرى ميكانيكية تستخدم في معالجة المياه منها طريقة التناضح العكسي وأعطت هذه الطريقة نتائج عالية في معالجة المياه الملوثة بالعناصر الثقيلة.

إن نشرات وكالة حماية البيئة الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية تؤكد أن التخلص من مياه الصرف الصحي بفضها مباشرة إلى البحار أو إضافتها للتربة غير ممكن إلا إذا توافقت خصائصها مع معايير محددة فقد وضعت مؤسسات البيئة الحدود المسموح بها لتركيز عدد من العناصر الثقيلة الضارة بالبيئة في مياه الصرف الصحي التي يمكن استخدامها للأغراض الزراعية . { 8 }

جدول (1) التراكيز المضاعفة لتركيز العناصر في المياه الصالحة للزراعة

العنصر	الحد المسموح به في مياه الري الصالحة للزراعة (PPm)	التركيز المستعمل في الدراسة (PPm)	عدد مرات التضاعف عن الحد المسموح به
الرصاص	5	300	60
الكاديوم	0.01	0.6	60
الكروم	0.1	9	90

المواد وطرق العمل

أولا الأدوات والأجهزة المستخدمة

1- أعمدة زجاجية (Columns) توضع التربة فيها أثناء إجراء التجارب بطول (60cm) وقطر (3.2cm ، 2cm ، 1.2cm) في أسفلها مرشح يسمح بمرور الماء ويحتجز التربة .

2- جهاز قياس درجة الحموضة (PH) نوع (WTW Cond 330i) صنع ألمانيا

3- جهاز قياس التوصيل الكهربائي لتقدير الموصلية نوع (WTW Cond 330i) صنع ألمانيا

4- جهاز الامتصاص الطيفي الذري لتقدير العناصر في الماء (Analytikjena- AA400- nov) صنع ألمانيا

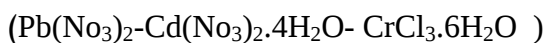
5- ميزان حساس

6- عدد من الدوايق القياسية سعة 100ml, 1000ml

7- كوؤس سعة 100ml

المواد الكيميائية المستخدمة

1- اختيرت الأملاح التالية لسهولة إذابتها كمصدر للعناصر الثقيلة (Pb, Cd, Cr), لغرض الدراسة وتعد هذه العناصر من ملوثات الماء الخطرة واستخداماتها الواسعة في الصناعة وأملحها كما يلي :



2 - ماء مقطر

تحليل التربة

تم إجراء التحاليل الكيميائية والفيزيائية على عينة التربة وتقدير بعض العناصر الموجودة بها وهي كالآتي :

التحاليل الكيميائية وتضمنت الآتي

1- تقدير درجة التفاعل (PH) حيث تم تقديرها في مستخلص التربة المائي (1:1)

2- حساب التوصيل الكهربائي (EC) في مستخلص التربة المائي (1:1)

3- تقدير الايونات الذائبة واشتملت على (Na, K, Ca, Mg, CO₃, HCO₃, Cl)

التحاليل الفيزيائية

تم تحديد قوام التربة عن طريق التحليل الميكانيكي للتربة حيث استخدم في ذلك طريقة الهيدرومتر

وكانت كلاني : الطين (2.61) - السلت (7.13) - الرمل (90.26) وبالتالي فان قوام التربة رملي

طريقة العمل

1-تحضير المحاليل القياسية

تم تحضير محاليل قياسية من أملاح العناصر الثقيلة السالفة الذكر وهي على التوالي :-
(الرصاص 300PPm - الكاديوم 0.6PPm - الكروم 9PPm)

تم تحضير عمود التربة واخذ وزن 10 جرام من التربة الجافة ووضعت في العمود ثم غسلت التربة في العمود باستخدام 50 مل من الماء المقطر ، فتح صنبور العمود لخروج كل الماء المقطر ، ثم قفل الصنبور وأضيف الماء الملوّث الذي تم تحضيره في المعمل إلى بداية عمود التربة بحجم بلغ 25مل وترك العمود لمدة ثلاث ساعات ونصف ، بعد ذلك فتح صنبور العمود وجمع الماء المنتج في وعاء من البلاستيك ، كررت الخطوة السابقة خمس مرات باضافة 25مل من الماء الملوّث في كل مرة إلى التربة في العمود ، قدرت العناصر في الماء الملوّث بعد إمراره على عمود التربة في كل مرة لكل الخطوات السابقة بجهاز الامتصاص الطيفي الذري (فرن الجرافيت) ورصدت النتائج بالجدول (3,4,5)

النتائج والمناقشة

التحاليل الكيميائية للتربة

تشير نتائج تحاليل التربة الجيرية في الجدول (2) إلى أن ايونات الكالسيوم والصوديوم والماغنيسيوم هي السائدة في التربة للكتيونات ، أما الانيونات فان الكلوريد والكبريتات هي السائدة في التربة كما بلغت السعة التبادلية الكاتيونية 3.72 مليمكافي /100جم وتشير PH إلى أنها تربة قلوية

جدول (2) نتائج التحاليل الكيميائية للتربة الجيرية

الانويونات الذاتية (مليمكافي / لتر)				الكاتيونات الذاتية (مليمكافي/لتر)				التوصيل الكهربائي ملليسيمنز / سم	الرقم الهيدروجيني (PH)
Cl	HCO3	CO3	SO4	Na	K	Mg	Ca		
4	0.74	0.0	3.12	1.74	0.33	1.18	1.9	3.72	8

• تم تحليلها من قبل المكتب الوطني الاستشاري { 3 }

جدول (3) النسبة المئوية لعنصر الكاديوم المتبقي بعد المعالجة في التربة الجيرية

عدد مرات الإضافة	تركيز الكاديوم في الماء الملوث (PPm)	النسبة المئوية للكاديوم المتبقي في التربة
الإضافة الأولى	0.00007	99.98 %
الإضافة الثانية	0.00058	99.9 %
الإضافة الثالثة	0.01152	98.1 %
الإضافة الرابعة	0.0396	93.4 %
الإضافة الخامسة	0.0401	93.3 %

جدول (4) النسبة المئوية لعنصر الكروم المتبقي بعد المعالجة في التربة الجيرية

عدد مرات الإضافة	تركيز الكروم في الماء الملوث (PPm)	النسبة المئوية للكروم المتبقي في التربة
الإضافة الأولى	0.05021	99.4 %
الإضافة الثانية	0.08113	99.1 %
الإضافة الثالثة	0.8706	90.3 %
الإضافة الرابعة	1.1	87.8%
الإضافة الخامسة	1.1	87.8%

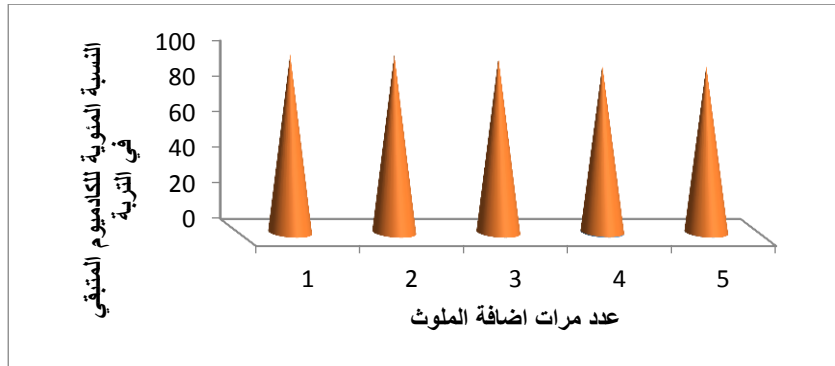
جدول (5) النسبة المئوية لعنصر الرصاص المتبقي بعد المعالجة في التربة الجيرية

عدد مرات الإضافة	تركيز الرصاص في الماء الملوث (PPm)	النسبة المئوية للرصاص المتبقي في التربة
الإضافة الأولى	0.1812	99.99 %
الإضافة الثانية	2.434	99.2 %
الإضافة الثالثة	18.5312	93.8 %
الإضافة الرابعة	51.984	82.7%
الإضافة الخامسة	52.032	82.7%

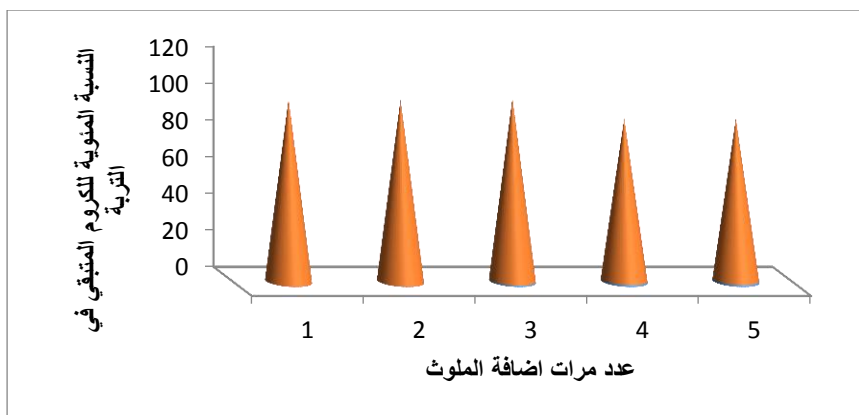
يتضح من الاشكال (3,2,1) أن التربة الجيرية لها قدرة عالية للاحتفاظ بأيونات الكروم والكاديوم والرصاص وأزالتها من المحاليل التي تم أضافتها على مراحل والتي بلغ عددها خمس مراحل في كل مرة يضاف 25مل من محلول الكاديوم والكروم والرصاص والذي بلغ تركيزهم في الماء الملوث على التوالي (0.6 ، 9 ، 300) جزء في المليون ، كما يلاحظ إن قدرة التربة على إزالة العناصر من المحاليل تتناقص تدريجياً خلال هذه

الإضافات ويرجع ذلك إلى وجود المواقع النشطة أو المجاميع الفعالة على جزيئات التربة والتي تؤدي إلى تبادلات أيونية أو امتزاز للأيونات حيث تتناقص أيضا هذه تدريجياً نظراً لانشغالها بهذه الأيونات ويستمر هذا التناقص حتى تفقد التربة كل مواقعها النشطة التي تساهم في احتجاز الأيونات وتصل إلى حالة التشبع والتي يمكن ملاحظتها عند استقرار الشكل متحولاً إلى خط مستقيم ، تصل متوسط نسبة احتجاز أيونات الكروم والكاديوم والرصاص على التوالي إلى 92.8% ، 96.6% ، 91.6% من كمية العناصر الإجمالية للإضافات الخمسة من الماء الملوّث ، كما يمكن ملاحظة عاملين على الأقل من العوامل التي تؤثر على ميكانيكية احتجاز الأيونات من الماء الملوّث الأول عند بداية الإضافات حيث تكون العلاقة خطية وبعدها تأخذ العلاقة شكل أسّي وينشئ عن ذلك ثبات في الأشكال الذي يستمر حيث يصل إلى حالة الاستقرار والتشبع ان العوامل التي تؤثر على ميكانيكية احتجاز الأيونات بواسطة التربة متعددة ومتداخلة ويصعب التعرف عليها من النتائج ، وتحتاج إلى دراسة أوسع ، من هذه العوامل ربما يكون أحدها أو جميعها مثل الترسيب داخل فجوات التربة أو الاستبدال الكاتيوني حيث تعمل التربة كمبادل أيوني أو امتزاز الأيونات على سطح التربة بواسطة المواقع النشطة عليها أو تكون بعض المكونات على سطح التربة بواسطة المواد العضوية.

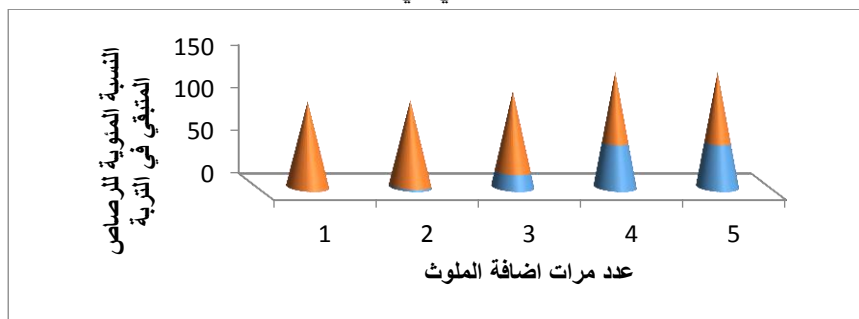
الشكل (1) العلاقة بين عدد مرات إضافة الماء الملوّث والنسبة المئوية لعنصر الكاديوم المتبقي في التربة



الشكل (2) العلاقة بين عدد مرات إضافة الماء الملوّث والنسبة المئوية لعنصر الكروم المتبقي في التربة



الشكل (3) العلاقة بين عدد مرات إضافة الماء الملوث والنسبة المئوية لعنصر الرصاص المتبقي في التربة



التوصيات

- 1 - إيجاد طرق معالجة للمياه الملوثة بالعناصر الثقيلة تعتمد على مواد طبيعية متوفرة وسهلة الاستعمال .
- 2 - دراسة أوسع لأنواع الأخرى من التربة من حيث المجاميع الفعالة المسؤولة عن الترسيب والامتزاز والاستبدال لمعرفة ميكانيكية مسك العناصر بواسطة التربة .

المراجع

- 1 - جمال عويس السيد (2002). "الملوثات الكيميائية للبيئة". كتاب. الطبعة الثانية ، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة - مصر
- 2 - السيد احمد الخطيب . (1998) . "الكيمياء البيئية للأراضي". كتاب. الطبعة الأولى . منشأة المعارف الإسكندرية - مصر

- 3 - المكتب الوطني الاستشاري .(2003، 2006) . مشروع استكمال دراسة فنية حول حصر وتصنيف الأراضي للمناطق الشمالية الغربية الساحلية في ليبيا . الهيئة العامة للمياه.
- 4 - حسن احمد حسن .(2005) " . التلوث البيئي وأثره على النظام الحيوي والحد من آثاره " . كتاب . الطبعة الأولى . المكتبة العصرية للنشر - المنصورة .
- 5 - El-Kassas,H.I.(2002):Use of azolla and duckweed for the recovery of some trace Element from wastewater.Zagazigj. Agric. Res. 29:(4), 1215 – 1225 .
- 6 - H.A . Tayim and A . H .Al-Yazouri . (2005) . Industrial wastewater Treatment Using Local Natural Soil in Abu Dabi,U.A.E.American Journal of Environmental Seines . ;1(3):190-193
- 7 - Vincent J . Camobreco, Briank . Richards , Tammo S. Steenhuis, John H. Peverly And Murray B. Mc Bride. (1996) Movement of heavy metal through undisturbed And homogenized soil columns . Soil Science, 161: 740 – 750 .
- 8 - Raslan,M . I.(2004) . Hazardous effect of industrial activity on heavy metals Accumulation in irrigation water , soil and plant . Egyptian Journal of soil Science. 44(3):303- 315 .
- 9 - Chapman. H.D,F.P.Parker(1961). Methods of analysis for soil plants and waters . Unvi. Calif. Divi Agric.sci .



الاستعمار الخارجي وأثاره السياسية على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة (الاستعمار العثماني نموذجاً)

د. فوزي عمر الجابري

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة

الملخص

يمكن القول إن كل منطقة شمال أفريقيا قد أصبحت رسمياً مع حلول القرن السادس عشر تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، حيث قسمت هذه المنطقة عبر العثمانيين إلى أربع أقاليم رئيسية هي المغرب والجزائر وتونس وطرابلس (ليبيا حالياً). وتبعاً لذلك، أصبحت ليبيا رسمياً جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (The Ottoman Empire) في عام 1551 والذي أستمّر حتى عام 1911. هذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى للتركيز على العامل الخارجي وأثاره السياسية على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة، حيث تركز على وجه الخصوص على الآثار السياسية التي نجمت عن الاستعمار العثماني لليبيا طيلة ما يقارب أربع قرون، حيث قسمت هذه الورقة إلى ثلاث مراحل رئيسية؛ المرحلة الأولى تسعى إلى دراسة الاحتلال العثماني لليبيا (1551-1711)، في حين تناقش المرحلة الثانية أوضاع ليبيا تحت حكم العائلة القرمانلية (1711-1835) والوقوف على علاقاته الخارجية سواء مع الدول العربية أو الغربية الكبرى. أما المرحلة الثالثة فتتناول الاحتلال العثماني لليبيا (1835-1911)، كما تنتهي هذه الدراسة بالتأكيد بخلاصة واستنتاج لكل هذه المراحل.

مقدمة:

لا يوجد خلاف في أن الاستعمار الخارجي (The External Colonization) يعني السيطرة التي تمارسها جماعة من الناس أو دولة من الدول على شعب من الشعوب والتحكم بمصيره واستغلال خيرات له لصالح البلد المستعمر. وبتطبيق ذلك على ليبيا، يمكن أن نستشف بوضوح أن ليبيا كانت منذ تاريخها المبكر هدفاً ثابتاً للتأثير الخارجي، ونتيجة لذلك تعاقبت عليها عدة فترات من الاستعمار والاستعمار الجديد، بمعنى آخر، كان يخرج استعمار من ليبيا ليحل بدلاً منه استعمار جديد. هذا الاحتلال الخارجي بدأ أولاً عبر الفينيقيين (813 قبل الميلاد - 631 قبل الميلاد)، وتبعه الإغريق (631 قبل الميلاد - 500 قبل الميلاد)، ثم

الرومان (500 قبل الميلاد -429). ومع انحلال الإمبراطورية الرومانية، دخل الفاندال^{1*2} إلى شمال أفريقيا عبر إسبانيا في عام 428. بعد عام تقريباً، أحتل الفاندال إقليم ليبيا. مع بداية القرن السادس، رجعت ليبيا من جديد تحت حكم الإمبراطورية الرومانية بعد أن طردت الأخيرة الفاندال، حيث ظل الرومان في ليبيا حتى وصول الفتح الإسلامي الى ليبيا في عام 612 تحت قيادة عمر بن العاص. في عام 1510، وقعت ليبيا تحت الاستعمار الإسباني الذي أستمّر حتى عام 1530، حيث أطاح مع هذا التاريخ فرسان مالطا بالإسبانيين وسيطروا على ليبيا من 1531-1550. (Adeed, 2003, p. 79).

بعد ذلك، انتقلت ليبيا عام 1551 لتصبح تحت الإمبراطورية العثمانية (التي قسمت تاريخياً الى ثلاث مراحل رئيسية) شأنها في ذلك شأن بقية الأقاليم العربية، حيث أستمّر هذا الوضع حتى عام 1911. في هذا العام، ليبيا تحولت تحت الاستعمار الإيطالي، الذي أستمّر حتى هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية عام 1943. مع هذه الهزيمة الإيطالية، وضعت ليبيا بشكل مباشر تحت الإدارة العسكرية البريطانية والفرنسية، حيث بقيت ليبيا تحت هذا الوضع حتى تحقق لها الاستقلال السياسي في 24 ديسمبر 1951 من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. على هذا الأساس، أصبحت ليبيا دولة مستقلة رسمياً تحت الحكم الملكي بقيادة الملك إدريس السنوسي لتنتهي بذلك (على الأقل) مراحل الاستعمار المباشر على هذا البلد، حيث ارتبطت ليبيا طيلة الحكم الملكي بعلاقات سياسية وعسكرية قوية مع الدول الغربية الكبرى، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (Guy, 1996, p. 257).

مشكلة الدراسة:

مما تقدم فإن الدراسة تتطّلع من تساؤل رئيسي مركب مفاده: " ما هي الآثار السياسية للاستعمار الخارجي على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة على وجه العموم؟ وما هي الآثار السياسية التي نتجت عن الاستعمار العثماني على ليبيا بمراحله الثلاث على وجه الخصوص؟"

^{1*} الفاندال هي أحد القبائل الجرمانية الشرقية (429-534م) التي اقتطعوا أجزاء من الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي وأسسوا لهم دولة في شمال إفريقيا مركزها مدينة قرطاج وضموا إليها جزيرة صقلية والعديد من جزر البحر المتوسط.

فرضية الدراسة:

هذه الدراسة تنطلق من فرضية رئيسية مفادها: أن هناك العديد من الآثار السياسية السلبية التي نتجت عن الوجود الاستعماري بشكل عام في ليبيا طوال المراحل التاريخية المختلفة والتي امتدت تأثيراته على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن هناك العديد من الآثار السياسية السلبية التي تأتت بشكل خاص بسبب الاستعمار العثماني على ليبيا والتي تمددت تأثيراتها لتشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ليبيا والتي استمرت ما يقارب الأربع قرون.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة على وجه الخصوص إلى تسليط الضوء على الاستعمار العثماني وأثاره السياسية على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

أ. التعرف بشكل عام على الأمم والدول المختلفة التي استعمرت ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة.

ب. التعرف بشكل خاص على مضامين كل مرحلة من مراحل الاستعمار العثماني لليبيا والوقوف على سلبياتها وإيجابياتها.

ج. استكشاف الآثار السلبية المختلفة التي نجمت عن مراحل الاستعمار العثماني على ليبيا.

أسئلة الدراسة:

1. من أجل متابعة الأهداف المذكورة أعلاه، تم تحديد أربعة أسئلة بحثية وهي على النحو التالي:

2. ماهي الأمم والدول المختلفة التي استعمرت ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة؟

3. ماهي مضامين كل مرحلة من مراحل الاستعمار العثماني لليبيا والوقوف على سلبياتها وإيجابياتها؟

ج. ماهي الآثار السلبية المختلفة التي نجمت عن مراحل الاستعمار العثماني على ليبيا

بمراحلها المختلفة؟

أهمية الدراسة:

يمكن القول إن أهمية هذه الدراسة تأتي لتسليط الضوء على الاستعمار العثماني وأثاره السياسية على ليبيا والتي مرت (كما أشرنا سابقاً) عبر ثلاث مراحل رئيسية؛ الاحتلال العثماني الأول لليبيا (1551-1711)، في حين كانت المرحلة التالية لليبيا تحت حكم العائلة القرمانلية (1711-1835). أما المرحلة الثالثة، فقد سميت تاريخياً بالمرحلة العثمانية الثانية في ليبيا (1835-1911). إن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاولة التعرف على التاريخ الليبي مع الاستعمار الخارجي، حيث كانت ليبيا منذ تاريخها المبكر هدفاً ثابتاً للتأثير الخارجي. في السياق نفسه، أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال تحليل تلك الحقبة الاستعمارية التي استعمرت ليبيا لحوالي أربع قرون تحت شعارات دينية عرفت "بالخلافة الإسلامية" شأنها في ذلك شأن معظم المناطق العربية الأخرى، والواقع إن الليبيين عاشوا حالة من عدم الاستقرار السياسي وعانوا ظروف اقتصادية صعبة، لاسيما خلال المرحلتين العثمانيتين الأولى والثانية.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة البحث المذكورة أعلاه، من الضروري اتباع منهجية مناسبة، وهذا القسم يشير إلى الإجراءات الواجب اتباعها في الدراسة: بدايتاً، يمكن القول ان عملية البحث العلمي مسألة صعبة ومعقدة لكونها تسعى إلى تطوير المعرفة وإيجاد أفضل الحلول للصعوبات والمشاكل التي تواجه مختلف الأفراد والمؤسسات. ولذلك، يلاحظ أن العلماء الفيزيائيون والاجتماعيون يعطون اهتماماً واسعاً للطرق التي يجرون بها أبحاثهم، مستخدمين الأطر النظرية وأدوات البحث الأخرى، والتي يشار إليها عمومًا باسم "منهجية البحث".

وفقاً لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها، فأن المعالجة التحليلية تتطلب من الباحث اتباع المنهج التاريخي "Historical Method"، حيث يتم من خلال هذا المنهج تتبع الآثار السياسية للاستعمار العثماني لليبيا خلال مراحله التاريخية الثلاث، كما أن المشكلة التي تطرحها الدراسة تقود الباحث الى الاعتماد أيضاً على المنهج المقارن "Comparative Method" للمقارنة بين المراحل المختلفة للاستعمار العثماني لليبيا. في نفس السياق، هذه الدراسة تعتمد على مصادر المعلومات الثانوية والابتدائية؛ المصادر الثانوية تشمل الكتب الأكاديمية والمقالات والمجلات ذات العلاقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والإنجليزية.

بينما تشمل المصادر الأولية؛ توثيق السياسات والاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين حكومة الإمبراطورية العثمانية في إسطنبول والباشوات الأتراك في ليبيا طيلة فترة هيمنتهم على هذا الإقليم.

المرحلة الأولى: من الاحتلال العثماني لليبيا (1551-1711) /

تحت ذريعة استعانة بعض الليبيين بالسلطان العثماني، باعتباره كان يسمى آنذاك "خليفة المسلمين"، طردت الإمبراطورية العثمانية في عام 1551 فرسان مالطا من ليبيا، لتصبح بذلك ليبيا بالكامل تحت السيطرة العثمانية. خلال هذه المرحلة، استند النظام السياسي في ليبيا على حكم الباشا (والي)، الذي ينبغي أن يعين بشكل مباشر من الباب العالي في إسطنبول حتى يتولى (بأشراف عثماني مركزي) حكم وإدارة إقليم ليبيا (Vandewalle, 2006, p. 16). بعد مرور حوالي قرن على هذا الاحتلال، أصبحت هيمنة وسيطرة الإمبراطورية العثمانية على ليبيا تضعف تدريجياً بسبب نقشي الفساد الذي بدء ينتشر تدريجياً إلى المؤسسات الإدارية والمالية للإمبراطورية. في نفس الوقت، التهديدات الخارجية للإمبراطورية كانت تتزايد بشكل ملحوظ، لاسيما تلك التهديدات التي كانت تأتي من الدول الغربية الكبرى. علاوة على ذلك، تورطت الإمبراطورية العثمانية أثناء تلك الحقبة في حروب خارجية عديدة مع الروس والبلغاريين واليونانيين والرومان والأرمن، بحيث وجدت نفسها في نهاية الأمر غير قادرة على ممارسة سيطرتها القوية المعتادة على جميع مستعمراتها. (Simons, 2003, pp. 2-3)

استناداً على ما سبق، يمكن القول ان المسافة الجغرافية التي تفصل بين ليبيا وتركيا كانت ربما أحد أهم الاسباب التي أدت الى إضعاف السلطة العثمانية في ليبيا، بحيث أصبح الباب العالي^{3*} في النهاية غير قادر على استمرار فرض سلطته الكاملة على الحكام العثمانيين (الباشوات) في ليبيا بعد أن أصبح هؤلاء الحكام تدريجياً غير مهتمين بتنفيذ أوامر وتعليمات القيادة السياسية العثمانية في ليبيا، وكان اهتمامهم بالمقابل ينصب على تحقيق رغباتهم ونزواتهم الشخصية. ونتيجة لذلك، لم يتمكن بعض الحكام العثمانيين في ليبيا من

^{3*}الباب العالي (Topkapı Palace) بالتركية، يقع في إسطنبول في تركيا كان مركز الحكم في الدولة العثمانية من سنة 1465 - 1853، وهو عبارة عن قصر كبير أستخدم كمركز إداري للدولة العثمانية على مدار 400 سنة من تاريخها الممتد 600 سنة. فهو القصر الذي يعيش فيه السلاطين العثمانيين.

البقاء في السلطة لأكثر من عام واحد، حيث شهدت الفترة من 1672-1711 أربعة وعشرون باشا عثماني تعاقبوا في حكم ليبيا.

خلال كل هذه الحقبة، يمكن القول إن الليبيين عاشوا حالة من عدم الاستقرار السياسي وعانوا ظروف اقتصادية صعبة طوال هذه المرحلة، وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وتزايد قيمة الضرائب المفروضة عليهم من قبل الحكام العثمانيين الى جانب انعدام الأمن في جميع المناطق الليبية. في ظل هذه الظروف، برز ضابط تركي تابع للجيش العثماني في عام 1711 يدعي "أحمد القرمانلي" ***⁴ ليقود ثورة شعبية ضد حكم الباشوات في ليبيا. ومن هنا، كانت هذه بداية مرحلة حكم سلالة القرمانليين التي استمرت في حكم ليبيا حتى عام 1835. (St John, Libya and the United States, 2002, p. 20).

المرحلة الثانية: ليبيا تحت حكم العائلة القرمانلية (1711-1835) /

بعد نجاح هذه الثورة، وافق السلطان العثماني على مضمض تعيين أحمد القرمانلي في منصب باشا على ليبيا، مما منحه قدرا كبيرا من الحكم الذاتي، حيث رفضت أسرة القرمانلي بعد ذلك أي تدخل من الباب العالي في الشؤون الليبية. وبالتالي، أصبحت السياسة الخارجية الليبية في هذا العهد مستقلة تماما عن السلطة العثمانية في اسطنبول. في الفترة ما بين (1795-1832)، حكم يوسف القرمانلي "باشا" ليبيا، الذي كان أحد أبرز الحكام في سلالة القرمانلية، حيث تميزت ليبيا أثناء فترة حكمه بفرض السيادة الكاملة على أراضيها، بما في ذلك مياهاها الإقليمية. (St John, Libya: From Colony to Independence, p. 2008, 34). خلال هذه الفترة، سعى يوسف باشا لترسيخ السيادة الليبية في البحر الأبيض المتوسط من خلال إنشاء قوة بحرية قوية لحماية ليبيا من أي تهديد خارجي، لا سيما من القوى الغربية الكبرى، التي بدأت في ذلك الوقت تتحرك للحصول على موطئ قدم لها داخل المنطقة العربية. وفقاً لذلك، حرص يوسف باشا على تكثيف اهتمامه من أجل تطوير القوة البحرية الليبية عن طريق زيادة عدد السفن الحربية، حيث أصبح الأسطول البحري الليبي يضم بحلول عام 1800 أكثر من 24 سفينة حربية الى جانب مئات الزوارق الحربية، مما

⁴ أحمد القرمانلي (1686-1745) أسس الأسرة القرمانلية في إقليم طرابلس في ليبيا الحالية بين عامي (1711-1835). ليحكم طرابلس بين عامي (1711-1745) كأول باشا قرمانلي.

أصبح يمثل قوة لا يستهان بها في حوض البحر الأبيض المتوسط (St John, Libya: From Colony to Independence, 2008, p. 36).

في عام 1801، أعلن يوسف باشا عن فرض ضريبة على أي سفينة كانت ترغب في عبور البحر الأبيض المتوسط المقابل للشواطئ الليبية. في ظل هذه الضريبة، تم فرض ضرائب أكثر على السفن الأمريكية التي ترغب في عبور البحر المتوسط، حيث كان هناك طلب لزيادة الرسوم السنوية من 18,000 دولار إلى 250,000 دولار. أثناء القيام بذلك. رفضت الولايات المتحدة قبول المطلب الليبي، ولذلك وقعت مناقشات مفتوحة بين الأسطول الليبي والبحرية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى انهيار العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (Lshweij, 1998, p.14).

مع تزايد التوتر بين الطرفين، استولى الأسطول الليبي في أكتوبر 1803 على السفينة الحربية الأمريكية فيلادلفيا (Philadelphia) بطاقمها المؤلف من 308 بحارًا. هذه السفينة كانت واحدة من أكبر السفن الحربية التابعة للأسطول الأمريكي، حيث استمرت في أسر القوات البحرية الليبية حتى تم تفجيرها ليلاً في ميناء طرابلس في فبراير 1804 من قبل مجموعة من مشاة البحرية الأمريكية. هذه العملية العسكرية كانت قد وصفت عبر العديد من الدراسات الأمريكية بأنها "واحدة من المآثر الشهيرة في تاريخ البحرية الأمريكية" (St John, Libya: From Colony to Independence, 2008, p. 42). يشير التاريخ الليبي بفخر إلى قدرة البحرية الليبية في الاستيلاء على فيلادلفيا، التي احتوت على 44 مدفعًا ضخماً. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التاريخ الليبي العملية الأمريكية لتدمير فيلادلفيا بعد ما يقرب من عامين من الأسر جاءت كنتيجة لعدم قدرة البحرية الأمريكية على استعادة هذه السفينة من الليبيين.^{5*}

في سياق توسيع حربها ضد ليبيا، سعت الولايات المتحدة إلى عزل يوسف باشا من السلطة عبر تشجيع شقيقه حميد القرماني، الذي كان في المنفى منذ 1795، حتى يصبح بدل أخيه يوسف حاكم ليبيا. لهذا الغرض، وقّع القنصل الأمريكي السابق وليام إيتون معاهدة مع حميد في تونس في فبراير 1805، حيث تم بموجبها إطلاق عملية عسكرية ضد يوسف

^{5*} فيما يتعلق بهذه الحرب، تم إنتاج مسلسل تلفزيوني كبير أثناء حكم القذافي بعنوان "حرب السنوات الأربع" شارك فيه العديد من الممثلين العرب. وصفت السلسلة جميع أحداث الحرب بالتفصيل.

باشا من الإسكندرية. وبعد عدة مواجهات عسكرية بين أنصار يوسف باشا وقوات القوات الأمريكية، استولى الجيش الأمريكي على ميناء درنة في شرق ليبيا، إلا أن القوات الأمريكية لم تتمكن من إحراز مزيد من التقدم في الأراضي الليبية (St John, Libya: From Colony to Independence, 2008, pp. 42-43.).

أدى تطور الحرب بين الدولتين إلى بذل جهود للتفاوض على اتفاق سلام، حيث تم التوصل إلى مثل هذه التسوية في يونيو 1805، والتي بموجبها وافقت الحكومة الأمريكية على دفع 60 ألف دولار سنوياً إلى ليبيا كضريبة مقابل إطلاق طاقم سفينة فيلادلفيا المكون من 308 بحاراً وضمان عبور آمن لسفنها في البحر الأبيض المتوسط. هذا الاتفاق تضمن أيضاً انسحاب القوات الأمريكية من درنة واعتقال حميد القرماني. هذه الحرب تركت في الواقع علامة بارزة على البحرية الأمريكية، حيث يتضمن نشيد مشاتها البحرية حتى الآن إشارة الي "شواطئ طرابلس"، في حين هذه الحرب أصبحت تعرف في التاريخ العربي باسم "حرب السنوات الأربع".

خلال السنوات الأخيرة من الحكم القرماني، واجهت ليبيا عدداً من الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى بعض الثورات الداخلية ضد التواجد القرماني نفسه بسبب إهمالهم لشؤون الدولة، لاسيما على المستوى الداخلي. وفقاً لذلك، حاول يوسف باشا خلال الفترة ما بين (1806-1817) توحيد الدولة عبر السعي لفرض السيطرة على بعض مناطق التمرد الداخلي في مناطق برقة وغدامس وفزان من أجل إعادة وضع هذه المناطق بالكامل تحت سلطة طرابلس. مع حلول عام 1818، نجح يوسف باشا في تحقيق هذا الهدف، إلا أنه لم يتمكن من إيجاد حل جذري للأزمات الاقتصادية المتزايدة مما أضطره في النهاية إلى الاقتراض من بعض الدول الغربية الكبرى، لاسيما بريطانيا وفرنسا حتى بلغت ديون يوسف باشا في عام 1831 ما يقارب 750,000 فرنك فرنسي. (Vandewalle, 2006, p. 17) في غضون نفس الفترة، أعرب السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) عن استيائه من يوسف باشا بسبب رفضه في عام 1829 دعم الإمبراطورية العثمانية في حربها ضد اليونانيين. من جانب آخر، مارست الدول الغربية الكبرى ضغوطاً أكبر على يوسف باشا لدفع ديونه الخارجية، حيث أجبر يوسف باشا أمام كل هذه الأزمات المالية والسياسية على الاستقالة من منصبه في عام 1832 ليخلفه أبنه "علي الثاني" الذي حكم ليبيا حتى عام 1835. بالرغم من أن الباب العالي اعترف بشرعية علي باشا حاكماً على ليبيا، إلا أن

السلطان محمود الثاني كان يسعى في الوقت نفسه إلى استعادة سلطته الكاملة على ليبيا، خصوصاً بعد أن خسرت الإمبراطورية العثمانية اليونان والجزائر في عام 1830 (St John, 1830, p. 27).
 Libya and the United States: Two Centuries of Strife, 2002, p. 27).
 في الوقت نفسه، كان الباب العالي أكثر قلقاً بشأن اندلاع حرب أهلية في ليبيا قد تستخدم من قبل القوى الأوروبية الكبرى كذريعة لهم للتدخل في شؤون ليبيا. ولذلك، قرر السلطان محمود الثاني بعد مشاورات متعمقة مع مستشاريه بشأن الوضع في ليبيا التدخل مباشرة واستعادة سلطته الكاملة على ليبيا. ولتحقيق ذلك، وصل الأسطول التركي إلى طرابلس في 26 مايو 1835 وألقى القبض على علي باشا حيث تم نقله إلى تركيا لتضع هذه العملية نهاية رسمية لحكم سلالة القرمانلي في ليبيا بعد 124 عاماً في السلطة، وأصبحت ليبيا مرة أخرى تحت السيطرة المباشرة للباب العالي في إسطنبول والذي استمر حتى عام 1911 (St John, Libya: From Colony to Independence, 2008, pp. 44-45).

باختصار، يمكن القول إن عصر القرمانلي (1711-1835) أدى إلى فترة ازدهار في التاريخ الليبي في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، كانت ليبيا مستقلة تقريباً عن الباب العالي في إسطنبول. علاوة على ذلك، تمكنت ليبيا من حماية أمنها الوطني، بما في ذلك مياهاها الإقليمية، فضلاً عن قدرتها على فرض ضرائب على سفن الدول الغربية فيما يتعلق بعبورها البحر الأبيض المتوسط. مما أدى كنتيجة أن تكون ليبيا خلال هذه الحقبة (لاسيما في ظل حكم يوسف باشا) واحدة من القوى الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

المرحلة الثانية: الاحتلال العثماني الثاني للبييا (1835-1911)/

تحت حكم محمد رائف باشا، الذي تم تعيينه من قبل الباب العالي ليحل بدل علي باشا الثاني "آخر حكام سلالة القرمانلي في ليبيا" في عام 1835، عادت ليبيا مرة أخرى للخضوع للسلطة المركزية في إسطنبول. وهذا أدى في أن تصبح ليبيا أكثر ارتباطاً سياسياً وعسكرياً بالإمبراطورية العثمانية، وقد برز ذلك الولاء بوضوح عبر دعم محمد رائف باشا وجميع خلفائه للسياسة الجديدة للإمبراطورية العثمانية في ليبيا التي هدفت إجمالاً إلى تعزيز سلطتها على المقاطعات البعيدة، وهذه السياسة اعتمدت من قبل الإمبراطورية على ضرورة خضوع

جميع تلك المقاطعات للسلطة المركزية في إسطنبول (St John, Libya: From Colony to Independence, 2008, p. 44).

في هذه المرحلة، حرصت السلطة العثمانية في إسطنبول بشكل عام إلى تطوير العلاقات بين المواطنين الليبيين وحكامهم في حقبة ما بعد القرماني من خلال السعي لتحقيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية في ليبيا. هذه الإصلاحات شملت إنشاء نظام إداري فعال لمكافحة التوسع الأوروبي في المنطقة العربية. ومع ذلك، فقد رفض الزعماء القبليون الليبيون تمامًا المركزية التي فرضها الباب العالي بعد أن تمتعوا بدرجة من الحكم الذاتي أثناء حكم القرمانيين. تدريجياً، هذا الخلاف أدى إلى عدم استقرار الإدارة السياسية في ليبيا، وهذا ربما يمكن ملاحظته من خلال قيام السلطة العثمانية بإسطنبول بتعيين 23 محافظاً مختلفاً في ليبيا خلال الفترة ما بين (1835-1911) (Vandewalle, 2006, pp. 17-19).

في الوقت نفسه، استمرت حدود ليبيا مع جيرانها غير محددة، مما أدى إلى خلافات كبيرة بين السلطة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى التي كانت تستعمر هذه الدول؛ مثل فرنسا التي كانت تحتل الجزائر وتونس، وبريطانيا التي احتلت مصر في عام 1882. في نفس السياق، بدأت الحكومة الإيطالية في عام 1883 ترسم الخطط لاحتلال ليبيا، رغم أن الحكومة الجديدة في روما آنذاك رفضت الفكرة بسبب خوفها من أن يمثل المشروع تهديداً مباشراً لأمنها واستقرارها. وبالرغم من ذلك، اعتبر الباب العالي في إسطنبول أن إيطاليا تمثل أخطر تهديد للوجود العثماني في ليبيا. وفي مواجهة ذلك، سعت الحكومة العثمانية في إسطنبول إلى تبني سياسة جديدة تقوم على تحسين علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا في محاولة للحصول على دعمهم ضد الطموحات الإيطالية في ليبيا (St John, Libya: From Colony to Independence, p. 44).

بالرغم من ذلك، بدأ التهديدات الإيطالية للسيطرة ليبيا تتزايد مع بداية القرن العشرين، أما الإدارة العثمانية فقد أصبحت أكثر قلقاً عندما باشرت الحكومة الإيطالية مفاوضات مع القوى الأوروبية الكبرى بشأن مستقبل المستعمرات العثمانية في شمال إفريقيا. في عام 1902، استطاعت وقعت الحكومة الإيطالية توقيع معاهدة مع فرنسا تضمنت نصوصها أحقية فرنسا احتلال المغرب وإيطاليا باستعمار ليبيا.

بشكل عام، تم اعتبار إبرام هذه الاتفاقية بمثابة فشل عثماني واضح في ليبيا، بالمقابل اعتبرت نجاح سياسي كبير لإيطاليا في ذلك الوقت، حيث كانت الحكومة الإيطالية تواجه قلقاً متزايداً بشأن التوسع الفرنسي في المنطقة، حيث احتلت الجزائر (1830)، وتونس (1881)، وتشاد (1900)، والنيجر (1904)، والذي كان يخشى امتداده ليشمل ليبيا أيضاً. وفي الواقع، كانت المخاوف الإيطالية في محلها، حيث كان احتلال ليبيا يمثل واحد من أهم تطلعات الحكومة الفرنسية لجعل كل منطقة المغرب العربي تحت سيطرتها (St John, Libya: From Colony to Independence, p. 45). في الوقت نفسه، كانت الحكومة الإيطالية تخشى أيضاً مطالبة بريطانيا المحتملة باحتلال ليبيا، لاسيما بعد أن وقعت السلطات العثمانية في ليبيا عقداً مع شركة بريطانية لبناء ميناء بحري في طرابلس، حيث يعتقد الإيطاليون أن هذا سيكون بداية لمزيد من المصالح التجارية البريطانية في ليبيا. ولذلك لم يكن مستغرباً أن الحكومة الإيطالية عارضت بشدة على تنفيذ هذا المشروع (Simons, 2003, pp. 4-5).

وتأكيداً للإخفاق العثماني في ليبيا، فتحت الحكومة الإيطالية " كجزء من خطتها للاستيلاء على ليبيا" قنصليات في طرابلس وبنغازي، كما سعت إيطاليا علاوة على ذلك إلى توسيع سيطرتها على ليبيا من خلال إنشاء فرع لبنك روما (Banco di Roma) في طرابلس في عام 1907، ثم افتتحت فروع أخرى في العديد من المدن الليبية مثل بنغازي ومصراتة وزليتن والخمس. هذا المصرف تضمنت نشاطاته العديد من القطاعات، حيث شملت الصناعة الخفيفة والزراعة والشحن والتجارة، والأهم من ذلك، شراء الأراضي المناسبة للزراعة في طرابلس وبنغازي. ومع الوقت، أصبحت أنشطة بنك روما في ليبيا أكثر أهمية من أنشطته في إيطاليا نفسها (Chris, 2007, p. 87). وفي إطار دعمها لوجودها المتزايد في ليبيا، فتحت الحكومة الإيطالية العديد من المدارس في طرابلس وبنغازي لتمكين انتشار الإيطالية لغة. وفي نهاية المطاف، تم استخدام هذه المشاريع كذريعة من قبل الحكومة الإيطالية للتدخل عسكرياً في ليبيا في عام 1911 (Vandewalle, 2006, p. 22).

في غضون ذلك، حاولت الإمبراطورية العثمانية مرة أخرى (لاسيما بعد تمرد الشباب التركي في عام 1908) إعادة بناء قوتها من خلال تنظيم جيشها وأسطولها البحري لتأمين

وجودها في ليبيا، إلا أن القوى الأوروبية الكبرى اتفقت على عرقلة هذه الجهود بوسائل متعددة؛ على سبيل المثال شجعوا النمسا في عام 1908 على احتلال البوسنة والهرسك التي كانت في ذلك الوقت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية (Waniss, Erling, 2007, p. 117). بالإضافة إلى ذلك، لعب الوجود البريطاني في مصر دوراً بارزاً في إضعاف السيطرة العثمانية على ليبيا من خلال إعاقة الاتصالات بين اسطنبول وطرابلس، وهذا أدى أيضاً إلى تشجيع الحكومة الإيطالية لتكون أكثر إصراراً في احتلال ليبيا. بالمقابل، أظهرت السيطرة العثمانية في ليبيا المزيد من علامات الضعف بعد هزيمة الإمبراطورية في حرب البلقان. وفي نهاية المطاف، وقعت الحكومة التركية معاهدة لوزان في نوفمبر 1912، والتي حددت ليبيا رسمياً كمستعمرة إيطالية.

الخاتمة:

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التركيز بشكل عام على العامل الخارجي وآثاره السياسية على ليبيا خلال المراحل التاريخية المختلفة، ولتأصيل هذه المراحل فإن الورقة تمحورت على الاستعمار العثماني كنموذج للعامل الخارجي وآثاره السياسية على ليبيا. يمكن أن يستشف من هذه الدراسة أن التاريخ الليبي كان دائماً محفوف بالغزو الأجنبي والهيمنة والذي جاء بسبب رغبة الغزاة في تحقيق أهداف معينة مثل التوسع الإقليمي والتجارة والدين. إن موقع ليبيا الاستراتيجي لعب (ولا يزال) دوراً رئيسياً في المراحل المختلفة من تاريخها في جذب الغزاة الذين يرغبون في اعتبار ليبيا جزءاً من وطنهم، وهذا كان تجسد بوضوح خلال مرحلة الاستعمار العثماني في ليبيا الذي امتد لما يقارب أربع قرون (1551-1911)، كما تجسد أيضاً بعد ذلك خلال حقبة الاستعمار الإيطالي في ليبيا (1911-1943).

بالنظر إلى هذه الأوضاع، تبين خلال هذه الدراسة أن ظروف الاحتلال الأجنبي المستمرة في ليبيا أدت إلى ظهور ردة فعل وإجماع في الأجيال الليبية الجديدة ضد الهيمنة الأجنبية، والتي شكلت نفسها تدريجياً الحياة الليبية خلال الفترات التاريخية المختلفة. هذه الدراسة تبين أن الليبيون رفضوا وجود مستعمر خارجي جاء تحت عبائه الدين والخلافة الإسلامية ليتسلط على وطن ويسلب حريته ويسرق خيراته مهما كانت تلك الشعارات التي

يرقعها هذا المستعمر. وإجمالاً لكل ماسبق، يمكن القول إن الليبيين عاشوا حالة من عدم الاستقرار السياسي وعانوا ظروف اقتصادية صعبة أثناء الاحتلال العثماني في المرحلتين الأولى (1551-1711) والثانية (1835-1911)، وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري وتزايد قيمة الضرائب المفروضة عليهم من قبل الحكام العثمانيين إلى جانب انعدام الأمن في جميع المناطق الليبية.

بالمقابل، يمكن القول إن ليبيا عاشت أثناء حكم القرمانلي (1711-1835) فترة ازدهار شملت كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، حيث كانت ليبيا مستقلة تقريباً عن الباب العالي في اسطنبول. علاوة على ذلك، تمكنت ليبيا من حماية أمنها الوطني، بما في ذلك مياهها الإقليمية، فضلاً عن قدرتها على فرض ضرائب على سفن الدول الغربية فيما يتعلق بعبورها البحر الأبيض المتوسط. مما أدى كنتيجة أن تكون ليبيا خلال هذه الحقبة (لاسيما في ظل حكم يوسف باشا) واحدة من القوى الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في الختام، يمكن ملاحظة أن التدخل التركي ودعمه للحملة الغربية الذي أدى إلى إسقاط نظام القذافي في عام 2011 كان واضحاً لكل متتبع لهذا الحدث. هذا التدخل السياسي والدعم من الجانب التركي في الشأن الليبي (الذي يسخر لأطراف معينة ذات توجهات إسلامية) أستمّر أيضاً طوال مرحلة ما بعد القذافي وهو ما يشير ربما إلى استمرار تأثير بعض القادة الأتراك بالحقبة الاستعمارية العثمانية في ليبيا ورؤيتهم بأن ذلك التاريخ قد يسمح لهم بهذا التدخل في الشؤون الليبية وهو ما قد يفتح الباب واسعاً لدراسة أخرى تركز أكثر على هذا الجانب.

قائمة المراجع:

أولاً/ مراجع باللغة العربية:

1. عبد الله مسعود وعلي مراد، "الأمن والأمن القومي" (طرابلس: المركز الدولي للدراسات والبحوث حول الكتاب الأخضر، 2006).
2. أية يوسف عبدالسلام، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، موقع المركز الديمقراطي العربي، مايو 2014، لمزيد من التفاصيل، أنظر:

<https://democraticac.de/?p=1393>. تاريخ الاقتباس: 13 أكتوبر، 2018.

3. عاكف الزغبى، دور الغرب وأمريكا في الثورات العربية، أبريل (2011)، لمزيد من التفاصيل، أنظر: <https://www.alghad.com/articles/532803>. تاريخ الاقتباس: 14 أكتوبر 2018.

ثانياً/ مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Geoff Simons, *Libya and the West; from Independence to Lockerbie* (Oxford: Centre for Libyan Studies, 2003).
2. Vandewalle, Dirk, *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).
3. Simons, Geoff, *Libya and the West: from Independence to Lockerbie* (Great Britain: Centre for Libyan Studies, 2003).
4. Ronald Bruce St John, *Libya and the United States: Two Centuries of Strife* (Philadelphia: University of Pennsylvania, 2002).
5. Ronald Bruce St John, *From Colony to Independence* (Oxford: Oneworld, 2008).
6. Lahweij, Younis Ali, *Ideology and Power in Libyan Foreign Policy With Reference to Libyan-American Relations from the Revolution to the Lockerbie Affairs* (PhD Thesis, Reading University, 1998).
7. Landsberg Chris, *"The Quiet Diplomacy of Liberation: Inter-national Politics and South Africa's Transition"* (Johannesburg: Jacana Media, 2004).
8. Otman, Waniss and Karlberg, Erling, *the Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning* (United Kingdom: University of Aberdeen, 2007).
9. Dawisha Adeed, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair* (New Jersey: Princeton University Press, 2003).
10. Arnold, Guy, *The Maverick State: Gaddafi and New World Order* (Cassell Global Issues: London and New York, 1996).



التطوير الإداري ودوره في تحسين الأداء الوظيفي

أ. رمضان جمعة الشارف

مدير مصرف الصحاري

فرع عين زارة

د. إسماعيل عبدالله سويسبي

كلية الاقتصاد - جامعة طرابلس

الملخص

تهدف هذه الرسالة إلى دراسة دور التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي للموظفين الإداريين في جامعة طرابلس وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو الدور الذي تسعى إدارة التطوير لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة؟ ما هو تأثير التطوير على أداء العاملين؟ ما هو دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري؟ ما هي التحديات التي تواجه عملية التطوير، وطرق التغلب عليها؟ ما هي الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة؟، ولتحقيق أهداف الرسالة تم تصميم استبانة تحتوي على 25 فقرة، وتكونت مجموعة الدراسة من الموظفين الإداريين في جامعة طرابلس وعددهم 75 موظف، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الآتي: قيام الإدارة العليا بالتعاون مع كل الإدارات والأقسام داخل الجامعة بالتطوير الإداري، وذلك من خلال المحاور التالية: تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل داخل الجامعة، تطوير الهياكل التنظيمية على ضوء حجم وطبيعة العمل، تحديد الاحتياجات الوظيفية للعاملين، كما أشارت إلى وجود بعض التحديات التي تواجه عملية التطوير مثل (طول الإجراءات المتبعة داخل العمل، تعقيد الإجراءات المتبعة داخل العمل، عدم ملائمة مكان وظروف العمل للعاملين). وفي ضوء هذه النتائج تم تقديم عدة توصيات، منها: توعية الإدارة العليا في كل جهة بأهمية مشاركة العاملين عند الرغبة في القيام بإحداث تغيير مما يساعد في كسب ثقتهم وتأييدهم لها، تعاون الإدارة العليا مع الإدارات التي تسعى للتطوير الإداري في إعادة دراسة إجراءات العمل والتغلب على التعقيدات المتبعة وذلك لتسهيل العمل الإداري، توعية الرؤساء بأهمية ملائمة مكان وظروف العمل للعاملين مما يساعد في تحسين أدائهم.

Abstract

This thesis aims to study the role of administrative development in terms of improving the occupational performance of the female administrators at Tripoli University through answering the following questionnaire: What is the role, which the Managerial Development Administration is seeking to achieve along with other departments or sections at the university? What is the impact of development on the performance of the employees? What is the role of the top management of each department in the implementation of the processes of developments along with

Managerial Development Administration? What are the challenges facing the development's processes and what are the solutions for such obstacles? What are the activities provided by the Managerial Development Administration in terms of improving the occupational performance along with other departments and sections at the university?

In order to achieve the goals of the research, a questionnaire was created of (25) points. The study sample is consisted of (75) female administrators working at Tripoli University. The results of the research show the following: the Managerial Development Administration undertakes the role, which should be achieved along with all other departments and sections at the University through the following : Improving and developing the methods and frameworks within the University, Developing the structural organization in light of size and nature of work, and Identifying the occupational needs of the employees.

There are some challenges, which face the development's process including: long procedures using in work place, complicated procedures used in the work place and unsuitable work conditions and place for employees.

The light of such findings, there are some recommendations as the following : Advising the top management of each party to involve its employees while seeking change which will help gaining the trust and support of the employees. It is important to establish cooperation between the Managerial Development Administration and the top managements in terms of reconsidering the work's procedures and ways of overcoming the current complications in order to facilitate the administrative work. Informing the managers that appropriate place and conditions of work will help the employees to improve their performance.

المقدمة:

تعد ظاهرة التطوير القضية الأولى في عالم اليوم، وقد ظهرت في صور متعددة، كالتطوير في الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التكنولوجية وفي أنماط العمل الإداري في أي جهة.

إن التطوير لم يعد كمالياً بل أصبح أمراً حتمياً، في عصر الانفتاح الاقتصادي والانفجار المعلوماتي، وتحتاج مؤسسات العمل المختلفة إلى تحديث أنظمتها وتطويرها بصورة مستمرة ،

لتحقيق متطلبات التطور العام في مختلف المجالات، والمؤسسات ومنها منظمات التعلم والهيكل

الإدارية مستهدفة بالتطوير ، لتطوير النمط التقليدي غير المنتج في الأداء نحو أنماط جديدة قادرة على مواجهة التحديات .

إن مجالات التطوير مختلفة منها ما يركز على الأنظمة واللوائح والإجراءات ومنها ما يركز على الهياكل التنظيمية ومنها ما يركز على العنصر البشري. لذلك وبناء على ما سبق تستهدف

هذه الدراسة استعراض مفاهيم التطوير والدور الذي يقع على عاتق إدارة التطوير الإداري، وأثر ذلك على العنصر البشري..

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في : التطوير الإداري ودوره في تحسين الأداء الوظيفي في المنظمات الخدمية .

مشكلة الدراسة :

معظم أجهزة ومؤسسات الدولة اعتبرت ان التطوير الإداري ذو اهمية بالغة وذلك لارتباطه بعدة عوامل كالتنظيم الإداري والهياكل التنظيمية ودراسة الإجراءات والعمل على تبسيطها من خلال تدريب القوى العاملة وتهيئتهم للعمل الجماعي مما يحسن من أدائهم، ولكن يواجه تطبيق التطوير الإداري العديد من الصعوبات منها تحديات التطوير المتالي والمكثف ، سواء في النواحي الإدارية أو الفنية أو الاجتماعية ، وثورة المعلومات وغيرها من صور التحديات المختلفة ، والتي قد تعيق عملية التطوير الإداري وتحسين الأداء الوظيفي ، وهنا تتلخص مشكلة الدراسة في ما يلي:

التعرف على مدى قدرة التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي للموظفين الإداريين في جامعة طرابلس .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على :

1. أهمية موضوع التطوير الإداري نظرا لتأثيره الكبير على الأداء الوظيفي.
2. محدودية الأبحاث فيما يتعلق بالتطوير الإداري في ليبيا.
3. ارتباط التطوير الإداري بأهداف الجامعة كمؤسسة تعليمية عليا.
4. الحاجة إلى مثل هذه الدراسة لفتح آفاق مستقبلية للدراسات العلمية ذات العلاقة

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة التكاملية فيما بين التطوير الإداري والأداء الوظيفي للموظفين وتحليل الواقع الحالي للتطوير الإداري في جامعة طرابلس ، وذلك من خلال المحاور التالية:

1. إلقاء الضوء على الدراسات ذات العلاقة وتوضيح المفاهيم المختلفة للتطوير.
2. توضيح مستوى تركيز الإدارة العليا على التطوير في تحسين أداء العاملين.
3. شرح طبيعة العلاقة بين التطوير والإدارات الأخرى داخل الجامعة.
4. إدراك دور الإدارة العليا في مواكبة التطورات.
5. تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين.

أسئلة الدراسة :

1. ما هو الدور الذي يسعى لتحقيقه التطوير الإداري مع كل الإدارات او الأقسام داخل الجامعة ؟
2. ما هو تأثير التطوير الإداري على أداء العاملين؟
3. ما هو دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري؟
4. ما هي التحديات التي تواجه عملية التطوير، وطرق التغلب عليها؟
5. ما هي الأنشطة التي يقدمها التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة؟

منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم عرض الظواهر كما هي موجودة في الواقع، وعرض جميع العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً أساسياً فيها، وكذلك يتم تحليل المعلومات التي جمعها الباحثين من مصادرها المكتبية والميدانية، ووضع الحلول المناسبة لها.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في جامعة طرابلس القاطع (أ)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغت (75) موظف، وتم استخدام الإستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة وكانت فترة الدراسة خلال سنة 2017 - 2018.

حدود الدراسة: الحدود الجغرافية: تم إجراء هذه الدراسة في جامعة طرابلس القاطع (أ). الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على الموظفين الإداريين في جامعة طرابلس القاطع (أ) باختلاف تخصصاتهم ومؤهلاتهم العلمية ومستوياتهم الوظيفية.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة بعنوان "سياسات التطوير الإداري بالملكة العربية السعودية" ركزت على تحليل سياسات التطوير الإداري بالملكة العربية السعودية من خلال المداخل الرئيسية للتنمية الإدارية. وقد أولت الدراسة أهمية كبيرة للمداخل والأساليب الرئيسية للتطوير الإداري، وهي: المدخل القانوني، والتنظيمي، والبشري، والبيئي، والتحليلي، والتكنولوجي، وتحليل دور أجهزة التطوير بالملكة وتقويم مساهماتها في مجال التطوير، ودراسة أوجه التنسيق والعلاقات القائمة بين أجهزة التطوير الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: هناك تأثير سلبي لزيادة أعباء الجهاز الإداري على جهود التطوير، وهناك عدة عوامل سلبية تؤثر على جهود التطوير الإداري، منها: -النقص وفقدان التنسيق بين الأنشطة المتشابهة - تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وتوصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: وضع خطة وطنية شاملة للتطوير الإداري، تزويد اللجنة العليا للإصلاح الإداري بجهاز وظيفي خاص من الخبراء وأساتذة الجامعات والمعاهد، دراسة إمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إنشاء وزارة التطوير الإداري

الدراسة الثالثة: دراسة قام بها عبد المحسن حميد (2001) بعنوان "أثر ضغوط العمل على الأداء وركزت الدراسة على التعرف على مصادر ضغوط العمل التي تواجه رؤساء البلديات الفرعية سواء أكانت تنظيمية داخلية أو نابعة من البيئة الخارجية، وتحديد أثر الضغوط على الأداء، ثم التعرف على الأساليب المتبعة في التعامل مع الضغوط.

توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها: السيطرة على أكبر قدر من العوامل المؤدية إلى ضغوط العمل وذلك من خلال بناء ثقافة وقيم تنظيمية، إلى جانب تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية بما يساعد على ذلك ودراسة احتياجات رؤساء البلديات من المعلومات والاتصالات والعمل على توفيرها بجودة عالية بالإضافة إلى تعزيز وتدعيم السلطات والصلاحيات الإدارية والمالية لوظيفة رئيس البلدية الفرعية. ٤- بذل جهود مركزة من جانب الأمانة

والبليات الفرعية للتعريف والتدريب على الأساليب الفعالة لمواجهة ضغوط العمل والحد من آثارها السلبية.

هذه الدراسة ركزت على مصادر ضغوط العمل التي تواجه الرؤساء ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة السابقة أنه لا يعتبر غموض الدور أحد مصادر ضغوط العمل التي يواجهها الرؤساء بينما يعارض الباحثين هذه النتيجة ، فقد وجدوا الباحثين من خلال دراستها بأن الدور الذي يقوم به العامل لا بد أن يكون واضحاً وذلك من أجل تحسين أدائه الوظيفي ، بينما إذا كان الدور الذي يؤديه يكتنفه شيء من الغموض فإن ذلك سيؤدي إلى صعوبة أداء العمل ومن ثم الفشل في أدائه ، حيث ركزت الدراسة الحالية على تحديد الوسائل المتبعة في تحسين أداء العاملين وبالتالي تطوير العمل الإداري.

الدراسة الرابعة : أجرى عبدالله السبيل ، 2004 دراسة بعنوان " التطوير الإداري والحكومة الإلكترونية" تناولت دور المنظمات في تطوير أدائها وما يلزم ذلك من مواكبة التطور في مجال التقنيات ومن ذلك استخدام تقنية المعلومات والاتصالات وما يعرف بالحكومة الإلكترونية ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين في بعض المنظمات ، وضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الحكومة الإلكترونية، وكذلك نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

واوصت الدراسة بإعادة هيكلة المنظمة بشكل يلبي متطلبات التغيير وبما يتلاءم مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية ، ومراجعة الهيكل الوظيفي وإعادة تخطيط القوى العاملة بما يتماشى مع الهيكل التنظيمي ، ومراجعة الأنظمة واللوائح وإعادة صياغتها وتهيئتها لتكون أكثر مرونة لتطبيق الحكومة الإلكترونية.

هذه الدراسة ركزت على المنظمات بشكل عام ومحاولة تطوير أدائها عن طريق استخدام تقنية المعلومات والاتصالات ، ومن التوصيات التي توصلت لها الدراسة السابقة مراجعة الهيكل الوظيفي وإعادة صياغة الأنظمة واللوائح وتأتي هذه الدراسة مكملة للدراسة السابقة وذلك عن طريق معرفة مدى قيام إدارة التطوير الإداري في جامعة الملك عبد العزيز بمراجعة الهيكل الوظيفي وإعادة صياغة الأنظمة واللوائح في الجامعة.

الدراسة الخامسة : أجرت حنان خياط ، 2002 دراسة بعنوان " دور إدارة التطوير الإداري في بناء وتنمية القدرات الإبداعية " تناولت دور إدارة التطوير الإداري في بناء وتنمية القدرات الإبداعية لمنسوبات شطر الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز ، انطلاقاً لما لدور إدارة التطوير الإداري من أهمية في تطوير المنظمة، وتحسين أدائها لمواكبة التحديات. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تساهم إدارة التطوير الإداري في تهيئة الموظف للتفاعل الإيجابي مع المواقف من خلال إيجاد جو من العلاقات الإنسانية الحسنة ، تعمل إدارة التطوير الإداري على دفع الموظف للتطوير المستمر لممارساته الإدارية من خلال : تقديم دورات تدريبية تساعد على التحول من ممارسات العمل اليدوية، إلى الأنظمة الإلكترونية.

توصيات الدراسة توصلت الي عدة توصيات،منها: تفعيل دور إدارة التطوير الإداري في تنمية الإبداع الإداري - توعية منسوبات شطر الطالبات بالخدمات التي تقدمها إدارة التطوير الإداري من خلال موقع الإدارة على الانترنت .

1.1 التطوير الإداري:

للتطوير الإداري تعريفات عديدة منها تعريف التطوير بأنه "عملية تزويد الإداريين بالمهارات والمعلومات التي تساعد على تحسين أدائهم في العمل ورفع مستوى كفاءتهم في مواجهة المشاكل الإدارية". ومنها ما ذكره الصيرفي بأنه " التحسين المستمر في أداء الإدارة من خلال إتباع الأساليب العلمية في العمل ، وعلاج المشكلات التي تظهر ، ودعم القدرات الإدارية". كذلك ذكر آخر بأن التطوير الإداري هو "إحداث تغييرات في طبيعة النشاطات الفكرية والسلوكية داخل الجهاز الإداري"(الأشعري احمد : 2000).

المفاهيم التقليدية للتطوير الإداري: إن المفاهيم التطويرية الإدارية التقليدية لها العديد من السمات المميزة ، وهي كالتالي: (التأكيد على الجانب الرسمي والقانوني والهيكل للجهاز الإداري وإهمال الجانب غير الرسمي). يرجع سبب هذا المسلك التطويري إلى هيمنة رجال القانون في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبناء على ذلك فالإجراءات تكون على الأغلب بصيغة تأكيدات على الالتزام بالتشريعات الموجودة مع إيراد عقوبات إضافية للمخالفين.

كذلك من أسباب المنطلق الرسمي في التطوير الإداري هو التأكيد على سلطة الدولة الرسمية وأجهزتها الحكومية المختلفة حيث أدى هذا إلى إسباغ حالة من القدسية على الهيكل التنظيمي الرسمي. أيضا يرجع التأكيد على الجوانب الرسمية للأجهزة الإدارية إلى محدودية أو انعدام الدراسات النفسية أو السلوكية.

النظر إلى الجهاز الإداري ككيان فني مجرد وقائم بذاته : فالجهاز الإداري طبقا لهذه السمة كيان قائم بذاته يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية بحيث يمكن النظر إليه ومعاملته بمعزل عن المؤثرات البيئية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وترجع أسباب تبني هذا الاتجاه إلى النظرة الفوقية التي يتمسك بها الجهاز الإداري فهو يؤثر في البيئة التي يعمل فيها ولا يتأثر بها.

٤ - النظر إلى الإنسان كآلة وباعتباره قابلا للتقوّل في أي إطار مرغوب من قبل الجهاز الإداري الذي يعمل فيه.

فالإنسان العامل داخل الجهاز الإداري يمكن أن يطالب بأي وقت بتغيير سلوكه طبقا لما يعتمد رسميا في الجهاز الإداري وبغض النظر عن مشاعر ودوافع ذلك الإنسان وإمكانياته ورغباته الشخصية ، أما أسباب تبني هذا المسلك فهو بالإضافة إلى هيمنة النزعة غير الديمقراطية وبروز دور الدولة وأجهزتها الحكومية فإن الإنسان يعامل كجندي في إدارة عسكرية عليه طاعة وتنفيذ الأوامر الرسمية ولا يفترض أي دور لرأي ومشاعر ودوافع هذا

الإنسان. أيضا من أسباب تبني هذا المسلك هيمنة الفكر الاقتصادي والمادي والكلاسيكي وتأثيره على آراء المطورين الإداريين بصدد (الكفاءة) على أساس أنها منحصرة بالجانب المادي فقط. أيضا ضعف الدراسات النفسية والاجتماعية كان له أثر بارز في تأكيد وبلورة هذا المسلك في دراسة وتدريب الإدارة حيث نتج عن ذلك تأكيد أهمية الجوانب القانونية الرسمية في الجهاز الإداري (البرادعي بسيوني : 2008).

المفاهيم المعاصرة في التطوير الإداري:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت العديد من اتجاهات التغيير والتي أدت إلى إضعاف السمات التقليدية للتطوير الإداري وبالتالي أدت إلى بروز السمات الحديثة المعاصرة ومن تلك السمات: 1. تقدم وانتشار المبادئ الديمقراطية في الكثير من مجتمعات العالم كان له تأثير على العلاقات بين القادة الإداريين والعاملين داخل الأجهزة الإدارية أيضا كان له تأثير على العلاقات بين الأجهزة والجمهور، فتسرب الأفكار الديمقراطية إلى داخل الجهاز الإداري أوجب أن يكون اتخاذ القرارات بالمشاركة وبالتالي انحسرت فكرة الإنسان الآلة التي يتعامل من خلالها القائد الإداري التقليدي وأيضا انحسرت فكرة انفراد القائد الإداري واستثنائه بالعمل التطويري الإداري كذلك أثرت الأفكار الديمقراطية على علاقة الجهاز الإداري بالجمهور حيث لم يعد الجهاز الإداري هو الناهي والموجه والمؤثر بالنسبة للجمهور بل أصبح أداة لتنفيذ مصالح الجمهور، ومن نتائج هذا التحول دخول الجوانب اللارسمية والمؤثرات البيئية الخارجية في حسابات المطور الإداري (حنفي عبدالغفار ، 2000).

2. الزيادات السكانية المستمرة، وارتفاع مستوى المعيشة للجمهور ، مما أدى إلى زيادة وتنوع طلبات الجمهور العامة، بحيث أصبحت الكثير من الحالات صعبة التحقيق من قبل القطاع الخاص وحده ، وبالتالي زاد اعتماد الجمهور على الأجهزة الحكومية مما أدى إلى زيادة تشعبات واختصاصات الأجهزة ، كل ذلك نتج عنه قصور القيادة الإدارية التقليدية في القيام بالجهود التطويرية ، ومن نتائج هذا التحول انحسار مسلك فردية العمل التطويري الإداري.

3. زيادة الاعتماد على الأساليب العلمية وزيادة التأكيد على طرق البحث العلمي في المجال الإداري، وذلك يرجع للتقدم العلمي والتكنولوجي والذي أثر على طبيعة وأسلوب النظرة إلى المشكلة الإدارية، مما أدى إلى إضعاف الأسلوب المكتبي وتأكيد الأسلوب الميداني في التطوير الإداري.

4. التقدم في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية أدى إلى تغير النظرة السابقة إلى الإنسان، حيث أعطى اهتمام متزايد للجوانب النفسية والاجتماعية وللتأثيرات البيئية على الجهاز الإداري، أيضا ظهور نظرية النظم في علم الاجتماع أدى إلى النظر إلى النظام الإداري باعتباره متكون من أنظمة متفاعلة فيما بينها كنظام متفاعل مع الأنظمة في البيئة التي يعمل فيها، وبالتالي هو ليس كيان في منعزل عن البيئة.

بناء على التحولات المذكورة ينبغي التأكيد على أن السمات الحديثة للتطوير الإداري جاءت مكملة لسمات التطوير الإداري الكلاسيكية فالتأكيد على الجوانب اللارسمية في التطوير الإداري المعاصر لم ينف التأكيد على الجوانب الهيكلية والقانونية الرسمية في التطوير الإداري ، كما أن التأكيد على المؤثرات البيئية الخارجية لم ينف أهمية المؤثرات البيئية الداخلية في العملية التطويرية.

أهداف التطوير الإداري: إنه من الأهمية عرض أهداف التطوير الإداري، وهي كالتالي: ١

- 1- تطوير الموارد البشرية من مديرين و إداريين و مستخدمين وفنيين.
 - 2- تطوير الأعمال والأشغال.
 - 3- إعداد الوصف الوظيفي بهدف تطوير الرقابة الإدارية.
 - 4- فحص الهياكل التنظيمية وتقسيم العمل والعلاقات المتداخلة.
 - 5- تطوير مفاهيم وقدرات الموظفين وتطوير الإدارة العامة
- دواعي التطوير الإداري : إن واقع الإدارة في الدول النامية هو الذي يدعو للتطوير الإداري ، وذلك بسبب عجز الأجهزة الإدارية عن القيام بوظائف الدولة على أكمل وجه، والتطوير الإداري يعتبر بمثابة جهد مستمر وإستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى القضاء على مظاهر التخلف في النظام الإداري). السندي ، عبدالله ، (2005

بناء على ذلك هناك العديد من الدواعي الهامة التي تستلزم التطوير الإداري، منها:

1. تضخم الجهاز الإداري: إن تعدد وظائف الدولة وما صاحبه من تقدم هائل ونمو صناعي سريع ، أدى ذلك إلى تشكيل عبء ثقل على الجهاز الحكومي ، وبالتالي تسعى الدول على اختلاف مواقعها من درجة التطور إلى إيجاد وسائل كفيلة برفع مستوى أداء إداراتها حتى يمكن أن تكون في وضع يمكنها من مواجهة الحاجات الجديدة.
2. عدم الرضا عن أداء الجهاز الحكومي: إن عدم الرضا سواء كان من قبل القيادات العليا السياسية أم من قبل قادة الجهاز الإداري أنفسهم أم من قبل المواطنين عن أداء الجهاز الإداري يمكن أن يحمل معنيين، هما: عدم الرضا عن أداء الجهاز الإداري كماً ، عدم الرضا عن أداء الجهاز الإداري نوعاً بمعنى يمكن أن يكون أداء الجهاز الإداري منخفض من الناحية الكمية أي أن الجهاز قد يقوم بأداء خدماته بتكلفة عالية أو في وقت قصير أو بعدد أكبر من الموظفين، وذلك نتيجة لعدم اعتبار عوامل مثل التكلفة والوقت وغيرها مما يجعل فعالية أو كفاءة هذا الجهاز منخفضة. أما من الناحية النوعية فالمقصود هو سوء الخدمة التي تؤدي حيث يشوبها نوع من الروتين والتعقيد الإداري.
3. الرغبة في رفع الكفاءة والفعالية: أن رغبة المسؤولين في ضرورة حل المشكلات وتحسين كفاءة وفعالية الأداء هي من الدواعي الهامة للتطوير. فمثلاً عند رغبة المدير في تطوير العمل الإداري من خلال استخدام الوسائل الإدارية الحديثة التي تساعد الإدارة على الحصول على معلومات في أسرع وقت ممكن فيما يخص حفظ وتنظيم واسترجاع المعلومات مثلاً فإن ذلك يتطلب جهوداً كبيرة ومخططة لتلك العملية لأنه إذا لم تنتبه الإدارة لأثر هذه التطورات وما

تتطلبه من تطوير للجوانب الأخرى ومنها الجانب البشري فانه قد تحدث مشاكل إدارية غير متوقعة.

4. ضعف القيادات في الإدارة العليا : ويقصد بذلك أن غالبية من يشغل الوظائف العليا في الدول النامية لا تتوافر لديهم القدرة الإدارية أو حتى الاستعداد الذهني والنفسي فهم غير مختصين ولا يملكون الكفاءة اللازمة. لذلك فإن سياسات التطوير الإداري تحاول القضاء على هذه الظاهرة وما ينتج عنها من سلبيات.

5. المغالاة في اللجوء إلى التعقيدات الإدارية: حيث تضخم حجم الجهاز الإداري وازدادت الوظائف وظهرت المشاكل التنظيمية، الأمر الذي يحتم وجود وسيلة فعالة للتنسيق بين مختلف النشاطات وخلق نوع من التلاؤم بين الأجهزة الإدارية وهذه أهم الأمور التي تنصدر دعوات التطوير الإداري.

6. تخلف الأجهزة الإدارية في الدول النامية: حيث لم تعد أهداف الأجهزة الإدارية تناسب متطلبات البيئة ، والأهداف التنموية الحديثة ، وهذا ما يدفع الدول النامية على إعادة النظر في مكونات الجهاز الإداري القائم لكي يتلاءم مع الوضع الحالي.

مسئولية التطوير الإداري: هناك عدة طرق للقيام بعملية التطوير وهي إما أن تقوم الإدارة بنفسها بالتطوير أو أن تعتمد على مستشار خارجي أو الاعتماد على الطريقتين في نفس الوقت ، وعلى المنظمة هنا أن تحدد دورها في التطوير ، ومدى تدخل المستشار الخارجي ودوره في هذا التطوير (العبيدي قيس ، 1997).

تقوم الإدارة العليا في المنظمة بتحديد من له سلطة التطوير وهناك ثلاثة بدائل، وهي:

أولاً : الإدارة العليا : وهنا يستأثر المديرون في الإدارة العليا بمعظم أو كل السلطات الخاصة بعملية التطوير ، فهم الذين يخططون وينظمون عمليات التطوير ، ويصدرون كل القرارات المتعلقة بذلك.

وقد يكون التطوير في الأفراد وذلك من خلال سياسات النقل أو التدريب أو إحلال عامل مكان آخر مما يؤدي إلى التطوير المطلوب الوصول إليه ، أو قد يكون في الجماعات وذلك من خلال إعادة تشكيل الأقسام والإدارات وجماعات العمل للوصول للتطوير الذي ترغبه الإدارة ، أو قد يكون التطوير في هياكل التنظيم ويضم ذلك تغييرات في أنظمة و إجراءات العمل.

ثانياً: المشاركة : حيث تقوم الإدارة العليا هنا بإشراك باقي المستويات التنظيمية والعاملين في عملية التطوير ، ويعتمد هذا المدخل على افتراض أن العاملين والمستويات التنظيمية ذات كفاءة وأهلية للمشاركة.

وتتم مشاركة العاملين عن طريق أحد الأسلوبين التاليين:

1. اتخاذ القرار الجماعي: تقوم الإدارة العليا هنا بتشخيص المشاكل ودراساتها وتحديد بدائل الحلول ، ثم بعد ذلك تقوم الإدارة العليا بإعطاء توجيهات إلى المستويات الأدنى بدراسة هذه البدائل واختيار البديل الذي يناسبهم ويحل مشاكلهم.

2. حل المشاكل الجماعي: وهذا الأسلوب أقوى وأعمق ، وذلك لأن العاملين لا يقومون فقط بدراسة البدائل واختيار أنسبها بل يمتد ذلك إلى دراسة المشكلة وجمع المعلومات والتوصل إلى بدائل مناسبة.

3. ثالثاً: التفويض: تقوم الإدارة العليا هنا بإعطاء الصلاحيات لباقي المستويات التنظيمية والعاملين في المنظمة لتحديد معالم التطوير المناسبة، وعلى هذه المستويات أو الأقسام أو العاملين أن يضطلعوا بمعظم مهام التطوير والتغيير من تحديد للمشاكل وبدائل الحلول واختيار الحل المناسب.

ويرى الباحثان أن عملية التطوير الإداري لا يمكن النظر إليها على أنها نشاط منفصل يوكل لشخص متخصص فقط، بل إن نجاح عملية التطوير الإداري يعتمد على درجة التزام جميع المستويات الإدارية به .

مقومات التطوير الإداري: يرى بعض المهتمين بالتطوير الإداري أمثال "رامش ارورا" أن هناك عدة مقومات تساعد على تحديد اتجاه وأسلوب ودرجة التطوير تتمثل في العوامل التالية ، منها:

1. النمط الوظيفي للنظام نفسه.
 2. الموارد المادية والثقافية التي يستمد النظام احتياجاته منها في ظل الظروف المختلفة.
 3. نمط تفاعل القيادات السياسية مع التغيرات التي تحدث في النظام.
 4. التطور في الأنظمة الاجتماعية الأخرى على المستوى المحلي والدولي.
 5. نوعية المشاكل التي تواجه النظام.
- معوقات التطوير الإداري: هناك بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق التطوير الإداري، منها (العزاوي نجم ، 2009).

1. تركيز السلطات واحتكارها بيد المدير.
 2. السياسات الكيدية وتضييق الخناق على المبدعين.
 3. الخجل الإداري وهو أحد أسباب التخلف الإداري لأنه يحول دون اتخاذ قرارات حاسمة.
 4. تكريس قيم الطاعة المطلقة العمياء للمدير.
 5. خلل القيم الاجتماعية، حيث حلت قيمة جمع الثروة محل قيم الأمانة.
- هناك العديد من المعوقات الأخرى، منها: نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين ، مقاومة العاملين للتغيير في حالة عدم مشاركتهم وأخذ آرائهم، عدم التدرج في تطبيق التطوير.

المبحث الثاني: الأداء الوظيفي :

إن تطوير الموارد البشرية يعتبر أحد العوامل التي تساعد بشكل كبير على تطوير المنظمات، ومن أهم عوامل التطوير هو تقييم أداء العاملين.

أولاً : ماهية الأداء: إن الأداء عبارة عن نظام متكامل يمثل الأداء الفردي العنصر الأساسي فيه ، وهذا يرجع إلى أن العنصر البشري هو العنصر الفعال في الأداء لما يتمتع به من خبرات وقدرات لإنجاز الأعمال (العلاق بشير، 2008)

1. مفهوم الأداء : هناك العديد من التعاريف للأداء منها أنه " نتاج جهد معين قام ببذله فرد أو مجموعه لإنجاز عمل معين". كما يمكن تعريف إدارة الأداء بأنها عبارة عن "عملية أو مجموعة من العمليات لمساعدة الأنظمة على تحقيق أهدافها، وتهتم بوجود فهم مشترك بين المديرين وفريق عملهم عما يجب تحقيقه، ثم إدارة وتطوير العاملين بطريقة تزيد من احتمال إنجازها على المدى القصير والطويل
2. محددات الأداء : لكي يتم تحديد مستوى أداء العاملين لابد من معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى ، ولذلك ذكر "سليمان" بأن الأداء يتحدد من خلال ثلاثة عوامل ،هي:

- الدافع الفردي على العمل.

- مناخ العمل.

- القدرة على العمل.

-الدافع على العمل : إن الدافع يقصد به "مجموع القوى الداخلية التي تنبع من ذاتية الفرد ، والتي تحرك وتوجه سلوكه في اتجاه معين". ونظرا لأهمية الدوافع بالنسبة للموارد البشرية والمنظمات فقد أولت الإدارة المعاصرة أهمية خاصة لها ، واستفادت من الدراسات الخاصة بعلم النفس والسلوك التنظيمي في ظهور نماذج مختلفة للدوافع والرضا الوظيفي والتي أصبح لها تأثير كبير على أداء العاملين وزيادة إنتاجيتهم (محمد موفق ، 2007)

-بيئة العمل مناخ العمل : إن بيئة العمل تتكون من جزأين هما البيئة الداخلية للمنظمة والبيئة الخارجية المحيطة بها ، بالنسبة للبيئة الداخلية فهي تتمثل في جميع مكونات المنظمة من سياسات وقيادات وأنظمة وغيرها ، أما البيئة الخارجية نجد أنها تتكون من ثلاث بيئات ، وهي البيئة العالمية ، والبيئة الإقليمية ، والبيئة المحلية ، وكل هذه البيئات لها تأثيرها على المنظمة بالرغم من كونها تقع خارج نطاق سيطرة إدارة المنظمة ، لذلك لابد من متابعة عناصر البيئة والتغيرات التي قد تحدث ومدى تأثيرها على المنظمة.

- قدرة على أداء العمل : على إدارة المنظمة أن تكون على معرفة بقدرات الأفراد ودوافعهم واتجاهاتهم وذلك لكي تستطيع توزيع العمل والمهام على العاملين بطريقة صحيحة أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، وقد ذكر عاشور بأن هناك محاولات من بعض العلماء لإعداد نموذج لمحددات الأداء يعتمد على ثلاث عوامل هي: الجهد المبذول ، والخصائص الشخصية ، وإدراك الفرد لدوره الوظيفي. حيث نجد أن الجهد المبذول يبين درجة حماس الفرد لأداء العمل ومدى دافعيته للأداء ، في حين أن دافعيته تتوقف على قدرات الفرد

وخبراته السابقة ، أما إدراك الفرد لدوره الوظيفي فيتمثل في سلوكه الشخصي أثناء أداء عمله (مشهور ثروت ، 2010).

"ولكن لم يستطع علماء الإدارة الاتفاق على محددات الأداء لصعوبة ذلك عمليا، وعليه فهم يحذرون من تعميم النتائج التي تصل إليها بعض الدراسات للأسباب التالية :

- يختلف أداء فئة معينة من العاملين عن أداء فئة أخرى ، وبالتالي فليس بالضرورة أن محددات أداء تلك الفئة هي نفسها محددات أداء الفئة الأخرى.
- ما إن محددات أداء العاملين في منظمة معينة ليست بالضرورة أن تكون هي نفسها محددات أداء العاملين في منظمة أخرى.
- العوامل البيئية الخارجية أثر في تحديد محددات الأداء.

3. معدلات الأداء : إن تقييم الأداء أو الحكم عليه يتطلب وصف معدلات الأداء ، وقد يعتبر معدل الأداء هدفاً أو أداة تخطيطية أو قد يعكس خطة أو إجراء يستخدم لأداء نشاط معين ، كما أن تقدير معدلات الأداء يختلف من مجتمع لآخر ومن منظمة لأخرى وذلك حسب العادات والتقاليد السائدة والظروف البيئية المحيطة بالمنظمة.

وعلى الرغم من أهمية تحديد معدلات الأداء والتي تؤدي إلى وضوح في توقعات العاملين إلا أنها قد تجعل العاملين يركزون على تحقيق هذه المعدلات المكتوبة ويهملون غيرها مثل استخدام التقنيات الحديثة أو اكتشاف أفكار جديدة .

ثانياً: تقييم الأداء : إن عملية تقييم الأداء لم يعد يقتصر هدفها الأساسي على سلوك العاملين وتصرفاتهم أثناء أدائهم لأعمالهم ، ولكن أصبح يركز على التطوير الإداري بكل أبعاده ، حيث تعددت منافع تقييم الأداء وتنوعت حيث أنه يستهدف الكشف عن الطاقات الكامنة لدى العاملين وتطوير أدائهم وتحفيز العاملين وأيضا إثارة دافعية إدارة المنظمات إلى استخدام مناهج وطرق تقييم الأداء بموضوعية ودقة (حسين فايز ، 2009) .

1- مفهوم تقييم الأداء : هناك عدة تعاريف لعملية تقييم الأداء ، منها أنها "تقرير دوري يبين مستوى أداء الفرد ونوع سلوكه مقارنة مع مهمات وواجبات الوظيفة المنوطة به" كما عرف تقييم الأداء بأنه "ذلك الإجراء الذي يهدف إلى تقييم منجزات الأفراد عن طريق وسيلة موضوعية للحكم على مدى مساهمة كل فرد في إنجاز الأعمال التي توكل إليه وبطريقة موضوعية ، وكذلك الحكم على سلوكه وتصرفاته أثناء العمل ، وعلى مقدار التحسن الذي طرأ على أسلوبه في أداء العمل"

2- أهمية تقييم الأداء : يعتبر تقييم الأداء عملية منظمة تهدف إلى تقييم قدرة الموظف وقابليته لتحقيق المهام المطلوب منه إنجازها، ونمو شخصيته وتطور أدائه، وتنتظر المنظمات المعاصرة إلى تلك العملية كأداة هامة تساعد في العديد من مهام التخطيط والتنظيم المتعلقة بشؤون الموظفين، وتكمن مجالات الأهمية هذه في النقاط التالية:

- الترقية والنقل: حيث تكشف عمليات تقييم الأداء عن قدرات العاملين وبالتالي يتم ترقيتهم إلى وظائف أعلى، كما تساعد في نقل ووضع كل فرد في الوظيفة التي تناسب قدراته.

- تقييم المشرفين والمديرين: حيث تساعد العملية في تحديد مدى فاعلية المشرفين والمديرين في تنمية وتطوير أعضاء الفريق الذي يعمل تحت إشرافهم وتوجيهاتهم.
- تعديل المرتبات والأجور: حيث تساهم في اقتراح المكافآت المالية المناسبة للعاملين، واقتراح زيادة مرتبات وأجور العاملين أو إنقاصها، واقتراح نظام حوافز معينة.
- تقديم المشورة: حيث تشكل وسيلة لتقييم جوانب الضعف في أداء العاملين واقتراح إجراءات لتحسين ذلك الأداء، عن طريق التدريب مثلاً.
- 3 أهداف تقييم الأداء : الهدف الرئيسي من تقييم الأداء: يهدف تقييم الأداء بشكل رئيسي إلى نقطتين رئيسيتين هما :

- التقييم : حيث يتم تقييم أداء العاملين واستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من التقييم في إصدار القرارات الإدارية ، كترقية العاملين ، أو نقلهم ، أو منح العلاوات السنوية.

أيضا يساعد التقييم في تقديم تغذية عكسية للعاملين حيث يتم إطلاعهم على ما قدموه من إنجازات مقارنة بأهداف وتطلعات الإدارة، وبالتالي يستطيع العامل معرفة نقاط القوة والضعف لديه (سعود ، 2008) .

- التطوير: حيث أن عملية تقييم أداء العاملين تساعد على تقييم برامج وسياسات المنظمة، مما يؤدي إلى تنمية وتطوير أداء الأفراد والتطوير الإداري والمؤسسي .

4-فوائد تقييم الأداء: تعتبر عملية تقييم الأداء لتحديد مدى كفاءة الفرد ، إحدى سياسات الإدارة العامة نظرا للفوائد التي تعود من وراء تطبيقها على أسس سليمة تتوافر فيها الموضوعية قدر الإمكان، ومن أهم الفوائد التي يمكن للإدارة الحصول عليها:

- الروح المعنوية عند شعور العاملين بأن جهودهم وطاقتهم في تأديتهم لأعمالهم هي موضع تقدير واهتمام من قبل الإدارة فإن جواً من التفاهم والعلاقات الحسنة يسود العاملين ورؤسائهم، كما أن تقديم العلاوات والترقية وغيرها يتم بناء على تقييم موضوعي وعادل وبالتالي خلق الثقة لدى المرؤوسين برؤسائهم وبالإدارة. وكل ذلك يدفع العاملين للقيام بأعمالهم بروح معنوية مرتفعة.

- إشعار العاملين بمسؤولياتهم عندما يشعر الفرد بأن نشاطه وأدائه في العمل هو موضع تقييم من قبل رؤسائه وأن نتائج هذا التقييم سبترتب عليها اتخاذ قرارات هامة تؤثر على مستقبله في العمل، فإنه سوف يشعر بمسؤوليته تجاه نفسه وتجاه العمل ، وبالتالي سيبذل المزيد من الجهد لتأدية عمله على أحسن وجه.

- وسيلة لضمان عدالة المعاملة : حيث تضمن الإدارة عند استخدامها أسلوبا موضوعيا لتقييم الأداء أن يحصل كل فرد على ما يستحقه من ترقية أو علاوة على أساس جهده وكفاءته في العمل.

- الرقابة على الرؤساء إن عملية تقييم الأداء يجعل الإدارة العليا قادرة على مراقبة جهود الرؤساء وقدراتهم الإشرافية وذلك عن طريق نتائج تقارير الكفاءة المرفوعة من قبلهم لتحليلها ومراجعتها.

ثالثاً: الأداء والتحديات العالمية : إن ظهور العديد من التحديات العالمية المتمثلة في التطور التقني ونظم المعلومات والاهتمام بالبيئة المحيطة والعمل الجماعي ، أدت إلى زيادة الحاجة إلى مهارات إدارية قادرة على الأداء المتميز وزيادة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وزيادة الإنتاجية والجودة والتحسين المستمر للأداء ، لذلك لابد على المنظمة من الأخذ في الاعتبار بعض العناصر التي تساعد في مواجهة التحديات العالمية المعاصرة من هذه العناصر مايلي :

- التحسين المستمر.
 - استثمار الوقت.
 - التحسين المستمر.
- إن مسؤولية التحسين لا تقع على عاتق المدير فقط، وإنما هي مسؤولية جميع العاملين بالمنظمة وجمهور المستفيدين من خدمات المنظمة وذلك من خلال فهمهم ما يحيط بالمنظمة من مستجدات وتحديات ، كما أن التحسين المستمر يتطلب تطوير كافة الأنظمة وأساليب الأداء في المنظمة ، وزيادة قدرة المنظمة في تعاملها مع المتغيرات.

وهناك مجموعة من المقومات التي تساعد في تحقيق التطور المستمر ، منها:

- تعزيز القيم الأساسية الثابتة للمنظمة وذلك لتحقيق الاستقرار والتحسين المستمر.
 - اشتراك العاملين في عملية اتخاذ القرارات وحل المشكلات مع تحفيزهم ومتابعتهم.
 - أن يكون التحسين مكوناً حيوياً من إستراتيجية العمل بالمنظمة.
 - بناء اتجاهات ايجابية لدى القادة والعاملين تدفعهم إلى التطوير والتحسين المستمر.
 - تحديد أهداف التحسين في الأداء.
 - تصميم برامج تدريبية لكافة العاملين وذلك لأن التدريب المستمر للعاملين يساهم في تحقيق التحسين المستمر.
 - تسجيل أي تحسينات تحصل في الأداء ، والتغلب على المشكلات التي تحول دون تحقيق المطلوب.
 - المتابعة المستمرة لأراء العاملين والمستفيدين الخاصة بالتحسين والتطوير.
 - الاستخدام الأمثل لجميع موارد المنظمة المادية والبشرية.
- وبناء على ما سبق فإن المنظمة لكي تضمن الأداء المتميز لابد عليها من تحسين وتطوير خططها وسياساتها وإجراءاتها بصورة مستمرة (محمد الصيرفي ، 2006)

- استثمار الوقت : يوجد ارتباطاً وثيقاً بين تحسين الأداء وإدارة الوقت واستثماره وذلك عن طريق استخدام التقنية المعاصرة في تنفيذ الأعمال ، وتنظيم الأعمال الروتينية وتحديد إجراءاتها ، والحصول على قرارات واضحة من الرؤساء وعقد الاجتماعات الهادفة.

ويشير أحد الباحثين إلى أن من أكبر أسباب ضياع أوقات المديرين وموارد المنظمة هو غياب الرؤية الاستراتيجية والأهداف والقيم الثابتة أو ضعف الالتزام بها ويضاف إلى ذلك غياب التخطيط السليم وغياب توزيع المهام والمسؤوليات وتنظيم الأعمال، وغياب التفويض المنظم للسلطات والمسؤوليات، وتدني مستوى الأداء، وعدم المعرفة بكيفية إدارة الوقت واستثماره.

إن استثمار الوقت هو تجسيد للإدارة الفعالة، حيث أن استثماره يساعد في التخلص من مضيعات الوقت، ويساعد أيضا في البدء في الأعمال المطلوب إنجازها حسب الأولوية، وتفويض بعض الأعمال للمساعدين، لذلك يجب استخدام الوقت بحكمة.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على نوعين من الدراسات:

- دراسة مكتبية: وتعتمد على البيانات الثانوية الموجودة في الكتب والمراجع والدوريات والدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

- دراسة ميدانية: حيث تم تجميع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة من المصادر الأولية وقد تم الاعتماد على الاستبيان بهدف جمع البيانات الخاصة بالدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين بجامعة طرابلس القاطع (أ) والبالغ عددهم 280 موظفاً. وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة بلغت (75) موظفاً، ويبين الجدول (1) خصائص الموظفين محل الدراسة.

ويتكون الاستبيان من جزئين تخدم موضوع الدراسة وهي كالتالي:

- الجزء الأول: يتضمن الخصائص الشخصية (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة)
- الجزء الثاني: ويهدف إلى التعرف على آراء واتجاهات مفردات مجتمع الدراسة وما هو الدور الذي يقوم به التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي للموظفين الإداريين بجامعة طرابلس، وقد تم توزيع استبيان يشتمل على خمسة محاور:

المحور الأول: وقيس مدى قيام إدارة التطوير الإداري بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.

المحور الثاني: وقيس مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة.

المحور الثالث: وقيس دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير الإداري في الجامعة.

المحور الرابع: وقيس التحديات التي تواجه عملية التطوير داخل الجامعة.

المحور الخامس: وقيس الأنشطة التي يقدمها التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.

وقد قام الباحثان بإجراء التعديلات المطلوبة وبما يخدم أغراض الدراسة وتم تحديد الاجابة من خلال مقياس ليكارت والذي يتدرج من موافق بشدة - موافق - لا أعلم - غير موافق - غير موافق بشدة وبعد توزيع عينة استطلاعية قام الباحثين بالتعديل على الاستبيان بما يتناسب مع بيئة مجتمع الدراسة .

العمر : جدول رقم (1)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 الي أقل من 25	11	15%
من 25 الي أقل من 40	39	52 %
من 41 فأكثر	25	33 %
المجموع	75	100%

بناء على الجدول السابق تبين أن 15 % من العينة كانت أعمارهم من 20 إلى أقل من 25 ، و 52 % كانت أعمارهم من 25 إلى أقل من 40 ، و 33 % كانت أعمارهم من 41 فأكثر ، واتضح من ذلك أن النسبة الأكبر من العينة تتراوح أعمارهم من 25 إلى أقل من 40.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	18	24 %
يكالوريوس	50	67 %
ماجستير	7	9 %
المجموع	75	100%

بناء على الجدول السابق وجد أن 24 % من العينة مؤهلهم العلمي ثانوي ، في حين أن 67 % لديهم درجة البكالوريوس ، و 9 % لديهم درجة الماجستير ، واتضح من ذلك أن الغالبية العظمى من العينة مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

- عدد سنوات الخدمة

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	18	24 %
من 5-10 سنوات	50	67 %
أكثر من 10 سنوات	7	9 %
المجموع	75	100%

من الجدول السابق لاحظ الباحثان أن 24 % من العينة كانت عدد سنوات خبرتهم مابين سنة إلى أقل من 5 سنوات ، بينما 67 % من 5 إلى أقل من 10 سنوات ، في حين أن 9 % من

أفراد العينة كانت خبرتهم من 10 سنوات فأكثر ، وبناء على ذلك اتضح أن نصف مجتمع الدراسة تقريبا كانت خبرتهم تتراوح ما بين السنة والخمس سنوات.

ثبات أداة الدراسة وطرق حساب الثبات : تم استخراج معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، درجة توافق المستجيبين على فقرات أداة الدراسة بالاعتماد على معادلة كرونباخ ألفا (Cronbachs' Alpha) لكل مبدأ من مبادئ التطوير الإداري ، وكانت معاملات الثبات لجميع المبادئ، مرتفعة وهي نسب ثبات جيدة ومقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية، ويبين الجدول الاتي معاملات الثبات.

جدول رقم (4)

معاملات الثبات للمحاور وللأستبيان ككل

المحاور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
قيام إدارة التطوير بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.	5	0.75
مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة.	3	0.66
دور الإدارة العليا في كل جهة بتطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري.	7	0.82
التحديات التي تواجه عملية التطوير.	6	0.80
الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.	5	0.66
المجموع	36	0.83

مما يدل على ثبات المقياس ، وأن قيمة ألفا كرونباخ هنا قريبة من الواحد للمقياس ككل ، وأكبر من 0.70 % لبعض المحاور.

المحور الأول: قيام التطوير بالدور الذي يسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

جدول رقم (5)

معاملات الاتساق والصدق لمحور قيام إدارة التطوير بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

عبارات محور قيام إدارة التطوير بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.	ألفا كرونباخ	معدل الارتباط
تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل داخل الجامعة.	0.694	0.586
تطوير الهياكل التنظيمية على ضوء حجم وطبيعة العمل.	0.729	0.491
تحديد الاحتياجات الوظيفية للعاملين.	0.723	0.504
وجود عملية تقييم مستمرة تساعد على تحديد الأعمال وتوزيعها بشكل د	0.694	0.585
ومنع الازدواجية وتحديد المسؤولية.		
إطلاع العاملين على ما قدموه من إنجازات مقارنة بأهداف الإدارة	0.735	0.467
مما يساعدهم في معرفة نقاط القوة والضعف لديهم.		
المجموع	0.759	

من الجدول يتبين أن قيم ألفا كرونباخ داخل الجدول أصغر من قيمة ألفا كرونباخ للمحور، وهذا يعني أن جميع العبارات داخل المحور متسقة مع بعضها البعض، كما أن معاملات الارتباط دالة معنوية عند مستوى 0.01 ويقصد بذلك العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية وهذا يعني صدق عبارات المقياس لهذا المحور.

المحور الثاني: مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة.

جدول رقم (6)

معاملات الاتساق والصدق لمحور مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة.

عبارات محور مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة.	ألفا كرونباخ	معدل الارتباط
تنمية التفكير العلمي وروح الابتكار والتجديد.	0.419	0.572
تنمية قدرات العاملين عن طريق توفير برامج تدريبية مناسبة لاحتياجاتهم.	0.617	0.455
إيجاد علاقات إنسانية جيدة داخل بيئة العمل مما يحسن الأداء.	0.627	0.439
المجموع	0.662	

من الجدول يتبين أن قيم ألفا كرونباخ داخل الجدول أصغر من قيمة ألفا كرونباخ للمحور، وهذا يعني أن جميع العبارات داخل المحور متسقة مع بعضها البعض. كما أن معاملات الارتباط دالة معنوياً عند مستوى 0.01 ويقصد بذلك العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية وهذا يعني صدق عبارات المقياس لهذا المحور.

المحور الثالث : دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري

جدول رقم (7)

معاملات الاتساق والصدق لمحور دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير

بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري.

عبارات محور دور الإدارة العليا في كل جهة تطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري	ألفا كرونباخ	معدل الارتباط
وجود سياسات وظيفية مرنة تعتمد على الكفاءة في اختيار العناصر البشرية.	0.797	0.561
وجود سياسات وظيفية مرنة تعتمد على المؤهل المناسب في اختيار العناصر البشرية.	0.804	0.516
وجود نظام يقوم على توحيد الأسس التي يتم بناء عليها الترقية وزيادة الأجور..	0.787	0.615
توفير المواد العلمية والحالات الدراسية في مجال التطوير الإداري.	0.776	0.671
توفير جهة متخصصة بتقديم الاستشارة في بعض الموضوعات الجوهرية يساعد في تطوير الأداء.	0.812	0.463
وجود مشاركة بين الإدارة العليا والعاملين في عملية التغيير.	0.777	0.667
وضع معدلات أداء موضوعية لتوزيع العمل.	0.816	0.429
المجموع	0.820	

من الجدول أن قيم ألفا كرونباخ داخل الجدول أصغر من قيمة ألفا كرونباخ للمحور، وهذا يعني أن جميع العبارات داخل المحور متسقة مع بعضها البعض، كما أن معاملات الارتباط دالة معنوياً عند مستوى 0.01 ويقصد بذلك العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية وهذا يعني صدق عبارات المقياس لهذا المحور.

المحور الرابع : التحديات التي تواجه عملية التطوير:

جدول رقم (8)

معاملات الاتساق والصدق لمحور التحديات التي تواجه عملية التطوير

عبارات محور التحديات التي تواجه عملية التطوير	ألفا كرونباخ	معدل الارتباط
طول الإجراءات المتبعة داخل العمل.	0.691	0.331
تعقيد الإجراءات المتبعة داخل العمل.	0.637	0.539
عدم ملائمة مكان وظروف العمل للعاملين.	0.650	0.461
وجود بعض المشكلات المتعلقة بجمود النظم واللوائح.	0.667	0.434
عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة من حيث العدد والنوعية.	0.654	0.449
عدم تعاون الإدارات والأقسام مع إدارة التطوير في إمدادها بالمعلومات التي تساعد في حل المشاكل التنظيمية بداخلها.	0.659	0.444
المجموع	0.700	

من الجدول يتضح أن قيم ألفا كرونباخ داخل الجدول أصغر من قيمة ألفا كرونباخ للمحور، وهذا يعني أن جميع العبارات داخل المحور متسقة مع بعضها البعض. كما أن معاملات الارتباط دالة معنوياً عند مستوى 0.01 ويقصد بذلك العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية وهذا يعني صدق عبارات المقياس لهذا المحور.

المحور الخامس : الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.

(جدول رقم 10)

معاملات الاتساق والصدق لمحور الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.

عبارات محور الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.	ألفا كرونباخ	معدل الارتباط
تقديم برامج تدريبية حديثة تساعد على تحسين أداء العاملين..	0.627	0.393
تنفيذ البرامج التدريبية بالتعاون مع الكليات والوحدات الجامعية.	0.657	0.319
تسهيل إجراءات العمل الإداري في الجامعة ، وإعداد وتحديث دليل الإجراءات..	0.595	0.460
متابعة العناية بالمعدات والأجهزة والأدوات المكتبية المستعملة في الجامعة وإعداد الدراسات لترشيدها استعمالها.	0.581	0.487
تشجيع العاملين على البحث العلمي للوصول لمفاهيم جديدة لتطوير العمل الإداري..	0.603	0.442
المجموع	0.666	

من الجدول تبين أن قيم ألفا كرونباخ داخل الجدول أصغر من قيمة ألفا كرونباخ للمحور، وهذا يعني أن جميع العبارات داخل المحور متسقة مع بعضها البعض. كما أن معاملات الارتباط دالة معنوياً عند مستوى 0.01 ويقصد بذلك العلاقة بين درجة العبارة والدرجة الكلية وهذا يعني صدق عبارات المقياس لهذا المحور.

درجة ممارسة عينة الدراسة للمحاور :

(جدول رقم 11)

التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتصورات العاملين لعبارات محور " قيام إدارة التطوير بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

العبارات	وافق		لا اوافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	التكرار	%	التكرار	%			
تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل داخل الجامعة	79	33	162	67	1.67	0.47	وافق
تطوير الهياكل التنظيمية على ضوء حجم وطبيعة العمل.	115	48	126	52	1.52	0.50	وافق
تحديد الاحتياجات الوظيفية للعاملين.	82	34	159	66	1.66	0.47	وافق
وجود عملية تقييم مستمرة تساعد على تحديد الأعمال وتوزيعها بشكل دقيق ومنع الازدواجية وتحديد المسؤولية.	83	34.4	158	65.6	1.66	0.48	وافق
إطلاع العاملين على ما قدموه من إنجازات مقارنة بأهداف الإدارة مما يساعدهم في معرفة نقاط القوة والضعف لديهم.	61	25.3	180	74.7	1.75	0.44	وافق
الاجمالي	420	0.35	758	0.65	1.65	0.48	وافق

إن الرأي السائد لعبارات هذا المحور وللمحور ككل يقع في فئة "وافق". وهذا يعني أن الموظفين الإداريين والفنيين بجامعة طرابلس يوافقن على قيام إدارة التطوير بالدور الذي تسعى لتحقيقه بالتعاون مع كل الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

جدول رقم (12)

التوزيع التكراري والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور "مدى تأثير التطوير على أداء العاملين في كل إدارة".

العبارات	وافق		لا اوافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	التكرار	%	التكرار	%			
تنمية التفكير العلمي وروح الابتكار والتجديد.	69	28.6	172	71.4	1.71	0.45	وافق
تنمية قدرات العاملين عن طريق توفير برامج تدريبية مناسبة لاحتياجاتهم.	26	10.8	215	89.2	1.89	0.31	وافق
إيجاد علاقات إنسانية جيدة داخل بيئة العمل مما يحسن الأداء.	75	31.1	166	68.9	1.69	0.46	وافق
الاجمالي	170	0.24	553	0.76	1.76	0.42	وافق

إن الرأي السائد لعبارات هذا المحور وللمحور ككل يقع في فئة "وافق". وهذا يعني أن الموظفين الإداريين والفنيين بجامعة طرابلس يوافقن على تأثير التطوير الإداري على أداء العاملين في جميع الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

جدول رقم (13)

التوزيع التكراري والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور " دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري "

العبارات	وافق		لاوافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	التكرار	%	التكرار			
وجود سياسات وظيفية مرنة تعتمد على الكفاءة في اختيار العناصر البشرية.	44.8	108	55.2	133	1.55	0.50	وافق
وجود سياسات وظيفية مرنة تعتمد على المؤهل المناسب في اختيار العناصر البشرية.	24.1	58	75.9	183	1.76	0.43	وافق
وجود نظام يقوم على توحيد الأسس التي يتم بناء عليها الترقية وزيادة الأجور.	44.0	106	56.0	135	1.56	0.50	وافق
توفير المواد العلمية والحالات الدراسية في مجال التطوير الإداري.	53.5	129	46.5	112	1.46	0.50	لاوافق
وجود مشاركة بين الإدارة العليا والعاملين في عملية التغيير.	57.7	139	42.3	102	1.42	0.50	لاوافق
الإجمالي	0.38	649	0.62	1038	1.62	0.49	وافق

إن الرأي السائد لعبارات هذا المحور وللمحور ككل يقع في فئة " أوافق " . وهذا يعني أن الموظفين الإداريين والفنيين بجامعة طرابلس يوافقوا على دور الإدارة العليا في كل جهة في تطبيق عمليات التطوير مع جميع الإدارات أو الأقسام داخل الجامعة.

جدول رقم (14)

التوزيع التكراري والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور " التحديات التي تواجه عملية التطوير. "

العبارات	وافق		لاوافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	التكرار	%	التكرار			
طول الإجراءات المتبعة داخل العمل	22.4	54	77.6	187	1.78	0.42	وافق
تعقيد الإجراءات المتبعة داخل العمل.	12.0	29	88	212	1.88	0.33	وافق
عدم ملائمة مكان وظروف العمل للعاملين.	29.9	72	70.1	169	1.70	0.46	وافق
وجود بعض المشكلات المتعلقة بجمود النظم واللوائح.	9.5	23	90.5	218	1.90	0.29	وافق
عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة من حيث العدد والنوعية.	28.2	68	71.8	173	1.72	0.45	وافق
عدم تعاون الإدارات والأقسام مع إدارة التطوير في إمدادها بالمعلومات التي تساعد في حل المشاكل التنظيمية بداخلها.	48.1	116	51.9	125	1.25	0.50	وافق
الإجمالي	0.25	362	0.75	1048	1.75	0.34	

جدول رقم (15)

التوزيع التكراري والمتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور " الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة

العبارة	وافق		لاوافق		المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	التكرار	%	التكرار	%			
تقديم برامج تدريبية حديثة تساعد على تحسين أداء العاملين.	39	16.2	202	83.8	1.84	0.37	وافق
تنفيذ البرامج التدريبية بالتعاون مع الكليات والوحدات الجامعية.	53	22	188	78	1.78	0.42	وافق
تسهيل إجراءات العمل الإداري في الجامعة ، وإعداد وتحديث دليل الإجراءات.	57	23.7	184	76.3	1.76	0.43	وافق
متابعة العناية بالمعدات والأجهزة والأدوات المكتبية المستعملة في الجامعة وإعداد الدراسات لترشيدها استعمالها.	148	61.4	93	38.6	1.39	0.49	وافق
تشجيع العاملين على البحث العلمي للوصول لمفاهيم جديدة لتطوير العمل الإداري.	66	27.4	175	72.6	1.73	0.45	وافق
الاجمالي	363	0.38	842	0.70	1.70	0.46	وافق

إن الرأي السائد لمعظم عبارات هذا المحور وللمحور ككل يقع في فئة " أوافق " . وهذا يعني أن الموظفين الإداريات والفنيات بجامعة طرابلس يوافقوا على الأنشطة التي تقدمها إدارة التطوير الإداري في مجال تحسين الأداء الوظيفي بالتعاون مع الإدارات والأقسام داخل الجامعة.

النتائج : من خلال تحليل اجابات الاستبيانات ، يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. اتفق مجتمع الدراسة بأن التطوير الإداري يقوم بالدور الذي من خلاله يسعى لتحقيق التعاون مع كل الإدارات و الأقسام داخل الجامعة .
2. خلصت الدراسة إلى أن للتطوير أثراً كبيراً على أداء العاملين في كل إدارة.
3. توصلت الدراسة إلى قيام الإدارة العليا في كل جهة بتطبيق عمليات التطوير بالتعاون مع إدارة التطوير الإداري.
4. أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض التحديات التي تواجه عملية التطوير.
5. خلصت الدراسة إلى عدم توفير المواد العلمية والحالات الدراسية في مجال التطوير الإداري للعاملين.
6. وجدت الدراسة عدم وجود مشاركة بين الإدارة العليا والعاملين في عملية التغيير.

7. أظهرت المعلومات عدم وجود متابعة وعناية بالمعدات والأجهزة والأدوات المكتبية المستعملة في الجامعة وعدم إعداد دراسات لترشيد استعمالها
التوصيات : بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ،يوصي الباحثان بما يلي:

1. يجب على الإدارة التي تسعى الي التطوير الإداري توفير المواد العلمية والحالات الدراسية المتعلقة بالتطوير الإداري وذلك في المكتبة المركزية لتسهيل رجوع الموظفين إليها وقت الحاجة مما يساعد في تنمية قدرات ومهارات العاملين وتحسين أدائهم للعمل.
2. لابد من توعية الإدارة العليا في كل جهة بأهمية مشاركة العاملين عند الرغبة في القيام بإحداث تغيير مما يساعد في كسب ثقتهم وتأييدهم لها.
3. يجب أن تتعاون الإدارات العليا في إعادة دراسة إجراءات العمل والتغلب على التعقيدات المتبعة وذلك لتسهيل العمل الإداري وإنجاح عملية التطوير الإداري.
4. يجب توعية الرؤساء بأهمية ملائمة مكان وظروف العمل للعاملين ، مما يساعد في تحسين أدائهم الوظيفي.
5. لابد أن يسعى التطوير الإداري القضاء على المشكلات المتعلقة بجمود النظم واللوائح من خلال طلب تقارير دورية من رؤساء الأقسام المعنية لمعرفة آرائهم فيها.
6. يفضل أن يكون هناك متابعة مستمرة من قبل الإدارات في العمل على التطوير الإداري لتحسين أداء العاملين ، وذلك لمساعدتهم في التغلب على المعوقات التي قد تواجههم.

المراجع

1. أرمسترونج ، ميشيل، المرجع الكامل في تقنيات الإدارة ، المملكة العربية السعودية : مكتبة جري، 2004.
2. الأشعري، أحمد ، مقدمة في الإدارة الإسلامية.جدة:مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2000.
3. الأعرجي ، عاصم، دراسات معاصرة في التطوير الإداري ، ط 1 ، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1999 .
4. البرادعي ، بسيوني ، تنمية مهارات المديرين في تقييم أداء العاملين . مصر : إيتراك للنشر والتوزيع ، 2008.
5. حسين ، فايز سيكولوجيا الإدارة العامة ، ط 1 ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009.
6. حنفي، عبد الغفار أساسيات إدارة المنظمات. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2000.
7. زويلف ، مهدي إدارة الأفراد ، ط 1 ، الأردن : مكتبة المجتمع العربي، 2003.
8. آل زاهر ، علي سياسات التطوير الإداري بالمملكة . جدة : مركز النشر العلمي 2001.
9. السندي ، عبد الله آراء في الإدارة ، ط 2 ، الرياض : مكتبة الملك فهد 2005.
10. آل سعود ، سعود الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، الرياض :مكتبة الملك فهد الوطنية 2008.
11. صابر ، محمد نظم المعلومات الإدارية ، ط 1 ، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2007.

12. صالح ، محمد إدارة الموارد البشرية . الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع 2004
13. الصيرفي ، محمد التطوير التنظيمي . الإسكندرية : دار الفكر الجامعي 2006
14. عامر ، طارق الإدارة بالأهداف . القاهرة : مكتبة زهراء الشرق 2009.
15. العبيدي، قيس التنظيم :المفهوم والنظريات والمبادئ. الإسكندرية: مطابع رويال 1997.
16. العزاوي ، نجم جودة التدريب الإداري. الأردن: دار إلزوري العلمية للنشر ، والتوزيع 2009.
17. عصفور ، محمد أصول التنظيم والأساليب ، ط 5 ، الأردن : دار المسيرة للنشر ، والتوزيع 2009.
18. العطيات ، محمد إدارة التغيير والتحديات العصرية للمدير ، ط 1، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع 2006.
19. العلاق ، بشير الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم. الأردن : دار إلزوري العلمية للنشر والتوزيع 2008.
20. كنعان ، نواف القيادة الإدارية ، ط 1 ، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009 .
21. محمد ، موفق الإدارة العامة هيكله الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ، ط 1 ، الأردن : دار الشروق للنشر والتوزيع 2007.
22. مشهور ، ثروت استراتيجيات التطوير الإداري ، ط 1 ، عمان: دار أسامه للنشر والتوزيع 2010.
23. الهيتي ، صلاح تحليل أسس الإدارة العامة منظور معاصر . الأردن : دار إلزوري العلمية للنشر والتوزيع. 2009



تأثير تغير نسبة الملدن على خواص الخرسانة الطازجة والمتصلدة

أ. سعاد ابوالقاسم تليش

كلية الهندسة رقدالين - جامعة صبراتة

أ. المهدي البهلول ضياف

كلية الهندسة رقدالين - جامعة صبراتة

المخلص

تطورت الخرسانة تطوراً هائلاً منذ أن استخدمت لأول مرة وشمل هذا التطور كل جوانبها كما تطورت تكنولوجيا صناعة الخرسانة وظهرت الآلات الحديثة والتي ساعدت في تطور هذا العمل، ومن أهم مميزات الخرسانة ترابطها الوثيق بالماء إذ بدونها فإن الخرسانة لا تتشكل لذلك فإن وجود الماء أساسي في تصنيع المنشآت الخرسانية، فزيادة الماء عن الحد المطلوب تنخفض مقاومة الخرسانة، وأيضاً كلما كانت كمية الماء إلى الإسمنت قليلة كانت الخرسانة ذات مقاومة أعلى ولكن ستكون هناك مشكلة في تشغيلها، أي بمعنى خلطها ودمكها وصيها في القوالب المخصصة لها، وللتغلب على هذه المشكلة ظهرت المضافات بأنواعها المختلفة. الهدف من هذه الدراسة هو تحضير خلطة خرسانية باستخدام مواد محلية، وذلك من خلال معرفة تأثير تغير نسب المضافات الملدنة على خصائص الخرسانة في حالتها الطرية والمتصلدة، وكذلك تحديد النسب المثلى لاستخدام الملدن. حيث أنه تم استخدام الملدن (sikament-163m) كمادة مضافة للخرسانة وذلك لمعرفة سلوك هذه المادة وتأثيرها على سلوك خواص الخرسانة. لقد تم عمل برنامج لخلطات معملية وذلك بتصميم أربع خلطات خرسانية بنسبة الماء للإسمنت ثابتة ($W/C = 0.55$)، مع إضافة الملدن بنسب مختلفة تراوحت من (0.6-1.4-2)% كنسبة وزنية من وزن الإسمنت المستخدم في الخلطات الخرسانية الثلاثة باستثناء الخلطة المرجعية.

تم إجراء الاختبارات للخلطات الخرسانية وهي اختبار الهطول وذلك لدراسة الخواص الطرية للخرسانة، واختبار مقاومة الضغط لدراسة الخواص المتصلدة. حيث تعرض هذه الدراسة نتائج قابلية التشغيل للخرسانة الطرية ونتائج مقاومة الضغط للخرسانة المتصلدة بعمر (7-14-28) يوم، وتشير تلك النتائج إلى أنه يزداد الهطول بزيادة نسبة الملدن وإعطاء تشغيلية أفضل للخرسانة الطرية وكذلك أوضحت النتائج أن أفضل نسبة لاستخدام الملدن هي (1.4%) من وزن الإسمنت للخرسانة المتصلدة لجميع الخلطات بعمر (7-14-28) يوم وذلك بإعطاء مقاومة ضغط (50.252-52.296-58.296) MPa على التوالي وفي حالة استخدام ملدن بنسبة (2%) أصبحت مقاومة الضغط تقل بشكل ملحوظ وهي أقصى نسبة مسموح بها في النشرة الخاصة بالملدن.

الكلمات الدالة: الخرسانة، الملدنات، قابلية التشغيل، مقاومة الضغط

Abstract

The main target of this investigation is to study the effect of plasticizer additives on fresh and hardened concrete properties and determine the best dosage of plasticizer. On the experimental side, a superplasticizer with commercial name (Sikament-163M) was used. Four concrete mixes were designed with same water/cement ratio ($w/c=0.55$), the superplasticizer were added to three mixes different dosage (0.6-1.4-2)% as a proportion of the weight of cement. Two different tests were performed: slump test and compressive strength test. The specimens for compressive strength were tested after (7-14-28)days, the results showed that the workability increase by increased the plasticizer ratio, for the compressive strength test the best ratio of superplasticizer with recorded high strength was (1.4%) for all bathes.

المقدمة

أصبحت الإضافات الخرسانية وكيمويات البناء من العلوم الأساسية في مجال هندسة التشييد والبناء، وتقاس حضارة الأمم وتطورها بمدى استخدامها لهذه المواد الحديثة، حيث إن هذه المواد تزيد من العمر الوظيفي للمنشآت الخرسانية، مما يؤثر تأثيراً إيجابياً على اقتصادها القومي، وللإضافات الخرسانية استخدامات عديدة، سواء كان استخدامها في عمليات الخلط بالموقع أو في مصانع الخرسانة الجاهزة أو سابقة الإجهاد وتطور استخدام الإضافات أيضاً حيث دخلت في صناعة مواد البناء كمصانع الطوب والإسمنت لتقليل الفاقد، أو الحصول على إنتاج ذي مقاومة ضغط عالية أو الحصول على مقاومة ضغط مبكرة . ويجب تطبيقها وفقاً لتعليمات المصنع المرفقة بالنشرة الفنية .

الإضافات الكيميائية أو الملدنات الفائقة (Superplasticizer) هي مواد غير الرمل والإسمنت والماء تضاف إلى الخلطة الخرسانية أثناء عملية الخلط بكميات صغيرة جداً بغرض إعطاء الخرسانة الطازجة أو الخرسانة المتصلدة خواص معينة مطلوبة مثل تحسين قابلية تشغيل الخرسانة دون زيادة ماء الخلط، التعجيل أو التأخير في الشك ، تحسين القدرة على ضخ الخرسانة، زيادة المقاومة المبكرة للخرسانة وكذلك للحصول على خرسانة غير منفذة للماء أو خرسانة ذات صفات خاصة [1]، [2] . يوصي باستعمال هذه الإضافات بالمناطق الحارة مثل ليبيا والتي يتم فيها فقد مياه الخلط بصورة أسرع مما هو عليه بالمناطق معتدلة المناخ وذلك للمحافظة على تشغيلية الخرسانة لأوقات أطول وللمساعدة على تشطيبات جيدة لعناصر المبنى.

وقد وجد الباحث [8] أنه بزيادة جرعة الملدن) سيكمانت - ار (2002 تزداد مقاومة الخرسانة إلى حد معين وهو 1% عندها تبدأ المقاومة بالهبوط وقد علل وجود هذه الظاهرة بزيادة جرعة الملدن تزداد عملية النزف والانفصال الحبيبي. قام الباحث عبدالله [3] بدراسة تأثير الملدنات الفائقة على خواص الخرسانة الطازجة والمتصلبة حيث يهدف البحث لمعرفة تأثير الاضافات الكيميائية على الخرسانة الطازجة والمتصلدة ومعرفة الجرعة المثلى الواجب استخدامها وتأثير الجرعات التي تتجاوز الجرعة المسموح بها من قبل المصنع ومدى تأثيرها على مقاومة الضغط، زمن الشك الابتدائي والنهائي وهبوط الخرسانة ونسبة الامتصاص وذلك باستعمال نوعين من الملدن الفائق من شركة سیکا وخلص البحث إلى انه تتأثر خواص الخرسانة بوجه عام عند استعمال اضافات تفوق الحد المسموح به من قبل المصنع والتي تمثلت في هبوط مقاومة الضغط وتأخر زمن الشك وازدياد ملحوظ في قدرة الخرسانة على الامتصاص وذلك بالمقارنة مع الخلطة المرجعية والتيلم تستخدم فيها اضافات.

البرنامج العملي

المواد المستخدمة

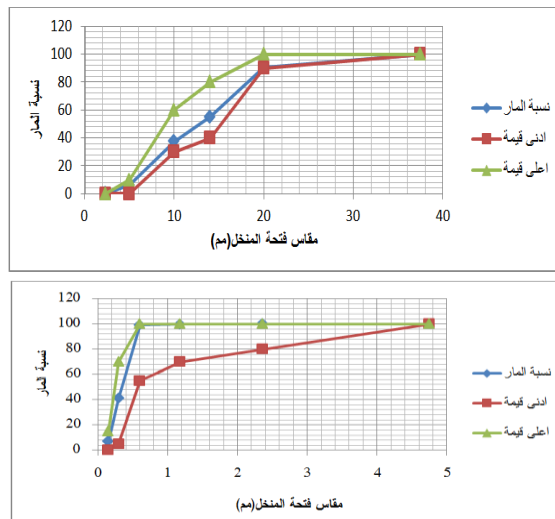
الإسمنت: أستخدم في التجارب العملية لجميع الخلطات إسمنت بورتلاند عادي، صنع محلي "مصنع زليتن" معبأ بأكياس مقلدة من ورق سميک للمحافظة على خواصه وحمايته من الرطوبة "مطابق للمواصفات الليبية رقم (4). [4] (34097/الركام الخشن: استخدم للدراسة خليط من الركام الخشن المترج وهو ركام محلي تم جلبه من منطقة (الجوش) بالمقاس cm (0.5-1.0-1.5) بنسبة خلط (30-30-40) % على التوالي ، الوزن النوعي له 2.606 ونسبة الإمتصاص 0.70% تم استعماله جافاً وخالياً من المواد الناعمة طبقاً للمواصفة البريطانية [5] BS882:1992. يوضح الجدول (1) نتائج التحليل المنخلي لخليط عينة الركام الخشن والشكل (1) منحنى التدرج الحبيبي لخليط الركام الخشن.

الركام الناعم: الرمل المستخدم رمل طبيعي تم إحضاره من منطقة رقدالين، وتم فحص الرقم الهيدروجيني له (PH = 8) عند درجة حرارة 25C، ونسبة الأملاح الذائبة تساوي 70 جزء من المليون لكل (g100)، الوزن النوعي له 2.673 ، ونسبة الامتصاص 1.53% وكذلك التحليل المنخلي له على حسب المواصفة البريطانية [5] BS882:1992. يوضح الجدول (2) نتائج التحليل المنخلي للركام الناعم ويوضح الشكل (2) منحنى التدرج الحبيبي للركام الناعم.

الجدول (1) نتائج التحليل المنخلي لخليط عينة الركام الخشن

رقم المنخل (ملم)	مقاس المنخل (ملم)	وزن المتبقي على كل منخل (جرام)	النسبة المئوية للمار %	حدود المواصفة البريطانية 882:1992BS
1	37.5	0	100	--
2	20	382	90.45	90 – 100
3	14	1413	55.125	40 – 80
4	10	710	37.375	30 – 60
5	5	1246	6.225	0 – 10
6	2.36	237	.30	--
رقم المنخلي (ملم)	مقاس المنخل (ملم)	وزن المتبقي على كل منخل (جرام)	النسبة المئوية للمار %	حدود المواصفة البريطانية 882:1992BS
1	4.75	0.0	100	-
2	2.36	0	100	80 – 100
3	1.18	1	99.8	70 – 100
4	0.60	3	99.2	55 – 100
5	0.30	291	41	5 – 70
6	0.15	171	6.8	0 – 15

الجدول (2) نتائج التحليل المنخلي لخليط عينة الركام الخشن



الشكل (1) يوضح منحنى التدرج الحبيبي لخليط الركام الخشن

الشكل (2) يوضح منحنى التدرج الحبيبي للركام الناعم

ماء الخلط :استخدم لتنفيذ الخلطات الخرسانية ماء مطابق للمواصفات القياسية الليبية المتوفر في المنطقة.

الإضافات الكيميائية: الإضافات هي المواد التي تضاف إلى الخرسانة أثناء عملية الخلط لتحسين خاصية معينة أو عدد من خواص الخرسانة في الحالة الطرية او المتصلبة. أستخدم لهذه الدراسة نوع واحد من الإضافات وهي الملدنات الفائقة (Superplasticizer) من منتجات شركة سيكا (SIKA) واسمها التجاري (sikament-163m) وهي عبارة عن مادة سائلة ذو لون بني ، الكثافة النوعية لها = $(20 \pm 0.005) \text{ كجم/لتر}$ والأس الهيدروجيني 1 ± 8.0 [9]. كما موضح بالشكل (3) . يمزج الملدن جيداً مع الماء ثم يضاف إلى الخلطة الخرسانية كما أوصت نشرة المصنع يجب أن تتراوح الجرعة المستخدمة للملدن من (0.6-2)% من وزن الإسمنت ومن مميزاته تحسين قابلية التشغيل دون الحاجة لزيادة الماء وتحسين مظهر السطح الخارجي للخرسانة وتقليل النفاذية بالإضافة إلى زيادة قوة الضغط وعمر الخرسانة.



الشكل (3) يوضح الملدن المستخدم

تصميم الخلطات

أستخدمت الطريقة الحجمية لتصميم جميع الخلطات الخرسانية لهذه الدراسة [10]. كما موضح بالجدول (3) لعدد أربعة خلطات لنسبة الملدن (sikament-163m) من وزن الاسمنت. حيث تتكون الخلطة الخرسانية المستخدمة في الدراسة من اسمنت وركام بنوعيه

الخشن والناعم بنسب خلط (2.7:1.3:1) على الترتيب لمحتوى مائي ثابت ($w/c=0.55$) ونسب مختلفة من الملدن وهي (2-1.4-0.6)% من وزن الاسمنت.

$$\frac{c(\frac{W}{C})}{P_W} + \frac{c(\frac{A}{C})}{P_A} + \frac{c(\frac{SF}{C})}{P_{SF}} + \frac{C}{P_C} = 1m^3 \dots\dots\dots (1)$$

C=Cement

W=Water

A_S=Sand

P=Unit Weight

الجدول (3) يوضح تحديد الكميات المستخدمة في الخلطة الخرسانة لنسب خلط (1 : 1.3 : 2.7).

الخلطة	عدد المكعبات	(w/c)	نسبة الملدن %	وزن الملدن (g)	وزن الماء (kg)	وزن الاسمنت (kg)	وزن الركام الناعم (kg)	وزن الركام الخشن (kg)
الأولى	9	0.55	0.0	00.00	6	10.8	14.1	29.2
الثانية	9		0.6	64.8		10.8	14.1	29.2
الثالثة	9		1.4	151.2		10.8	14.1	29.2
الرابعة	9		2	216		10.8	14.1	29.2

الخلط والصب والمعالجة

تعتبر عملية تجهيز المواد وخلطها أمراً مهماً بالنسبة للخرسانة، حيث أن التفاوت في أعمال الخلط والصب وغيرها من الإجراءات يترتب عنه اختلافات في الخصائص اللدنة والمتصلدة لها [6]. لهذا تم مراعاة أن يتم تجهيز جميع العينات في ظروف مناخية ومعالجة متشابهة، وتم تجهيز جميع الخلطات في فترة زمنية محددة وذلك لتلافي الاختلاف في درجات الحرارة . فبعد الإنتهاء من عملية الخلط أجري اختبار الخرسانة في حالتها اللدنة لدراسة خاصية قابلية التشغيل ، ثم صبها في قوالب فولاذية قياسية مكعبة الشكل ذات أبعاد 150×150×150 مم كما موضح بالشكل (4) ثم فكت تلك القوالب في اليوم التالي لتعالج العينات بغمرها في الماء إلى حين موعد اختبارها حيث تم اختبار الخرسانة المتصلدة على ثلاثة مراحل وهي بعمر (7-14-28) يوم .



الشكل (4) يوضح شكل المكعبات وتجهيزها

اختبارات الخرسانة في الحالة الطرية والمتصلدة

▪ اختبار الخرسانة في الحالة الطرية (اختبار الهطول: قياس درجة التشغيلية) بعد اتمام عملية الخلط مباشرة تم اختبار الخرسانة باختبار الهطول وذلك لقياس درجة التشغيلية للخرسانة لانها الخاصة التي تبين السيولة التي يمكن بها صب ومناولة الخلطة الخرسانية وتبين درجة تجانسها ومقاومتها للانفصال الحبيبي، حيث ان قابلية التشغيل المطلوبة تعتمد بدرجة كبيرة على طرق الدمك Compacting المتوفرة. كما موضح بالشكل (5).

▪ اختبار الخرسانة في الحالة المتصلدة (اختبار مقاومة الضغط) بعد الخلط وإتمام اختبار الخرسانة الطازجة لكل خلطة أُختبرت الخلطات المنفذة أيضاً في الحالة المتصلدة ومن هذه الاختبارات اختبار مقاومة الضغط للخرسانة حيث أُجري الاختبار لمكعبات قياسية ذات أبعاد (150×150×150) مم، لتحديد أقصى إجهاد ضغط ممكن أن تتحمله الخرسانة المتصلدة وذلك طبقاً للمواصفة القياسية البريطانية (1983: [11] BS:1881-Part116) لعمر (7-14-28) يوم.



الشكل (5) يوضح الادوات المستخدمة وطريقة الاختبار

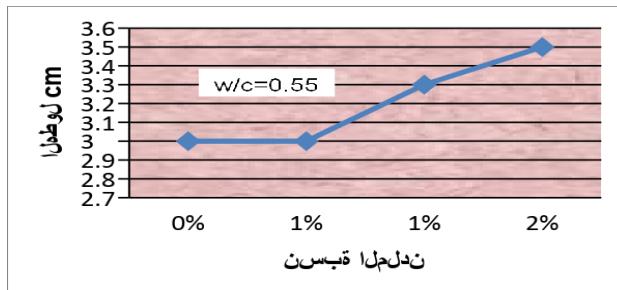
عرض ومناقشة النتائج

تم عرض ومناقشة نتائج الفحوصات والاختبارات التي أجريت في هذه الدراسة على النحو التالي:

- خواص الخرسانة اللدنة: اختبار الهطول (قابلية التشغيل): تم استخدام نسبة $C/W=0.55$ وهي ثابتة لكافة الخلطات مع استخدام نسب متغيرة من الملدن لوحظ من خلال الاختبار وجود هطول للخرسانة بدرجة صغيرة ، ومع زيادة المادة الملدنة بنسبة 2% يزداد الهطول إلى ان تصل قيمته 3.5cm)) كما موضح بالجدول (4) والشكل (6)، والحصول على تشغيلية بشكل أفضل للخلطة المستخدمة.

الجدول (4) نتائج اختبار الهطول للخلطات الخرسانية

رقم الخلطة	نسبة الملدن %	(w/c)	قيمة الهطول (cm)
1	0	0.55	3.0
2	0.6	0.55	3.0
3	1.4	0.55	3.3
4	2	0.55	3.5



الشكل (6) يوضح منحنى الهطول للخرسانة اللدنة

- خواص الخرسانة المتصلدة: مقاومة الضغط : تعتبر مقاومة الضغط من أهم خواص الخرسانة المتصلدة فهي تعبر عن جودتها ، لذلك تم اجراء اختبار مقاومة الضغط كإختبار للتحكم في جودة إنتاج الخرسانة بموقع العمل [7] ، وقد تم اختبار مقاومة الإنضغاط للخلطات الخرسانية لعمر 7 أيام ، 14 يوم و 28 يوم ، حيث غمرت العينات بالماء بعد اكتمال التصلب النهائي حتى موعد الإختبار وذلك

للخلطة المرجعية والخلطات التي تحتوي على الملائن بنسب مختلفة . يبين الجدول (5)، (6)، (7) نتائج اختبار مقاومة الضغط للمكعبات الخرسانية بأعمار مختلفة (7-14-28) يوم على الترتيب، وكذلك تأثير تغير نسب الملائن بنسب (2-1.4-0.6-0)% من وزن الاسمنت على مقاومة الضغط للخرسانة. اما الجدول (8) والشكل (7) يبين مقارنة نتائج اختبار مقاومة الضغط للمكعبات الخرسانية بأعمار مختلفة لنفس نسب الملائن.

الجدول (5) يوضح نتائج اختبار مقاومة الضغط للنماذج الخرسانية لعمر 7 أيام

متوسط مقاومة الضغط (MPa)	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		نسبة الملائن %	(w/c)	رقم الخلطة
	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)			
33.185	34.667	780	33.333	750	31.556	710	0	0.55	1
41.926	43.556	980	43.556	980	38.667	870	0.6		2
50.252	50.444	1135	50.222	1130	50.089	1127	1.4		3
49.037	51.556	1160	49.778	1120	45.778	1030	2		4

الجدول (6) يوضح نتائج اختبار مقاومة الضغط للنماذج الخرسانية لعمر 14 يوم

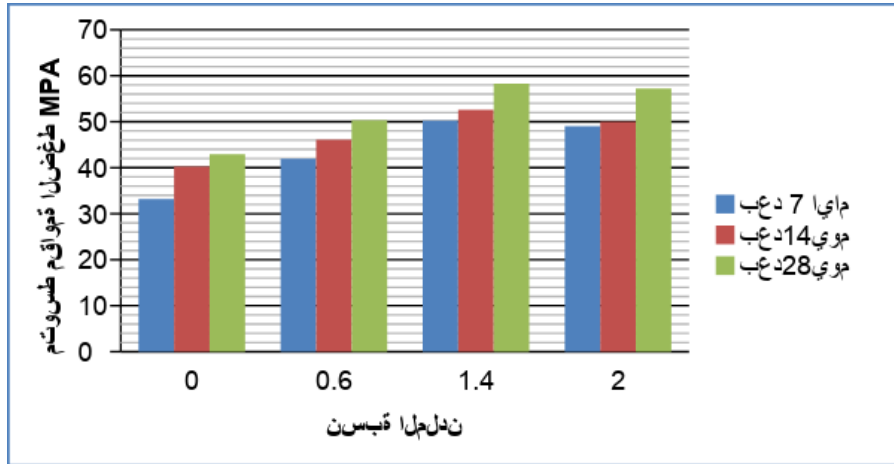
متوسط مقاومة الضغط (MPa)	النموذج الثالث		النموذج الثاني		النموذج الأول		نسبة الملائن %	(w/c)	رقم الخلطة
	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)			
40.296	42.667	960	40	900	33.222	860	0	0.55	1
46.074	48.889	1100	45.778	1030	43.556	980	0.6		2
52.296	53.333	1200	53.333	1200	50.222	1130	1.4		3
50.037	51.556	1160	49.778	1120	45.778	1030	2		4

الجدول (7) يوضح نتائج اختبار مقاومة الضغط للنماذج الخرسانية لعمر 28 يوم

رقم الخلطة	(w/c)	نسبة الملدن %	النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		متوسط مقاومة الضغط (MPa)
			مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	مقاومة الضغط (MPa)	القوة المسلطة (KN)	
1	0.55	0	41.778	940	42.667	960	44.444	1000	42.963
2		0.6	48.222	1085	49.333	1110	53.33	1200	50.295
3		1.4	54.444	1225	57.778	1300	62.667	1410	58.296
4		2	54.444	1225	57.778	1300	62.667	1410	250.57

الجدول (8) يوضح مقارنة نتائج اختبار مقاومة الضغط للمكعبات الخرسانية بأعمار مختلفة لنفس نسب الملدن

رقم الخلطة	w/c	نسبة الملدن %	عمر المعالجة	مقاومة الضغط المسلط (KN)			متوسط المقاومة (Mpa)
				النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
الخلطة الأولى	0.55	0	7	31.556	33.333	34.67	33.185
			14	38.222	40.000	42.667	40.296
			28	41.778	42.667	44.444	42.963
الخلطة الثانية	0.55	0.6	7	38.667	43.556	43.556	41.926
			14	43.556	45.778	48.889	46.074
			28	48.222	49.333	53.3630	50.295
الخلطة الثالثة	0.55	1.4	7	50.089	80.222	50.444	50.252
			14	53.333	52.889	51.556	52.593
			28	54.444	57.778	62.667	58.296
الخلطة الرابعة	0.55	2	7	44.444	51.111	51.556	49.037
			14	46.778	49.778	53.556	50.037
			28	54	57.778	000.60	57.259



الشكل (7) تأثير المعالجة على مقاومة الضغط بنسب مختلفة من الملدن

الخلاصة

تبين من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة لكل من اختبار خواص الخلطات الإسمنتية واختبار الهطول واختبار مقاومة الضغط، وذلك باستعمال نوع من الملدنات العالية الفاعلية يسمى السيكامنت-163M163 (Sikament-163) من إنتاج شركة سيكا مصر لكيموايات مواد البناء أن الملدن المستخدم اعطى قابلية تشغيل عالية للخرسانة ولم يحدث انفصال حبيبي لمكوناتها، وان هطول الخلطة ليس له التأثير الواضح في البداية ربما يرجع السبب لكون المادة تضاف بكميات صغيرة، ولكن زمن الشك أخذ زيادة ملحوظة لكل نسبة زيادة من الملدن، وكذلك وجود تزايد ملحوظ في مقاومة الخرسانة من خلال اختبار مقاومة الضغط للمكعبات الخرسانية وهذا دليل على تأثير تغير نسب الملدن حيث انه:

- بزيادة عمر المعالجة تزداد مقاومة الضغط للخرسانة بدون استخدام المادة الملدنة.
- استخدام خليط الركام الخشن حسن من المقاومة بحيث ان الكسر حدث في الخرسانة ولم يحدث في الركام ولوحظ ذلك من خلال الاختبار.
- عند إضافة نسبة ملدن 0.6% للخلطة الخرسانية تزداد مقاومة الضغط لمختلف الأعمار المستخدمة و تتراوح الزيادة ما بين (14 - 23)% من الخرسانة العادية.
- عند إضافة نسبة ملدن 1.4% للخلطة الخرسانية تزداد مقاومة الضغط لمختلف الأعمار المستخدمة و تتراوح الزيادة ما بين (30 - 50)% من الخرسانة العادية.

- عند إضافة نسبة ملدن 2% للخلطة الخرسانية تزداد مقاومة الضغط لمختلف الأعمار المستخدمة و تتراوح الزيادة ما بين (23 - 48)% من الخرسانة العادية.
 - معدل الزيادة في الأعمار المبكرة كانت أعلى من معدل الزيادة في الأعمار المتأخرة.
 - أفضل نسبة للمادة الملدنة كانت عند استخدام نسبة ملدن مقدارها 1.4% حيث انها تعطي أعلى مقاومة ضغط.
 - عند إضافة نسبة ملدن 2%، يزداد متوسط المقاومة الى ان يصل الى $MPa(57.259-50.037-49.037)$ على التوالي للأعمار المستخدمة الا انها تقل عن المقاومة في حالة نسبة الملدن 1.4% ربما يرجع السبب إلى حدوث انفصال حبيبي للخرسانة عند زيادة إضافة المادة الملدنة عن الحد المطلوب بالرغم من ذلك مقاومة الضغط كانت أفضل من الخرسانة العادية (بدون ملدن) بالنسبة للنسب التي تم ذكرها.
 - مقاومة الضغط للخرسانة العادية كانت جيدة نتيجة لاستخدام نسبة الماء للإسمنت بمقدار ثابت ($w/c = 0.55$) إضافة إلى استخدام الركام الخشن بأحجام مختلفة حيث انه وضح الجدول (9) والشكل (11) نتائج الإختبار لمقاومة الضغط للخلطة المرجعية لنسبة الملدن (0%) تزداد بزيادة عمر الخرسانة، والخلطات الأخرى لنسب ملدن متغيرة (0.6، 1.4، 2.0)% من وزن الاسمنت و بعد عمر (7،28،14) يوم من المعالجة حيث لوحظ أنه يزداد متوسط مقاومة الضغط لجميع الخلطات بعد 28 يوم وهي $MPa(52.593-50.295-49.037)$ ، وبعد 14 يوم وهي $MPa(52.593-50.295-49.037)$ ، وبعد 7 أيام وهي $MPa(52.593-50.252-41.926)$ وهذا يدل على جودة المواد المستخدمة في الخلطة الخرسانية.
- التوصيات:

- في هذا البحث تم استخدام نسب مختلفة من الملدن لدراسة مدى تأثيره على الخلطات الخرسانية لعمر (7،28،14) يوم ، لذا نوصي بدراسة اعمار مختلفة لأكثر من 28 يوم.
1. استخدام أنواع أخرى من الاسمنت الموجودة بالسوق المحلي.
 2. استخدام أكثر من نوع من الإضافات الكيميائية في نفس الخلطة ومعرفة توافقها مع الإضافات الأخرى ودراسة تأثيرها على خصائص الخرسانة .

المراجع

1. إمام محمود (2002) تقنية الخرسانة- الخواص، الجودة والاختبارات) جامعة المنصورة، مصر، ISBN 977-5069-50-5
2. محمود. مؤيد نوري، وآخرون 1984 ف تكنولوجيا الخرسانة بغداد مركز التعريب والنشر الجامعة التكنولوجية.
3. عبدالله .حسن محمد 2015 ف تأثير المدونات الفائقة على خواص الخرسانة الطازجة والمتصلبة المجلة الجامعة العدد السابع عشر-المجلد الثاني-أغسطس 2015م.
4. المواصفة الليبية القياسية رقم (340) الاسمنت البورتلاندي العادي (1997).
5. المواصفات الليبية القياسية رقم (49) ركام الخرسانة من المصادر الطبيعية لسنة 2002.
6. الدرويش إبراهيم علي، وعوض عبد الوهاب محمد 1986 ف الخلطات الخرسانية , بيروت دار الراتب الجامعية.
7. العريان، أحمد .عطا الله عبدالكريم 1975 ف خواص الخرسانة وتصميم خلطاتها، الجزء الثاني، عالم الكتاب بالقاهرة.
8. Salahaldein .A (2012), "Influence of super plasticizer on strength of concrete", International Journal of Research in Engineering and Technology . Volume. 1 No. 3.
9. Sikament-163 High Range Water-Reducing Concrete Admixture, Sika Gulf B.S.C(C) goldenanchoruae.com/pdf/Sikament-163.Pdf
10. A.M Neville, " Properties Of Concrete" , Pitman Publishing, Ltd, Third Edition, 1981
11. British standard Institution, BS1881: Testing Concrete, Part116: Method for determination of compressive strength of concrete cubes London (1983).



منهجية عمل للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية

أ. محمد خليفة إحميد علي مسعود

معهد المصارف الإسلامية والتمويل

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا / كوالا لمبور

المخلص

يعد هذا البحث مساهمة علمية في جزئية من جزئيات أعمال المصارف الإسلامية، فهو يسلط الضوء على هيئة رئيسية ضمن الهيكل التنظيمي للمصارف الإسلامية ألا وهي هيئة الرقابة الشرعية وبيان المنهجية المتبعة للتأكد من أن معاملات هذه المصارف تتم وفقاً للأحكام الشرعية، ويعتمد هذا البحث على استخدام المنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي متطرقاً للمراجع والمصادر التي تناولت موضوع الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية وتشخيص الوضع الحالي لها ببتناول المشاكل الحالية التي تواجهها وتحد من فاعليتها للوصول لنتائج ملائمة لتفعيل منهجية للرقابة الشرعية تتماشى مع أعمال المصارف الإسلامية العاملة في البيئة الليبية.

الكلمات المفتاحية: المنهجية، الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية، البيئة الليبية.

Abstract

This research is a scientific contribution in the subset of Islamic banking molecules; it highlights key points within the organizational structure of Islamic banks. Is Legitimacy Censorship and methodology statement to make sure that those banks transactions are in accordance to provisions of Shariah Compliance. This research supports the use of analytical approach and deductive approach based on references and sources on the subject of control and auditing in Islamic banks, and diagnose the current situation to address current problems and limit the effectiveness of access to appropriate results to activate control methodology Legitimacy in line with Islamic banks operating in the business environment.

Key words: methodology, Legitimacy Censorship, Islamic banks, Libyan environment.

مقدمة:

لقد ظهرت فكرة المصارف الإسلامية بعد اجتهادات الكثير من المفكرين والعلماء المسلمين لتقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذاً وعطاءً، وأستناداً إلى الآية الكريمة في قوله تعالى: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } (275، البقرة)، فلقد بنيت فكرة هذه المصارف على مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان، وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة، فهي بالتالي تقوم على أن الربح وقاية لرأس المال، ولقد أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً قائماً في هذا العصر، عندما استطاعت أن تجني نجاحات واضحة، وأثبتت أن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية قادرة على تحريك طاقات المجتمع وتوظيف الأموال بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواكبة مستجدات هذا العصر بأسلوب بعيد عن سعر الفائدة، وانتقلت بعمليات التمويل من الاقتراض بفوائد ربوية إلى الاستثمار بالمشاركة⁽²⁾ (الهاشمي، 2010م)، فهي مصارف تتسم بتعدد أوجه الرقابة على نشاطها المصرفي، ومن رقابة نابعة من إيمان المسلم بالثواب والعقاب الرباني، المتمثل في حسن اختيار العاملين ملتزمين برسالة المؤسسات المالية الإسلامية وتعميق الفكر الإسلامي وتنقيف العاملين ومتابعة ورقابة سلوكياتهم⁽³⁾ (محارب، 2011م).

أن من دوافع النشأة للمصارف الإسلامية هو التأثير بتوجيهات الدعاة المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية لإقامة نظام اقتصادي يلتزم بقواعد الشريعة الإسلامية وباجتهادات الفقهاء المسلمين، ويربط حاضر الأمة الإسلامية ومستقبلها بأسسها الحضارية⁽⁴⁾ (العنبري، 2012م)، فقد تحدث القرآن الكريم على هذه المهمة في قوله تعالى {هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (61، هود)، وأن الأصل من اعتماد هذه المصارف وقيامها على هذا الأساس هو النصوص العديدة التي في القرآن والسنة النبوية الشريفة والتي تنص جميعها على تحريم التعامل بالربا، وكذلك تحذر بالوعيد الشديد من يتعامل به، فقال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنَّ رُءُوسَ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } (278-279، البقرة)، فلقد

شهدت العقود الماضية نهضة فقهية واكبت التطورات الاجتماعية في مناهجها المتعددة الاقتصادية والإدارية والتربوية والسياسية والتشريعية والتي جاءت استجابة للروح المتنامية في ضمير الأمة ووجدانها بضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، لأنه السبيل الوحيد للحفاظ على الشخصية الإسلامية القادرة على إيجاد الحلول لكل المعضلات التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية وكان للمجامع الفقهية والمراكز البحثية والجامعات دور فعالاً في تحقيق تلك النهضة الفقهية، فعندما كان المال عصب الحياة والركيزة الأساسية لمناشطها كان من الضروري أن تكون أساليب استثماره وتنميته بعيدة عن الربا ولا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبفضل جهود المخلصين من علماء الاقتصاد والشريعة الإسلامية ورجال الأعمال بدأت تجربة المصارف الإسلامية لتحقيق هذا الغرض⁽⁵⁾ (السرطاوي، 2015م).

4. المنهجية:

المنهجية بمفهومها العام هي منظومة عمل تضع المبادئ التوجيهية لحل مشكلة ما ذات مكونات متعددة منها الأطوار والمهام والطرق والأساليب والأدوات، في حين اعتمد هذا البحث على منهجين أساسيين أولهما: المنهج التحليلي مستهدفاً تبيان أهمية وكفاءة وفاعلية الرقابة الشرعية وإبراز واقع تطبيقها في المصارف الإسلامية وتحليل معوقات الأداء التي تواجهها لأداء دورها على الوجه الأكمل، متطرقاً ومعتمداً على المراجع والمصادر العلمية والدراسات السابقة التي تناولت بالتحليل والبيان موضوع الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف، وثانيهما: المنهج الاستنباطي انطلاقاً من أهمية وضرورة الضبط الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها هذه الهيئة في نطاق عملها.

5. الإطار العام والنظري:

1.5 مفهوم المصارف الإسلامية:

تعددت وتباينت وجهات النظر بين الباحثين والكُتّاب في مجالي الصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي في تحديد مفهوم للمصارف الإسلامية، وهذا التباين غالباً ما يعود إما إلى الدور الذي يعتقد كل باحث أنه مناسب بهذه المصارف، أو يعود إلى تباين الخصائص والصفات الأساسية لهذه المصارف⁽⁶⁾ (الرفيعي، 2012م)، وتعتبر كلمتين "المصارف الإسلامية" مصطلح معاصر، فالأولى: وهي مجموع "مَصْرَف" والمصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف، والصرف يعني النقد بالنقد ويقصد به المكان الذي يتم فيه الصرف، كما أن استخدام كلمة مَصْرَف في اللغة العربية في واقعنا المعاصر تعني كلمة (بنك)،

وكلمة بنك ليس لها أصل في اللغة العربية، وقد أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة لتكون مرادفاً للفظ مَصْرِف⁽⁷⁾ (دوايه، بدون)، وكلمة بنك **Bank** مشتقة من الكلمة الإيطالية "بانكو" التي تعني المنضدة، أو الطاولة، حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأماكن العامة للمتاجرة بالنقود وأمامهم مكاتب خشبية يطلق عليها أسم "بانكو" يضعون عليها النقود ويمارسون عليها بيع وشراء العملات المختلفة، أما الثانية وهي الإسلامية: فهو وصف لكلمة "المصارف"، وجاءت لتقييد دلالتها بإخراجها من عموم معناها إلى خصوص المصارف الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ولا شك أن المصارف الإسلامية تنطلق من منظور فحواه: أن المال مال الله، وأن البشر مستخلفون في هذا المال لتوجيهه إلى ما يرضي الله، وفي خدمة عباد الله، فالفرد ليس حراً حرية مطلقة يفعل في ماله ما يشاء لأن يده عارضه، والملكية الحققة هي لله خالق كل شيء لذلك فالبنك الإسلامي لا بد أن يلتزم بمبادئ الشريعة التي توجه المال لخدمة المجتمع أولاً وبذلك الالتزام يحقق النجاح الدائم⁽⁸⁾ (عريقات، 2012م) وتبقى الضرورة ملحة لمحاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة مشروعات اقتصادية تساهم في زيادة الناتج والدخل القومي والعائد الاجتماعي وتطبيق صيغ استثمارية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية في القطاعين الخاص والعام بحيث يتحقق التعاون والتنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي في ظل أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية.

وقد عَرَفَ الباحثون مفهوم المصارف الإسلامية بتعاريف عدة منها:

أنها "مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة أو من خلال المشاركة وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياء فريضة الزكاة"⁽⁹⁾ (المجيدي، 2015م).

ويُعرف أيضاً بأنه "مؤسسة مالية متخصصة تقوم بدور الوسيط المالي ما بين مالكي الأموال (المودعين) وطالبي التمويل (المتمولين) فتقوم بدور المضارب عند قبول الودائع من المودعين للمضاربة بأموالهم من خلال استثمارها بالطرق الشرعية، وتقوم بدور الممول عند منح التمويل بما يلبي احتياجات طالبي التمويل"⁽¹⁰⁾ (مرغاد، 2005م).

2.5 خصائص المصارف الإسلامية:

إن إضافة كلمة إسلامي إلى المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب، حيث يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي، فمن خلال القاعدة الرئيسية للمصارف الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك المصارف تنفرع إلى (11) (عبد الله، 2015م).

- 1) عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها، والالتزام بقاعدة الحلال والحرام مع إلغاء الفائدة.
- 2) إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار والمشاركة في أعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الصناعة والتجارة والزراعة) من أجل الصالح العام.
- 3) العمل على تعبئة الادخار المجدد المبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية في العالم الإسلامي.
- 4) تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
- 5) أحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
- 6) المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقد والحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
- 7) إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية في المجتمع.
- 8) المصارف الإسلامية ليس مجرد شركة تهدف إلى تحقيق الربح والأمان والاستمرارية، ولكنها تتميز بخصوصية المنطلقات الفكرية التي قامت عليها ولكونها جزءاً من منظومة الاقتصاد الإسلامي ذات الأهداف السامية (12) (الأفرع، 2013م).

3.5 أهم الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

الغرض من بيان الفرق بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية هو إيضاح إلزامية نظام عمل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي لا تعمل بها المصارف التقليدية، فأساس عمل المصارف التقليدية مدانية أو القرض الربوي المحرم، في حين

المصارف الإسلامية تعمل على المضاربة أو المشاركة، ومن المعروف إن للبنوك التقليدية تاريخ طويل من التجارب ومكان الصدارة من حيث القوة المالية من بين المؤسسات، نظراً لتاريخ نشأتها القديمة من جهة ولتعاملها في النقود المحررة الرئيسي لنشاطها من جهة أخرى، فهذين العاملين جعلاً منها مؤسسة ضخمة ذات فعاليات كبرى على الاقتصاد لدرجة أنها أصبحت قلب المجتمع النابض الذي لا غنى عنه.

ر.م	البيان	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
1	المفهوم	مؤسسات مالية تحقق الربحية من خلال الفرق بين الفائدة المدفوعة للمودعين والفائدة المتحصلة من المقرضين.	مؤسسات مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
2	النشأة	يعد الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي البداية الحقيقية لنشأة المصارف التقليدية بصورها المعاصرة، وارتبط ظهورها في البلدان الإسلامية بالاستعمار الغربي لها.	يعتبر العام (1975م) هو العام الحقيقي لميلاد المصارف الإسلامية؛ حيث تم إنشاء بنك دبي الإسلامي كأول بنك تجاري إسلامي؛ لتوفير البديل المصرفي الشرعي لجمهور المسلمين.
3	الهدف	الربحية.	المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع الربحية.
4	المنهج	وضعي نفعي مادي.	رباني عقائدي أخلاقي.
5	سعر الفائدة	يتم التعامل به أخذاً وعطاءً.	لا تتعامل به أخذاً وعطاءً.
6	الموارد المالية الداخلية	يمكنها إصدار أسهم ممتازة.	لا يمكنها إصدار أسهم ممتازة.
7	الموارد المالية الخارجية	تعتمد على الحسابات الجارية إضافة إلى الدوائع التي تمثل قرضاً بفائدة يتم دفعها للمدخرين.	تعتمد على الحسابات الجارية وفقاً للقاعدة الشرعية "الخارج بالضمن" إضافة إلى حسابات الاستثمار وفقاً لنظام المضاربة الشرعية غنماً وغرمًا مع المدخرين، ولا مجال لسعر الفائدة عطاءً في هذه الحسابات.
8	وظيفة رأس المال	تحقيق المصالح الشخصية وفي معزل عن مصالح المجتمع واحتياجاته الضرورية.	خادم لمصالح المجتمع.
9	الربح	يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة، ومن ثم تقرير أن المال المصدر الوحيد للكسب رغم أن النقود لا تلد نقوداً.	يستحق إما بالمال (كالمبادلات وشركات الأموال) أو العمل (كالإجازة وشركة الصنائع والمضاربة) أو الضمان (كشركة الوجوه)، ومن ثم تقرير أن العمل كمصدر للكسب بديل عن اعتبار المال

10	النقد	سلعة يتم الاتجار فيها.	وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداء للوفاء يتم الاتجار بها لا فيها، فهي ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها الشرعية.
11	آلية التمويل والاستثمار	الغنم المضمون في سعر الفائدة الثابت، فالخسارة يتحملها المقرض وحده.	المشاركة في الغنم والغرم.
12	الخدمات المصرفية	العمولة مقابل الخدمات المصرفية لا تمثل تكلفة الخدمة ولا تحكمها طبيعة الخدمة بكونها حلالاً أم حراماً.	العمولة مقابل الخدمات المصرفية تمثل تكلفة الخدمة، ويجوز أن تحدد بأجر مقطوع أو بنسبة من محل الخدمة، وطبيعة الخدمة المقدمة لا بد أن تكون حلالاً لا حراماً، ومن ثم فلا مكان فيها لخصم الأوراق التجارية كما في المصرف التقليدي.
13	الرقابة الشرعية	لا وجود لها	من أساسيات عملها للتأكد من كون معاملاتها تتم وفقاً للأحكام الشرعية.
14	الالتزام بالقيم العقدية والأخلاقية	لا يوجد أي اعتبار للجوانب العقدية والأخلاقية إلا ما لا يتعارض مع القانون.	تحكمها الجوانب العقدية والأخلاقية فالأعمال استخلاف، ومن ثم فإن إعمار الأرض والالتزام بالأخلاق الإسلامية من أسس ومنهج عملها.
15	التوعية الاندخارية	تركز على كبار المدخرين دون صغارهم ومن ثم لا تهتم بتنمية الوعي الاندخاري في المجتمع.	تؤائم بين كبار المدخرين وصغارهم وتفتح الباب أمام صغار المدخرين لاستثمار أموالهم ومن ثم تولي اهتماماً ملحوظاً بتنمية الوعي الاندخاري في المجتمع.

المصدر: (13) (دوابه، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي 2012م)

6. طبيعة هيئة الرقابة الشرعية:

اختلفت الهوية الطبيعية للمصارف الإسلامية وشخصيتها بالتميز عن المصارف الربوية التقليدية لوجود هيئات الرقابة الشرعية في الأولى وتقيدتها بما يحل وبما يحرم في المعاملات المالية والاقتصادية والاجتماعية داخل الإطار الإسلامي لكي يتطابق الاسم مع الفعل، وفي استقلاليتها الدائمة التي تتولى الفحص والتحليل لمختلف الأنشطة والأعمال التي تمارسها المصارف الإسلامية⁽¹⁴⁾ (العزاوي، 2018م)، وبالفعل لقد أضحت الرقابة الشرعية مع مرور الزمن وبفضل التصويبات المستمرة من طرف هذه الهيئات الرقابية فناً علمياً له

أصوله وآلياته وامتيازاته المتداخلة بين المراجعة المحاسبية وأسس التدقيق المتعارف عليها والمتكاملة مع الضوابط الشرعية، بالتالي فهي بمثابة المحدد الرئيسي للأطر التنظيمية والآليات المُنْتَهِجة في عملية التدقيق والمراجعة⁽¹⁵⁾ (عبدالقادر، 2016م)

1.6: مفهومها: " هي الإدارة التي تتولى الإشراف على النواحي الشرعية للمصرف جميعاً، بغية التحقق من كون معاملاتها متطابقة مع أحكام وضوابط الشرع الإسلامي، والاعتراض على المخالف منها، فالرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية تعني التأكيد من تنفيذ كل ما يصدر من هيئة الفتاوى الشرعية بالمصرف، وإيجاد الحلول للمشاكل واقتراح صيغ تمويلية متطابقة مع الشرع الإسلامي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تقوم الرقابة الشرعية بجمع البيانات والمعلومات وفحصها وتحليلها بغرض التأكد من صحة التنفيذ وتوجيه النصح والإرشاد والمساهمة في التطوير⁽¹⁶⁾ (يوسف، 2016م).

2.6: مهامها واختصاصاتها: تعتبر الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أحد الأجهزة التي تأخذ على عاتقها عدداً كبيراً من المهام، وتجدر الإشارة إلى أن سلامة التطبيق الشرعي ليست مسؤولية الرقابة الشرعية لوحدها، بل هي مسؤولية مجتمعة على كل العاملين في المصرف، سواء كانت من ناحية الممارسة العلمية للنشاط أو من ناحية السلوك الشخصي في التعامل وفي المظهر وفي الأداء، والإجابة على تساؤلات واستفسارات العملاء بشأن المنتجات المالية الجديدة الخاصة بالمعاملات المختلفة داخل المصرف⁽¹⁷⁾ (أبو غدة، 2001م)، وبالتالي فإن هيئة الرقابة الشرعية وجهاز الرقابة الشرعي في المصرف بكامل أعضائه هم المسؤولون بشكل متكامل للقيام بالمهام، وتعد مهمة هيئة الرقابة الشرعية كالخلية متعددة الجوانب والأبعاد، فهي الرقابة العلاجية، والوقائية، والابتكارية، والتوجيهية في نفس الوقت داخل نطاق المصارف الإسلامية، ويكمن توضيحها في التالي:

1) الرقابة العلاجية: تعمل هذه الرقابة بمراجعة كافة المعاملات الصادرة من المصرف الإسلامي للتأكد من مطابقتها والتزامها بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، فإذا ما وجد هناك أي خلل، أو قصور، تقوم هيئة الرقابة إلى لفت النظر للأقسام المختصة، أو إخطار رئيس مجلس إدارة البنك بهذا القصور، أو الخلل، وبالتالي يتعين إجراء علاجه داخل نظام العمل، أو في طريقة تقديمه ليتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية⁽¹⁸⁾ (عريقات، 2012م) والبت فيما يعرض

عليها من معاملات مصرفية ومالية وإدارية مستحدثة لإحالتها لهيئة الفتوى بمجامع الفقه وما في حكمها لإصدار الفتوى اللازمة⁽¹⁹⁾ (شحاته، بدون).

2) الرقابة الوقائية:

تعمل هذه الرقابة من خلال اشتراك هيئة الرقابة الشرعية مع المسؤولين في المصرف بوضع نماذج العقود والاتفاقات ونظم العمل الخاصة بمباشرة العمليات لجميع معاملات البنك، والتأكد من خلو هذه المعاملات من العمليات المحظورة شرعاً، ومتابعة مسار العمل اليومي للمصرف للتأكد من عدم وقوعه في المحظورات، أو لتلافي هذا الوقوع بمعنى أشمل، ومن هنا فإن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تعمل كجهاز وقائي يحول دون وقوع أي إخلال أو انحراف عن القواعد الحميدة للدين الإسلامي، ومن خلال متابعتها عن كثب ووقوفها أولاً بأول على ما يتم داخل المصرف الإسلامي، ومن خلال المساهمة والمشاركة في وضع نظم العمل الدقيقة ومن خلال البحوث الدائمة التي تقوم بها⁽²⁰⁾ (عريقات، 2012م).

3) الرقابة الابتكارية:

تقوم هيئة الرقابة الشرعية من خلال هذا الدور على استنباط وابتكار المزيد من الأدوات المصرفية التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وتفي باحتياجات المعاملات ومتطلبات العملاء في العصر الحديث، وفي نفس الوقت التباعد عن آلية عمل البنوك الربوية إعمالاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (51، المائدة)، وأنه مما لا شك فيه من خلال وجود خبراء اقتصاديين ومصرفيين إلى جانب أئمة الشريعة وأساتذة الفقه الإسلامي بهيئة الرقابة الشرعية، يتم استنباط وابتكار أوعية مصرفية جديدة وخدمات منفردة يقوم بها المصرف الإسلامي لم يسبقه أي من البنوك الأخرى في تقديمها، وفي نفس الوقت تحكم هذه الخدمات قواعد الدين الإسلامي.

وهنا يمكن القول بأن الرقابة الابتكارية من أهم أنواع الرقابة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية من خلال متابعتها للعمل، حيث أن الكثير من العملاء يرغبون في خدمة معينة يمكن أن يقوم بها المصرف الإسلامي، فتدرسها الهيئة وتوصي بتقديمها إذا ما كانت سليمة ومناسبة.

4) الرقابة التوجيهية:

من خلال عمل هذه الهيئة فأنها تسعى لتكثيف الأيدي، فهي غالباً ما تبادر بتقديم توصياتها وآرائها ومشورتها إلى متخذي القرار في المصرف الإسلامي، وتوجيههم إلى المجالات التي تراها مناسبة، وتحذيرهم من المجالات التي قد تحتوي بعض المعاملات المشبوهة.

3.6 طريقة تشكيلها وشروط أعضائها:

تعتبر طبيعة الرقابة الشرعية هي الإفتاء أساساً، فمن الجواب أن تتوفر في أعضائها صفات المفتي⁽²¹⁾ (قطان، 2008م) والمفتي هو "المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل، مع حفظه لأكثر الفقه"⁽²²⁾ (أبو غدة، بدون)، ولقد ذكرت بعض المصادر أهم الصفات التي يتمتع بها المفتي ومنها إن يكون مسلماً عدلاً مكلفاً فقهياً ومجتهداً¹ يقظاً صحيح الذهن والفكر والتصرف في الفقه وما يتعلق به، وإن يكون على قدر كافٍ من اليقظة وجودة الذهن والمعرفة بأحوال الناس؛ صلباً في دينه لا تأخذه في الحق لومة لائم⁽²³⁾ (زعير، بدون)، وتبنى العلاقة بين الجهاز الشرعي ووحدات البنك المختلفة في ضوء طبيعة الوظيفة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية، والمتمثلة في التأكد من إلزام البنك بضوابط الشريعة الإسلامية عند ممارسة نشاطه الاقتصادي، كما أنه لا تقتصر الوظيفة الشرعية على مجرد الفتاوى وإبداء الرأي الشرعي فيما يعرض عليها، ولكنه يتخطاها إلى طلب إيضاحات

1 . المجتهد هو: من قامت فيه أهلية معرفة الأحكام الشرعية التفصيلية من أدلتها المعتمدة عن طريق البحث والاستنباط مع إحاطته بالأمور الضرورية للاجتهاد، وشروط المجتهد هي:

1. المعرفة الجيدة بالكتاب والسنة وما ورد فيهما مما يتعلق بالأحكام.
2. معرفة الأدلة الشرعية من مجمل ومفصل والأمر والنهي والحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ والعام والمقيد.
3. حفظ وفهم أكثر الفقه وأصوله وأدلته.
4. معرفة ما أجمع عليه الفقهاء.
5. الإحاطة بالحديث وعلومه.
6. معرفة القياس وأدلته وشروطه.
7. المعرفة الكاملة باللغة العربية وأساليبها ونحوها وصرفها.

وإبداء ملاحظات، وتنقسم الرقابة في هذه المرحلة إلى ثلاثة أنواع هي: (24) (المجيدي، بدون).

1. الرقابة الشرعية السابقة: ويقصد منها عرض الموضوعات والمسائل على هيئة الرقابة الشرعية مسبقاً قبل أن يتم تنفيذها، ليقوم بإبداء الرأي الشرعي فيها، ويتحقق من مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا تقدم إدارة البنك على تنفيذ المعاملة أو النشاط الاقتصادي إلا بعد عرضه على الجهاز الشرعي وهنا تكون وظيفة المشورة.

2. الرقابة الشرعية المصاحبة: وهي تتم أولاً بأول أثناء سير العمل في المصرف الإسلامي، سواء بطلب من الجهاز الشرعي أو من إدارة البنك، وقد يتم ذلك من خلال الاجتماعات الدورية المنتظمة، أو من خلال طلب المعلومات والبيانات عن الأعمال والأنشطة القائمة في البنك.

3. الرقابة الشرعية اللاحقة: وهي قيام الجهاز الشرعي بمراجعة أعمال البنك ومعاملاته للتحقق من أمرين هما:

(1) أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات، لم يسبق عرضها على الجهاز الشرعي قد تم موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(2) أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات، سبق عرضها قد تم تنفيذها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

4.6: الفرق بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية:

على الرغم من الأهمية القصوى لكلاً من الرقابة الشرعية والرقابة الداخلية داخل المصارف الإسلامية فإن لدى أهل الفن تفرقة أخرى بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، فلقد تبين لهؤلاء العلماء بأن الفرق أو الحد الفاصل بين هاتين الرقابتين الداخلية والخارجية هو الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية أو المصرفية، فأى إجراءات رقابية مصدرها جهة معينة داخل الهيكل التنظيمي تعتبر رقابة داخلية، وأى متطلبات رقابية أخرى من جهات خارج الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة فأنها تُعد رقابة خارجية، وكما هو الحال في التفرقة بين كلاً من التدقيق الداخلي والخارجي، فأى فريق للتدقيق يخضع لأي مستوى إداري داخل الهيكل التنظيمي من حيث العزل والتعيين والتقرير والمساءلة والمكافأة يُعد تدقيقاً داخلياً⁽²⁵⁾ (مشعل، بدون).

7. الإطار التنظيمي والقانوني:

أقتصرت النظام المصرفي في ليبيا سابقاً على البنوك التقليدية، إذ لم يعرف في تاريخه ما يسمى بالمصارف الإسلامية ونظام عملها، غير أن تغير الوضع السياسي فيها كان له أثر بالغ في استحداث أنظمة للصيرفة الإسلامية، إذ صارت من مطالب المجتمع الليبي الذي يمتاز بأن نسبة المسلمين فيه تساوي 100%، فلقد طُفح هذا الحدث الهام إلى السطح بعد الثورة وعلقت الآمال على السلطات الجديدة لتفعيل دور المصارف الإسلامية في ليبيا خاصة وأن البيئة الاجتماعية والقانونية ملائمة لمثل هذا النوع من المصارف، وجرى التنظيم القانوني للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بممارسة هذه المهمة من قبل هياكل قانونية تعمل بشكل مستقل ويكمل كل منها الآخر، وبقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 1434 هـ - 2013م، تم إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، ويكون رئيسها ونائبه من بين الأعضاء المختصين في مجال القانون والاقتصاد والمصارف⁽²⁶⁾ (م.ل.م، 2013م) وهدفها التحقق من التزام المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ومنتجاتها التي تقدمها.

1.7 آلية عمل الهيئة المركزية للرقابة الشرعية:

عقب الثورة الليبية في بداية سنة 2011م، وبعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03 / رمضان / 1432 هـ، الموافق 03 / أغسطس / 2011م، قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في قراره رقم (6) لسنة 2013م، بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، سميت باسم "الهيئة المركزية للرقابة الشرعية"، ولقد نص في تلك القرار أن لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أشخاص من المختصين في علوم الشريعة وفقه المعاملات، إضافةً إلى ثلاثة أعضاء آخرين من المختصين في مجالات القانون والمصارف والاقتصاد، وأن يكون رئيسها ونائبه من بين الأعضاء المختصين في علوم الشريعة، والهدف من هذه الهيئة هو التحقق من التزام كل المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع منتجاتها ومعاملاتها التي تقدمها، وتعمل باختصاص جملة من المهام هي⁽²⁷⁾ (م.ل.م، 2013م).

1. مراجعة وإبداء الرأي في الجوانب الشرعية للوائح والأنظمة المعمول بها في المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، والحرص على موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

2. المساهمة في تطوير الصيغ المصرفية المعمول بها في مجال الصيرفة الإسلامية، واقتراح صيغ ومنتجات جديدة لتعمل بها.
 3. تمثيل مصرف ليبيا المركزي في المجالات الشرعية التي تدخل في اختصاصها في الداخل والخارج، والمشاركة في فعاليات الصيرفة الإسلامية لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المطروحة.
 4. إبداء الرأي الشرعي فيما يُعهد إليها من مصرف ليبيا المركزي، أو هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف أو الجهات الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، والبت في المسائل الشرعية الخلافية الواقعة بين المصارف والعاملين فيها.
 5. مراجعة المعايير الشرعية المعمول بها في مجال الصيرفة الإسلامية واعتمادها.
- 2.7 التحديات التي تواجه تطور نظام الرقابة الشرعية في ليبيا.
1. معاناة المصارف الإسلامية بصفة عامة من قلة الكادر البشري المتخصص في مجال المعاملات المصرفية الحديثة مما يؤدي إلى عدم وجود تصور واضح لهذه المسائل وصعوبة الوصول للحكم الشرعي فيها هو ما يعيق عمل الهيئة أيضاً، إذ ينبغي على العاملين التسلح بالمفاهيم الشرعية والثقافة الدينية التي توائم عملها، محادة إلى متطلبات الجانب الفني، فحداثة التجربة وانخفاض البرامج التأهيلية والتدريبية سواء كانت أكاديمية أو غيرها يؤثر سلباً على أدائها، فالكوادر البشرية العاملة حالياً في المصارف الإسلامية تلقت تدريبها وخبرتها في زمن المصارف التقليدية الربوية⁽²⁸⁾ (العاني، 2017م).
 2. تضارب الفتاوى في المسألة الواحدة في ظل عدم وجود مرجعية إسلامية للفصل في المسائل التي لا تتفق عليها الهيئات الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافق الأعمال المصرفية داخل البلاد، وبالتالي يبعث الشك في مصداقية وامتنال هذه المصارف للأحكام الشرعية⁽²⁹⁾ (محمد، 2009م).
 3. التحديات الفنية والعلمية المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية من حيث النقص في منهجية التدقيق والرقابة، الأمر الذي يجب تداركه من خلال وضع منهجية علمية موحدة للرقابة والتدقيق تتناسب بعمل المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، ومن جهة أخرى تظهر هناك المنهجية الناقصة في دراسة فقه المعاملات المالية واحتوائه بالعاملين، بالتالي يستلزم دراسة المنتجات والأدوات بشكل منهجي مؤصل والابتعاد عن الفتاوى المجردة.

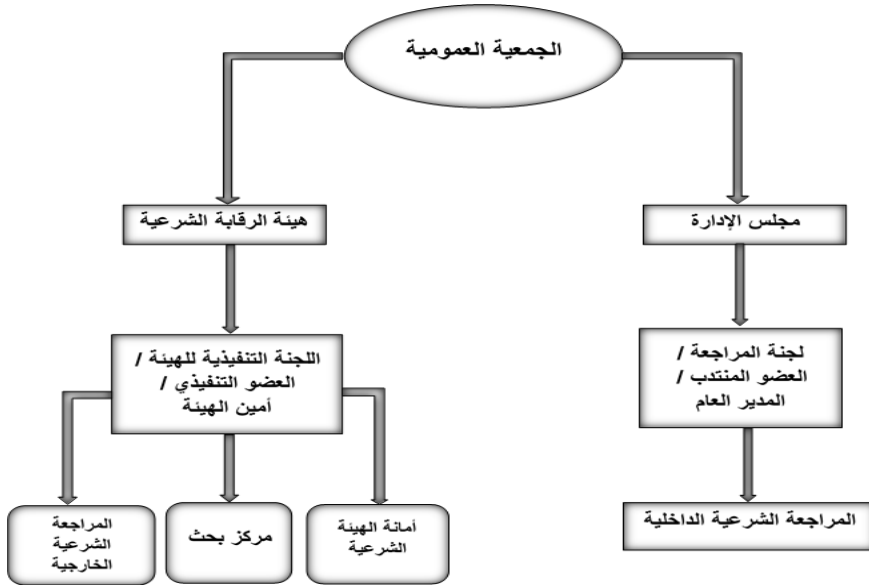
4. التطور السريع في المعاملات الاقتصادية والمصرفية التي يغلب عليها الطابع التقليدي الربوي والقوانين الوضعية التي تحكمها وبين الاستتباطات الفقهية التي يجب أن تواكب الأحداث المتطورة، مثل بطاقات الائتمان والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية والهندسة المالية ومختلف منتجاتها التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة.

5. الحاجة إلى إعادة تنظيم وجدولة القوانين النافذة، بما يتفق وأسس وأحكام الشريعة الإسلامية⁽³⁰⁾ (م.ل.م، 2016م).

6. ضيق اختصاصات الهيئة، حيث يقتصر دورها أحياناً على صورة سؤال وجواب⁽³¹⁾ (عويضة، 2017م).

3.7 الهيكل التنظيمي النموذجي والزامية قرارات الهيئة:

أن درجة إلزامية قرارات الرقابة الشرعية تعتمد على مكانتها في الهيكل التنظيمي للمصرف، "كما سيوضحه الشكل التالي" من تم على درجة قوة الأعضاء الشخصية من خلال تمسكهم بأرائهم وفرضها على الإدارة، وعلى كيفية تطبيق القرار داخل المصرف بشكل عام، في حين إن استقلالية الرقابة الشرعية واكتساب قراراتها صفة الإلزام من المبادئ الأساسية لإعطاء الرقابة الشرعية حقها في القيام بدورها في الإفتاء والتوجيه والمراجعة والتصحيح، ولا توجد أي قيمة للرقابة الشرعية إذا لم تكن قراراتها ملزمة للمصرف، لأن الفتوى الصادرة عنها هي حكم شرعي واجب الإلتباع شرعاً، المقصود هنا بالإلزامية هو اكتساب هيئات الرقابة الشرعية سلطة حمل المصارف على تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات، وبالتالي يعتبر مبدأ الإلزامية في الرقابة الشرعية من أهم العوامل في تحقيق الهدف الرئيسي ضمن أعمال المصارف الإسلامية، وملزمة للمصرف بكل مؤسساته⁽³²⁾ (بن عمارة، 2014م).



المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

برنامج المراقب والمدقق الشرعي (CSAA)

يتبين من خلال الشكل التوضيحي تركز الجمعية العمومية في أعلى الهيكل التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية لتعكس كلاً من إدارتي مجلس الإدارة والهيئة الشرعية، وتبين مدى إلزامية القرارات لهذه الإدارات، كما إن مهمة المراجعة الداخلية هي مساعدة المدير في القيام بواجبه اتجاه الالتزام بتنفيذ القرارات الشرعية وتهدف فحص نظام الرقابة الداخلية بالتفصيل كهدف رئيس لها وتقوم به من حيث مدى قدرته على ضمان تنفيذ للقرارات الشرعية، وإجراءات الاختبارات التفصيلية للتأكد من مطابقة العمليات المنفذة للقرارات الشرعية، وبالتالي فإن ارتباطها فنياً وإدارياً بلجنة المراجعة، (التعيين والفصل والمساءلة والمكافأة والتقرير)، في حين تضل مهمة المراجعة الخارجية مساعدة الهيئة في مهمتها المتعلقة بالتدقيق بغرض تكوين تأكيد معقول لدى الهيئة بأن المدير قام بواجبه فيما يتعلق بالالتزام بقرارات الهيئة، وبالتالي فإن ارتباطها فنياً وإدارياً بالهيئة، (التعيين والفصل والمساءلة والمكافأة والتقرير). (AAOIFI). (33)

8. الخلاصة:

مثلت المصارف الإسلامية اللبنة الأولى للاقتصاد الإسلامي في هذا العصر، وقد شهدت تطوراً سريعاً وانتشاراً واسعاً وتنوعت خدماتها ومنتجاتها لكي تغطي احتياجات الأفراد والجماعات والمؤسسات، فهذه المصارف تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية اللازمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الربحية الملائمة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليبيا في هذه المرحلة في امس الحاجة إلى بنائها وتنمية اقتصادها للخروج بها مما آلت إليه الأوضاع هذه السنوات، ولكي تستمر هذه المصارف لا بد أن تحتويها رقابة شرعية فاعلة تقوم بفحص وتحليل أنشطتها وأعمالها لتصبح متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، باستخدام أساليب ووسائل ملائمة لبيان الأخطاء والمخالفات وتصويبها لتحقيق الكسب الحلال، فهذه المصارف والهيئة أهداف مالية وابتكارية واجتماعية تنهض بها البلاد وتزدهر.

9. التوصيات:

1. التركيز على عملية التحول الكلي من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية في تنمية البلاد.
2. اتباع سياسات جديدة للتدريس في مواد الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية بصفة عامة في الجامعات الليبية.
3. تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في المصارف على آلية عمل المصارف الإسلامية ومنهجيتها.
4. يجب أن تكون لكل مصرف هيئة شرعية مؤهلة ومستقلة عن إدارات المصرف في الهيكل التنظيمي.
5. التعميم والنشر للفتاوى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية.
6. فتح مجالات للتواصل بين هيئات الرقابة الشرعية والجهات المستثمرة لإيصال آرائهم لهم والاستماع لاستفساراتهم واجاباتهم عن الأسئلة التي تستلزم الإجابة.

10. المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الهاشمي، محمد الطاهر: المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: الأساس الفكري والممارسات الواقعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، الطبعة الأولى، 2010م، ص 16.
3. محارب، عبد العزيز قاسم: المصارف الإسلامية "التجربة وتحديات العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2011م، ص 80.
4. العتري، محمد فتحي محمد: فقه المصارف الإسلامية بين المقاصد والوسائل، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2012م، ص 8.
5. السرطاوي، محمود علي: الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر ناشرون وموزعون - عمان الأردن، الطبعة الأولى 2015م، ص 364.
6. الرفيعي، افتخار محمد مناحي؛ وآخرون: المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012م.
7. دوابه، أشرف محمد: نقلاً عن: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 63.
8. عريقات، حربي محمد؛ وعقل، سعيد جمعة: إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية 2012م، ص 109.
9. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع - المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2015م، ص 23.
10. مرغاد الخضر، مقال بعنوان: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي في ظل نظام مصرفي معاصر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد السابع والعشرون، السنة التاسعة، 2005م، ص 11.
11. عبد الله، خالد أمين؛ وسعيفان، حسين سعيد: العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2015م، ص 35.

12. الأقرع، صالح قايد صالح أحمد: سياسة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية - اليمن نموذجاً - دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا، 2013م، ص 39.
13. دوابه، أشرف محمد: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2012م، ص 165.
14. العزاوي، محمد عبد الوهاب؛ الجرجري، أحمد سليمان محمد: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بين الواقع والطموح، دراسة تحليلية نظرية، بحث منشور 2018م.
15. عبد القادر، مطاي: الرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية متى تتحقق وكيف؟، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثاني، 2016م، ص 39.
16. يوسف، جميل تاجب: الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية - العدد الثاني، 2016م، ص 11.
17. أبو غدة، عبد الستار: الهيئات الشرعية "تأسيسها، أهدافها، واقعها"، المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، 22 - 23 رجب / 1423هـ، 9 - 10 أكتوبر - 2001م، ص 12.
18. عريقات، حربي محمد؛ وعقل، سعيد جمعة: إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثانية 2012م. ص 293.
19. شحاته، حسين: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية "سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي"، ص 11.
20. عريقات، حربي محمد؛ وعقل، سعيد جمعة: إدارة المصارف الإسلامية "مدخل حديث"، 2012م، ص 294.
21. قطان، محمد أمين علي: هيئات الرقابة الشرعية: اختيار أعضائها وضوابطها، المؤتمر السابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية - البحرين، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 22-23 جمادى الأولى 1429هـ - 27 - 28 مايو / 2008م.
22. أبو غدة، عبد الستار: تعريف الإفتاء والاستفتاء وحكمها بالنسبة إلى المؤسسات المالية، دراسات المعايير الشرعية، النص الكامل للبحوث والدراسات التي قدمت تمهيداً لإعداد المعايير الشرعية 1-54، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المجلد الثالث، ص 2020.
23. محمد زعير: في الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، ص 4-5.

24. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية، مرجع سابق، ص70.
25. مشعل، عبدالباري: الرقابة على المصارف الإسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 9.
26. مصرف ليبيا المركزي: قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، 2013م.
27. المرجع السابق؛ مصرف ليبيا المركزي.
28. العاني، أسامة عبد الحميد: تحديات العمل المصرفي الإسلامي الليبي، ورقة بحثية منشورة في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر، العدد 12، 2017م، ص 375.
29. محمد، زيدان: تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بحث مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول بدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ص 32.
30. إدارة الرقابة على المصارف والنقد: "تقييم التحول نحو الصيرفة الإسلامية - الواقع والآفاق"، 2016م.
31. عويضة، عدنان عبد الله محمد: المعايير الأخلاقية لهيئات الرقابة الشرعية والمصرف الإسلامي النموذجي، "الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها"، وقائع أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر، جامعة الزرقاء - الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017م، ص654.
32. بن عمار، نوال: واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 35/34، العدد 1، 2014م، ص 225.
33. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، برنامج المراقب والمدقق الشرعي (CSAA).



الشراكة بين القطاع العام والخاص ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا

د. عبدالناصر محمد ابوزقية

كلية الاقتصاد جامعة مصراته

د. موسى بلقاسم الطويل

المعهد العالي للعلوم التقنية - الزهراء

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كخطوة نحو طريق الاستفادة المتبادلة من مزايا كلا القطاعين ضمن بيئة اقتصادية معينة. وعلى مستوى الاقتصاد الليبي، ولسنين طوال كان القطاع العام هو المسيطر على جميع المهام الاقتصادية في البلد، بغض النظر عن مستوى أدائه الذي لم يرقى إلى مستوى الطموح ولأسباب عديدة قد تكون سياسية واقتصادية وأمنية... الخ. أما القطاع الخاص فقد كان ولازال أقل حظاً في التأثير على العملية الاقتصادية في ليبيا، وذلك أيضاً بفعل أسباب عديدة لكن هذا لا يعني عدم امتلاك أي منهما لمزايا تمكنه من التأثير في النشاط الاقتصادي، وبسبب ذلك تظهر الحاجة هنا لعمل كل منهما إلى جانب الآخر، في ظل شراكة مشروطة. هنا حاول البحث الإلمام بمضامين تطبيق مبدأ الشراكة في الاقتصاد للطموحات التنموية المستدامة في البلد وتحديد الآلية المناسبة لتحقيق ذلك والاستفادة منه على نحو ايجابي .

Abstract

This study aims at implementing the principle of partnership between the public and private sectors as a step towards mutual benefit from the advantages of both sectors within a given economic environment. At the level of the Libyan economy, for many years the public sector has been in control of all economic functions in the country, regardless of its level of performance, which has not reached the level of ambition and for many reasons that may be political, economic, security, etc. The private sector has been and is still less fortunate in influencing the economic process in Libya, also because of many reasons, but this does not mean that neither of them has the advantages of influencing economic activity. In a conditional partnership. Here, try to learn the two components of applying the principle of partnership in the economy to the sustainable development aspirations of the country and identify the appropriate mechanism to achieve this and benefit from it positively.
Keywords : Partnership, the public sector, the private sector, economical development

مقدمة

لقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد كافة إمكانيات المجتمع من قطاع عام وقطاع خاص ومؤسسات المجتمع المدني لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا لتحقيق الطموحات المستهدفة، وإن تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والإسلامية كبيرة جدا، وتشير الدراسات أن الدول الإسلامية تحتاج اقتصادياتها في ضوء النمو السكاني إلى توفير أكثر من 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030، وتدفع التكنولوجيا ثورة صناعية رابعة تعمل خلق وظائف أخرى، وحيث تتجاوز فجوة تمويل البنية الأساسية 1 تريليون دولار سنوياً، بالتالي صار من المستحيل والصعب مع الاعتماد على ما تخصصه الدولة من موارد وميزانيات، بل إن حشد الموارد وإشراك القطاع الخاص أصبح ضروريا ولزاما لتحقيق التنمية المستدامة، إما في ليبيا وبوجود قطاع عام هيمن على الحياة المناشط الاقتصادية لعقود فإن الأمر يأخذ أكثر أهمية وضرورة، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية مثل ليبيا إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظم لتبني التنظيمات المشاركة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة إغراضها على أساس شراكة تعاوني وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة حتى تحقق أهداف التنمية داخل الدولة.

مشكلة الدراسة

يقوم القطاع العام في ليبيا بتقديم الخدمات الرئيسية مثل الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي والصحة والتعليم والصناعات الكبرى والبناء والتشييد وغيرها من الخدمات التي تسهم في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتزيد من درجة الرفاهية لهم (صبري، 2009). وقد ازداد الاهتمام بهذه الخدمات نتيجة للانفتاح الاقتصادي والعولمة والذي أدى إلى تطور مستمر في أنماط الحياة وارتفاع كبير في احتياجات الناس الاقتصادية والاجتماعية، ترافق ذلك مع النمو السكاني المتزايد، والذي دفع بالقطاع العام إلى تحسين مستمر في مستوى الخدمات، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل المشاريع التي تقدمها للمواطنين. لذلك برزت الحاجة لدى الحكومة للبحث عن فرص استثمارية ومصادر تمويلية جديدة، والتي من المتوقع أن يلعب القطاع الخاص فيها دورا محوريا في قيادة عملية التنمية من خلال قدرته على توفير المصادر المالية اللازمة لتمويل المشاريع الخدمية والتنموية وتقليل درجة المخاطرة للمشاريع التي يقدمها القطاع العام، ولما يتميز به هذا القطاع من قدرة على توظيف موارد المجتمع بشكل أكثر كفاءة. وبهذا فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل: ما دور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص عند إدماجه في الأنشطة الاقتصادية في ليبيا وفق شراكة حقيقية وإستراتيجية ومقننة مع القطاع العام الليبي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أهم عناصر الاستدامة والتنمية الاقتصادية التي يمكن أحداثها في ليبيا خلال الفترة القادمة من خلال دراسة الدور الذي قد تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير الموارد المالية والغير مالية اللازمة والتي تحتاجها

ليبيا لإعادة الأعمار و لمواجهة المصروفات التشغيلية المتزايدة وتمويل مشروعات جديدة ، كما تتبع أهمية هذه الدراسة في تحليل ومعرفة حجم الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توفير خلفية علمية ومعلومات حقيقية لكي تستخدم في تطوير الاقتصاد المحلي، وكذلك تكمن أهميتها في معرفة آلية تطبيق وتنفيذ استراتيجيات شراكة حقيقية تضمن لها الاستمرار .

أهداف الدراسة

1- التعرف على واقع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وإبراز أهم المعوقات التي تواجه تحقيقها في ليبيا.

2- بيان أثر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على التنمية الاقتصادية داخل دولة ليبيا

فرضية الدراسة :يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا للجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

منهجية الدراسة : اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لأنه يساعد على وصف ظاهرة الشراكة بين القطاع العام والخاص والتنمية الاقتصادية وتوضيح أهم الأدوار التي تقوم بها الشراكة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية

المحور الأول : المفاهيم والإطار النظري لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
المحور الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مفهومها أهميتها وعلاقتها بالشراكة مع القطاعين العام والخاص
المحور الثالث: الشراكة في الاقتصاد الليبي وسبل تطبيقها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الرابع: تجارب بعض الدول في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

النتائج والتوصيات

المراجع

المحور الأول : المفاهيم والإطار النظري لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

مفهوم القطاع العام

القطاع العام هو كل الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والإطار المنظم لها التي تعمل على تنفيذ سياسات الدولة من خلال قانون الخدمة المدنية وبعض الأنظمة القانونية الخاصة، بهدف تحقيق مبدأ المصلحة العامة وتحقيق سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يقع على الدولة، باعتبارها المسؤولة عن جميع الأعمال في المجتمع، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مسؤولية ضمان أسباب الاستقرار الاقتصادي، أي تهيئة الشروط الأساسية لتحقيق هذا الهدف، ومرد ذلك يرجع إلى الوظيفة الأساسية للدولة وهي جلب المصالح لمختلف أفراد المجتمع). عبد الكريم، (2008)

ومن أهم خصائص القطاع العام أن وجوده أمر ضروري لسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أي دولة تسعى إلى القضاء على روابط تبعية وإرساء قواعد الاستقلال الاقتصادي أي بمعنى أن الحاجة إلى القطاع العام خاصة في الدول النامية مثل ليبيا أمر ضروري فلا يمكن تحقيق أهداف مثل

النمو الاقتصادي وتوزيع الاستثمارات وخلق فرص عمل التوظيف القوى العاملة المتزايدة وللمحد من التبعية للنظام الاقتصادي العالمي دون أن تلعب الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد من خلال مؤسساتها العامة، ومن هنا فخصائص القطاع العام تختلف من دولة إلى دولة أخرى حسب الاختلاف في السياسة العامة وحسب اختلاف شكل تدخل الدولة في الاقتصاد .

مفهوم القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي، انطلاقاً مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتأثير إيجاباً على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاضد دوره في النشاط الاقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليل من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي. وبهذا يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة. (الربيعي، 2004)

ويتميز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقة للأداء الفعال ونجاحه بعكس القطاع العام والذي هو بطيء في حركته ومبادرته لأنه يخضع لتخطيط المركزي وتعتبر أهم عوامل نجاح القطاع الخاص في كثير من البلدان حسب رأي بعض الاقتصاديين يمكن إيجازها في النقاط التالية .

1- وضوح الهدف للقطاع الخاص وهو هدف واحد هو الربح الأقصى وليس له أهداف أخرى
2- توظيف العدد الضروري من العمال وهذا عكس القطاع العام الذي يوجد فيه استمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجية

3- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد

4- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

وبهذا فإن الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي يشكل عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي المستدام فعبّر توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص الحد من الفقر.

تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص

كل الأدبيات التي درست هذا الموضوع وضعت تعريفاً خاصاً بها لا يخرج عن معنى إن الشراكة تعني بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع

ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

يتبين من التعريف إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث، متعدد الأوجه، ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني (متولي، 2010)

ويمكن إن نتناول التعريف بأكثر توسع بحيث نجد أن كل هيئة دولية تناولت موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يتناسب مع مبادئها، ووضعت لها تعريفا محددا، ومن بين مجموع هذه التعريفات نذكر : (صلاح، 2015)

1-تعريف صندوق النقد الدولي : الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء.

2-تعريف بنك التنمية الآسيوي: الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين هذين القطاعين في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.

3-تعريف الأمم المتحدة : يقصد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، وبحيث تكون الموارد والإمكانات لكلا القطاعين مستخدمة معا، وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بينهما بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك.(سعود ، فرحات، 2018)

خصائص وأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص
تشكل الشراكة بين القطاعين العام والخاص السبيل الوحيد لكثير من الاقتصاديات حول العالم ومنها الاقتصاد الليبي من أجل إعادة تمويل بنى تحتية وإنشائها الغرض منها تطوير الاقتصاد فالإقتصاد الليبي لا يمكن أن يتطور من دون بنى تحتية التي تُعتبر أكثر من ضرورة لأي إقتصاد حديث من أهمها نذكر خدمات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصالات الموابكة لتطورات العصر ومحطات الصرف الصحي والطرق والجسور والمياه وغيرها الكثير من أعمدة الحياة العصرية لاقتصاد ناجح يحافظ على بينته ويقدم لرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأبنائه. ومما لا شك فيه أن الاستثمار في البنى التحتية يؤدي دورا رئيسا في تحفيز نمو الناتج المحلي وتطوير الإقتصاد وتأمين نموه المستدام. فمشاريع البنى التحتية تسهم في إيجاد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في القطاعات جميعا ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها. كذلك للبنى التحتية تأثير مباشر على الخدمات العامة لجهة مدى توافرها واتساع نطاقها وشموليتها ورفع قدرتها التنافسية وخفض كلفتها وهذا يسهل من خلال الشراكة بين القطاعين. ويمكن إيجاز أهمية الشراكة بين القطاعين في بعض النقاط التالية. (الفيهيوي ،الوادي، 2012).

- تصحيح الوضع الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة .
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية .

- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية .
- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص
- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة والارتقاء بالمستويات التنموية.
- الإدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية باستخدام أحدث الأساليب
- تحسين مستوى عيش السكان وتطوير أنشطتهم الإنتاجية.

طبيعة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها شراكة طويلة الأمد تهدف إلى تقديم خدمات عامه وإنشاء البنى التحتية عن طريق الاستفادة من الكفاءة الإدارية والقدرات التمويلية للقطاع الخاص. تتميز هذه الشراكة بأنها ليست شراكة برأس المال ولا شراكة بالإرباح بل هي أيضاً شراكة بالمخاطرة بحيث أنّ القطاع العام يحوّل إلى القطاع الخاص جزءاً من مخاطر المشروع ويحتفظ بأخرى وهذا ما يميز الشراكة عن الخصخصة وعقود الإدارة فالخصخصة تنطوي على تحويل مخاطر المشروع (من ربح وخسارة) إلى القطاع الخاص بينما تكتفي الدولة بدور التنظيم والرقابة. أمّا عقود الإدارة فتقتضي باحتفاظ الدولة بالمخاطر كلها لأنّ دور القطاع الخاص يقتصر على تقديم خدمة ما لقاء بدل يتفق عليه بين الطرفين. أمّا في ما يخصّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص فهي تشمل كل درجات الشراكة في المخاطر بنسب تختلف من مشروع إلى آخر بحسب المشاريع والاتفاقات المبرمة يتحمّل القطاع الخاص في عقود الشراكة مخاطر التطوير والتصميم والتشييد والتشغيل والاستكشاف والتمويل والتضخم. وهنا تكمن أهمية هذه الشراكة إذ إنّ القطاع الخاص أكثر ديناميكية لجهة التطوير والاستكشاف خصوصاً وأنه يسعى لرفع إنتاجيته ممّا ينعكس إيجاباً على الجودة والنوعية للسلع المقامة من جهة وعلى تخفيض الكلفة من جهة أخرى. وفي الوقت نفسه يتحمّل القطاع العام مخاطر البيئة والتنظيم وبعض الأمور القانونية الأخرى ويمكن أن يتحمّل الطرفان معاً المخاطر المتعلقة بالقاهرة والعلاقات مع العمّال والربح والخسارة (عادل 2006).

شروط تطبيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

هنالك طرق وأساليب مختلفة استخدمت على مستوى العالم فيما يختص بإمكانية تطبيق الشراكة على المشاريع والتي بموجبها تكون الشراكة خيار قابل للتطبيق نذكر منها.

1- الخدمات والمشاريع، والتي لا تكون ضمن المسؤوليات الحكومية والتي يخولها لها الدستور ولا تمس حقوق المواطن الأساسية، لا يمكن تقديمها عن طريق الموارد المالية العامة أو خبرة الحكومة وحدها .

2- الشريك الخاص يمكن أن يزيد من سرعة التنفيذ للمشاريع، ونوعية مستوى الخدمة وجودتها مقارنة بما يمكن أن توفره الحكومة اعتماداً على قدراتها الذاتية

3- عدم وجود موانع تنظيمية أو تشريعية تحد من مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع

4- استخدام الشراكة قد يفضي إلى توفير فرص من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي

- 5-اختيار المشاريع على أساس الجدوى العالية وذات الأولوية التنموية والجدوى المرتفعة
- 6-الاتفاق على معايير محددة للمشاريع مثل معيار زيادة الإنتاجية والتشغيل
- 7-وجود سياسات ولوائح مسهلة لعملية الشراكة في إطار تنظيمي

أنواع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تصنف الشراكة من خلال المفاهيم والتوجهات والمعايير وفق عدة أسس مثل نمط التنظيم واتخاذ القرار، نوع القرار، نوع القطاع، طبيعة النشاط، طبيعة العقد. حيث يتحدد الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص ضمن الشراكة ويمكن أن تكون الشراكة كما يلي (صلاح، 2015)

- 1-شركات تعاونية : وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس مشاركة بين القطاعين العام والخاص، وكالهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المتحققة عن النشاط
- 2- شركات تعاقدية : تكون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بموجب عقد بين الطرفين مع وجود جهة مرجعية واحدة تمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الأطراف الأخرى المساهمة في الشراكة وهذه الجهة لا تمارس أداء المهام بل تعتمد على الأطراف الأخرى في ذلك تكون قادرة على إنهاء الشراكة أحيانا بنانا على العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تأخذ الشراكات التعاقدية عدة أشكال مثل: التأجير، الخدمة، الإدارة، البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الاستراتيجي، والامتياز، ويدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أبرزها نظام البناء والتشغيل و نقل الملكية BOT
- 3- الشراكة التضامنية : إن التضامن هو كيان قانوني يأخذ شكل الشراكة ويكون فيه كل من الجهة الحكومية المعنية والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحا مشتركا ، وبصفة عامة، يساهم كل شريك في الأصول ويشارك في المخاطر وبموجب التضامن تكون الحكومة هي المنظم الأول والأخير، بالإضافة ألي كونها شريكا نشطا في الشركة العاملة.

أهداف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

أن الشراكة بين القطاع العام والخاص تحقق العديد من الأهداف نذكر منها.(بو عشيق، 2009)

- تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية و الخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك :
- التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية .
- وضع الأولويات لأهداف و مشروعات البنية الأساسية .
- مراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة .
- إدخال الإدارة و الكفاءات التي لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، و إشراكه في تحمل المخاطر .
- تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام :
- تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة .
- تفادي تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .
- تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال و التكاليف التشغيلية) .

- إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول و التشغيل و الصيانة .
- نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم و الإنشاء و التمويل و الصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة .

فوائد ومزايا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

إن رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاع العام والخاص تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية حيث يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات إما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصر على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد ويمكن حصر فوائد الشراكة بالنقاط التالية) بن نعمان،(2009

1. توزيع المخاطر الناتجة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف الشراكة.
 2. توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.
 3. تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام.
 4. إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع إن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم لبعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها.
 5. تبني مناهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء ممثلاً في تزويد أفكار إستراتيجية أفضل، منهج تنسيقي أفضل، وصياغة وتنفيذ أفضل.
 6. تولية البعد الاقتصادي اهتماماً أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.
 7. التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية، حيث يسهل الشريك المحلي مواءمة البرامج التي تشملها هذه السياسات لغرض توصلها إلى المشاكل المحددة، والفرص المتاحة لأسواق العمل.
 8. تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة.
 9. خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.
- المحور الثاني: التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مفهومها أهميتها وعلاقتها بالشراكة مع القطاعين العام والخاص
- انضمت ليبيا والعديد من الدول العربية والإسلامية في سنة 2016 إلى خطة الأمم المتحدة نحو مسيرة أهداف التنمية المستدامة، وهي تعد خطة عالمية مشتركة نحو التنمية، وقد أطلقت الأمم المتحدة تلك الخطة نظراً لاتساع فجوة التمويل العالمية للمشاريع الاستثمارية ومشاريع

البنية التحتية التي بلغت حوالي 3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، الأمر الذي يتطلب صياغة أفكار وشركات وبرامج تساهم في حشد الموارد من أجل زيادة نسبة التمويل في المناشط المختلفة. وتتبع فكرة الربط بين الشراكة والتنمية من كون كل من القطاعين العام والخاص يمتلك مزايا خاصة يمكن التوليف بينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل صعوبة تحقيق تلك الأهداف على أساس الأداء الفردي لأي من القطاعين. ومفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جوهره هو آلية أو وسيلة أو ترتيبات لتقديم خدمات معينة، وقد أصبح مصطلحاً شائعاً في دوائر الأعمال والحكومة ولاسيما في مجال التنمية الاقتصادية، ويتفق كثيرون على أن الشراكة أسلوب مهم لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة. وميزة هذا المنهج في التنمية أنه يجمع بصورة تكاملية عناصر القوة الموجودة لدى الفرعاء المشاركين؛ فشرركات القطاع الخاص تقدم الموارد المالية والخبرات الإدارية علاوة على ضبط الجودة، ويقدم القطاع المدني المعرفة المحلية، والالتزام نحو المجتمع، أما القطاع العام فهو مسئول عن القوة التنظيمية والتنسيق الاستراتيجي وقد أخذت الشرركات بين القطاعين العام والخاص في الظهور، إذ أصبح الكثير من المشاريع والأنشطة التي كانت حكرأ على الحكومة مثل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية يمول وربما يدار أيضاً من المنشآت الخاصة بموجب اتفاقيات وعقود بين الطرفين.

و إن ازدياد انتشار هذا الأسلوب على مستوى العالم هو دليل على أهمية هذا الأسلوب في الإدارة والتنظيم، مما يتطلب بحث كافة جوانبه، ومنها علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة بمعناه الحالي نتاجاً تطورياً لمفهوم التنمية، إذ شهد هذا المفهوم جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والعملية، فتقليدياً وفي عقد التنمية الأول خلال الستينيات، أين عرفت أغلب دول العالم مرحلة البناء الاقتصادي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقلال غالبية الدول النامية أخذ مفهوم التنمية مدلولاً اقتصادياً يرتبط بالنمو وفقاً لمؤشرات اقتصادية بحتة، كالدخل القومي والنتائج الإجمالية المحلي ودخل الفرد وغيرها من المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي، ومع بداية السبعينيات أخذ مفهوم التنمية المستدامة يكتسب أبعاداً سياسية واجتماعية وثقافية إلى جانب البعد الاقتصادي، وبهذا تطور المفهوم من النمو الاقتصادي إلى التنمية أين اتسعت مؤشرات التنمية وأصبح تأخذ معايير متعددة تعبر عن التغيرات الهيكلية التي تسود المجتمع (المبوهي، 2011). وفي بداية الثمانينيات عرفت مناقشات التنمية نقلة نوعية إذ تبنت جهات نظر أكثر تعمقاً لمسألة النمو والتنمية، فلم يعد مفهوم التنمية محصوراً في أبعاده التقليدية، إذ جرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية على غرار الفقر والعدالة التوزيعية ونضوب الموارد وحرمان الأجيال القادمة والتلوث، ففي ظل تزايد المؤشرات التي تبين الخطر البيئي الناتج عن النمو الاقتصادي أخذ البعد البيئي يتجذر في مفهوم التنمية ومن ثم بروز مطلب الاستدامة للحفاظ على نصيب الأجيال القادمة. وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون مساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما: مفهوم الحاجات، وخصوصاً الحاجات الأساسية للفقراء التي ينبغي أن تعطى أولوية، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي

على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل." وبالتالي تركز التنمية المستدامة من هذا المنطلق على الاستمرارية والأخذ بالبعد البيئي كبعد أساسي لذلك.

أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

إن مفهوم أهمية التنمية المستدامة للمجتمعات من أهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في أوساط المال والأعمال حول العالم، وتشير تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة إلى حقيقة أن التغيرات الدولية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة إنما تتيح فرصا كبيرة لمثل هذه المنظمات لكي تقوم بدور إيجابي بالتعاون مع الحكومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المجتمعية الشاملة ومن خلال المشاركة يمكن الوصول إلى درجة أكبر من الإشباع بالنسبة إلى احتياجات الأفراد في الدول النامية بما في ذلك تلك التي تمتلك قدرات اقتصادية، ومنه تبدو لنا أهمية دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص هو الدور المحوري في عملية التنمية وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققتها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، فمع زيادة دور القطاع الخاص يقل دور القطاع الحكومي ليصبح تسريعا في الدرجة الأولى وتذهب المشاركة الكبيرة لدفع عجلة التنمية إلى القطاع الخاص. وعلى المستوى العالمي وفي الدول الصناعية والتجارية الكبرى، أصبح هناك هدف لتحقيق تعاون متوازن وتكامل بين كل من الدولة ورجال الأعمال والمجتمع، أي الحكومة والقطاع الخاص لفائدة المجتمع والاقتصاد، في تحقيق التنمية دون الاعتماد كلية على جهة واحدة والإعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى. وحتى على مستوى دول العالم الثالث فإن هناك مبادرات تؤكد مفهوم أن التكامل بين الدولة والقطاع الخاص هو مسألة إرادة وتنفيذ مشاريع إنمائية مستدامة على الواقع. وتبرز أهمية هذا الطرح في الدور التي يقوم به القطاع الخاص في التنمية المستدامة للمجتمع وفي تحمل مسؤولية مهمة في ظل التطور الاقتصادي بشكل يسهم في استدامة التطور الاقتصادي واستغلال أوقات الرخاء الاقتصادي في العملية التنموية. والواقع يقول إن أسعار النفط لن تستمر في هذا الارتفاع أبد الدهر. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسية

أولاً: النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حالياً بما بينها من ترابط، تستلزم نهجاً متكاملأً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً: حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء.

علاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بالشراكة مع القطاع العام والخاص أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يمكنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في إنشاء البنية التحتية، والعمل على تقديم الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية من مسكن وتعليم وصحة، وما يتعلق بها من تحسين لوضع المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات اللازمة لمجمل السكان، بالإضافة إلى المحافظة على

البيئة، وتحسين نوعية الحياة وسوف نتأول العلاقة بين الشراكة ودورها في خلق التنمية المستدامة في الأتي

1. المشاركة في إقامة مشاريع البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم له. أصبحت الدولة تستعين بالقطاع الخاص لمساعدتها في تنفيذ وتطوير المشروعات، وهو ما شكل تحدي كبيراً يواجه كافة الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية على حد سواء، فالدول تحتاج إلى تقوية وتوسيع اقتصادياتها وزيادة بنيتها التحتية وتحتاج لتمويل هذه المشاريع بمبالغ كبيرة، لكن المشكلة أن العديد من دول العالم - وخاصة الدول النامية- لا يوجد عندها الموارد المالية لإقامة هذه المشروعات، نظراً لأنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وهي غير قادرة على تلبيتها. ومن هنا بدأ القطاع العام يلجأ إلى إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتنفيذ تلك المشروعات، نظراً لأنها تحقق مصالح كلا القطاعين، فالقطاع الخاص يتوافر لديه فرص مجدية للاستثمار وتحقيق الربح، والقطاع العام يحقق مصالح الدولة بزيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية بهدف تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتطويرها مع الاحتفاظ بملكيته. فإذا ما تمت الشراكة على أسس سليمة فسوف تؤدي بالتالي إلى تقديم الخدمات بشكل أفضل من الوجهتين الإدارية والإستراتيجية، فمن الوجهة الإدارية سوف تضمن جودة مخرجات المشروع، وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين المستفيدين من هذه المشروعات، وذلك بسبب كفاءة القطاع الخاص في التنفيذ، أما من الناحية الإستراتيجية فإن عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحسن من درجة المصادقية بتحديد المسؤوليات، وإدخال عنصر المنافسة إلى هذا القطاع-العام- بكل ما يتسم به من إشراف وضعف إداري وعدم كفاءة، كما أن إدخال عنصر المنافسة يضمن تقديم هذه الخدمات بالكفاءة والنوعية والكفاءة المطلوبة.

2. نقل المعارف والخبرات والتكنولوجيا. أن القطاع الخاص يمتلك من الخبرات والمعارف ووسائل التكنولوجيا الحديثة والبيئة التنظيمية ما لا يتوافر للقطاع العام، وتوافر مقومات الشراكة الناجحة بين القطاعين سيؤدي إلى نقل هذه الخبرات والمعارف من القطاع الخاص إلى القطاع العام مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إكساب الأفراد هذه الخبرات والمعارف ومن ثم خلق فرص عمل مناسبة لخبراتهم ومعارفهم التي اكتسبوها عن طريق الشراكة وبذلك يكون القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. تحقيق الكفاءة الاقتصادية. أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعني تكامل أهداف القطاعين حيث يكون القطاع الخاص مدفوع بحافز الربح بينما القطاع العام يسعى لتلبية احتياجات السكان وتحقيق رفاهيتهم، فإن دور الشراكة هنا أنها تساعد كلا الطرفين على تقوية الدافعية والطموح وتوزيع المخاطر بين الطرفين (أرباب، 2008). وهكذا فإن مشاركة كلا القطاعين تضمن دمج مزايا كل طرف مما يؤدي إلى الحصول على أقصى ناتج من السلع والخدمات، بالإضافة إلى أن إقامة المشاريع المختلفة تخلق فرص عمل عديدة وملائمة، مما يوفر مستوى معيشي لائق، ومن ثم تتحقق التنمية المستدامة.

4. استمرارية النمو الاقتصادي. إذا نظرنا إلى مقومات الشراكة الناجحة فإن توفرها يؤدي إلى تحقيق الأرباح للقطاع الخاص الذي من الممكن أن يوجهها إلى مجالات استثمارية أخرى ومن ثم يستمر النمو ويزداد. كما

أن استفادة الدولة من الشراكة بتحسين الكفاءات البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا وغيرها من الأوجه سيعمل على تحقيق المزيد من النمو واستمراريته ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

5. تحقيق برامج التنمية الاجتماعية.

يعتبر تحقيق الربح هو الهدف الأساسي للقطاع الخاص، ومع ذلك فإن إحداث التوازن بين هدف القطاع الخاص وأهداف المجتمع الأخرى يعد أمراً ضرورياً لنجاح وبناء دولة المؤسسات القائمة على الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، ويتم ذلك عن طريق دمج القطاع الخاص في برامج التنمية الاجتماعية وحل مشكلات المجتمع في مجالات التعليم والصحة والكفالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، وتحسين وضع الإسكان والمدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات الاجتماعية اللازمة لمجموع السكان مما يطور المجتمع المحلي وبالتالي يتغير مفهوم الشراكة إلى شراكة مجتمعية أكثر من تركيزها على جانب الأرباح (أرباب، 2008).

المحور الثالث: الشراكة في الاقتصاد الليبي وسبل تطبيقها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

على الدولة التوجه إلى الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك للتحويل التدريجي من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط المصدر الوحيد للدخل إلى اقتصاد متنوع المصادر وإزالة القيود القانونية والإجرائية إلى فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار وإشراكه مع القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة إن الدولة تمر بعدة مشاكل منها الانقسام السياسي والاقتصادي مما يجعل الدولة غير قادرة إن تقوم بمشاريع التنمية لوحدها وخاصة إن الدولة حالياً تحتاج إلى إعادة أعمار في شتى المجالات الاقتصادية وخاصة التنمية العمرانية في كل المناطق والمدن الليبية، كما يجب النظر في توزيع بنود الباب الثالث "التنمية" للموازنة العامة بهدف تخفيف العبء على الميزانية العامة والتوجه نحو تشجيع الاستثمار للمشروعات التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين. وبهذا يكون شكل التعاقد بين القطاعين العام والخاص على المهام التي يتولاها القطاع الخاص، وحجم المشاركة بين القطاعين في أطر عدة تشمل: تصميم المشروع، وتمويله، وتشغيله، وصيانته. وبناء على ذلك، تقوم الحكومة بتحديد أي من تلك المهام التي سيتولاها القطاع الخاص لتنشأ بمقتضاها صورة تعاقدية، يمكن تنظيمها وفق أحد الأشكال التالية:

- عقود الخدمة
- عقود الإدارة
- عقود الإيجار
- عقود الامتياز
- البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)
- البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT)
- البناء والتملك والتشغيل (BOO)

• البيع (البيع المباشر، أو من خلال بيع الأسهم في الأسواق المالية، أو البيع للعاملين والإدارة)

لماذا الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ليبيا

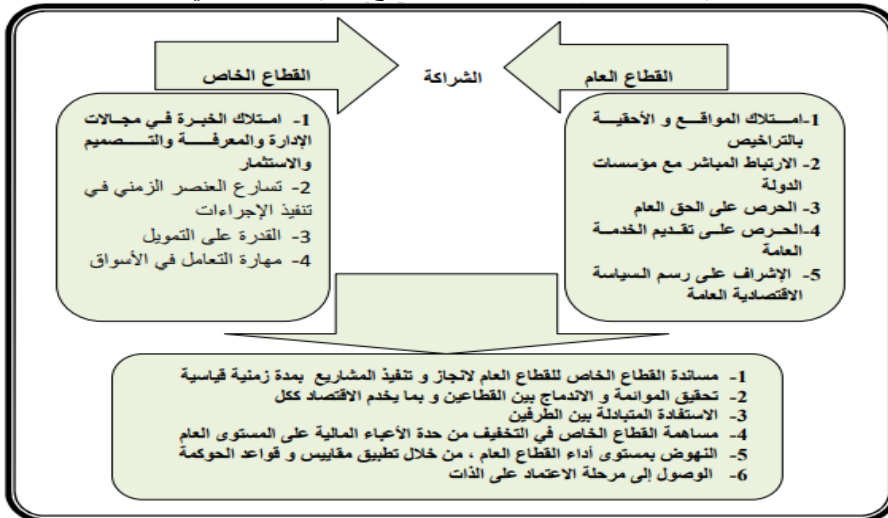
إن الشراكة تهدف إلى خدمة دولة ليبيا لتحقيق اقتصاد مستدام، يستند على المعرفة، والتنافسية والخبرة، والتنوع، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونتائج ومخرجات أفضل مما يستطيع أن يحققه كل قطاع بمفرده. ويتم ذلك عن طريق التفاوض، وتبادل الخبرات، والتوصل إلى معايير أفضل، وتوسيع الموارد المالية المتاحة نتيجة تعاون الأطراف. كما تساعد الشراكة على إبراز دور الدولة في التركيز على رسم السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية، ومراقبة مقدمي الخدمات وتنظيمها. إضافة إلى توفير رأسمال القطاع الخاص ومعارفه وخبراته في إدارة المشاريع، مما يساهم في تقليل المدد الزمنية لتنفيذها، وخفض تكلفة الخدمات وتحسينها. كما تحقق الشراكة الآتي.

- جذب وتنشيط الاستثمارات الوطنية، والإقليمية، والأجنبية
 - تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام
 - تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والابتكار
 - تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة، وتوفير فرص عمل جديدة
 - تخفيض وطأة الإنفاق والتمويل الحكومي، ومشاركة المخاطر مع القطاع الخاص.
- وبهذا تكون الشراكة بين القطاع العام والخاص ونجاحها في ليبيا من خلال أربع مسارات:
- تعزيزاً لأرضية المشتركة للحوار بين القطاع العام والخاص وتعزيز الثقة المتبادلة بينهما من خلال المنصات الحورية وورش العمل
 - المبادرات الوطنية الرامية لبناء القدرات لكل من القطاع العام والخاص مما تساهم في تنمية الاقتصاد
 - تعزيز بيئة الأعمال وتقديم التصورات لتحسين الإجراءات التي تؤثر إيجابياً على بيئة الأعمال من أجل الشراكة
 - آلية لتمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال إعداد مسودة قانونية للشركة من أجل إبرام العقود وتوضيح دور كل من القطاعين في الشراكة
 - مبررات اللجوء للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ليبيا
 - تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من أجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية) شحاتة، (2010
1. الاقتصاد في التكاليف: يمكن للجهات الحكومية المعنية تحقيق اقتصاد في التكلفة في مجالات إنشاء المشاريع واستغلالها وصيانتها

2. اقتسام المخاطر: يمكن للجهات الحكومية اقتسام المخاطر مع شريك خاص فالمخاطر قد تتمثل في تجاوز التكاليف، أو صعوبة الالتزام بالتشريعات الخاصة بالبيئة وغيرها، أو في خطورة عدم كفاية الإيرادات لتغطية أعباء الاستغلال
 3. تحسين مستويات الخدمات العمومية أو الحفاظ على المستويات الجيدة لها، حيث يمكن للشراكة أن تأتي بتحسينات في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكنها كذلك إدخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة ومستواها
 4. التنفيذ الأكثر كفاءة: يمكن تحقيق الكفاءة من خلال الجمع بين الأنشطة المختلفة
 5. تحقيق فوائد اقتصادية: الاندماج المطرد للجهات الحكومية في الشراكات يساعد على تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية الاقتصادية بأكثر فاعلية
 6. تكثيف فرص العمل التجاري: توفر مشاريع الشراكة فرص عمل تجارية أكبر للشريك الخاص مما يسمح للقطاع الخاص بالإبداع وتنويع أنشطته وزيادة مجالاته التجارية وكسب خبرة تتعدى نظام الشراء التقليدي
 7. تقليص الإنفاق العام وتخفيف الضغط على مستوى الميزانية العامة للدولة والتقليص من عجزها
 8. نقص كفاءة ومهارة الموارد البشرية لدى مؤسسات القطاع العام
 9. المساهمة في جذب الاستثمارات المالية الأجنبية للاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة التي يعجز القطاع العام إنجازها دون الشراكة مع القطاع الخاص
 10. اتساع فجوة البنية التحتية وظهور قصور واضح رافق تجسيد برامج التنمية الاجتماعية وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات
- متطلبات نجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ليبيا
- إن نجاح أي رؤية إستراتيجية على المستوى الاقتصادي العام تحتاج إلى ظروف وبيئة حاضنة وأدوات تساعد على تحقيق أهداف هذه الرؤية لذلك يمكن تحديد الخطوط العريضة لمتطلبات نجاح هذا الأسلوب بالآتي (وهيبة، 2014).
- 1- دعم سياسي قوي على المستوى الوطني مما يؤدي إلى تشجيع هذا النشاط مع وجود تطوّر واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوافرة لدى أطراف الشراكة.
 - 2- تحليل دقيق ومفصّل وشفّاف لجدوى المشروع قبل التعاقد.
 - 3- تحليل مفصل للمخاطر من جميع جوانب المشروع الفني والتجاري فضلاً عن المخاطر السياسية.
 - 4- عقود مبرمة جيدة وشفّافة وتنافسية ومفصّلة على المدى الزمني القصير والمتوسّط والطويل.
 - 5- الرغبة من قبل الشريك العام (القطاع العام) بالقبول في حلول إبتكارية.
 - 6- اختيار المشروعات المناسبة بحيث يمكن تكرارها لتحفيز القطاع الخاص.
 - 7- دعم استشاري مناسب قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوي خبرة .
 - 8- متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل

- إيجابيات الشراكة بين القطاع العام والخاص في ليبيا
أن الإيجابيات التي نراها محتملة في ظل تطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين في الاقتصاد الليبي يمكن إيجازها بالآتي.
1. مساندة القطاع الخاص للقطاع العام لانجاز وتنفيذ المشاريع خلال المدد الزمنية المطلوبة والمحاولة في إنجاحها ، عن طريق إمداد الأخير بالتمويل والمعرفة والخبرة في إدارة المشاريع.
 2. تحقيق الموائمة والاندماج بين عنصري (السعي لتحقيق الأرباح) و (السعي لتحقيق المنافع الاجتماعية) عن طريق إعطائها بعد اقتصادي واسع في السياسات الاقتصادية المعتمدة، وفي إدارة المشاريع وفق أسس اقتصادية سليمة.
 3. الاستفادة المتبادلة من رؤى وأهداف ومبادئ كلا الطرفين ، لغرض تحقيق الاستفادة القصوى من خبرة كل منهما في خدمة الاقتصاد الليبي.
 4. تهيئة مسببات التخفيف من الأعباء المالية والعجوزات المتفاقمة في الموازنات العامة، من خلال مساهمة القطاع الخاص في ذلك.
 5. النهوض بمستوى أداء القطاع العام، من خلال تطبيق مقاييس وقواعد الحوكمة، وتحسين كمية ونوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
 6. الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات، والتقليل من حدة المخاطر الإجمالية التي تواجه الاقتصاد وذلك من خلال توزيع عبء تلك المخاطر على أطراف الشراكة. ويمكن تلخيص الإيجابيات التي نتوقع تحقيقها من الشراكة بين القطاع العام والخاص في الشكل رقم(1)

الشكل رقم (1) إيجابيات الشراكة بين القطاع العام والخاص في ليبيا



المصدر: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية-السنة الحادية عشر-المجلد الثالث عشر-العدد السادس والثلاثون-

2015

دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا

لقطاع الخاص دورا مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في اغلب المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه. وتزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي حتى باتت هذه الأهمية محور جوهر عملية التنمية في كافة بقاع العالم بل أكثر من ذلك أن لا تنمية بدون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها.

ويمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لما يتمتع به هذا لقطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي في النقاط التالية (عبدا لرزاق، 1999).

1. المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل، ويمكن للدولة أن تشجع هذا الدور من خلال التعليم والتدريب، إذ يعمل التعليم والتدريب على رفع إنتاجية عنصر العمل وبالتالي تزايد رغبة القطاع الخاص في توظيف المزيد من العمل.
2. توسيع وتطوير النشاطات الإنتاجية، سواء تحسين نوعية المنتجات أو إدخال منتجات جديدة أو تقنيات إنتاج أفضل.
3. تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية بما في ذلك الكفاءة الإنتاجية إنتاج السلع بأقل تكلفة والكفاءة التوزيعية إنتاج السلع بالمواصفات والكميات التي يحتاجها المجتمع ويمكن أن تسهم الدولة في تعزيز هذا الدور من خلال مراكز البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والسياسات الضريبية.
4. التصدير وتوسيع المنافذ التصديرية، حيث تلعب الصادرات دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي خاصة إذا كان السوق المحلي صغير نسبيا. ويمكن للدولة أن تشجع التوجهات التصديرية للقطاع الخاص من خلال سياسة تجارية ملائمة، وإزالة العقبات والعوائق الإدارية والبيروقراطية في المعابر الحدودية، وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.

المحور الرابع . تجارب بعض الدول في الشراكة بين القطاع العام والخاص
يهدف هذا المحور إلى إعطاء لمحة عن واقع الشراكة في عدد من دول العالم والتي تمثل الشراكة فيها حالة نجاح كبيرة، تتنوع هذه الدول بين دول متقدمة وأخرى نامية وذلك للتعرف إلى الأسس والمرتكزات المتعددة التي تحكم الشراكة بين القطاع العام والخاص في هذه الدول ، ودورها في تزويد الخدمات وتنفيذ المشاريع التطويرية والتنمية.

1- الشراكة في المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة رائداً رئيساً في الشراكة ، ومن أوائل الدول التي تم ممارسة الشراكة فيها، حيث بدأت الشراكة بتبني سياسة مبادرة التمويل الخاصة والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص ، من أجل الاستثمار في المشاريع العامة بعد التراجع عن سياسة الخصخصة التي كانت قد مارسها من قبل ، وبدا تطبيق مبادرة التمويل الخاصة بمشروع نفق القنال الانجليزي الذي يربط بين بريطانيا وفرنسا عام 1987 . وتم بعد ذلك تنفيذ مئات المشاريع بموجب هذه المبادرة . بموجب مبادرة التمويل الخاصة ،

يشارك القطاع الخاص في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل المشاريع ذات العلاقة مقابل تحصيله عوائد الخدمات المتصلة بها ، وعبر مدد زمنية يتفق عليها ، تؤول بعد ذلك ملكية هذه المشاريع إلى القطاع الحكومي .. وشمل تزويد الخدمات وفق المبادرة مرافق الخدمات الصحية ، والتعليم ، والسجون ، والإسكان ، ونظم المعلومات ، والصناعات العسكرية ، علاوة على مرافق البنية التحتية (الرشيد ، 2006).

2- الشراكة في فرنسا

عرفت فرنسا نمط " الشراكة بين القطاع العام والخاص " منذ العام 1988 ، أي بعد عام واحد فقط من انطلاقها في بريطانيا (جسر الملكة إليزابيث). ويتميز نموذج الشراكة الفرنسي بتركيزه على تطوير وتحديث المناطق الحضرية ، وبخاصة توفير خدمات البنية التحتية والنقل فيها ، ويزيد عدد المحليات في فرنسا عن 36000 مجلس بلدي وقروي ، منها 32000 لا يزيد عدد التجمع السكاني في الواحدة منها عن 2000 نسمة ، كما يتميز النموذج الفرنسي في الشراكة باهتمامه بالسياسة الاجتماعية اهتماماً خاصاً ، والتي تلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها ، وتشارك المنظمات غير الحكومية أو غير الرسمية مشاركة واضحة فيها ، حيث يوفر هذا النوع من الشراكات مرونة عالية تتلاءم مع التنوع في الخدمات التي يحتاجها المستفيدون (الرشيد ، 2006). وان نسبة العقود المنجزة حتى العام 2012 في المقاطعات والإدارات والبلديات حوالي 77% ويمكن استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً مثل (النقل ، الصحة ، العدل ، التعليم ، المرافق الحضرية والبيئية ، كفاءة الطاقة ، الاتصالات ، الرياضة والثقافة) (الأمين ، 2014)..

3- الشراكة في الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت أمريكا مجالات واسعة من مشاركة القطاعين في العديد من الخدمات التي كان يقدمها القطاع العام ، وبخاصة على المستوى الفدرالي والبلديات ، ومن أكثر مرافق الخدمات التي تم التشارك فيها : خدمات المياه ، والأبحاث والدراسات ، والتعليم ، والتطوير الحضري ، والطاقة ، وخدمات المحاكم ، والقضاء ، والشرطة ، والسجون ، وبناء الطرق ، والصرف الصحي ، وإدارة وتشغيل المرافق والخدمات العامة (الرشيد ، 2006).

4- الشراكة في مصر

بدأت مصر بتطبيق مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتشغيل البنية الأساسية في بداية تسعينيات القرن الماضي ؛ لعدم كفاية الاستثمارات العامة ولتحفيز النمو والاستثمار (سلام ، 2015). قامت الحكومة المصرية بتفعيل برنامج الشراكة مع القطاع الخاص ، من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية ، لكي يتم القضاء على الصعوبات التي واجهت القطاع الخاص في مشروعات الشراكة سواء كانت خاصة بإطار المؤسسة أو الخاصة بضعف الوعي العام بالإضافة إلى قيام الحكومة بإعداد مشروع القانون الجديد بالشراكة مع القطاع الخاص للقضاء على الصعوبات الخاصة بآليات التنظيم التشريعي ، وذلك في ضوء خطة الإصلاح الاقتصادي و إستراتيجية تشجيع استثمار القطاع الخاص ، وزيادة دوره في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاجتماعية و ذلك من خلال تحفيز إنفاق القطاع الخاص ، مقابل إنفاق القطاع العام في هذه القطاعات . يعتبر المشروع القومي للإسكان أحد النماذج الناجحة للشراكة بين القطاع الخاص والحكومي في مصر ، ويسهم في علاج مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ، واستهدف بناء حوالي نصف مليون وحدة سكنية خلال ست سنوات ،

بحيث تقوم الدولة بتقديم أراضي كاملة للمستثمرين بأسعار منخفضة ؛ لإقامة وحدات سكنية متوسطة للشباب محدود الدخل ، كما قامت الدولة بعقد بروتوكولات مع مجموعة من البنوك لتقديم قروض لكل وحدة سكنية (زكي ، 2009).

5- الشراكة في الأردن

قطعت الأردن شوطاً لا بأس به في إنشاء وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، خاصة في مشاريع التطوير الحضري مثل تطوير منطقة العبدلي في وسط العاصمة عمان ، وإدارة سوق المال الأردني ، والاتصالات ومشاريع أمانة عمان الكبرى الخاصة بالصرف الصحي ، وغيرها من المجالات وكذلك في الصناعات الإستخراجية مثل الاسمنت . وللتأكيد على أهمية الشراكة تم إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي مكون من عشرين عضواً موزعين مناصفة بين القطاعين العام والخاص ، تناط به مسؤولية وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهاتها يرأسها ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، علماً بأن الأردن من الدول العربية التي أنشأت شركات إستراتيجية مع منظمات أعمال عالمية في قطاعات حيوية مثل الاتصالات والإسمنت (الرشيد ، 2006).

الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل تحقيق التنمية ، وضرورة اشتراك القطاعين العام والخاص في إقامة المشاريع، من خلال الاستفادة المتبادلة بينهما من الناحية المادية أو المعرفية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد الحلول التي من الممكن أن تكون ناجحة في حل العديد من المشاكل المعقدة التي تعترض عمل الاقتصاد، وخصوصاً في مجال تنفيذ مشاريع التنمية الضخمة، والتي لا يمكن تنفيذها من قبل طرف واحد في كثير من الأحيان.
2. تمثل البنية التحتية المفتاح الرئيسي لتطور وازدهار أي بلد في العالم، حيث أن هذه العناصر تسهل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز فرص التنمية وتحقق الرفاهية المواطنين، وهذا ما يجعلها من أولويات الحكومة التي تكون مسئولة عن توفير سبل سير الحياة الطبيعية لمواطنيها من شبكات نقل براء، بحراً وجواً، وشبكة مياه واتصالات فعالة، وغيرها.
3. أن تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشاريع الشراكة الاستثمارية مع الجهات الحكومية وإيجاد التمويل اللازم لدعم مشاريع الجهة الحكومية والاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة في إنشاء المشاريع وإدارتها وتوزيع المخاطر وتقاسم المكاسب مع القطاع الخاص في مشاريع الجهة الحكومية يساعد في خلق التنمية.
4. تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطردة للدولة، ولكن هذا يتوقف على التشريعات ونصوص القانون، السياسات الضريبية المطبقة، توافر البنية التحتية، سياسات اقتصادية ملائمة، أوضاع سياسية مستقرة.
5. توافر الإرادة السياسية من أهم العوامل في نجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث أن توافر الإرادة السياسية لذلك ومحاولة تدليل كافة العقبات أمامها والمخاطر المحيطة بها يضمن نجاح وتأسيس شراكة حقيقية.

6. ضعف دور القطاع العام وكذلك القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة يعكس ضعف السياسات الاقتصادية ومستوى أداء الحكومة ، ولا يتحمل هذان القطاعان وحدهما إخفاقاتهما .

التوصيات:

1. وضع الخطوط العريضة والأهداف التنموية المرجوة من عملية الشراكة مع القطاع الخاص ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو تحسين أداء الخدمات العامة، ولكن من خلال تحقيق التنمية.
2. حصر التجارب الناجحة التي خاضتها الدول الأخرى عند الشراكة مع القطاع الخاص، وتقييمها والاستفادة من إيجابياتها وتلافي السلبيات الناجمة عنها.
3. تسهيل إجراءات الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال الإطار التشريعية والمؤسسية اللازمة لإنجاح هذه الشراكة، وكذلك إنشاء الأجهزة اللازمة لتنفيذ هذه القواعد والالتزامات .
4. التأكيد على ضرورة إيجاد قانون خاص ينظم الشراكة بين القطاع العام والقطاع خاص على ضوء المعايير الدولية وقوانين الدول المجاورة، وتوفير بيئة قانونية تؤسس لشراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص بغية تحقيق الأهداف المنشودة.
5. الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وتقييمها والاستفادة منها وتلافي السلبيات الناتجة عنها.

المراجع:

1. سعود وسيله، فرحات عباس، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، 2018.
2. محمد صلاح ، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، منشورة ، 2015.
3. ليث عبد الله الفيهيوي، بلال محمود الوادي ، الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص - الإطار النظري والتطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
4. خطاب، عبد الله شحادة.. المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات على مستوى المحليات الإمكانيات والتحديات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2010.
5. الربيعي، عبده محمد فضل ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، ، القاهرة: مكتبة مد بولي للنشر والطباعة، 2004.

6. بوعشيق، أحمد. عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، 1-4 نوفمبر، الرياض، السعودية، 2009
7. محمد متولي، دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص، التجربة المصرية. 2010-
8. عادل محمود، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
9. بن نعمان وآخرون، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الثاني، 2009.
10. صلاح محمد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عائد الاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر. 2015.
11. وهبية، غربي، الشراكة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة مسكرة، الجزائر، 2014.
12. عبدا لرزاق، وآخرون، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين 1999، الرابط: info.wafa.ps/pdf/24.pdf
13. الرشيد، عادل محمود، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم - النماذج - التطبيقات. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006
14. الأمين، لكحل، الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014
15. زكي، إيمان عبد المحسن، نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص - ما بعد الأزمة المالية. المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، معهد الإدارة العامة - السعودي، 2009
16. علياء حامد، سلام، تأثير مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص على نمو الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مصر. 2015.
17. عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب والمخاطر ومستقبل البيئة العالمي، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011
18. أحمد أرباب: الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح (دراسة نظرية)، ورقة عمل مقدمة في ندوة "عقود المشاركة والتحكيم في منازعاتها"، المنامة، البحرين، 2008.



رواد أعمال المشروعات الصغيرة في ليبيا بين الواقع و المستقبل

د. طارق احمد عجاج

كلية المحاسبة الرجبان - جامعة الجبل الغربي

الملخص

يهدف الباحث من هذه الورقة نحو التركيز على الاقتصاد المعرفي وتعميق ثقافة العمل الحر والتخفيف من قيود الوظيفة الحكومية، وتأتي أهمية المشروعات الصغيرة و ريادة الأعمال لتأخذ أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الليبي وزيادة قدرته التنافسية محلياً ودولياً .

مقدمة

في ضوء التوجهات العالمية نحو التركيز على الاقتصاد المعرفي وتعميق ثقافة العمل الحر والتخفيف من قيود الوظيفة الحكومية تأتي أهمية مشروعات الصغيرة و ريادة الأعمال لتأخذ أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الليبي وزيادة قدرته التنافسية محلياً ودولياً .

لذا يأتي الاهتمام بهذه المشروعات على مستوى الدولة لدورها المتزايد في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتنسيق بين كافة الجهات المعنية .

فمن الناحية الاقتصادية تؤدي إقامة المشروعات الصغيرة إلى زيادة فرص العمل المناسبة وزيادة الطاقة الإنتاجية والتشغيلية للاقتصاد الوطني ، ومن الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى توليد روح المبادرة والابتكار والتنافس بين الشباب فضلاً عن المساهمة في حل مشكلة البطالة وما يترتب عليها المساهمة في حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وقد زاد الاهتمام في الدولة الليبية ببرنامج المشروعات الصغيرة و ريادة الأعمال في وجود هدف سياسي بضرورة تنمية ثقافة ريادة الأعمال ودمجه في النظام التعليمي المعمول به في الدولة وتقديم المساعدات الفنية والتدريبية والمادية اللازمة، وكذلك العناية بإصدار التشريعات المنظمة لهذا النشاط .

اهداف المبادرة

1. دعم الشباب الليبيين (رواد الأعمال) لتطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع صغيرة قائمة للمساهمة في دفع عجلة التقدم و النمو الاقتصادي.
2. تعزيز روح ريادة الأعمال و تأسيس المشروعات الصغيرة وإلهام الابتكار في جميع القطاعات .
3. الاقتصادية في الدولة تماشيًا مع رؤية الدولة الليبية الاقتصادية الأفضل.
4. نشر ثقافة ريادة الأعمال في الدولة بين الشباب ، وجمع الخبراء في المجال من مختلف القطاعات.
5. التأكيد على أهمية تأسيس المشاريع الصغيرة مماثلة في الدولة الليبية ، تأكيدًا على مواكبة ليبيا للمتغيرات الاقتصادية العالمية.
6. العمل على تشجيع الخريجين من الجامعات و المعاهد العليا و المتوسطة على اقتناص الفرص لإنشاء مشروع صغير يحسن به وضعه المالي و يزيد من دخله.

التطور التاريخي لمفهوم ريادة الأعمال

أشارت أدبيات الإدارة إلى العديد من المفاهيم لمصطلح ريادة الأعمال التي يمكن تناولها على النحو التالي :

يرجع مفهوم ريادة الأعمال للاقتصادي الفرنسي كانتيلون **Cantillon** ،

حيث عرف الريادة بأنها :

(التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة والاتجاه، وذلك مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق) .

وكانت أهم الإسهامات في وضع تعريف واسع لهذا المفهوم كانت للخبريين الاقتصاديين

جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter

وفرانك نايت **Frank Knight** خلال القرن العشرين ، حيث يعرفان ريادة الأعمال بأنها

(عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية) .

وعرف الاتحاد الأوروبي عام 2003 ريادة الأعمال بأنها :

(الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار

أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة) .

مجموعة أنشطة تقوم على الاهتمام ، وتوفير فرص العمل ، وتلبية الحاجات ، والرغبات من خلال الإبداع وإنشاء المشاريع الصغيرة .
تعريفات ...

1. هي عملية خلق منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف

2. المخاطرة وعدم التأكد.

3. هي العملية التي يتم من خلالها خلق أنشطة اقتصادية جديدة عن طريق البحوث ، التطوير ، الإنتاج ، والتوزيع للمنتجات والخدمات المبتكرة ، بحيث ينتج من هذه العمليات زيادة نسبة نجاح المشاريع الصغيرة عن طريق الأعمال الريادية التي تسهم في تحسين التنمية الاقتصادية وخلق فرص وظائف جديدة ، وذلك من خلال تطوير نظم متكاملة للتدريب ، والدعم وتزويد رواد الأعمال بالمعلومات والبيانات اللازمة وتقييم وتطوير المهارات والقدرات الفردية ، وتقديم الاستشارات والنصح والإرشاد لهم على نطاق واسع لتطبيق معرفتهم وابتكاراتهم .
4. وقد عرفت الريادية (عملية الاستحداث أو البدء في نشاط معين ، كما يعنى تحقيق السبق في قطاع معين ، وعملية إدارة النشاط أو العمل في ميدان محدد ، والريادي هو الذي يبتكر شيئا جديدا بشكل علمي وشمولي)

وعليه فإن الريادة = العمل الحر.

و نحاول إن نعمل على إن تكون الدولة الليبية من الدول الرائدة في برنامج المشاريع الصغيرة و ريادة الأعمال ، حيث تعمل معظم الأسر الليبية على تشجيع ودعم أبنائها ماديا و معنويا للاستثمار في المشروعات الصغيرة ، و معظم الأعمال التي نشاهدها الآن هي نتيجة لدعم الأسر الليبية لأبنائها .

ونستخلص من هذه التعاريف إلى أن ريادة الأعمال هي :

1. النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع عمل جديد ويقدم فعالية
2. اقتصادية مضافة ، كما أنها تعنى إدارة الموارد بكفاءة وفعالية
3. لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي وأدارى جديد .

4. وبالتالي فإن ريادة الأعمال تشير إلى إنشاء عمل حر يتسم بالإبداع ويتصف بالمخاطرة يسمى (مشروع صغير).
5. العوامل التي تساعد على ظهور نشاط ريادة الأعمال بالدولة.
- يوجد عدد من العوامل التي تشجع على ظهور مفهوم ريادة الأعمال على المستوى المحلي والعالمي من بينها :

1. تركيب الاقتصاد الوطني
2. النمو السكاني وكثافة السكان
3. الرغبة في زيادة متوسط دخل الفرد
4. تزايد البرامج التوعوية والتثقيفية بأهميه ريادة الأعمال
5. التسهيلات المصرفية التي تمنحها الحكومة عن طريق المصارف و مؤسسات الدولة
6. التطور التكنولوجي Technological Development
7. ظهور مفهوم العولمة
8. هيكل القطاع الصناعي وتركيبته التقليدية
9. ظهور مجالات جديدة للتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص نحو إطلاق قدرات الشركات وإيجاد الفرص لتشجيع استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاجتماعي .
- البرامج التدريبية للموارد البشرية لتمكينها من العثور على الطريق الصحيح نحو صناعة ريادة الأعمال و أفقناص الفرص لمشروع صغير.

1. ظهور عدد من رواد الأعمال كأبطال ناجحين في حياتهم
2. التقدم في برامج التعليم مع تنوعها .
3. العوامل الاقتصادية و الديموغرافية .
4. تطور التطور التكنولوجي .
5. تزايد الاتجاه نحو الحياة المستقلة .
6. التجارة الالكترونية
7. التحول نحو الاقتصاد الخدمي .

فوائد المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال

قبل الشروع في إنشاء أي مشروع من المهم لرائد الأعمال أن يدرك فوائد ملكية المشروع الصغير وقيامه بنشاط حر كرائد أعمال وهي على النحو التالي :

1. الاستقلالية
2. خلق فرص عمل جديدة
3. تحقيق الذات و الطموحات
4. فرصة تحقيق الأرباح
5. فرصة التمييز وإثبات الذات
6. المساهمة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

العوامل المؤثرة على مشاريع ريادة الأعمال

التعليم : تتفاوت نسبة رواد الأعمال في السوق الليبي وفقا للمستوى التعليمي (ما بعد الثانوية – الجامعية – ما بعد الجامعية ، ويمكن أن تقدر نسبة رواد الأعمال لمن هم في مرحلة ما بعد الثانوية بنسبة (10%) ، و الجامعية بنسبة (35%) أما ما بعد الجامعية فستكون بنسبة (55%) ،

وذلك يعود إلى عدة عوامل منها على سبيل المثال :

🌿 النضج الفكري والإبداعي لرواد الأعمال في مرحلة ما بعد الجامعة يفوق المراحل التعليمية الأخرى . خريجي الجامعات مؤهلين ومطلعين على التطورات التكنولوجية واستخداماتها ، وهم الأقدر على تحمل المسؤولية ولديهم معلومات ومؤهلات لا تتوفر لدى من لم يلتحقوا بالتعليم العالي .

🌿 حصول من يحملون الدراسات العليا على فرص وظيفية لدى الغير في سوق العمل .

🌿 تكلفة رأس المال للمشروع .

العمر : تتوافر أعلى نسبة لمعدل ريادة الأعمال عالميا بين الفئة العمرية ما بين 25 و 35 سنة ، وينطبق ذلك أيضا على الدولة الليبية ، غير أن نسبة ريادة الأعمال تظل ضئيلة في السوق الليبي من اجمالي السكان فهي تتمثل في الفئة العمرية (18-64) عاما و في النساء نسبة ضئيلة جداً تقريبا .

الطبيعة المجتمعية والديموغرافية إضافة إلى العرف الليبي .

الافتقار : تتباين المشروعات الصغيرة و نسب ريادة الأعمال في ليبيا تبعاً لكثافة السكانية فمثلاً يصل أعلى معدل له في العاصمة طرابلس ، يلي ذلك مدينة بنغازي ، و مدن الساحل و الجبل الغربي .

مستوى الدخل : إن مستوى دخل الفرد له أثر مباشر على النشاط الريادي الذي ينتهجه الفرد لتأسيس مشروع صغير .

البطالة : يمكن أن يكون للبطالة أثر سلبي على ريادة الأعمال إذا ما تزامنت مع عدم وجود فرص حقيقية لإنشاء مشروعات صغيرة وارتفاع معدلات فشل المشروعات لأنخفاض العائد عليها . إن مخاطر البطالة من الممكن أن يكون لها أثر ايجابي على المستوى الفردي من خلال تقليل تكلفة الفرصة البديلة للتوظيف الذاتي .

الخصائص المؤسسية : إن الخصائص المؤسسية مثل العوائق المركزية و الاحتكار ونظام حقوق الملكية وتوافر الموارد المالية والتمويل وإنفاذ العقود لها تأثيرها المباشر على مستوى ريادة الأعمال ، فالإجراءات الإدارية المعقدة قد تبطئ رواد الأعمال سواء المحتملين أو الحاليين وبالتالي تؤثر سلباً على عدد المشاريع الصغيرة ونمو المشاريع الصغيرة القائمة.

ثقافة المجتمع : من استطلاع الرأي السائد يبين تأثير ثقافة المجتمع الليبي على تشجيع ريادة الأعمال في الدولة، و يشير الاستطلاع إلى أن 86% من الشرائح المستطلعة من رواد الأعمال أكدوا أن الثقافة المجتمعية كان لها الدور البارز في تشجيع قطاع ريادة الأعمال ما ساهم في خلق فرص أعمال جديدة الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستوى السوق .

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة و ريادة الأعمال في الدولة الليبية

التعليم و التدريب : لم يعد تراكم عوامل الانتاج من تكنولوجيا ومعلومات وموارد مادية كافية بحد ذاتها لإحداث نمو اقتصادي حقيقي ، بل لا بد من تنمية الموارد البشرية لتكوين افراد يملكون القدرة على الخلق والابتكار واستغلال الفرص وأنشاء مشروع صغير و تحمل المخاطرة .

التمويل : يعد التمويل احد الصعوبات الرئيسية التي تواجه المشروع الصغير خلال

المراحل العمرية المبكرة ، حيث إن التمويل بشكله التقليدي كالقروض المصرفية قد تكون غير متاحة بشكلها الواسع والمرن للشركات الناشئة ما لم يكن هنالك ضمانات حقيقة للمشروع الصغيرة كوجود أصول ثابتة يمثل ضمان للقرض .

البحث و التطوير : لا يزال قطاع ريادة الأعمال بحاجة إلى انشاء منظومة خاصة للبحث والتطوير لريادة الاعمال تتبناها الدولة للمساهمة بصورة فاعلة في دعم الكيانات التجارية الناشئة الصغيرة والمتوسطة في السوق الليبي .

مراكز البيانات و المعلومات : حيث لا توجد جهة معنية بتوفير البيانات و المعلومات والاحصائيات و المؤشرات السوقية لريادة الأعمال و صانعي المشاريع الصغيرة ، وقد وجدنا صعوبة بالغة في الحصول على ذلك علما بأنها ضرورية جدا في تطوير الوضع الراهن لصناعة ريادة الأعمال في الدولة الليبية.

دعم المهارات التجارية للمبتدئين :

محدودية الدعم المتاح لدعم وتنمية مهارات رواد الأعمال ، وخاصة في مرحلة ما قبل البدء في ممارسة العمل التجاري الصغير (أفتراد مهارات التخطيط والإرشاد) ، وفي مرحلة ما بعد البدء في ممارسة العمل التجاري الصغير (افتراد مهارات إدارة وتشغيل العمل) .

تدني الوعي بالمؤسسات المتخصصة في دعم ورعاية شباب الأعمال الجدد

النفاذ للسوق :

قلة الوعي بالمؤسسات الداعمة والراعية ومدى تأثيرها .
المعوقات الكبرى الأخرى التي تواجه رواد الأعمال في جذب عملاء جدد لشركاتهم

راس المال لبشري :

ضعف ومحدودية المهارات المتخصصة والفنية لرواد الأعمال .
الضعف والقصور والمشاكل الواضحة في القوانين والإجراءات الحالية لسوق العمل

البيئة المجتمعية :

المعوقات المجتمعية والثقافية التي تواجه رواد الأعمال الجدد .
محدودية الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية في تشجيع الأفكار التجارية المبتكرة أو ثقافة العمل الحر ككل.

المعوقات القانونية و الادارية :

- صعوبة الترخيص والتسجيل .
- تعدد الجهات الرقابية .
- عدم وجود بيئة قانونية مناسبة تسهل الاندماج بين المنشآت التجارية الجديدة .
- المعوقات القانونية الأخرى (مثل طلب وجود عقود رسمية كشرط لدخول المنافسات الحكومية ، وغيرها) .
- الافتقار إلى المساعدات ذات الطابع الاستشاري والتوجيهي من قبل الحكومة داخل الجهات الرسمية .

المعوقات الادارية :

- عدم توافر المقومات الكافية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة لرواد الأعمال .
- عدم توافر المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة لرواد الأعمال، خاصة في مجالات إكساب مهارات العمل .
- عدم الاهتمام بإصدار دليل بأولوية المشروعات الصغيرة التي يمكن تنفيذها، أو المشروعات التي ليس لها جدوى .
- تدني الجهود الموجهة نحو مساعدة رواد الأعمال علي تخطيط الإنتاج وربطه بحاجة السوق .
- عدم الاهتمام بتوفير آليات ومساعدات كافية لاستيراد الآلات الحديثة للمشاريع الصغيرة و رواد الأعمال .
- ضعف الاهتمام بإصدار دليل لنظم ضبط الجودة حسب حجم المشروع الصغير .

مخاوف الشباب من مشاريع ريادة الأعمال

- بالرغم من أن ريادة الأعمال تتيح للرائد امتلاك المشروع الصغير الذي يحقق العديد من المزايا والفرص إلا أن الضرورة تستدعي الإحاطة بالمخاطر المحتملة للدخول في هذا المجال .
- أن الأشخاص الذين يفضلون الأمان الوظيفي ، وميزة الاستقرار الوظيفي ، والتمتع بنظام الإجازات الرسمية ، لا يفضلون الاتجاه نحو الاستثمار المستقبلي .

وأهم هذه المخاوف : (عدم استقرار الدخل ، المخاطرة ، مستوى معيشة أقل ، ساعات العمل الطويلة ، المعاناة من ضغوط العمل) .

هل ريادة الأعمال صناعة ام صفة مكتسبة ؟

الكثير من الجدل دار حول ماهية رواد الأعمال : من هم ؟ وما الذي يفعلونه ؟ فالمصطلح جديد على لغتنا العربية ، ولم يدخل إليها إلا مؤخراً ، ويمكن تعريف رائد الأعمال استخلاصاً من التعاريف آنفة الذكر بأنه الشخص صاحب المبادرة الذي يلاحظ وجود حاجة أو رغبة في السوق تشبع رغبات و حاجات المستهلك، فيأخذ المخاطرة ويقوم بتنظيم جميع الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة لإرضاء المستهلكين و توفير احتياجاتهم و إشباع رغباتهم، وذلك من خلال إنشاء مشروع صغير تجاري أو صناعي أو خدمي أو زراعي هدفه الربح أو هدف اجتماعي واقتصادي غير ربحي بعض الأحيان .

فالناس من حيث مصدر رزقهم ينقسمون إلى أقسام أربعة :

الموظفون : وهم الذين يعملون لدى الآخرين .

أصحاب المهن الحرة : وهم الذين يعملون لحسابهم الشخصي .

أصحاب الأعمال (والذين كانوا رواد أعمال في البداية):

يعمل الآخرون لحسابهم .

المستثمرون: وهم الذين يعمل المال لحسابهم .

علاقة ريادة الأعمال بالسوق الليبي ...

يتميز اقتصاد ريادة الأعمال بهيكلية لا مركزية للصناعة حيث يمكن المشروعات

الصغيرة والأفراد أن يكون لهم دورا كبير في تحقيق النمو الاقتصادي .

المرونة والمبادرة والمعرفة تعتبر عوامل أساسية في الإنتاج والتي تعطي ثقلًا لتعزيز

النمو في الاقتصاد الريادي .

أن قطاع ريادة الأعمال اثبت أن له أيضا مساهمة في تنمية سوق الدولة الليبية

وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تؤدي مساهمة الأفراد (رواد الأعمال)

في إنشاء

المشروعات الصغيرة دورا جوهريا في خدمة المجتمع الليبي .

صنفت الدولة الليبية في المركز رقم 104 عالميا من حيث تقديم التسهيلات لريادة

الأعمال .(مؤشر ريادة الأعمال العالمي 2018)

صفات ومهارات رائد الأعمال الناجح

الصفات والمهارات الشخصية من العوامل الرئيسية لنجاح رائد الأعمال ومعرفة ودراسة ستساهم في بناء نموذج لرائد الأعمال يمكن أن يحتذي به وأهم هذه الصفات هي :

🌱 مدى تقبل عنصر المخاطرة والقدرة على التحمل .

🌱 روح العزيمة والإصرار والمثابرة .

🌱 القدرة على التعامل مع الآخرين وإنشاء علاقات حسنة معهم ، حيث أن هذه المهارة تساعد المدير / المالك في كيفية التعامل مع الآخرين داخل المشروع (الموظفين) وخارج المشروع (العملاء).

الخبرة المكتسبة سواء كان بالعمل في القطاع الخاص أو كموظف في القطاع العام

فهي تفيد المستثمر في مشروعه الخاص من خلال الاستفادة مثلا من مهاراته الشخصية التي أكتسبها في عمله السابق ، كما يمكن أن يكون للخبرة السابقة دور فاعل في اكتشاف الفرص الاستثمارية أو الأفكار لمشروعاتهم المستقبلية وهكذا.

1. وضوح الهدف .
2. البحث عن أسلوب معين في الحياة .
3. لا يخافون من الفشل .
4. الاستقرار النفسي : القدرة على تحمل الاحباط والضغط النفسي والقدرة على مواجهة ما تفرضه عليهم الظروف .
5. الحماس : النشاط والقدرة على التعبير عن النفس والحيوية و التفاؤل .
6. الضمير : لديه حس المسؤولية والعدل و الرغبة الداخلية في بذل أفضل جهد و مع القدرة على ضبط النفس .
7. الجرأة الاجتماعية : المجازفة ، لا يخضعون للمؤثرات بسهولة ، يستجيبون للآخرين ، يتمتعون بالعزيمة .
8. رباطة الجأش : عمليون ومنطقيون ، لا توجههم أهوائهم (عواطفهم) ، لا يشعرون بالحرج من النقد .
9. الثقة بالنفس : أكثر السمات شيوعا بين القادة ، لا يعانون من الشعور بالذنب .
10. القدرة على الالتزام : تماسكهم ودقتهم في تعا ملاتهم الاجتماعية ، لديهم قدر كبير من البصيرة (فراسه).

11. طاقة عالية : الحفاظ على اليقظة والتركيز .
12. الحدس : الكثير من القادة يميلون إلى الاعتماد على حدسهم والثقة في (شعورهم الداخلي) عند اتخاذ القرارات .
13. النضج : يعتمد على الاعتراف بأن الكثير من العمل يمكن تحقيقه بتمكين الآخرين من العمل وليس بالتحكم فيهم.
14. القدرة على العمل في فريق : يقوم القادة ببناء علاقة ندية بين أفراد الفريق (تحدّي) مما يعزز من تماسك الفريق.
15. جاذبية الشخصية : لديهم القدرة على إثارة المشاعر (التأثير) في نفوس الآخرين، ربط الاهداف بمكافآت وقيم شخصية ملموسة.
16. واثقا من نفسه
17. قائداً
18. مبادراً
19. مبدعاً
20. مخططاً
21. مخاطراً
22. حاسماً
23. مديراً ومالكاً في الوقت نفسه
24. واعياً لقيمة الوقت (إدارة الوقت)
25. مدركاً بأبعاد عمله
26. عصامي

ترتيب الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال

يلاحظ من الجدول التالي أن الدولة الليبية تكون بالمركز 73 عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية وفق التقرير الصادر عن المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية ومقره واشنطن ويقدم مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمية نظرة مفصلة عن نظام المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال في 130 دولة من خلال دمج البيانات الفردية والمكونات المؤسسية . ويهدف هذا المؤشر إلى قياس جودة وحجم عملية ريادة الأعمال في هذه الدول، ويوفر فهماً عميقاً لريادة الأعمال عبر تقييم المواقف والقدرات والتطلعات الريادية والتجارية.

ترتيب الدول العربية في مؤشر ريادة الأعمال 2015

الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	الدولة	مجموع النقاط
١	٢٠	الإمارات	٦١,٦
٢	٢٤	قطر	٥٦,٢
٣	٣١	السعودية	٤٩,٦
٤	٣٧	الكويت	٤٧,٧
٥	٣٩	عمان	٤٧,٣
٦	٤٣	البحرين	٤٥,١
٧	٥٠	لبنان	٤٠,٧
٨	٦٣	تونس	٣٥,٥
٩	٦٥	الأردن	٣٣,٣
١٠	٧٣	ليبيا	٣١
١١	٧٩	الجزائر	٣٠,٢
١٢	٨٢	المغرب	٢٩,٤
١٣	٩١	مصر	٢٨,١

المؤسسات الليبية تشجع برنامج المشاريع الصغيرة و ريادة الأعمال

تحاول المؤسسات في الوقت الراهن الاستثمار في عقول الشباب وأفكارهم الإبداعية و يعد هذا الاهتمام نظرياً أحدى خطط التنمية والتي تعمل نحو توجيه اهتمام أكبر وتوسيع قاعدة الابتكار في جميع القطاعات وتوظيف التقنية في جميع مناحي الحياة مما يساهم في تحول الاقتصاد الليبي من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد أكثر تنوعاً قائم على الثروة المعرفية التي يعمل عليها كل الدولة المتقدمة ، ومن هذه الرؤية نحاول توجيه كافة المؤسسات الحكومية والشركات الكبرى في القطاع الخاص بدعم هذا التوجه من خلال إقامة العديد من الفعاليات التي تحفز على الابتكار والإبداع وريادة الأعمال .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد من الجهات الحكومية في ليبيا تقوم الآن بتباعد بعض طرق التحفيز الناجحة في الدول ذات الاقتصاد المشابه برصد عدد من الجوائز لتشجيع الشباب على العمل الحر وتحفيز بيئة ريادة الأعمال بتقديم جائزة الشباب الأكثر تنافسية ، وجائزة الشركات المنة الأسرع نمواً في الهيئة العامة للاستثمار في السعودية ، وغير ذلك من الجهود الكبيرة في العديد من الجهات التي أعطت مساحة واسعة للشباب في استثمار طاقاتهم الإبداعية وتشجيعهم على أن يكونوا رواد أعمال لمؤسسات وشركات ذات طابع ابتكاري وإبداعي وتم إنشاء العديد من الجهات في ليبيا لتفعيل هذا المفهوم و من أهم هذه الجهات هي البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى و المتوسطة و مركز أعمار طرابلس و

المؤسسة الوطنية للنفط و شركة الخليج العربي للنفط و معظم الجامعات و المعاهد العليا بالدولة الليبية .

ومن جانب آخر تقوم وزارة التعليم العالي و الهيئة الوطنية للتعليم الفني بنشر ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب بل ودعمت أنشطة مختلفة لتنمية روح التنافس بين الشباب في هذا المجال . ومن أهم الفعاليات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي وبشكل سنوي إقامة العديد من الدورات التدريبية و الندوات التوعوية و المؤتمرات العلمية لطلاب وطالبات التعليم العالي حيث تم وضع محور ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة من المحاور الرئيسية لمثل هذه الأعمال .

وتهدف فعالية ريادة الأعمال خلال هذه الدورات و اللقاءات إلى عرض التجارب الناجحة أو الأفكار الريادية القابلة للتطبيق والتحويل إلى واقع في المجال التجاري أو الصناعي بالإضافة إلى نشر وتعزيز ثقافة الإبداع وريادة الأعمال بين الطلاب والباحثين في التعليم العالي واكتشاف المواهب والطاقات التي يمتلكها الطلبة في هذا المجال واستغلالها وتوظيفها في حل مشكلات على أرض الواقع وتنمية الاقتصاد المعرفي الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة .

واقع المشاريع ريادة الأعمال في الجامعات و المعاهد الليبية ...

للجامعات و المعاهد دور كبير ومحوري نحو تحقيق مفهوم ريادة الأعمال لإنشاء المشروعات الصغيرة كطريق للتنمية المستقبلية المستدامة ولذلك حرصت الجامعات و المعاهد و المؤسسات المعنية بالأمر مثل المصارف و وزارة التخطيط و وزارة الاقتصاد و وزارة العمل على تبني برنامج المشروعات الصغيرة و ريادة الأعمال والذي يهدف إلى تعزيز مفهوم ريادة الأعمال لدى الطلاب والطالبات وأفراد المجتمع وتحفيزهم للعمل الحر ودعم ورعاية ونشر البحوث الموجهة نحو تفعيل ريادة الأعمال وتقديم البرامج والدورات اللازمة لتنمية قدرات أفراد المجتمع وإعادة تأهيلهم لإدارة المشروعات الصغيرة و ريادة الأعمال والمساهمة في تحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية فيما يخص تطوير المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية والعالمية في مجال ريادة الأعمال .

أطلاق مشروع 10 حاضنات الأعمال في 10 جامعات ليبية

(برنامج دولي كبير لدعم القطاع الخاص في ليبيا)

و يعتمد البرنامج علي أربع مكونات :

1. نشر ثقافة ريادة الأعمال .
2. تقديم خدمة الدعم الاقتصادي
3. تسهيل الوصول للدعم المالي .
4. تحسين ظروف الاقتصاد الليبي

والذي تتمثل رؤيته في دعم رواد الأعمال لتعزيز التنمية والتنوع الاقتصادي إلى جانب التنمية الاجتماعية في الدولة الليبية و يهدف البرنامج إلى تحويل الأفكار الجديدة والمبتكرة إلى مشروعات ناجحة على أرض الواقع، كما يشجع رواد الأعمال على اكتشاف واستغلال إمكاناتهم الريادية الفعالة في مجال الأعمال من خلال سجل الإنجازات التجارية المتميزة الموجودة على أرض الواقع .

إذ توفر مبادرة حاضنات الأعمال لعدد 10 جامعات ليبية دليلاً إرشادياً متخصصاً في مجال ريادة الأعمال وخبرات ذكية للارتقاء بفرص رواد الأعمال في تحقيق أعمال مربحة و قد استهدفت هذه المبادرة الطلبة الخريجين الجدد و المستعدين لدخول سوق العمل، هذا وتتلخص مهمة المبادرة في تنفيذ برامج متكاملة من خلال تطوير الأعمال المتوسطة المستدامة وتوسيع قاعدة رواد الأعمال في ليبيا وتوفير البيئة المناسبة لهم، إذ ستواصل هذه المؤسسات العلمية دعمها في مجال ريادة الأعمال ، من خلال إجراءات محددة منها توفير البيئة المناسبة وتوفير المساندة في مرحلة ما قبل التمويل، بالإضافة إلى توفير المساندة عبر التمويل وما بعد التمويل

آلية تفعيل وتطوير المشاريع الصغيرة و ريادة الأعمال في الاقتصاد

- ضرورة إنشاء مراكز الخدمة الشاملة لخدمة مرتادي الأعمال الجدد يقدم فيها الأدوات الضرورية وإتاحة خدمات الارشاد والنصح لمرتادي الأعمال، وكذلك مساعدتهم في تحديد انسب الجهات التمويلية .
- التفكير في إعطاء معاملة تفضيلية لمنشآت شباب الأعمال في المنافسات الحكومية من خلال تشجيع مؤسساتها والشركات المملوكة لها على تخصيص

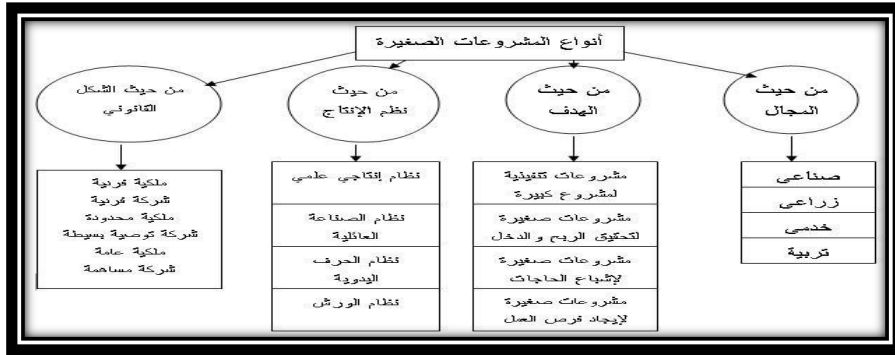
حصة من صفقاتها أو مشترياتها لمنشآت شباب الأعمال، كما وإتاحة معاملة تفضيلية لمشاريع شباب الأعمال في المنافسات الحكومية .

- إجراء إعادة التهيئة للمؤسسات التعليمية من خلال مراجعة المناهج التعليمية والبرامج التدريبية والدورات التوعوية والتي تؤثر على تشجيع العمل الحر بالمجتمع الليبي، و محاولة ادراج منهج او مادة تعليمية متخصصة تتناول ريادة الأعمال (المفاهيم - الطبيعية - الممارسات) في المراحل المتوسطة والثانوية والجامعية .
- الدعوة إلى القضاء على الروتين والبيروقراطية الحكومية (تعزيز ودعم التوجه ناحية حكومة إلكترونية) وذلك من خلال الدعوة إلى تسهيل الإجراءات النظامية والتحول السريع لكافة الخدمات الحكومية إلى أساليب الكترونية والبعد عن التنظيم المفرط بالأنظمة المفرطة كثيرا ما تعيق المشاريع الصغيرة
- إنشاء بنك معلومات متخصص عن مشاريع رواد الأعمال ويكون علي صلة وثيقة بالهيئات الحكومية والمؤسسات المالية ذات العلاقة بتلك المشروعات .
- توفير المنح والقروض الحرة من الضمانات لرواد الاعمال القادرين على تقديم خطة أعمال جيدة.
- الاستفادة من الممارسات الدولية المتمثل في اقتصاديات المشروعات الصغيرة و ريادة الاعمال واستخلاصها وتفعيلها لدعم المبدعين والمبادرين في ريادة الأعمال الليبية.
- إتاحة المزيد من القطاعات للمشاريع الصغيرة الخاصة وصياغة سياسات مشتريات حكومية تميز بها
- لدعم الاعمال التجارية الصغيرة من خلال المشتريات الحكومية.
- الاهتمام بالبرامج الاعلامية المخصصة لدعم شباب رواد الأعمال و المشروعات الصغرى لما للأعلام من أثر ايجابي في دفع الشباب نحو التفكير والابداع في خلق الفرص الحقيقة في نطاق ريادة الأعمال.
- زيادة الوعي بأهمية ريادة الأعمال، وإكساب رواد الأعمال الخبرة اللازمة لتشغيل وإدارة مشروعاتهم من قبل حاضنات الأعمال .
- دعم المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بالتمويل المالي المناسب .
- توجيه الشباب نحو أهمية العمل الحر وأهميته في الوقت الراهن .

- الحرص على اختيار رائد الأعمال وتزويده بالدورات التدريبية الملائمة ، ودعمه مادياً ومعنوياً قبل تنفيذ المشروع الريادي .

نصائح مهمة لرواد أعمال المستقبل

1. أعتد على الله ثم على نفسك .
 2. خطط ونفذ وركز نحو تحقيق هدفك .
 3. كن مبدعاً ولا تكن تقليدياً .
 4. أتقن ما تفعله وافعل ما تتقنه
 5. اجعل عندك العزيمة والاحترافية في العمل .
 6. تعلم أثناء ممارسة العمل واستفد من أخطائك .
 7. اعتن بصحتك
 8. لا تقع فريسة أحلامك وتفكيرك المثبط .
 9. أقدم ولا تتراجع .
- إن نجاح الأعمال يمكن أن يتحقق من خلال أشخاص يملكون صفات وسمات محددة يطلق عليهم المبادرون .
- إن النجاح في ممارسة العمل الحر لا يقتصر على امتلاك عدد من السمات بل يتجاوزها إلى تنمية المهارات الهامة .
- إن مشاريع الريادة من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي ومن أهم أدوات التوظيف الأمثل للموارد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .
- وعليه فقد ظهرت العديد من الدراسات التي تدعو إلى تبني فكرة تنمية سمات (المبدع الإنتاجي) لدى الشباب والعمل على احتضانها من أجل تكوين جيل يساهم بشكل فاعل في الاقتصاد الوطني ولاشك أن بناء هذا المفهوم الاجتماعي ودعمه .



الميثاق الأوروبي للمشروعات الصغيرة (صيف 2000)

الالتزامات

1. تقوية روح الإبداع والابتكار والعمل الحر بما يمكن الاتحاد الأوروبي من مواجهة
2. التحديات القادمة وضع إطار إداري ومالي وتنظيمي يساهم في حيوية المشروعات ويحترم مكانتها
3. ضمان النفاذ إلى الأسواق من خلال حد أدنى ممكن من المتطلبات التي تتفق مع أسس وأهداف
4. السياسات العامة
5. تسهيل الوصول إلى أفضل الأبحاث والتقنيات
6. تسهيل الحصول على التمويل اللازم طيلة حياة المشروع
7. تحسين الأداء بشكل مستمر بتوفير أفضل بيئة للأعمال الصغيرة في العالم
8. الاستماع إلى صوت المشروعات الصغيرة
9. تقديم مستوى متميز من الدعم للمشروعات الصغيرة.

مداخل العمل

1. تدريب والتعليم
2. التأسيس والانطلاقة
3. القوانين والأنظمة
4. توفر المهارات
5. تحسين التواصل الإلكتروني

6. النفاذ للأسواق الخارجية

7. الضرائب والشؤون المالية

8. دعم الإمكانات التقنية

9. التجارة الالكترونية

10. التمثيل الاتحادي

مصادر أفكار للمشروعات الصغيرة

التجارب الشخصية أو التخصص	فكرة مشروع تساهم في حل مشكلة اقتصادية أو اجتماعية
الآراء المتداولة	تجارة الآخرين
الخيال والتصورات المستقبلية	العصف الذهني
ظهور حاجة جديدة من الضروري إشباعها	ما يجري في أماكن أخرى في العلم
التقليد والمحاكاة	طلب على منتج أكبر من العرض
التوقعات المستقبلية لوضع السوق	الإحلال بدلا من الاستيراد
الدلائل والكتالوجات	الغرف التجارية والقطاعات النوعية
الابتكار والاختراع وتطبيقاته	التغير في أنواق المستهلكين
موارد وأفكار غير مستغلة	فكرة مشروع داعمة لآخر

تعريف المشروع Project Definition

المشروع هو عبارة عن استثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية أو المساعدة لزيادة الإنتاج في المجتمع، وتلك الزيادة في الطاقة الإنتاجية إما أن تكون في شكل سلع مثل ما يقدمه مشروعات الإنتاج الزراعي أو مشروعات الإنتاج الصناعي أو أن تكون في شكل تقديم خدمات مثل ما يقدمه مشروعات إنشاء المستشفيات أو الجامعات أو الطرق أو الموانئ أو المطارات.

ويتطلب القيام بإنشاء المشروعات استخدام الموارد الاقتصادية مثل الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال (ويقصد بها الآلات والمعدات والمباني).

وهذه الموارد الاقتصادية الأربعة تعرف أيضا بعوامل الإنتاج، ولما كانت الموارد الاقتصادية أو عوامل الإنتاج نادرة نسبيا في المجتمع فيجب الحرص في أن يؤدي المشروع

أكبر إنتاج بأقل تكاليف، أو أن يحقق عائداً مناسباً سواء كان مملوك ملكية خاصة أو ملكية عامة، ومن هنا تأتي أهمية دراسة المشروعات وتحليلها وتقييمها لاتخاذ القرار بتنفيذها أو عدم تنفيذها.

توصيات دعم برنامج المشروعات الصغيرة في ليبيا

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد لما تؤديه من دور حيوي في رفع أداء اقتصاديات دول العالم المختلفة و القدرة علي الابتكار و إنتاج السلع و الخدمات و توفير فرص عمل لإفراد المجتمع، ومكافحة البطالة والحد من الفقر وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني وهي كالتالي :

أولاً- وضع إستراتيجية وطنية عامة للدولة تعني بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدولة الليبية .

ثانياً- دعم جميع المؤسسات المعنية بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و توضيح آليات عملها على تأسيس المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دعم أفكار و ابتكارات رواد الأعمال

ثالثاً- إنشاء قاعدة بيانات و معلومات شاملة و دقيقة بكل ما يتعلق ببرنامج رواد الأعمال و مشروعاتهم الصغيرة .

رابعاً- الحرص على وجود برامج حاضنات الأعمال له دور فعال لاحتضان رواد الأعمال و أفكارهم و ابتكاراتهم لتأسيس المشروعات الصغيرة حتى تخفف عليهم العديد من الصعوبات والعقبات المالية والإدارية.

خامساً- التركيز على دور التعليم الجامعي والإكاديمي والتقني الفني في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الخريجين في كافة المجالات من خلال تبني مناهج دراسية و تدريبية تدعم ثقافة الريادة و الاعتماد على الذات.

سادساً- العمل على تنمية وتعزيز القدرات الإبداعية لأصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم اللازم والتأهيل والتدريب الكافي من قبل الجهات المختصة .

سابعاً - تنمية قدرات مدراء المشروعات الصغيرة من خلال الإعلام و المتابعة الفنية لمشروعاتهم و منتجاتهم لمواكبة التطورات الصناعية و الخدمية و زيادة فاعلية وكفاءة عمليات مشروعاتهم لتقديم الأفضل دائماً .

ثامناً- المرأة لها نشاط ممتاز في المشروعات الصغيرة النسائية رائدات أعمال ناجحات في ليبيا لذا على الجهات المختصة توفير دعم ثقافي و إعلامي لزيادة تنمية أفكارهم و ابتكاراتهم .

تاسعاً- وسائل الإعلام المختلفة في الدولة لها الدور الأكبر في هذا الوقت لتعريف بالريادة و الريادي و أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تحسين مستوى الدخل و توفير فرص العمل و تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عاشرأ- ضروري إعادة النظر في التشريعات المنظمة و الإجراءات الإدارية والقانون للمشروعات الصغيرة ، بما يضمن دعمها وتقديم الحوافز المشجعة للإقبال عليها.

الحادي عشر- تفعيل القوانين التي تلزم المشروعات الصغيرة بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المنتظمة وإعداد التقارير المالية السنوية والتركيز على تحليل النتائج المرحلية والتنبؤ المالي، وذلك لاستمرارها واستدامتها.

الثاني عشر- تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية التقليدية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام المشروعات الصغيرة، مثل شركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير وأعمال الصيرفة الإسلامية.

الثالث عشر - العمل بمسار اقتصادي مواز مع المسار الأمني والسياسي واعتبار المشروعات الصغيرة هي الأداة المباشرة لتنفيذ المسار الاقتصادي وذلك باستيعاب الشباب حاملي السلاح وإدماجهم في برامج اقتصادية مختلفة سوف يؤدي إلى نتائج إيجابية من خلال تخليهم عن السلاح

وتأسيسهم لهذه المشروعات الأمر الذي ينجم عن تحقق الأمن تلقائياً .

الرابع عشر- تطبيق بعض الأساليب الإستراتيجية للمحاسبة الإدارية، التي توفر الحد الأدنى لتحقيق أهداف الإدارة من منظور استراتيجي، وتقدم رؤية حول مساهمات دعم المشروعات في المجالات البيئية والمجتمعية المحيطة.

الخامس عشر - الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المشروعات الصغيرة، خاصة تلك التي تم تطبيقها في بيئة اقتصادية واجتماعية مشابهة لخصوصية المجتمع الليبي .

(المصدر : مؤتمر المشروعات الصغيرة في ليبيا : رؤية جديدة لتنمية مصادر الدخل ..

جامعة عمر المختار)

وفقنا الله وإياكم لما فيه صالح البلاد والعباد



مجلة العلوم الشاملة

البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

Research Papers in Foreign Languages

22- Kathleen Fahey, Ph.D,CCC-SLP. Thumbsucking and Speech Difficulties February 23, 2004,

- 11- 11 - <http://www.vedicus.com/thumb>.
- 12- <http://www.jisppd.com/article.asp?issn=09704388;year=2008;volume=26;issue=7;spage=114;epage=117;aulast=Singh>.
- 13- http://www.interestjournals.org/journal/june-2012-vol-2-issue1/childhood-thumb-sucking-habit-the-burden-of-a-preventable-problem!/orhttp://mcmed.us/downloads/ijpn_7678587720.http://www.livestrong.com/article/39942-side-effects-thumb-sucking/.
- 14- <https://www.tbbeb.net/health/5999> .
- 15- Shetty RM, Shetty M, Shetty NS, Deoghare A. Three-Alarm System: Revisited to treat Thumb-sucking Habit. Int J ClinPediatr Dent 2015;8(1):82-86..
- 16- <https://arar.facebook.com/se7am3loma/photos/a.1436404993276577.1073741827.1407101952873548/1581540948762980http://archive.aawsat.com/details.asp?article=419530&issueno=10397#.WXUIvoTyu>
- 17- Ribeiro J. S., Kreia T. B., Moschetti M. B., Mei R. M. S., Tanaka O. An usual forefinger sucking habit: case report. RevistaClínica de Ortodontia Dental Press. 2008;7, article 64
- 18- Shetty RM, Shetty M, Shetty NS, Deoghare A. Three-Alarm System: Revisited to treat Thumb-sucking Habit. Int J ClinPediatr Dent 2015;8(1):82-86.
- 19- <https://pedclerk.bsd.uchicago.edu/page/thumbsucking>.
- 20- Urzal V., Braga A. C., Ferreira A. P. Oral habits as risk factors for anterior open bite in the deciduous and mixed dentition—cross-sectional study. European Journal of Paediatric Dentistry. 2013;14(4):299–302. [PubMed]
- 21- http://www.interestjournals.org/journal/june-2012-vol-2-issue1/childhood-thumb-sucking-habit-the-burden-of-a-preventable-problem!/orhttp://mcmed.us/downloads/ijpn_7678587720.

practiced with more frequency, and for longer duration, the muscle imbalance of the growing dental structures will cause malocclusion, facial mal development and speech.

Reference:-

- 1- Shetty RM, Shetty M, Shetty NS, Deoghare A. Three-Alarm System: Revisited to treat Thumb-sucking Habit. Int J ClinPediater Dent 2015;8(1):82-86.
- 2- Shetty RM, Shetty M, Shetty NS, Deoghare A. Three-Alarm System: Revisited to treat Thumb-sucking Habit. Int J ClinPediater Dent 2015;8(1):82-86
- 3- Tarjan I. Significance of bad habits in orthodontics. FogorvSz. 2002; 95(4):135-42.
- 4- Romanou-Kouvelas K, Kouvelas N. Oral habits. Etiology and treatment. Hell Stomatol Chron. 1988; 32(4): 285-91.
- 5- Aznar T, Galan AF, Marin I, Dominguez A. Dental arch diameters and relationships to oral habits. Angle Orthod. 2006; 76(3): 441-5.
- 6- Fujita Y, Motegi E, Nomura M, Kawamura S, Yamaguchi D, Yamaguchi H. Oral habits of temporomandibular disorder patients with malocclusion. Bull Tokyo Dent Coll. 2003; 44(4): 201-7.
- 7- Vogel LD. When children put their fingers in their mouths. Should parents and dentists care N Y State Dent J. 1998; 64(2): 48-53.
- 8- Baydaş B, Uslu H, Yavuz I, Ceylan I, Dagsuyu IM. Effect of a chronic nail-biting habit on the oral carriage of Enterobacteriaceae. Oral MicrobiolImmunol. 2007; 22(1):1-4.
- 9- http://www.interestjournals.org/journal/june-2012-vol-2-issue1/childhood-thumb-sucking-habit-the-burden-of-a-preventable-problem!/orhttp://mcmed.us/downloads/ijpn_7678587720.
- 10- Degan VV, Puppini-Rontani RM (2004) Prevalence of pacifier sucking habits and successful methods to eliminate them- a preliminary study. J Dent Child 71: 148-151.

Limitation of the Study

1. The information contained in the articles did not correspond or did not coincide with some of the cases we encountered through a questionnaire.
2. Not all mothers have an interest in the traditional religion in which they practice their children compared to other mothers.
3. The mothers did not answer some questions from the questionnaire.
4. Some children who are older than 10-6 years old that their mothers are waiting for a usual habit are normal and breaks.
5. Parents do not instruct their children to stop their habit of finger sucking
6. The frequent repetition by parents to take the child's thumb out of their mouth be counterproductive. It is children, not parents, who must learn to control the habit. If children feel they are being nagged, they may become defensive.

Future Work

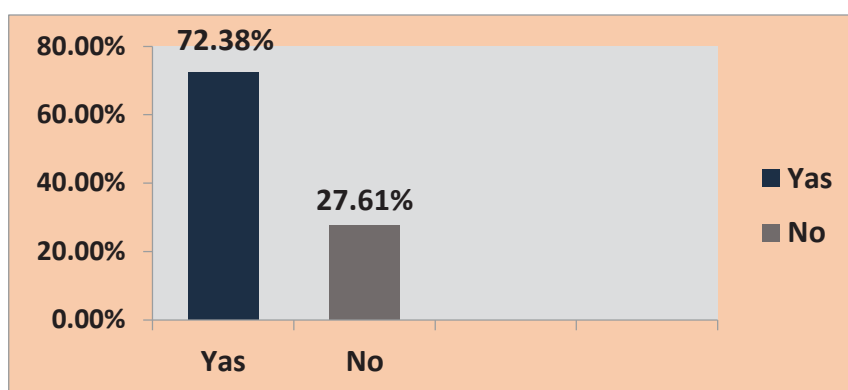
- 1- Activating the role of dental clinic and the periodic detection of children in schools and nurseries to reduce the aggravation and the bad habit of our children.
- 2- To give lectures and awareness seminars to parents in schools and nurseries to identify this bad habit and how to overcome it.

Conclusion

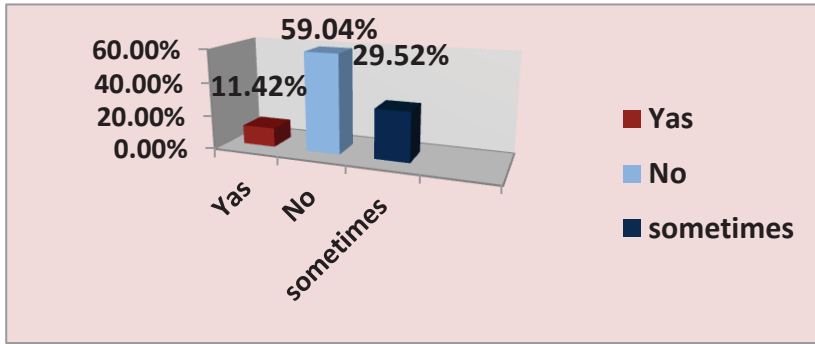
Through the distribution of questionnaires to the parents explained to them the reasons for this habit on the health of their children (jaw, teeth and finger) we have seen the lack of medical culture and have not taken into consideration the seriousness of the health of their children.

In rare instances habit is no longer a habit, but may be the result or the cause of physical or psychological problem. If these habits are

Q10. Do you have an awareness and an idea of how dangerous finger sucking is usually for your child's health? In our study, we found that the percentage of parents who have an awareness and the idea of the risk of continuing to TS on the health of their children's teeth and have cared for their children to practice this habit was 72.38% compared to parents who gave no importance to this bad habit and did not think about its harm. On the health of the teeth of their children and considered it a habit of transient and natural and have no effect and they accounted for 27.61%. shown in (figure 10)

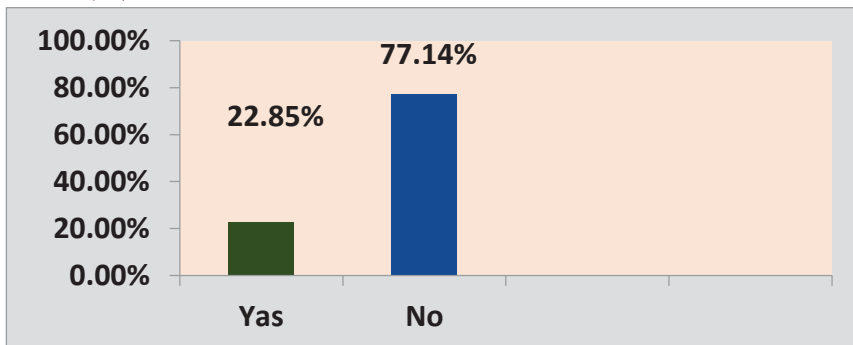


(Figure 10 dangerous finger sucking is usually for your child's health)

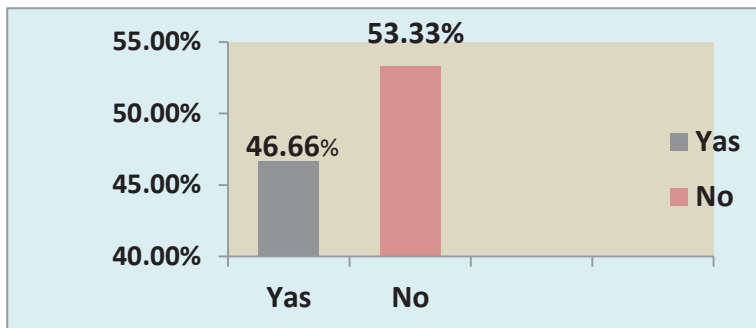


(Figure 8.child have colic in his stomach)

Q9. Are there obvious pronunciation problems? When we looked for children with obvious speech problems, we found that they were very few, depending on the position and strength of thumb sucking and periods of exercise. The result was about 22.85%. We found that children who did not have obvious speech problems were very large. As shown in (figure 9). Through our study, we found that there was a difference between our findings and the articles. Speech problems: Continuing finger sucking causes speech and speech problems, such as the difficulty of pronouncing certain letters such as letters, dabs, speech stuttering, and pushing the tongue for speech. They need to examine the teeth and jaw and to evaluate the speech and speech process (23).



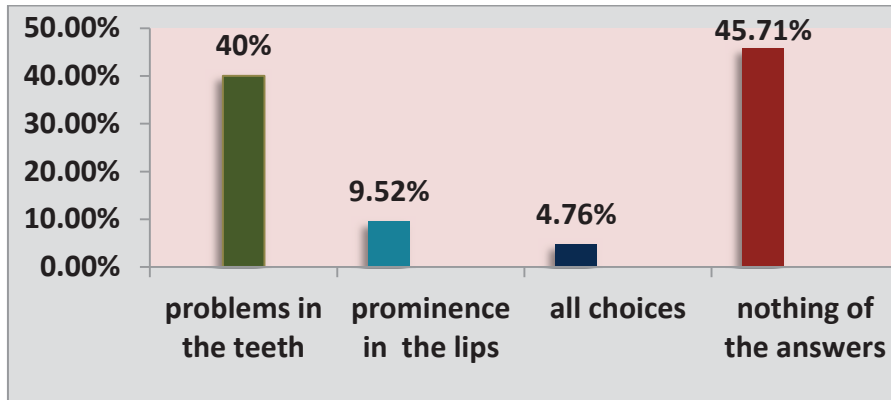
(Figure 9 obvious pronunciation problems)



(Figure 7 thumb sucking cause deformity in the shape of his finger

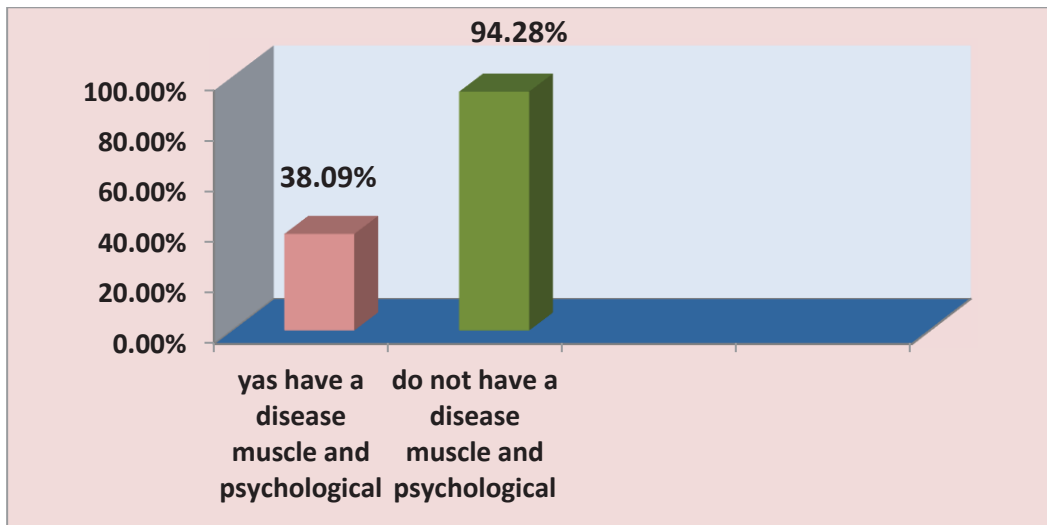
Q8. Does your child have colic in his stomach? We found that some of the children who sucked their thumb were suffering from colic in their stomach. The result was about 11.42%, who sucked their thumb and did not suffer any damage or colic. The proportion of these cases was about 59.04%. . Some mothers sometimes answer the colic in their stomach. The result was 29.52%. As shown in (figure 8). Through our research, we found that there was a variation among our findings and the articles: Some of the articles said that the Yes, it causes colic; because the baby swallows air while sucking the finger, but this is if it is. This is common throughout the day and night. If at intervals does not cause colic. It is less in causing colic from the dummy (21). Parents must know that it is a very natural thing in the initial months or even after that, but continuing to do so may cause some problems including: Causing pollution to the child and therefore colic you do not know what was holding him by his hand before putting his finger in his mouth. It causes gas and bloating. It also feels colic as a result of ingestion of air (22).

indicates that the process of sucking the fingers does not affect the form of permanent teeth, which begins to appear when the child is about the age of six years (19).



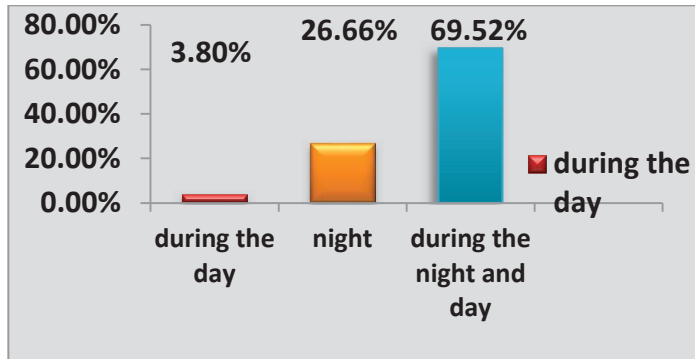
(Figure 6. habit cause one of these problems)

Q7. Does thumb sucking cause deformity in the shape of his finger? Some of the children who practice this habit constantly caused them to deform in the form of a finger because of the strength of suction and the proportion of these cases about 46.66% and some of the children did not cause them to distort the shape of the finger and the proportion of these cases about 53.33%. As shown in (figure 7). Through our study, we found that there was a difference between our findings and the articles: The fingers of the thumb that are exposed to sucking excessively become ulcerated, addiction to the suction has a severe impact on the skin of the thumb, the passage of a lot of time in the presence of the thumb between the moisture of the mouth on the one hand and pressure on the other hand leads to the form of fingers exaggerated in sucking seems With a distorted appearance similar to the large bone scar, and in other cases cracked finger skin and bleeding, and some become infected (The soft area at the tip of the thumb becomes swollen and red) (20).



(Figure 5. child suffer from some muscular and psychological diseases)

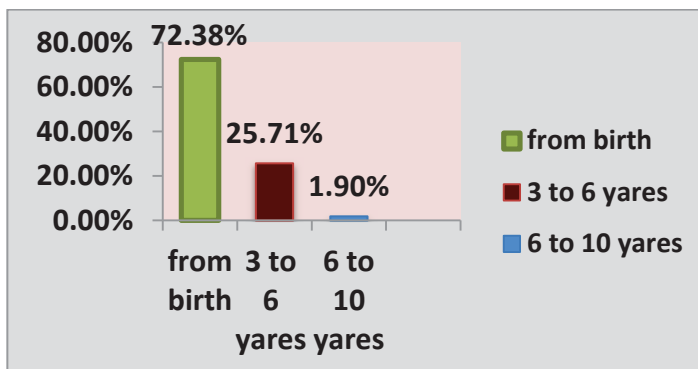
Q6- Did this habit cause one of these problems? Some of the children who sucked their thumbs caused them problems in the teeth due to the strength of suction, which is done by the proportion of those who caused them problems in the teeth about 40% and others explained to us during the research that we have caused them to prominence in the lips and the result was about 9.52% About 4.76%, which caused them the strength of suction problems in the lips and problems in the teeth together and those who suck their fingers did not cause them any of the following problems was about 45.71%. As shown in (figure 6). As of a number of the articles we have researched and studied, we found that there is a similarity between our findings and the findings of the articles. A lot of studies suggest that finger sucking has harmful effects on permanent teeth during the seventh year; also, the age of the child and the duration of the suction and the severity of the mouth and the situation affect the possibility of problems of teeth such as: 1. Extrusion teeth to the outside. 2. Do not hold the teeth properly. 3. Problems with chewing and breathing. 4. Poor growth of the bones of the jaws (18).on another hand. Dentists



(Figure 4. Child normally practice thumb sucking)

Q5- Does your child suffer from some muscular and psychological diseases? Some parents responded to this question by saying yes, meaning that their children had muscular and psychological diseases, and the result was about 38.09%. Some of the parents responded to this question by saying that their children did not suffer from musculoskeletal diseases. The result was 94.28%. As shown in (figure 5). Through this question we are, we have a field visit to the center to treat autism in the area of Janzour we found many of the children who suffer from autism have the habit thumb sucking, and most of these children suffer from tooth decay of likely be caused by the thumb sucking but did not find any the articles to speak that there is a link between the disease autism and thumb sucking

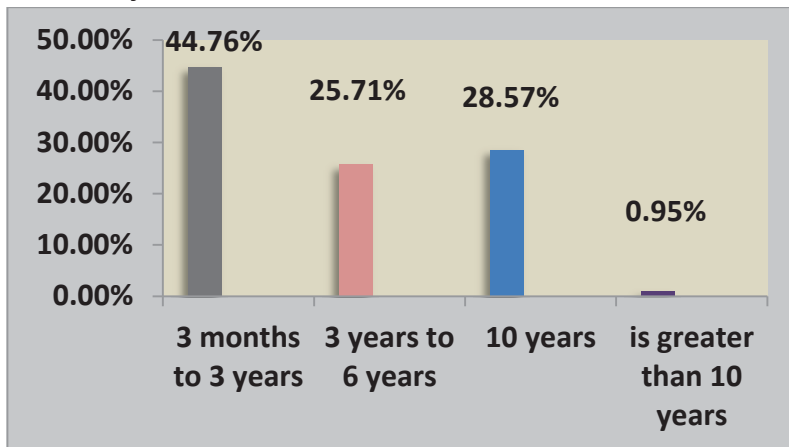
Q3-Since when does the child usually practice thumb sucking? We found that the children who practice finger sucking have been very large since birth, about 72.38% and less in the age of 3 to 6 years and the result was 25.71% and very small at the age of 6 to 10 years and the result was 1.90%. As shown in (figure 3). In our study, we found that a large proportion of children who suck their fingers since birth, and we found some articles agree with this study. •_In fact, there is a scientific fact that proves that children start sucking their fingers or thumbs even before birth and they are still in the womb of their mothers. The results of some studies have shown that 30% of school-age children continue to have a habit of expressing their boredom, feeling tired or fearful and anxious (17)



(Figure 3.Since when does the child usually practice TS)

Q4- At what time does your child normally practice thumb sucking? During this study we found that the children practiced this habit very much at night and day time together and the result was 69.52% and less during the night and was about 26.66% and very little during the day and about 3.80%. As shown in (figure 4).

Q2- Age of the child? During our work on this questionnaire, we found about 44.76% of the children who have their thumb over 3 months to 3 years old and about 25.71% of the children aged 6 years and about 28.57% of the children aged 10 years and above as shown in (figure 2). As of many of the articles we have studied, there is a resemblance among our findings and the articles. In one of them we see at 45% of children under four years old and continue to age 6 and 7 years, where the majority of them stop between 3 and 6 years of age and there are few of them who continue to suck finger even after six years (16).

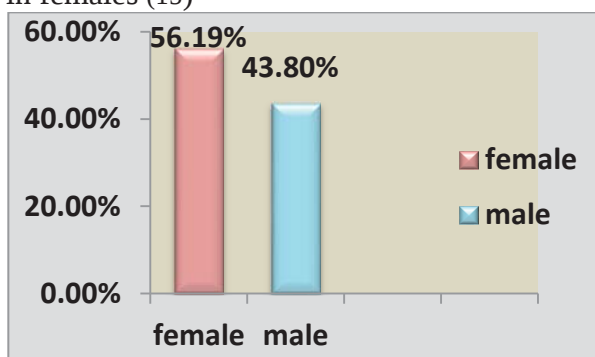


(Figure 2. Age of the child)

Results: - The results showed questionnaires that the vast majority of participants have symptoms of the open bit, cross bit and change in the form of jaw and the emergence of lips and speech problems and some of them caused the habit of colic in the stomach due to germs and microbes and some of their stools are laxative. Although finger sucking is not a disorder or a life-threatening illness, it can affect the quality of the baby's life, especially through non-curvature and non-convergence of the lips. Through our guide, who gave advice and guidance to parents, we found a great response and interaction with us to find out why the child resort to the habit of finger sucking, so they do the devices for their children to correct the decomposition, teeth, and the results of satisfactory. And we have followed up two cases of the beginning of our research and indeed the results were amazing and was taken off the habit of sucking the finger or take off the habit finger sucking, and returned to normal jaw and this was a mighty action and this is due to the understanding of father and mother.

Discussion:-

Q1 -Gender? We found through this questionnaire the percentage of females who are doing this bad habit is more than the proportion of the male and confirmed thing this extraction of the ratio for each of male and female and we found that the proportion of male 43.8% and female 56.19%. As shown (figure1). From some of the articles we have studied, there is a similarity between our findings and the articles. Usually TS is one of the normal things that many children resort to, and it seems that the practice is more common and widespread in females (15)



Methods:-

Questionnaire:-

- 1- الجنس؟
☐ لا ☐ عم
- 2- عمر الطفل؟
3 شهور ← ☐ 3 سنوات ☐ 6 سنوات ← ☐ 10 سنوات
- 3- منذ متى الطفل يمارس عادة مص الإبهام؟
منذ الولادة ☐ 3 ← ☐ 6 سنوات ☐ 6 ← ☐ 10 سنوات
- 4- في أي وقت يمارس طفلك عادة مص الإبهام؟
☐ نهارا ☐ ليلا ☐ الاثنين معا
- 5- هل يعاني طفلك من بعض الأمراض العضلية أو النفسية؟ وان وجدت فما هي؟
☐ لا ☐ نعم
- 6- هل سببت هذه العادة إحدى هذه المشاكل؟
☐ مشاكل في الأسنان ☐ بروز في الشفاء ☐ لا شيء مما ذكر
- 7- هل سببت قوة مص الإبهام إلي حدوث تشوه في شكل إصبعه؟
☐ لا ☐ نعم
- 8- هل يعاني طفلك من المغص بمعدته؟
☐ لا ☐ نعم
- 9- هل هناك مشاكل في النطق واضحة (أي بين الأسنان اقائث\ غ\ ر\ د\ ن\ و\ ل؟
☐ لا ☐ نعم
- 10- هل لديك وعي وفكرة عن مدى خطورة عادة مص الأصبع على صحة طفلك؟
☐ لا ☐ نعم

the development of dental and skeletal problems. Speech difficulties are a possible side effect of thumb sucking that continues after the permanent teeth are appearing. Teeth alignment problems cause certain sounds distortions, according to SpeechPathology.com. Additionally, long-term TS may slow the replacement of tongue thrust, a normal early childhood swallowing pattern, with the mature swallow. The sounds and letter that may be impacted include /s, z, t, d, l, n/, /S, and dz. A lisp may also be an effect of thumb sucking that extends into the school years (12). Psychological effect: When this chronic behavior occurs in the school environment, children who suck tend to tune out what is happening around them and lose some ability to concentrate on school work (13). Germs are spread through thumb sucking. Children that continue TS into their school years pick up and spread germs through their thumb sucking. Infected thumbs Children that suck especially hard on their thumbs may create sores and infections. Peer teasing children that continue TS into elementary school or beyond are at risk of being teased. TS is thought of as a baby or toddler activity, so children who suck their thumbs beyond that age may be subject to comments and ridicule from peers (14).

Introduction:-

One of the most common oral activities of infants and young child is thumb and finger sucking

Thumb and finger habits are seen in children from very small ages, it is defined as the placement of thumb or one or more finger in various depths into the mouth and develops as habit or due to sense of insecurity (2). there are several types of oral bad habits among of them are: Thumb sucking, Bruxism, Mouth berating, nail biting and Tongue thrusting. In most of the studies cited in literature, the major concern of the authors is about the etiology of oral habits because these may have an important role in the development of some anomalies and harmful effects on the oro-facial system (3, 4, 5, and 6). For example ,TS and nail biting habits not only distort the oro-facial harmony and damage the structure of the mouth but also allow easy spread of infectious diseases (7). A study confirmed that the prevalence of Escherichia coli and Nitrobacteria among children with such oral habits was greater than the children without any oral habits (8) one of most common oral activities of infants and young child is thumb and finger sucking. Sucking is a physiological act that provides nourishment and comfort. A baby's sucking can be either nutritive or nonnutritive. Nonnutritive sucking can turn into a continuous behavior practiced unconsciously, leading to a deleterious oral habit (e .g, thumb sucking) the extent of damage caused by this habit is dependent on the duration, frequency and intensity. Till the age 3, this habit is termed to be normal but later certain intervention has to be taken (9). Non-nutritive sucking is probably the earliest sucking habit adopted by infants in response to frustration and to satisfy their urge and need for contact. Many studies have been conducted to know the effect of non-nutritive sucking habits on the developing occlusion (10). Thumb Sucking is placement of the thumb to various depths into the mouth. Reviews from literature have shown a large variation in the incidence of digit sucking according to age. Larsson et al (1985) reported that while up to 50% of children may have had a sucking habit in infancy, by the age of 12 years the habit may remain in as few as 2% of the population (11). These habits generally cease around four years of age while with other children increases. Prolonged digit sucking habit may affect the occlusion and or facial skeletal system. Frequency and duration of the habit, intensity of the sucking, relationship of the dental arches, and the child's state of health are the factors effective in



Thumb sucking, the harms to our children Health are more than just being a bad habit

Mr.Ibrahim Saeid Etbeni

Higher Institute of Medical Science

Mrs.Eman Mohamed Naas

Tripoli UniversitFaculty of Medical Technology

المخلص

العادات السيئة عن طريق الفم هي العادات التي يكتسبها الأطفال في كثير من الأحيان قد تكون مؤقتة أو دائمة مما تؤدي الي ضرر في إطباق الأسنان والهياكل الداعمة .
الهدف :-الغرض من هذه الدراسة هو التركيز على تعليم أولياء الأمور ، وشرح لهم أسباب لجوء أطفالهم إلى هذه العادة السيئة وأثرها على تجويف الفم وصحة الجسم عامة.

Abstract

Oral bad habits are habits those frequently children acquire that may either temporarily or permanently be harmful to dental occlusion and to the supporting structures [1].

Aim and Objective: The purpose of this study is to focus on the teaching of parents and to explain to them the reasons for their children to resort to the habit and its effect on the cavity of the mouth and the general health of the body.

Material and method: -The materials were collected for the study of the database, which reported all the information about causes of the finger sucking children, together with the data collected from the previous study and included all data related to the fingerprint material.The questionnaire includes questions distributed to schools and kindergartens in Tripoli city of Libya it was writing the questionnaire Arabic language mebeing a community speak language Arab-

Come on his way quick to collect information and asked mothers of children who have sucking habit finger to answer them-Questionnaires are very useful for getting the amount of lags of information in a short time. A good questionnaire should include a wide range of questions such as: gender, when a child usually practices finger sucking, at any time your baby usually practices finger sucking.

Result: - The results showed questionnaires that the vast majority of participants have symptoms of the open bit, cross bit and change in the form of jaw and the emergence of lips and speech problems and some of them caused the habit of colic in the stomach due to germs and microbes and some of their stools are laxative.

Conclusion: -We noticed that many parents do not have sufficient awareness of their thumb sulking.

Early intervention thus prevents much damage

Key words: - Thumb sucking (TS),

cattle ringworm in major dairy farms of Mashhad city, Eastern Iran. Iran J Microbiol. 1:31–36

Nakamura Y, Watanabe S, Hasegawa A. 1999. *Dermatomycosis in human and animals. Nippon Ishinkin Gakkai Zasshi. 40:9–14.*

Markus R, Huzaira M, Anderson RR, Gonzaliz S. 2001. *A better potassium hydroxide preparation: in vivo diagnosis of tinea with confocal microscopy. Arch Dermatol. 137:1076–1078.*

Rosenberger G. 1979. *Clinical examination of cattle. A Text Book. 3rd ed. Berlin: Pray*

Rycroft AN, McLay C. 1991. *Disinfection in the control of small animal ringworm due to Microsporum canis. Vet Rec. 129:239–241.*

Radostits OM, Blood DC, Gay CC. 2000. *Veterinary medicine. 9th ed. London (UK)*

Haggag Y, Draz A, Samaha H. 1999. *Soil as a reservoir of certain dermatophytes and other fungi to man and animals. Alexandria J Vet Sci. 15:1–9.*

Nashwa KO. 2001. *Zoonotic aspect of Trichophyton mentagrophytes in rabbit farms. Beni-Suef. Vet Med J. 11:49–56.*

Efuntoye MO, Fashanu SO. 2002. *Fungi isolated from skins and pens of healthy animals in Nigeria. Mycopathologia. 153:21–23.*

Manefield, G. W. and Tinson, A. H. (1997). *Camels – A Compendium Sydney Post Graduate Foundation Vade Mecum Series C No. 22.*

Wernery, U. and Kaaden, O. R. (2002). *Infectious Diseases of Camelids. Blackwell Science, Berlin, pages 23, 33, 87, 137, 181, 276, 285, 373.*

product by; ZAIN MEDIKAL INTRNATIONAL Tr. Ltd.
ISTAMBOL ,TURKEY

2- OLIGO SAF INJECTION

product by; Saudi Pharmaceutical Industries – Riyadh-Kingdom of Saudi Arabia.

RESULTS and DISCUSSION

The treatment trials of dermatophytosis revealed that;The second group showed higher and rapid cure rate (cured before three weeks) compared to the first group. The result was in accordance with the finding of (Manefield and Tinson .,1997) who found that Trichophyton infection in camels was effectively treated by chlorinated or iodine-based topical treatments. Also, (Radostits *et al.* 2000) reported that supplementation of the diet with vitamin A to young housed animals should be encouraged as a preventive measure for ringworm infection. In this study, 10% hypochlorite solution was used in the disinfection procedure (Rycroft and Mc Lay 1991) since most of dermatophytes can remain viable in infected soil and premises for many years (Haggag *et al.* 1999; Nashwa 2001; Efuntoye and Fashanu 2002).

References

- Cafarchia C, Iatta R, Latrofa MS, Graser Y, Otranto D. 2013. *Molecular epidemiology, phylogeny and evolution of dermatophytes. Inf Genet Evol.* 20:336–351.
- Mancianti F, Papini R, Cavicchio P. 1988. *Dermatofizia da Microsporum gypseum in un camello (Camelus dromedarius). Ann Fac Med Vet Univ Pisa.* 4:233–237.
- Fadlelmula A, Agab H, Le Horgne JM, Abbas B, Abdalla AE. 1994. *First isolation of Trichophyton verrucosum as the aetiology of ringworm in the Sudanese camels (Camelus dromedarius). Revue d'Elevage Et De Medicine Veterinaire Des Pays Tropicaux.* 47:184–187.
- Connole MD. 1990. *Review of animal mycoses in Australia. Mycopathologia.* 111:133–164.
- Efuntoye MO, Fashanu SO. 2002. *Fungi isolated from skins and pens of healthy animals in Nigeria. Mycopathologia.* 153:21–23.
- Shams-Ghahfarokhi M, Mosleh-Tehrani F, Ranjbar-Bahadori S, Razzaghi-Abyaneh M. 2009. *An epidemiological survey on*

animals, causing mild to severe, localized and/or diffuse infections. Zoophilic and Geophilic dermatophytes infect both animals and humans, whereas anthropophilic ones are mainly found on humans (Cafarchia, Iatta, *et al.* 2013).

The transmission of dermatophytosis is usually by direct contact with infected host (animals or humans) or asymptomatic carriers and/or indirect contact with infected exfoliated skin or hairs in premises and equipments (Smith 2002; Cafarchia, Figueredo, *et al.* 2013). Diagnosis of dermatophytosis is mainly based on clinical signs, whereas direct microscopic examination and culture of skin scraping and hairs from the periphery of lesions are necessary to confirm the clinical diagnosis (Markus *et al.* 2001).

The purpose of this study was to evaluate the efficacy of two therapeutic regimens using topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A, with topical application of 10% iodine ointment

Materials and Methods

A total Of forty young camels were used in this study. camels were less than 1 year of age, All camels under study were examined, and clinical findings were recorded (Rosenberger 1979). forty specimens of hair and skin scrapings were taken from camels with skin lesions.

Direct microscopic examination of hair and skin scrapings for characteristic fungal infection was done by using 10 % KOH according to (Rhode and Hartmann 1980). for the presence of arthrospores and hyphae under a light microscope using low and high powers. (before treatment and after recovery).

Diseased young camels were divided into two groups. There were twenty camels in each group. The first group (20camels) was treated after removal of skin crusts using topical application of 10% iodine ointment daily for three weeks, while the second group (20camels) was treated by the same method, but intramuscular injection of OLIGO SAF (vitamin A 400,000 IU/animal) on alternate days for three times was administered .Disinfection of animal housing and equipments was done in adjunct with animal treatment using 10% hypochlorite solution (Rycroft and McLay 1991).

Drugs Used for Treatment Trial

1-ZAIN POVIDAN 10% ointment

Results: The treatment trials of dermatophytosis revealed that; The second group showed higher and rapid cure rate (cured before three weeks) compared to the first group. In conclusion, the results of the present study indicated that using topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A showed higher and rapid cure rate compared to topical application of 10% iodine ointment only in treatment of dermatophytosis in young camels.

Key Words; RINGWORM- vitamin A- young camels-10% iodine ointment.

Introduction

RINGWORM (DERMATOPHYTOSIS) is a zoonotic skin infection of keratinized tissues caused by a specialized group of fungi named dermatophytes (Shams-Ghahfarokhi et al. 2009). Wernerey and Kaaden (2002) report dermatophytosis to be a common disease of camels worldwide. Ringworm caused primarily by Trichophyton mentagrophytes is a common skin disease in camels, especially in the young - those under three years of age (Manefield and Tinson, 1997). Skin lesions on camels are characteristically circular crusty areas of alopecia, which may coalesce. Chlorinated or iodine based topical treatments are effective (Manefield and Tinson, 1997).

Ringworm of the skin (medically known as tinea corporis) is a fungal infection of the top layer of skin, caused by a group of fungi called dermatophytes. Ringworm has nothing to do with worms, instead the name comes from the red ring-like rash.

Despite its name, ringworm is not caused by a worm. The ancient Greeks called ringworm "[herpes](#)," meaning "ring," while the ancient Romans called it "tinea," referring to the larval stage of a clothes moth. Characterized by round skin lesions (rings) and early belief that the infection was caused by a parasite (worm), the English word "ringworm" was born sometime in the early 15th century. While the condition is actually the result of a fungal infection by an organism called a dermatophyte, the name ringworm has stuck.

The disease can affect all domestic animals (Connole 1990), including camels (Mancianti et al. 1988; Fadlelmula et al. 1994).

Some dermatophytes have great zoonotic importance, where many of them occurring primarily in animals and can be transmitted from infected animals to man (Nakamura et al. 1999). Dermatophytes are filamentous fungi which invade keratinized tissues of humans and



Efficacy of topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A ,with topical application of 10% iodine ointment IN TREATMENT OF RINGWORM (DERMATOPHYTOSIS) in young camels.

Mrs. Fatimah Omar Hasan

Laboratories Department -Higher Institute for Medical Professions -
Jumayl, Libya

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس كفاءة استخدام نظامين لعلاج القوباء الحلقية هما مرهم يود 10% موضعياً فقط والثاني هو استخدام مرهم يود 10% موضعياً مع فيتامين أ بالحقن العضلي. تم استخدام أربعين قعود أقل من عمر عام مصابين بالقوباء الحلقية، تم تقسيمهم إلى مجموعتين، كل مجموعة ضمت عشرين قعود. المجموعة الأولى تم علاجها باستخدام مرهم يود 10% موضعياً، بينما المجموعة الثانية تم علاجها باستخدام مرهم اليود 10% موضعياً بالإضافة إلى فيتامين أ عن طريق الحقن العضلي. أظهرت النتائج أن المجموعة الثانية استغرقت وقت أقل في الشفاء من المجموعة الأولى. وكانت دلالة النتائج أن استخدام مرهم اليود 10% موضعياً مع الحقن العضلي لفيتامين أ، كان أفضل وأسرع في شفاء القعدان المصابة بالقوباء الحلقية من استخدام مرهم اليود 10% موضعياً فقط. الكلمات المفتاحية: مرهم اليود 10%- فيتامين أ- القوباء الحلقية- القعدان.

Abstract

The purpose of this study was to evaluate the efficacy of two therapeutic regimens using topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A ,with topical application of 10% iodine ointment in treatment of dermatophytosis.

A total Of forty young camels were used in this study. camels were less than 1 year of age, All camels under study were examined, and clinical findings were recorded (Rosenberger 1979). forty specimens of hair and skin scrapings were taken from camels with skin lesions. Diseased young camels were divided into two groups. There were twenty camels in each group. The first group (20camels) was treated after removal of skin crusts using topical application of 10% iodine ointment daily for three weeks, while the second group (20camels) was treated by the same method, but intramuscular injection of vitamin A (400,000 IU/animal) on alternate days for three times was administered. Disinfection of animal housing and equipments was done in adjunct with animal treatment using 10% hypochlorite solution (Rycroft and McLay 1991).

Glaser, R. & Chi, M. T. (1988) overview. In M. Chi, R. Glaser & M. Farr, eds., *The nature of expertise*. Hillsdale, NJ: Erlbaum.

Jacob, J. E., & Paris, S. G. (1987). *Children's metacognition about reading. Issues in definition, measurement, and instruction. Educational psychologist*, 22, 255-278.

McIntyre, P. D. (1994) *toward a social psychological model of strategy use. Foreign language Annals*, 27, 185-195.

O'Malley, J. M., & Chamot, A. U. (1990). *Learning strategies in second language acquisition*. Cambridge, England: Cambridge university press.

Paris, S. G., & Meyer, M. (1981). *Comprehension monitoring, memory and study strategies of good and poor readers. Journal of reading behaviour*, 13, 5-22.

Winograd, P. N., (1990) *Strategic difficulties in summarizing texts*. Cambridge. CUP.

Zhang, L. J. (2001) *Awareness in reading: EFL students' metacognitive knowledge of reading strategies in an acquisition poor environment. Language awareness*, 10, 268-288.

Zhang, L. J. (2003). *Research into Chinese EFL learner strategies: methods, findings and instructional issues. RELC Journal: a journal of language teaching and research*, 34, 284-322.

Zhang, L. J. & Wu, A. (2009). *Chinese senior high school EFL students' metacognitive awareness and reading strategy use: reading in a foreign language* 21, (1) 37-59.

averaged at a medium level of frequency usage. On the contrary, the FCE learners demonstrated the most frequent use of reading strategies at a high level of frequency use.

As for the relationship between the KET, PET and FCE learners' awareness of reading strategies and their reading proficiency, the findings showed that the learners' high metacognitive reading strategy awareness substantially contributed to their reading ability in L2, which suggest that they were aware of what really constitutes efficient reading.

References

Alderson, J.C. (1984). *Reading in a foreign language: a reading problem or a language problem?* London: longman.

Bachman, L.(1990). *Fundamental considerations in language testing*. Oxford: oxford university press.

Baker, L., & Brown,X., (1984) *metacognitive skills and reading*. In: Barr,R., Kamil, M., Mosenthal,P.,

Baker, L. (1989). *Metacognition comprehension monitoring and the adult reader*. *Educational psychology review*, 1,338-350.

Block, E., (1986) *The comprehension strategies of second language readers*. *TESOL Quarterly* 20,463-494.

Brown et al (1983). *Does perception of language learning factors relate to success*. *Rocky Mountain TESOL*.

Carrell, P.L. (1989). *Metacognitive awareness and second language reading*. *The modern language journal*, 73 121-134.

Cohen, A. D.(1998). *Strategies for learning and using a second language*. New york: Longman.

Flavell, J. (1987). *Metacognition & cognitive monitoring: A new area of cognitive developmental inquiry*. *American Psychologist*, 34, 906-911.

Garner, R.(1990). *When children and adults do not use learning strategies: toward a theory of settings*. *Review of educational research* 60:517-529.

ability was almost positive. However, as can be seen from the table 6 above, KET learners (5,7,9,11,12,14) who had the highest reading scores of 20 and above (20, 23,22,21,20,24) were also found to have the highest mean averages of (mean=2.619, 2.762, 2.762, 2.905, 2.667 and 2.905).

By comparison, KET learners whose reading scores were 18 and below were found to have the lowest mean averages. Those KET learners, 1,2,4,6,10, 13, and 15, were also found to have the lowest mean averages of (mean=2.000, 2.190, 2.000, 2.143, 1.810 and 1.762) indicating that their reading metacognitive strategy awareness was related to their reading ability in L2, which suggests that they were unaware of what constitutes efficient reading.

As far as PET groups are concerned, the findings showed that the PET learners whose reading scores were 17 and above had the highest mean averages as well. For example, PET learners, (2,3,4,6,7,9,10,11,12,14, and 15) whose reading scores were 17 and above were also found to have the highest mean averages of (mean=3.286, 2.619, 3.048, 3.143, 3.143, 2.762, 2.571, 2.952, 2.333, 2.905, 2.619, 2.905) suggesting that PET learners' knowledge of reading strategies was related to their L2 reading ability.

As for the FCE learners, the findings revealed that FCE learners' achievement in the reading tests was related to their high awareness of reading strategies. For instance, FCE learners, (2,4,6,8,10,12 and 14) were found to have the highest mean averages of (mean = 3.381, 3.429, 3.143, 3.286, 3.095, 3.286, and 3.000) indicating that their reading strategy awareness was indeed related to their L2 reading proficiency. This suggests that the higher their awareness of reading strategies, the better their reading ability/proficiency was.

5. Conclusion

Among the KET, PET, & FCE learners in general there appears to a discrepancy between the employees' awareness of reading strategies and their language proficiency. The findings revealed that there were differences in the choices and the frequency of strategy use among the KET, PET & FCE learners on the overall all use on the four groups of reading strategies. Also, the KET learners were found to use reading strategies less frequently than PET and FCE learners, which were

FCE groups almost tended to be quite unaware of the use of directed attention and support strategies.

4.3 Research Question Three

Finding six

3. Is there a relationship between learners' reported strategy use and their reading comprehension ability among KET, PET, and FCE groups?

Table 6: KET, PET, and FCE reading test scores

KET students	Reading scores (out of 25)	Mean average	PET learners	Reading scores (out of 25)	Mean average	FCE students	Reading scores (out of 20)	Mean average
1	18	2.000	1	16	2.714	1	13	3.429
2	17	2.190	2	19	3.286	2	16	3.381
3	22	2.000	3	18	2.619	3	14	3.286
4	15	2.000	4	22	3.048	4	17	3.429
5	20	2.619	5	15	2.048	5	10	3.286
6	16	2.143	6	21	2.143	6	17	3.143
7	23	2.762	7	22	2.762	7	11	3.143
8	20	1.810	8	14	1.571	8	16	3.286
9	22	2.762	9	17	2.571	9	10	3.467
10	14	1.810	10	20	2.952	10	17	3.095
11	21	2.905	11	19	2.333	11	12	2.857
12	20	2.667	12	20	2.905	12	15	3.286
13	18	1.762	13	16	2.762	13	9	2.619
14	24	2.905	14	17	2.619	14	16	3.000
15	19	2.000	15	20	2.905	15	9	2.810

Table 6 above presents descriptive statistics about the KET, PET & FCE learners' individual reading scores & strategy use mean averages. To find out if there was a relationship between learners' reported strategy use and their reading comprehension ability, the reading test scores were worked out and checked against the subjects' responses on the questionnaire through the statistical use of mean averages. However, KET & PET learners with a score 17 and above (out of a possible 25) were regarded as good readers and those with 12 and below were perceived as poor readers. Also, FCE learners with a score of 15 and above (out of 20) were regarded as good readers and those with 10 and below were referred to as poor readers. Generally, within the KET groups, the findings revealed that the relationship between the learners' reading strategy awareness and reading comprehension

Problem-solving categories. Based on the findings above, the three groups of KET, PET, & FCE demonstrated their lack of awareness of the use of Planning & Evaluation strategies, which were seen at ($M=2.533$, $SD=0.192$) of Medium level of Usually usage.

4.2 Research Question Two

4.2.1 Finding five

2. Are there any differences between the **KET**, **PET**, and **FCE** learners in their awareness of meta-cognitive reading strategies they employ?

Table 5. Means (standard deviations) for the FCE-, PET-, and KET employees' use of reading strategies (N = 45)

Strategy Type	KET	PET	FCE
Plan & evaluation (0.224)	1.960 (0.192)	2.480 (0.238)	3.160
Directed attention (0.854)	2.700 (0.200)	2.800 (0.322)	2.917
Support (0.678)	2.556 (0.977)	2.878 (0.882)	2.967
Problem solving (0.111)	2.000 (0.170)	2.578 (0.386)	3.311

Table 5

As can be seen from table 5 above, the findings showed that there were indeed some differences observed across the KET, PET, & FCE groups in their awareness of reading strategies. On the whole, the FCE group outperformed the PET- and KET groups in overall strategy use. All the three proficiency groups differed in their choice of strategy use. In other words, the KET proficiency groups ranked Directed attention as the most important, followed by SUPPORT and PROBLEM solving. The PET groups rated SUPPORT strategies as the most important followed DIRECTED attention strategies. The FCE groups ranked PROBLEM-SOLVING as the most important followed by PLANNING & EVALUATION. However, despite the fact that all the three groups reported different frequent use of the four categories of strategies, the FCE group demonstrated the most frequent use of them indicating that they are more cognitively aware of the use of reading strategies than their KET, and PET learners. However, based on the findings above, it was evident that the KET & PET groups demonstrated a lack of awareness of reading strategies especially the use of planning & evaluation strategies. Whereas the

	14	3.667
	0.603	
	15	2.044
	0.796	
	Overall	2.800
0.770		
4: problem-solving 16		2.533
0.869		
	17	2.356
0.712		
	18	2.822
1.051		
	19	2.267
0.809		
	20	2.867
0.944		
	21	2.933
0.837		
	Overall	2.630
0.283		

Regarding the first research question (1), What are the most favoured reading strategies among KET, PET, and FCE learners and how frequently are they used?, table 4 above presents descriptive statistics for the KET, PET, and FCE employees' use of reading strategies and the overall mean frequency of each of the four categories of reading strategies.

The findings showed that the three groups of KET, PET, and FCE learners on the whole reported using the available reading strategies at a Medium-frequency level ($M = 2.5$) Among the 21 strategies, 6 strategies fell into the high-usage level of Always usage ($M \geq 3.5$), and 14 strategies went to the medium level of Usually usage ($M \geq 2.5$). Only 1 strategy was reported at the Low level use of Occasionally usage ($M \leq 1.9$) but no strategy was reported at the very low-usage level of Never usage ($M \leq 1.4$). As far as the four types of categories of strategies are concerned, the three proficiency groups altogether showed on the whole a medium usage of reading strategies, with Directed attention strategies ($M = 2.806$, $SD = 0.067$) as their most favourite choice of strategies, followed by Support strategies ($M = 2.800$, $SD = 0.770$), Problem-solving strategies ($M = 2.630$, $SD = 0.283$), and Planning & evaluation strategies (2.533, $SD = 0.192$). The top five strategies that were most favoured by the KET, PET, and FCE learners were under the Support and Directed attention categories, while the bottom five mainly went to the Planning & evaluation and

strategy group 2 Directed attention strategies (average frequency=2.917, SD=0.854)

In conclusion, the FCE groups employed strategies at a “High” level of use in this study. The most frequently used group of strategies were Problem-solving and planning and evaluation strategies which averaged in the “Always use” range. The other 2 strategy groups, Support and Directed attention strategies were found at a Medium level of use, which were averaged in the “Usually use” range as the least frequently used strategy groups.

4.1.4 Finding Four

Table 4. The overall pattern of reading-strategy use by Waha Oil Company KET, PET, and FCE employees (N=45).

Strategy Type	Strategy No	Mean	SD
1. Plan & evaluation 0.869	1		2.511
	2		2.400
	0.809		
	3		2.556
	0.841		
	4		2.844
	0.852		
	5		2.356
2. Directed attention 0.707	0.773		
	Overall		2.533
	0.192		
	6		3.000
	7		3.067
	0.837		
	8		2.978
	0.690		
3. Support 0.625	9		2.178
	0.716		
	Overall		2.806
	0.067		
	10		3.467
	11		1.733
	0.539		
	12		3.044
	0.796		
	13		2.844
	0.852		

	18	3.667
0.617	19	2.933
0.594	20	3.533
0.640	21	3.533
0.743	Overall	3.311
0.111		

What are the most favoured reading strategies among FCE learners? And how frequently are they used?

The table 3 above shows the frequency average of strategy use of FCE employees. It presents descriptive statistics for the FCE learners' use of individual strategies and the overall mean frequency of each of the four categories of strategies they employed. Generally, the findings showed that FCE learners reported using reading strategies at a HIGH-frequency usage (2.0) of Always level. Among the 21 reading strategies, 17 strategies fell into the Always-usage level "high" ($M \geq 3.5$) and 2 strategies went to the Medium-usage of Usually level ($M \geq 2.5$). Moreover, 2 strategies were reported at Occasionally-level usage "low" ($M \leq 1.7$), and that no strategy was found at the Never-level usage of "very low" ($M \leq 1.4$). As far as the four types of strategy categories are concerned, FCE learners showed a High usage, with Problem-solving strategies ($M = 3.311$, $SD = 0.111$) as their most favourite choice, followed by Planning & evaluation strategies ($M = 3.160$, $SD = 0.224$). However, Directed attention and Support strategies were found at a Medium level of Usually use with ($M = 2.917$, $SD = 0.854$, and $M = 2.967$, $SD = 0.678$) as their last favourite choice. The top five strategies that were most favoured by the FCE employees were under Problem-solving and Planning & evaluation strategies, while the bottom five strategies mainly fell into the Directed attention and Support strategies.

From the finding 3 above, strategy category 2, Problem-solving strategies, received the High level of usage which shows that PET learners Always used this group of strategies (average frequency= $M = 3.311$, $SD = 0.111$). According to the highest mean (3.311), it shows that this group of strategies received the highest frequency of use whereas the least frequently used strategies were those under the

among the four groups of strategies, no strategy category was reported at the Occasionally or Never-use range of Low or Very Low level.

4.1.3 Finding Three

Table 3: FCE learners' met-cognitive reading strategies and their frequency of use(N=15)

Strategy Type	Strategy No	Mean	SD
1. Plan & evaluation 0.775	1		3.200
	2		3.000
	0.535		
	3		3.067
	0.594		
	4		3.533
	0.640		
	5		3.000
0.224 2. Directed evaluation 0.676	0.535		
	Overall		3.160
	6		3.200
	7		3.600
	0.632		
	8		3.200
	0.561		
	9		1.667
0.854 3. Support strategies 0.704	0.617		
	Overall		2.917
	10		3.067
	11		1.800
	0.676		
	12		3.667
	0.488		
	13		3.467
0.640 4: problem solving 16 0.458	14		3.200
	0.775		
	15		3.600
	0.507		
	Overall		2.967
	0.678		
	16	3.267	
	0.458		
0.458	17		2.933

Always-usage of ($M=4.000$, $SD=0.000$) to a “Low” Occasionally-use level of ($M=1.800$, $SD=0.414$), but no strategy was reported at the “Very Low” level of Never-use range. The overall mean frequency of each of the four categories of strategies ranged from a “Medium” Usually-use level of ($M=2.878$, $SD=0.880$). Generally, the results showed that PET learners reported using reading strategies at a medium-frequency level (2.5) of Usually-usage. However, within the 21 reading strategies employed by the PET groups, 4 strategies fell into the Always-usage level “high” ($M \geq 3.5$) and 16 strategies went to the Usually-usage level “medium” ($M \geq 2.5$). Moreover, only 1 strategy was reported at Occasionally-level usage “low” ($M \leq 1.7$), and that no strategy was found at the Never-level usage “very low” ($M \leq 1.4$). As far as the four types of strategy categories are concerned, PET learners showed a medium to high usage, with Support strategies ($M=2.878$, $SD=0.880$) as their most favorite category, followed by Directed attention ($M=2.800$, $SD=0.322$), problem-solving strategies ($M=2.578$, $SD=0.386$), and their least favorite choice was Planning & Evaluation strategies ($M=2.480$, $SD=0.238$). However, the top five strategies that were most favored by the PET employees were under the Support categories and Directed attention, while the bottom five strategies mainly fell into the Problem-solving and Planning & Evaluation categories.

From the finding 2 above, strategy category 2, Support strategies, received the medium level of usage which shows that PET learners Usually utilised this group of strategies (average frequency= $M=2.878$, $SD=0.880$). According to the highest mean (2.878), it shows that this group of strategies received the highest frequency of use whereas the least frequently used strategies were those under strategy group 1 Planning & evaluation strategies (average frequency $M=2.480$, $SD=0.238$).

In conclusion, the PET groups used strategies at a medium level rather than a high level in this study. The most frequently used group of strategies was Support strategies which averaged in the “Usually use” range. Three of the other four strategies were also used at Medium level: Directed attention and Problem-solving strategies were also averaged in the “Usually use” range. The least frequently used strategy group was Planning and Evaluation strategies which were also averaged in the Medium “Occasionally” use range. However,

	5	2.133
	0.640	
	Overall	2.480
0.238		
2. Directed evaluation	6	2.867
0.834		
	7	3.067
0.594		
	8	2.933
0.594		
	9	2.333
	0.617	
	Overall	2.800
0.322		
3. Support strategies	10	3.733
0.458		
	11	1.800
0.414		
	12	3.000
0.535		
	13	2.667
0.816		
	14	4.000
	0.000	
	15	2.067
	0.799	
	Overall	2.878
0.880		
4: problem solving	16	2.667
0.617		
	17	2.200
0.676		
	18	2.867
0.743		
	19	2.000
0.756		
	20	2.800
0.775		
	21	2.933
0.594		
	Overall	2.578
0.386		

What are the most favoured reading strategies among PET learners?
And how frequently are they used?

The table 2 above presents descriptive statistics about the average frequency of strategy use of PET employees. It shows the PET learners' use of individual strategies, which ranged from "High"

=2.000, SD =0.170), and their last favourite choice was Planning& Evaluation strategies (M= 1.960, SD=0.192). However, the top five strategies that were most favoured by the KET employees were under the Directed attention and Support categories, while the bottom five strategies mainly fell into the Planning& Evaluation and Problem-solving categories.

From the finding 1 above, strategy category 2, Directed attention strategies, received the medium level of usage which shows that KET learners Usually used this group of strategies (average frequency= M= 2.700, SD=0.200). According to the highest mean (2.700), it shows that this group of strategies received the highest frequency of use whereas the least frequently used strategies were those under strategy group 1 Planning & evaluation strategies (average frequency M=1.960, SD=0.192).

In conclusion, the KET groups used strategies at a “Medium” Usually level rather than High, in this study. The most frequently used group of strategies was Directed attention strategies which averaged in the “Usually use” range. Three of the other four strategies were also used at Medium level: Support and Problem-solving strategies, which were also averaged in the “Usually use” range. The least frequently used strategy group was Planning and Evaluation strategies which were averaged in the Low “Occasionally use” range. However, among the four groups of strategies, no strategy category was reported at the never-use range of “very low”.

4.1.2 Finding Two

Table 2. PET learners’ meta-cognitive reading strategies and their frequency of use (N=15)

Strategy Type	Strategy No	Mean	SD
1. Plan & evaluation 0.632	1	2.400	
	2	2.467	
	0.640		
	3	2.667	
	0.724		
	4	2.733	
	0.594		

3. Support strategies	10	3.600
0.507	11	1.600
0.507	12	2.467
0.834	13	2.400
0.737	14	3.800
	0.414	
	15	1.467
	0.640	
	Overall	2.556
0.977		
4: problem solving	16	1.667
0.617	17	1.933
0.594	18	1.933
0.961	19	1.867
0.640	20	2.267
0.961	21	2.333
0.724	Overall	2.000
0.170		

What are the most favoured reading strategies among KET learners? And how frequently are they used?

The table 1 above shows the average frequency of strategy use of KET employees. It presents descriptive statistics for the KET learners' use of individual strategies and the overall mean frequency of each of the four categories of strategies they employed. Generally, the findings showed that KET learners reported using reading strategies at a MEDIUM -frequency level (2.0) of Usually-usage. Among the 21 reading strategies, 2 strategies fell into the "high" level of Always-usage ($M \geq 3.5$) and 9 strategies went to the Usually-usage level "medium" ($M \geq 2.5$). Moreover, 8 strategies were reported at Occasionally-level usage "low" ($M \leq 1.7$), and that only 1 strategy was found at the Never-level usage "very low" ($M \leq 1.4$). As far as the four types of strategy categories are concerned, KET learners showed a low to medium usage, with Directed attention strategies ($M = 2.700$, $SD = 0.200$) as their most favourite choice, followed by support strategies ($M = 2.556$, $SD = 0.977$), problem-solving strategies (M

The questionnaire conducted asked the three reading proficiency groups to indicate the degree of their awareness of English reading strategies using a four-point Likert scale. The questionnaire, as mentioned already, consisted of four types of reading strategies, which were as follows: (1) Planning & Evaluation Strategies, (2) Directed Attention strategies, (3) Support Strategies, and (4) Problem-solving strategies. Moreover, for the purpose of precisely analysing the average means of the learners' responses on the questionnaire, the average means were interpreted as follows: Average means between 3.0 to 4.0 were rated as Always-usage level "High"; average means between 2.0 to 2.9 were regarded as Usually-usage level "Medium"; average means between 1.5 to 1.9 were referred to as Occasionally-usage level "Low", and average means between 1.4 to 1.0 were rated as a never-usage level "very low" in order to understand the frequency average of strategy use among KET, PET and FCE employees' reading strategies.

4.1.1 Finding One

Table 1: KET learners' meta-cognitive reading strategies and their frequency of use ($N=15$)

Strategy Type	Strategy No	Mean	SD
1. Plan & evaluation 0.704	1	1.933	
	2	1.733	
	0.704		
	3	1.933	
	0.799		
	4	2.267	
	0.799		
0.192	5	1.933	
	0.704		
	Overall	1.960	
2. Directed attention 0.594	6	2.933	
	7	2.533	
	0.915		
	8	2.800	
	0.862		
	9	2.533	
0.200	0.640		
	Overall	2.700	

questionnaire to investigate the employees' degree of reading strategy awareness and their reading test scores through the statistical use of Excel (means and standard deviations). However, KET & PET test takers with a score of 17 and above (out of a possible 25) were regarded as good readers and those with 12 and below were perceived as poor readers. Also, FCE learners with a score of 15 and above (out of 20) were regarded as good readers and those with 10 and below were referred to as poor readers.

B: Questionnaire

To investigate the degree of the employees' awareness of reading strategies, the means and standard deviations were analysed to determine the frequencies and variances of strategy use from the data collected in order to answer the first two research questions.

The patterns of strategy choice in relation to the individual strategies, types of strategy, and overall strategy use were also analysed by examining the means and the standard deviations within the whole three groups. Similar procedures were also used to maintain the variance of strategy use among the KET, PET & FCE groups. Moreover, the frequency mean averages of the employees' responses on the questionnaire, the means averages were analysed as follows:

Moreover, for the purpose of precisely analysing the average means of the learners' responses on the questionnaire, the average means were interpreted as follows: Average means between 3.0 to 4.0 were rated as Always-usage level "High"; average means between 2.0 to 2.9 were regarded as Usually-usage level "Medium"; average means between 1.5 to 1.9 were referred to as Occasionally-usage level "Low", and average means between 1.4 to 1.0 were rated as a never-usage level "very low" in order to understand the frequency average of strategy use among KET, PET and FCE employees' reading strategies.

4. Findings

4.1 Research Question One

What are the most favoured reading strategies among KET, PET, and FCE learners? And how frequently are they used?

information and to get the three groups identify their favoured reading strategies.

B: Questionnaire

Construction the questionnaire

For the purpose of this study, the research instrument used presents the theoretical framework in the area of metacognition, namely, planning & evaluation, knowledge regulation or (directed attention) , procedural knowledge (support strategies) and conditional knowledge (problem solving strategies). Therefore, the questionnaire used a four-point Likert scale of reading strategies. It consisted of four main categories of reading strategies, which included 21 strategy items. Each of the four categories of strategies assesses different types of strategies. For example, the first strategy category, PLANNING & EVALUATION strategies consisted of five items assessing learners' goals as they read, and their plans before, while and after reading. The second strategy category included in this scale was DIRECTED ATTENTION strategies. It consisted of four strategy items assessing what learners do when they have a difficulty understanding and/ or when they lose their attention as they read. The third type of strategy category called SUPPORT strategies. It consisted of six items of reading strategies assessing what learners do as they read such as translating, drawing diagrams, taking notes, underlining, eliciting information, using a dictionary, paraphrasing, etc. the fourth type of strategy category included in this research instrument was referred to as a PROBLEM-SOLVING strategies. It was made up of six items of reading strategies assessing what readers do as they read, such as guessing, comparing, using their experience, using the gist of meaning, etc.

3.3 Data analysis

A: Reading test

KET & PET reading tests consisted of 25 question items. FCE reading test consists of only 20 question items.

45 students were given the reading tests. The reading test scores were worked out and checked against the subjects' responses on the

using the 3 categories of strategies at a high-frequency level. However, the main effect for strategies and the main effect for learners' proficiency were significantly established. In other words, students with the high-proficiency level outperformed the intermediate group and the low-proficiency group in 2 categories of reading strategies: global and problem-solving; but no statistically significant difference was observed among the 3 proficiency groups in using support strategies.

3. Methodology

3.1 Population & sample.

The population of this study were 45 Waha oil company employees (38 males and 7 females) who were doing intensive English language courses in the Cambridge, KET, PET, & FCE as part of their on job-training. Three different classes of three different proficiency levels were chosen randomly by the researchers. Before taking the Cambridge English language courses, the three classes had taken three English courses in the starters, beginners and elementary.

Prior to their Cambridge English courses in the KET, PET, & FCE, the three different proficiency groups were asked early in the morning to take a reading proficiency test in KET, PET, & FCE in order to obtain some data about their reading scores in order to compare their reading proficiency with their proficiency on the questionnaire instrument.

3.2 Research instruments

A: KET, PET, & FCE reading tests

This study was quantitative in nature. The instruments used in this study were standardized KET, PET, & FCE reading tests as well as a questionnaire designed by the researchers. The purpose of these tests was to assess the reading ability of the three different groups. Based on the data obtained from the reading test results, participants' responses on the questionnaire were compared against their reading proficiency in order to determine if there was a relationship between the learners' awareness of employing reading strategies and their reading ability. The aim of the questionnaire was to obtain some

stressing that we should be cautious when interpreting studies which suggest that more proficient learners can make more strategies: in other words, it can be interpreted to mean that either proficiency determines the choice of strategies or that strategy choice is simply a sign of proficiency level. However, Zhang (2003) pointed out strategies themselves are not inherently good or bad, but they have the potential to be used effectively or ineffectively in different contexts.

Moreover Carrell (1989) conducted a study in order to investigate ESL learners' reading strategies in the USA. Her research findings suggested that there was some difference observed between strategy awareness, which was linked to good L1 readers and those pertaining to good L2 readers. She also went on to state that such findings should not be taken as definitive proof but as a suggestive one, though there was a significant difference with regard to L2 proficiency level, and that low-proficiency readers tended to use more text-bound, local strategies than higher-proficiency readers.

Moreover, there have been recently some attempts made to investigate as well as to assess learners' meta-cognitive knowledge of L2 learning strategies in order to establish a potential relationship between learners' meta-cognitive knowledge and their use of strategies in different environments. For instance, a study by Zhang, (2001) to investigate Chinese EFL readers' meta-cognitive knowledge of strategies in learning to read EFL in an Acquisition-Poor Environment, a typical acquisition-poor area in China. However, the subjects' meta-cognitive awareness of reading strategies was analysed and interpreted from a broad meta-cognitive perspective using Flavell's model (1987). Therefore, the readers' knowledge of reading strategies was examined and analysed through some retrospective interviews. The study findings demonstrated that the Chinese EFL readers' meta-cognitive knowledge of reading strategies had close and significant relationship to their language proficiency.

Also, a similar study by the same researcher Zhang's (2009) to assess meta-cognitive awareness and reading-strategy use of 270 Chinese senior high school students. These subjects responded to a survey questionnaire consisting of reading strategies of 28-items (SORS). The strategies were divided into 3 main types: global, problem-solving, and support. The study results displayed that the students reported

between important textual information from supporting details and how to realise the overall meaning of text.

A co-relational study by (Winograd, 1990) intended to find out whether readers' difficulties of writing a summary could be related to their lack in strategic skills. The findings of the study showed that good readers tended to be better judges of importance than poor readers.

2.2 Meta-cognitive Awareness and Reading proficiency and strategy use.

The relationship between meta-cognitive awareness and reading proficiency within the domain of reading comprehension is still controversial among researchers for example, Baker & brown (1984) argue that metacognitive awareness is a prerequisite for self-regulation, the ability to monitor and check one's own cognitive activities while reading.

Brown, (1983) pointed out meta-cognitive strategies enable readers to monitor and regulate their thoughts. These strategies are skills that can be used voluntarily and consciously and can become automatic due to practice. Research has, also shown that good readers are good strategic users who can automatically achieve their goals and are able to consciously recognize a problem and resort to certain problem-solving strategies. It can be argued that meta-cognition is an essential element in determining who proficient and less proficient readers are.

Block, (1986) also argues that good readers are more aware of the strategies they use, and are more flexible in adapting strategies than poor readers. He also adds that good readers are able to think aloud and verbalize their awareness of the meta-cognitive strategies they use. Recently, Many research studies have been carried out in their attempt to identify what might be referred to as good language learning strategies and to examine the nature of the link between language learning strategies and language proficiency. However, the term 'proficiency', as referred to here, can be interpreted as defined by Bachman, (1990), to mean in general the person's knowledge, competence or ability in the use of a language, regardless of how, where, or under what conditions it has been learned. For example, as McIntyre, (1994) attempted to explain such type of relationship by

there are many research studies that support the view that meta-cognitive regulation can enhance learners' performance in many different of ways, including better employment of attention resources, better use of existing strategies, and a greater awareness of comprehension problems. Meta-cognitive strategies, according to (O'Malley & Chamot, 1990), are higher order executive tactics , which involve essential skills such as planning for learning, monitoring, identifying and remediating causes of comprehension failure or evaluating the success of a learning activity; the strategies of self-planning, self-monitoring, 'self-regulating, 'self-questioning' and 'self-reflecting.

2.1.2.1 Planning involves the learner to select the appropriate strategies and to allocate his/her resources that affect their performance. Typical examples include how to make predictions before reading, strategy sequencing, and allocating time or attention selectively before beginning to perform a task. For instance, studies of successful and unsuccessful learners have revealed that the ability to "predict" involves reader's ability to connect their existing background knowledge to new information from a text in order to comprehend what they read.

2.1.2.2 Monitoring refers to one's on-line awareness of comprehension and task performance. The ability to engage in periodic self-testing while learning is a good example. Research studies have shown that students who use meta-cognitive strategies monitor their reading comprehension, adjust their reading rates, and consider the objectives etc tend to be better readers. For example a two-part language study by Paris and Meyers (1981) was conducted to investigate comprehension monitoring and strategies of good and poor readers. In their study, the students' ability to monitor comprehension of difficult anomalous information was measured by spontaneous self-corrections during oral reading, by directed underlining of incomprehensible words and phrases, and by study behaviours. The findings showed that poor readers did not engage in accurate monitoring as frequently as good readers.

2.1.2.3 Evaluating or identifying refers to the process of estimating the products and capability of one's learning, and typical examples of evaluation include how learners re-assess their own aims and outcomes. Identifying the main idea requires a reader to distinguish

planning, monitoring, evaluating, and manipulating the cognitive processes to obtain optimal learning outcomes. (ibid).

O'Malley & Chamot, (1990) defined meta-cognitive strategies as higher order executive tactics in nature which involve planning for learning, monitoring, and identifying, remediating causes of comprehension failure or evaluating the success of a learning activity. However, most researchers in this area have made a clear distinction between two important construct components of meta-cognition, namely knowledge of cognition and regulation of cognition, which are as follows:

2.1.1 Knowledge of cognition

Knowledge of cognition, on the one hand, is what a person knows about his/her own cognition or about cognition in general. According to (Jacobs & Paris, 1987), there are often three different types of meta-cognitive awareness, which are referred to as declarative, procedural, and conditional knowledge.

2.1.1.1 Declarative knowledge *refers to what someone knows about something. It encompasses knowledge about oneself as a learner and about factors that affect one's performance. For instance, a research study by (Baker, 1989), investigating what learners know about their own memory has found that adults have more knowledge than children about the cognitive processes associated with memory.*

2.1.1.2 Procedural knowledge *is the person's knowledge about doing a specific task. Much of this knowledge is represented as heuristics and strategies. However, in a study by (Glaser & Chi, 1988) relating to this found that learners with a high degree of procedural knowledge perform tasks more automatically, are more likely to have a larger repertoire of strategies, to sequence strategies effectively, and use qualitatively different strategies to solve problems.*

2.1.1.3 Conditional knowledge *refers to somebody's knowledge of why and when aspects of cognition. According to (Garner, 1990), conditional knowledge is the one which involves knowing when and why to use declarative and procedural knowledge. For instance, effective learners know when and what information to rehearse.*

2.1.2 Regulation of cognition

Regulation of cognition, on the other hand, refers to a group of strategies that enable learners to control their learning. However,

1.4 Research questions:

1. What are the most favoured reading strategies among KET, PET, and FCE learners? And how frequently are they used?
2. Are there any differences between the KET, PET, and FCE learners in their awareness of meta-cognitive reading strategies they employ?
3. Is there a relationship between learners' reported strategy use and their reading comprehension ability among KET, PET, and FCE groups?

2. LITERATURE REVIEW

2.1. Theoretical framework of meta-cognition

Over the past two decades, the study of meta-cognition has been the focus of recent investigations and an increasingly interesting topic of discussion in the area of language learning among linguists, theorists, researches, educators etc. According to (Brown, 1983) the concept of meta-cognition is complicated and its definition is multifarious, and there is no clear cut definition of the term.

Metacognition is the knowledge or cognition and understanding, control and appropriate application of that knowledge to a given task. It involves both conscious awareness and conscious control of one's learning. In other words, it is the ability to observe oneself applying certain knowledge to a certain task.

Another definition of meta-cognition with a more detailed specification is offered by , (Flavell, 1987), who defined it to refers to one's ability to reflect upon, understand, and control one's learning and manipulate his/her own cognitive processes to maximize learning. He also adds that Meta-cognition is part and parcel of cognitive development, and is both a product and producer of the latter. It enables learners to engage actively in regulating and controlling their own learning. While meta-cognitive knowledge as is very awareness-focused, meta-cognitive regulation is procedural and executive in nature, working on the basis of the meta-cognitive knowledge and referring to a person's management of his cognitive processes to ensure the achievement of learning goals. This management involves

language acquisition has been widely acknowledged, and that the use of reading strategies has been viewed as being conducive to successful reading comprehension proficiency in spite of the complex nature of the reading process, which involves both the L2 reader's language ability and reading ability. Thus, the researcher's understanding of reading strategies has been influenced significantly by research on what expert readers do.

However, while learners' meta-cognitive awareness in reading has been recognized in the current literature to be critical to successful L2 reading, there are almost no research studies in this area that have been conducted in the context of Arab learners of English, particularly in the vocational context. Most of the research in the reading strategies of second language learners has been conducted on students at low levels of language proficiency or those studying at the secondary school level or in the academic university contexts, where almost no research up to the researcher's knowledge, has dealt with students in the vocational context. Cohen (1998) points out that the contexts of the learning situation may have a strong influence on learners' choice of language learning strategies. Therefore, the present study attempts to fill the gap by assessing the meta-cognitive awareness of Libyan FCE, PET, KET students and their perceived use of reading strategies through a questionnaire survey, and reading comprehension tests while they are engaged in reading English materials (e.g., textbooks, exam papers, and supplementary readings in stories, newspapers and magazines).

1.3 Purpose of the Study

The main purpose of this study is to investigate the degree of the learners' awareness of reading strategies and to find out if there are any differences in their metacognitive reading strategies employed by the three different levels of learners, and whether or not there is a relationship between learners' responses on the instrument and their L2 reading comprehension proficiency (achievement), and to develop an assessment tool for measuring learners' use of meta-cognitive strategies for reading comprehension studying at the vocational level. This study will attempt to answer all the following research questions.

Key words: KET, PET, FCE, CAE, CPE, metacognitive, reading strategies

1 Introduction

1.1 background information

Waha Oil Company is a Libyan-American company and is one of the biggest exporting producers in north Africa. The training & development department is one of several other departments of Waha Oil Company. It recruits language teachers from all over the world. The language education & training program adopted is based on the Cambridge ESOL examination framework which is graded according to the proficiency of language learners into eight levels: Starters, Beginners, Elementary, Pre-intermediate KET, Intermediate, PET, Upper-intermediate FCE, Advanced CAE, & the Proficiency level CPE. These courses are given to Waha employees as part of their on-job training. The main purpose of this language training is to develop the companies' employees in English in order to give presentations in English, to communicate with native speakers in English and to prepare the employees for university entrance examinations abroad for further education & overseas training. Waha oil company is a multi-national one where all the company transactions and its intra-correspondence operate in English. Also, the Cambridge curriculum employed at Waha is used to develop the employees' ability to use English in an exchange of information, to express ideas about work and education, social life. Although, there are many learning aims of the application of this Cambridge curriculum, yet according to the researcher, the employees' reading skills received some attention in this Cambridge program employed by Waha. In other words, based on the reading exam statements of results obtained, the researchers found that the Libyan employees' proficiency in the reading test has always been very low comparing with other language skills. This problem, according to the researcher, might be attributed to the employees' lack of reading strategy awareness. Thus, this research study will mainly investigate the awareness of reading strategies among KET, PET, & FCE learners as to why it is most difficult skill to be learned.

1.2 Rationale of the study

Researchers have begun to recognize the significant role of meta-cognitive awareness in reading comprehension. For instance, Alderson, (1984) argues that the importance of reading for second



The metacognitive reading strategy awareness of KET, PET, & FCE Waha oil company Employees in Libya, Spring 2018

Mr. Bashir Ghith Mahfoud

Technical College of Civil Aviation & Meteorology, Tripoli, Libya

المخلص

كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على درجة الوعي باستراتيجيات القراءة ما وراء المعرفة لموظفي شركة الواحة الليبية الذين كانوا يدرسون اللغة الإنجليزية كجزء من تدريبهم أثناء العمل في ربيع عام 2018. مجموعه من 45 موظفا من ثلاث مجموعات مختلفة في KET، PET & FCE استجابوا لاستبيان من 21 بند من استراتيجيات القراءة. تم تصنيف الاستراتيجيات إلى أربع فئات: التخطيط والتقييم، والاهتمام المباشر، والدعم، وحل المشكلات. أظهرت النتائج أن المجموعات الثلاث أفادت باستخدام فئات الاستراتيجيات الأربع على مستويات تردد مختلفة. اتضح أن مجموعة FCE استخدمت الفئات الأربع من استراتيجيات القراءة على مستوى التردد العالي. اتضح أيضا أن المجموعات KET و PET قد استخدمت 4 فئات من الاستراتيجيات على مستوى التردد المتوسط. ايضاً ظهرت الدراسة بوجود علاقة بين الوعي باستراتيجيات القراءة والتأثير الرئيسي لإتقان المتعلمين عبر المجموعات الثلاث. تفوقت المجموعة المتوسطة العليا FCE على مجموعة PET المتوسطة و KET قبل المتوسط في الاستخدام العام للفئات الأربع من استراتيجيات القراءة. وفقاً لمجموعتي KET و PET، تبين أن استراتيجيات التخطيط والتقييم هي الأقل استخداماً. أظهرت الدراسة أن استراتيجيات الانتباه والدعم المقدمة هي الأقل استخداماً بين مجموعات FCE. هذا يشير إلى أنه كلما زاد وعيهم باستراتيجيات القراءة، كانت قراءاتهم / إتقانهم أفضل.

الكلمات المفتاحية: KET، PET، FCE، CAE، CPE، استراتيجيات ما وراء المعرفة، والقراءة.

Abstract

The purpose of this study was to investigate the degree of awareness of metacognitive reading strategies of the Libyan Waha Oil Company's employees who were doing English courses as part of their on-job training in Spring 2018. A total of 45 employees of three different proficiency groups in KET, PET & FCE responded to a 21 item questionnaire of reading strategies. The strategies were classified into 4 categories : planning & evaluation, Directed attention, Support, and Problem- solving . the findings showed that the three groups reported using the 4 categories of strategies at different frequency levels. The FCE group were found to use the 4 categories of reading strategies at a high frequency level. The PET & KET groups were reported using the 4 categories of strategies at a medium frequency level. Both the relationship between the awareness of reading strategies and the main effect for learners' proficiency were established across the three groups. The FCE upper-intermediate group outperformed the PET intermediate group and the KET pre-intermediate in the overall use of the 4 categories of reading strategies. According to the PET & KET groups, planning & evaluation strategies were found to be the least often used. Directed attention and Support strategies tended to be the least often used among the FCE groups. This suggests that the higher their awareness of reading strategies, the better their reading ability/proficiency was.

Ru-Chu (2013) the effect of using facebook to assist English for business communication course instruction.

Simpson, M. (2012). ESL@ Facebook: A teacher's diary on using Facebook. Teaching English with Technology, 12(3), 36-48. /International Journal of English Linguistics Vol. 4, No. 5; 2014 34

Solomon, A. D. (2011). SMS Texting and Its Potential Impacts on Students' Written Communication Skills. International Journal of English Linguistics, 1(2), 222.

Warnock, S. (2009). Teaching writing online: How and why. Urbana: National Council of Teachers of English (NCTE).

Yancey, K. (2009). Writing by any other name. Principal Leadership, 10(1), 26-29.

Yu, L. (2013). A case study of integrating Facebook in an EFL writing class. Paper presented at the conference for the international association for language learning technology held in Lauderdale, Florida.

should focus on developing the students' mastery of vocabulary and grammar, be creative and innovative to use social media to avoid students' boredom. C) language teachers and researchers who carry out teaching and learning via social media should raise the students' awareness of the importance of Facebook in learning writing.

References

Aichner, T., & Jacob, F. (2015). Measuring the Degree of Corporate Social Media Use. *International Journal of Market Research*, 57(2), 257-275.

Ghaith, G. (2002). The Nature of Writing Process, Approaches, Model, and Process Writing Activities.

Imeldi, M. (2001). Facilitating the First Semester of English Department Students in Writing Activity. Unpublished thesis. FBS UNM Makassar.

Internet world stats, internet and population statistics for Africa 2018 Population stats and Facebook subscribers. (2018). Libya internet users.

Jacob, H. L., Zinkgraf, S.A., Wormouth, D.R., Hartfiel, V. F., & Hughey, J. B. (1981). Testing ESL composition: A practical approach. Rowley, MA: Newbury House.

Kabilan, M. et al. (2010). Facebook: An online environment for learning of English in institutions of higher education?. *Internet and Higher Education*, 13(4), 179-187.

Kroma, S. (1988). *Action Research in Teaching Composition*. London: Longman

Lajuan, D., & Yin, L. R. (2011). The Use of Social Networking Tool Twitter to Improve College Students' Business Writing Skills. *Issues in Information System*, 12(1), 401-406.

Long, V. N. (2010). Computer Mediated Collaborative Learning within a Communicative Language Teaching Approach: A Sociocultural Perspective. *The Asian EFL Journal*, 12(1). Miles,

Melormdyunus. (2007). Malaysian ESL teachers' use of ICT in their classrooms: expectations and realities. *RECALL: The Journal of EUROCALL*, 9(1), 79-95

Murthy, D. (2013). Twitter: Social Communication in the Twitter Age (pp.7-8). Cambridge: Polity.

O'Malley, J.M., & Pierce, L.V. (1996). *Authentic Assessment for English Language Learners: Practical Approaches for Teachers*. Massachusetts: Addison Wesley Publishing Company.

writing and that there is a significant relationship between learners' use of social media (Facebook) and their writing proficiency based on the students' writing scores in the experimental group. However, some EFL students were found to have low achievement in three of the writing components such as content, mechanics and organization. This low achievement in writing can be seen from the data which shows the lack of students' knowledge of content ($30.63 < 45.66$), mechanics ($42.50 < 60.13$), and organization ($46.20 < 62.91$) in experimental group, and also content ($29.06 < 35.81$), mechanics ($40.63 < 49.25$), and organization ($46.66 < 56.25$) in control group pretest score.

It can therefore be inferred that these findings indicate the use of social media in teaching is always successful and that there is a strong relationship between social media and students' writing achievement. This study is in line with Long Van Nguyen (2010) who stated that the advantages of using social media in teaching, in deed, created an enjoyable, entertaining social learning environment which gives pleasure to the students. Those advantages made the students more interested in joining the writing class and as a result influenced their performance positively. Therefore, in conducting future research or teaching and learning process through the social media it is recommended for teachers and researchers should bear in mind many aspects of online learning such as internet connection, the novelty of the social media. Besides, the teacher should pay special attention to the students' awareness in using technology. To sum up, based on the findings, the researcher argues that social media such as Facebook should be incorporated in English for specific purposes to EFL students.

6. Conclusion

Based on the results, the researcher found that; A) The use of social media such as Facebook did significantly improve the students' writing skill. B) Facebook group did help EFL aviation students in their writing, especially in the brainstorming process before writing. C) Students' perceptions on the effectiveness of using Facebook in teaching writing were found to be positive. Also, based on the study findings above, the researcher offers some suggestions for the college language teachers, lecturers, and further researchers as follows: A). The college should provide adequate internet connection on the campus that will assist language teachers and students to conduct e-learning sessions via social media. B). language teachers

whether they prefer discussing on Facebook group or inside the classroom.

Table 2 illustrates the cumulative percentage for those who disagree and agree to the statement.

Table 2. Students' perceptions of challenges & affective domains of using Facebook groups for writing

No	Item	Cumulative Disagree (%)	Cumulative Agree (%)
6	I will start reading materials before sharing them	9.5	90.5
7	I get distracted by other features of Facebook	14.3	85.7
8	I get comfortable posting my ideas or opinions	7.1	92.9
9	I get encouraged when friends "like" my or comments	2.4	97.6
10	I prefer discussing topics on FB group instead of classroom.	45.2	54.8

It can be said from the table above that 90.5% of the students agree that they will read the materials they find before sharing them on FB group. This is a very positive response and could strengthen the reason why FB groups should be incorporated by teachers in the teaching of writing in language classrooms. However, 85.7 of the respondents agree to that they get distracted by other features of Facebook. Because of the distractions, students might end up spending more time on other features and not fully focusing on their actual task on Facebook group for the purpose of writing.

The cumulative percentages of the students agreeing to item 8 and 9 are significantly higher when compared to item 10. Item 8 shows that 92.9% of the users agree that they get comfortable when posting their ideas and opinions on Facebook group, and 97.6% get encouraged when friends like their posts. However, in terms of preference, only 54.8% of the students agree that they prefer discussing issues or topics on Facebook group instead of a classroom.

5. Discussion

The findings of quantitative data indicated that the use of social media, such as Facebook can improve students' achievement in

No	Item	Cumulative Disagree (%)	Cumulative Agree (%)
1.	Brainstorming is helpful to organize my thoughts before I start writing	11.09	88.1
2	Reading the other students' comments on the FB group, I learn new vocabulary	16.7	83.3
3	Reducing spelling errors through the spell-check feature is helpful for writing	09.5	90.5
4	Posting Ideas or opinions by my peers helps get a better idea before writing	4.8	95.2
5	Participating in FB group discussion makes it easier to complete my essays	11.9	88.1

From Table 1, it indicates that over 88% of respondents generally agree that the Facebook group helps in their writing process. The data in this table also provides answers to the research purpose on assessing the students perceptions on Facebook and whether or not it can assist the students writing process. It can be seen that brainstorming process is helpful to organize their thoughts before they start writing, and that 83.3 of the students agree that reading other students' comments will help them learning new vocabulary in the group, 90.5 of the students agree that reducing spelling errors through the spell-check feature can help in their writing process, 95.2 of the students agree that posting ideas by their peers helps them get a better idea before writing, and 88.1 of the students agree that participating in the Facebook group discussion makes it easier to complete their essays.

Item 6 and item 7 in table 2 were constructed to see the challenges that students might face when they participate in Facebook groups for discussion on writing. The last three close-ended items 7-8-9 in table of the questionnaire seek investigate what influences the affective domain of the students in terms of writing. Item 8 investigates whether or not students get comfortable when posting their ideas or opinions on Facebook. Item 9 investigates whether the 'like' feature on Facebook will make respondents get encouraged, when friends 'like' their comments. The last item (10) is to see their choice of preference,

1. Brainstorming on FB group is helpful to organize my thoughts before I start writing.
2. reading the other students' comments on the FB group, I learn new vocabulary
3. reducing spelling errors through the spell-check feature is helpful for writing
4. posting Ideas or opinions by my peers helps get a better idea before writing
5. participating in FB group discussion makes it easier to complete my essays

Items 1-3 in this section explores some issues of the writing process, including the organization of ideas, vocabulary building and spelling. The next two items 4-5 explore if Facebook group provides students with the content knowledge for writing tasks.

B. Students' Challenges & Affective Domains

6. I will start reading materials before sharing them.
7. I get distracted by other features of Facebook.
8. I get comfortable posting my ideas or opinions.
9. I get encouraged when friends “like” my or comments.
10. I prefer discussing topics on FB group instead of classroom.

4.2.2 Analysis of the questionnaire

Items 1-5 in Section A of the questionnaire were chosen to explore the EFL students' perceptions of Facebook groups in improving writing. For the purpose of analyzing this instruments, the findings were recollected into two categories: Cumulative Disagree to refer to the cumulative data percentage of students' choice of 'Strongly Disagree' and 'Disagree' and the other Cumulative Agree to refer to the cumulative data percentage of 'Agree' and 'Strongly Agree' as can be seen in Table 1 below:

Table 1. Students' perceptions of the Facebook groups in improving writing

pretest score. This study proved in the experimental group, the improvement of each component of the writing skill in the posttest went up by 20% after introducing the Facebook activity. However, as for the control group, there was an improvement by only 10 % in the students' writing score in the posttest. Therefore, the main scores between the pretest and posttest for the experimental group did show a significant improvement of their writing skill. Also, the average change between pretest and posttest scores for each group indicated that introducing Facebook activities produced a greater change (gain) to the experimental group than to the control situation.

4.2 Questionnaire

The respondents of this research consisted of 30 students of the experimental groups completing their bachelor's degree in Civil Aviation at the technical college of civil aviation & meteorology). The students' perceptions were measured through a questionnaire comprising 10 close-ended items. Respondents were required to participate in a Facebook group created by the researcher. Exploring the students' perceptions on the effectiveness of Facebook for teaching writing was the purpose of this instrument. After adding the students in the Facebook group created for this research called 'aviation English', they were required to participate and to respond to a 10-item questionnaire distributed after one month of participation in the on Facebook group already created. Finally, The questionnaire was administered by the respondents in hard copies.

4.2.1 Construction of the Questionnaire

The 10 items in the questionnaire were constructed based on the purpose of this study. The items in the questionnaire have been collected in such a way so as to address the 2 controversial issues in writing, and these are the process of writing and the challenges and the affective domain of students. The questionnaire consisted of 10 closed-ended items with a 4-level Likert Scale of 'Strongly Disagree', 'Disagree', 'Agree' and 'Strongly Agree'.

A. Students' Writing Process

The table (4) above shows that the students' writing proficiency in both of the experimental and control group has improved. In the experimental group, the test scores of the students tend to spread from pass to very good category. There were 12 students (37.5%) in the very good category, 9 students (28.1%) were in good category, 3 students (9.3%) were in pass category, and 6 students (18.7%) were in weak category, and there were no students in the very weak category. Unlike the experimental group, the control group students' scores also were spread dominantly from pass to very good category and no one of the students was categorized as excellent. There were 10 students (31.2%) who were categorized as very good, 7 students (18.7%) were categorized as good, 9 students (28.1%) were categorized as weak, 4 students (12.5%) were in pass category, and no students were categorized as very weak. The mean scores of both groups can be seen in the table below:

Table 5. The mean score and standard deviation of the students' writing in pretest and posttest

Experimental Group					Control Group			
Writing Component		Pretest	Posttest		Pretest		Posttest	
	Mean Score	Std. Deviation	Mean Score	Std. Deviation	Mean Score	Std. Deviation	Mean Score	Std. Deviation
Content	30.63	10.14	45.66	80.59	29.06	8.56	35.81	16.11
Organization	46.20	8.25	62.91	8.02	46.66	08.59	56.25	9.75
Vocabulary	63.13	10.90	79.69	7.39	61.35	9.75	66.56	9.70
Language use	62.91	8.02	76.31	8.40	63.13	10.90	70.23	9.06
Mechanics	42.50	15.30	60.13	11.23	40.63	16.02	49.25	9.75

Table 5 indicates that there were the differences in the mean scores and standard deviation in students' writing achievement. The distribution scores for experimental and control group in posttest show the difference from the pretest. The data revealed the lack of students' knowledge of content ($30.63 < 45.66$), mechanics ($42.50 < 60.13$), and organization ($46.20 < 62.91$) in experimental group. Likewise, control students lack the knowledge of content ($29.06 < 35.81$), mechanics ($40.63 < 49.25$), and organization ($46.66 < 56.25$) in control group

Category	Range of score	Experimental Group		Control Group	
		F	%	F	%
Excellent	85-100	0	0	0	0
Very good	75-84	7	21.9	4	12.5
Good	65-74	4	12.5	5	15.6
Pass	55-64	13	40.6	14	43.8
Weak	45-54	6	25.0	7	28.1
Very Weak	35-44	0	0	0	0
Total		30	100	30	100

Table 3 shows that most of the students' writing skill in both experimental and control group were categorized as pass at the beginning where 6 students (25.0%) in experimental and 7 students (28.1%) in control group were in the weak category, and no one of both groups was in the very poor category. 13 student (40.6%) in experimental and 14 students (43.8%) in control group were in pass category, 4 students (12.5%) in experimental group and 5 students (15.6%) in the good category, 7 students (21.9%) in experimental and 4 students (12.5%) in control group were in the very good category. The result on the table shows that most of the students have the same level of writing skill as pass or average before applying the social media for both experimental and control group.

However, after the Facebook activity, the posttest scores for the experimental and control groups can be seen in the table 4 below:

Table 4. The frequency and percentage of the students' writing skill in posttest

Category	Range of score	Experimental Group		Control Group	
		F	%	F	%
Excellent	85-100	0	0	0	0
Very good	75-84	12	37.5	10	31.2
Good	65-74	9	28.1	7	18.7
Pass	55-64	3	9.3	4	12.5
Weak	45-54	6	18.7	9	28.1
Very weak	35-44	0	0	0	0
Total		30	100	30	100

3. Revising. The students are asked to check the rough draft. They have to fix their writing before they hand in their assignments. Before handing in their writing papers to the researcher, the students have the opportunity to give comments to their friends' writing. In this stage, the students are supposed to give a score and comment on their peers.

4. Editing. In this stage, the students can edit their writing depend on their friends suggestions and corrections given in their writing materials about the content, organization, vocabulary, language use, and mechanics in their writing.

3.3.3 Posttest

After introducing Facebook activities, the posttest was given to the EFL students (control group + experimental group who were given the same test in the pretest in order to find out the students' writing improvement. The procedures are: 1) the researcher gave both groups the same posttest after doing the Facebook activity in order to find out the students' writing test scores, 2) The researcher directly rated the students' test scores, and 3) the researcher analyzed the data by looking at the test scores on the pretest and posttest and then compared the results by using some statistical analyses.

4. The Findings

4.1. Pretest

Based on the quantitative data which were gained from experimentation between experimental group using (writing course book and using Facebook) and control group (using only writing course book), and also the data from questionnaire can be described as follows:

4.1.1 Improvement of Students' Writing Skill through Facebook

The data on the frequency and percentage of the students' writing skill through Facebook in pre-test can be seen in the following tables.

Table 3. The frequency and percentage of the students' writing skill in pretest

The procedures of using Facebook activities were conducted in 8 sessions only for the experimental group. Each session lasted for two hours divided into 60 minutes for theories and practice by the peers, and 60 minutes for practicing via Facebook for the experimental group only. The procedures were only conducted by the experimental group as follows: 1) The researcher introduced the Facebook activity to the experimental students and told them how to sign in to the application group; 2) The researcher showed students how to sign into the application, and 3) The researcher explained how to create and sign into the group chat. Furthermore, prior the Facebook activity sessions, the researcher conducted some procedures with the experimental group students which were as follows: 1) The researcher introduced the writing material that will be learned by the students 2) The researcher gave students the motivation before the learning process in each meeting; 3) The researcher explained to the students each topic of writing; 4) The researcher distributed the writing materials to the students; 5) the researcher asked students to write a descriptive text about a given topic; 6) The researcher gave students the opportunities to comment on their peers' writing, and 7) The researcher collected the students papers and corrected the students' mistakes in writing. 8) the researcher gave students feedback on their writing. 9) the researcher created a Facebook group called (Aviation English) to provide students a space where they were in control of the content and the direction of the learning materials. 10) the researcher and students started the Facebook activity sessions on Facebook.

(Writing materials)

Unlike experimental group, the control group students were only taught the writing course book. Besides the teaching materials used by the control students inside the classroom, the researcher explained that the writing process should include the following stages. These are pre-writing, drafting, revising, and editing as follows:

1. Pre-writing. In this activity, the teachers ask the students to write recount text. The students have to collect the information in order to make them easy to write. Then they write the ideas that are related to a given topic in the teaching material given by the teacher.
2. Drafting. The students are asked to write their ideas that they have got in the previous stage. The students may not worry about the grammatical form, In this stage, they just write rough draft that can be developed in the next stage.

language learning in English. Their findings revealed that, in terms of affective factors, students' confidence, motivation and attitudes improved significantly when using Facebook.

3. Methodology

3.1 Participants

The participants of the study were the sixth-semester students of air traffic control department in academic year 2018. It had two classes with the number of the population were 60 students. Since the number of population was large, the researcher used simple random sampling technique. Thus, one class was randomly assigned as the experimental group and was given Facebook activity sessions, and the other class was assigned randomly for the control group using only writing course book in hard copies. The number of sample for every group was 30 students. So, the total number of the participants in this research was 60 students.

3.2 The Instrument of the Research

This research employed two data collection tools based on the research purpose investigated; they were writing test (pretest, posttest), and questionnaire. The writing test which was given to the two groups (control group & experimental group) to investigate the relationship between the students' writing test scores and social media (Facebook). The students' writing tests were evaluated in terms of content, organization, vocabulary, language use and mechanics. The researcher also used a questionnaire which was only given to the targeted experimental group to obtain some data on the students' perception on the effectiveness of using Facebook.

3.3 Procedures

3.3.1 Pretest

In the first meeting session, the researcher administered a pre-test to both control & experimental group in order to know the students' writing skill and to find out their scores prior the Facebook activity sessions. The pretest proceeded for 1 hour and 30 minutes as in the following steps: 1) The researcher then distributed a test and asked the students to write a descriptive text related to a given topic, 2) The researcher marked the students' writing tests, and 3) The researcher directly compared the writing test scores between the two groups to see if there were some differences in the students' writing test scores.

3.3.2 Procedure

(Facebook activity).

Another study by Simpson (2012) assessed the effectiveness of using Facebook as an ESL instruction method in South Korea indicated that Facebook is similar to other modern tools of language instruction in that instructors must familiarize themselves with the program in order to be able to employ it correctly. As Yu (2013) maintained that as social networking sites become popular, they provide great opportunities for language learners to practice their target language. Very few studies focused on the integration of Facebook into an EFL college students especially in the ESP writing context.

2.3 Facebook and Writing

Some studies have revealed that language learners are engaged in a good deal of writing even in this era of ICT such as in Twitter, yahoo text messages and, of course, Facebook. Also, students approve of these types of informal writing as communication and do not seem interested in the writing tasks that are given inside classrooms. Inside classrooms, students are still unable to see the connection between the writing learned in the classroom and the meaningful communicative use outside in the real life. Yancey, K. (2009) believes that Facebook, and specifically Facebook groups, have the opportunity to enhance students' writing skills by being the link between academic writing in formal classroom and outside communication outside in the real life.

Facebook group creates a space where comments are posted and shared among all other peers, to be subject to interactive and reactive feedback in a form of criticism or praise. This, in turn, creates a meaningful learning environment when the members of Facebook group have the potential to generate ideas that are shared by, commented upon through the feedback given by peers.

Facebook groups provide a wide range of opportunities for students to practice and improve their writing skills. Some studies indicated that students feel sometimes that they have to respond to their peers' comments or opinions posted, thus are actively posting and commenting on the application. They make use of every chance to practice their writing skills. Students also discover new sentence or writing structures by reading the comments and posts from their peers. These studies have revealed that writing skills are very much emphasized in the Facebook group participation and thus has a high potential of enhancing and improving students' writing skills. A study by Kabilan et al (2010) investigated if Facebook can be a useful and meaningful learning environment and if that it could enhance

which allows the writer/author to express thoughts and ideas and make them visible and concrete.

Jacob et al(1981) point out that there are five components in writing. They are content, organization, vocabulary, language use and mechanics. Content is unity. This means that every sentence contributes to one principle, and one unifying thought. Organization in writing concerned with coherence, order or importance, general to specific, specific to general, chronological order and spatial pattern. Vocabulary is one of the requirements of good writing as it depends on the effective use of words. Language use in writing involves the correct usage of grammar with reference to grammaticality and accuracy. Mechanics includes the capitalization, punctuation, and spelling. mechanics is very important since it leads the reader to understand or recognize immediately what the author means when he moves from one idea to another.

O'Malley & Pierce (1996) pointed out that the writing assessment should assess not only the mechanical aspects of writing and grammar but also to evaluate all other components too in order to determine some of the processes involved in writing. They also added that the writing process consists of three stages, that is pre-writing, drafting and post-writing.

Some previous research studies on the use of social media in writing indicated that those media will motivate and help the students to be successful in learning. For instance, a study by Solomon (2011) on SMS texting and its potential impacts on students' written communication skills showed that SMS text messaging function could develop the tendency among students to adopt non-standard uses and contracted forms of English words in their class work, examinations and research reports especially in an academic environment.

Lajuan & Roger (2011) carried out a research study entitled the use of social networking tool Twitter to improve college students' business writing skills. This study found that the students' writing skill can be improved by use of the social media tool, Twitter.

Ru-Chu (2013) also conducted a research study on the effect of using Facebook to assist English for business communication course instruction. The findings of this study indicated that incorporating Facebook in the English for Specific Purposes (ESP) course can effectively assist college students in learning business communication English.

internet-based tool that allows people to create, share, or exchange information, ideas, images, and videos in virtual communication and networking (Kaplan & Michael, 2010). Furthermore, social media depends on mobile and web-based technologies to create highly interactive platform through which individuals and communities post share, create, discuss, and modify users' comments. Social media, according to Murthy&Dhiraj, (2013), have been broadly defined to refer to 'the much relatively inexpensive and widely accessible electronic tools that enable anyone to publish and access information, collaborate on a common effort, or build relationships. Social media have been perceived by language teachers as an alternative approach for EFL teaching and writing. Therefore, it can be said that online learning refers to the learning environment that utilizes internet technology to enable a virtual learning session. Warnock (2009) stated that the first reason to teach writing online is that the environment can be purely textual. Students will have a rich, guided learning environment where they can express themselves to the outside audience with their written comments and posts.

Moreover, Melor (2007) pointed out that social interaction technologies have great benefits for lifelong education environments. The social interaction can help enhancing the skills such as the ability to search, to evaluate, to interact meaningfully with tools, and so on. Hence, social networking media like Facebook can be used as the platform to teach ESL writing and to strengthen relationships among teachers and between teachers and students.

2.2 Writing & social media

Writing means to create a letter from a spoken sound or reproduce a written text from a spoken message into written language. It involves some stages and processes for the writer to go through to organize, formulate and develop ideas on the paper so that readers can understand the writers' sent message. In addition, Imeldi, (2001) stresses that the writing skill requires accuracy and proper grammar, spelling, punctuation, capitalization, and vocabulary.

Khroma (1988) adds that writing is a series of activities in which the author expresses some ideas in his mind and then into a paper moving from one word to another to become a sentence, a sentence to paragraph and from paragraph to an essay. Similarly, on the same statement, Ghaith (2002) explained that writing is a complete process

However, based on the information of the final examination results obtained from the study & exam department of the ESP students in the technical college of civil aviation and meteorology in Libya for the academic years (2016-2017-2018) on writing courses, the mean scores of students' achievement were in the average of good category around (65-68%) that can be seen in table 2 below:

Table 2. The students' writing achievement on final examinations of air traffic control department

No	academic year	2016	2017	2018
1	2nd Semester	65.34	66.07	64.12
2	4th Semester	68.01	64.33	66.38
3	6th Semester	67.03	69.05	68.08

Air traffic control Department, 2018.

The data shows that the mean scores of students' achievement in writing which were in the average category of good and there was no significant improvement in their academic semesters during these years. This could be attributed to the fact that language instructors who teach writing might have used some traditional aviation writing books which are beyond the students' level of competence to understand and write a well-written text.

Some research studies indicated that the use of the internet and social media are effective to increase the students' achievement such in listening, speaking, writing and (Kaplan & Michael, 2010) & Aichner & Jacob, 2015). However, those studies have not yet investigated in depth the implementation of social media for teaching writing, especially in the ESP Arab context. Therefore, the researcher intends to conduct a research on "The role of social media Facebook in teaching writing" to ESP aviation students at the technical college of civil aviation & meteorology.

The results of this study will hopefully add some theoretical insights to the current literature review on Information and Communication Technology (ICT) in language teaching and learning especially the use of social media (Facebook) in the teaching and learning of writing.

2. Literature review

2.1 Social Media

Social media is defined as a set of Internet-computer programs that allow the user to create and exchange generated content. It is an

acquire knowledge and learning through the internet (Kaplan& Michael, 2010 ; Aichner& Jacob, 2015)

Today, the number of internet users in Libya went up to 3,800,000 users in 2018, which is equivalent to 58.7 % percent of the Libyan population who use social media. The total population is 6,470,956 in January 2018. That is more than half of the country population are internet users; and approximately 3,500,000 are Facebook subscribers in January 2018. And the internet growth between 2000 and 2017 was 37,900 %. They get access to the internet via a mobile devices & other computer mediated programs according to (internet world stats; internet users statistics for Africa, December 13, 2017). The Libyan internet users between 2000 and 2018 can be seen in table 1 below.

Table 1. The number of the Libyan internet users and Facebook subscribers

(Libya Internet Usage, 2018 Population Stats and Facebook Subscribers)

Libya 2018 POPULATION AND INTERNET USERS STATISTICS						
<u>Libya</u>	Population (2018 Est.)	Internet Users 31-Dec-2000	Internet Users 31-Dec-2017	Penetration (% Population)	Internet Growth % 2000 - 2017	Facebook subscribers 31-Dec-2017
Libya	6,470,956	10,000	3,800,000	58.7 %	37,900 %	3,500,000

NOTES: (1) Africa Internet Statistics were updated in December 31, 2017. (2) Africa Facebook subscribers are estimated in December 31, 2017.

The growth in the number of internet users in Libya reached 37, 900 percent (per year) to 3,500,000 million users in 2017. It is based on data provided by the internet world stats. Overall, the internet penetration in Libya at the end of 2017 was about 58.7 % of the total population of the country citizens. The Libyan internet users were estimated at 10,000 at the end of 2000 and 3,800,000 million by 2018 according to the internet world stats report.

The most popular social media used by internet users in Libya is Facebook; it is on the top list amongst other social media such as Twitter, and wechat, whatsapp and/or viber. As we all know that social media have made big changes in the way people live, work interact and acquire knowledge and learning in the world. Yet, the use of social media in the field of education and training has seen less improvement in the Libyan ministry of education, and teachers as an important language teaching technology in schools and universities.



The role of social media (Facebook) in teaching writing to (ESP) aviation students

Mr. Bashir Ghith Mahfoud

Technical College of Civil Aviation & Meteorology, Tripoli, Libya

المخلص

أعطيت وسائل التواصل الاجتماعي اهتماماً أقل في تدريس الكتابة للمتعلمين اللغة الإنجليزية بالنسبة للطلاب العرب في ضوء تكنولوجيا التعليم. وهكذا، يهدف هذا البحث إلى التحقيق في دور وسائل التواصل الاجتماعي (Facebook) في تحسين مهارات الكتابة لدى الطلاب وكذلك العلاقة بين استخدام المتعلمين لوسائل التواصل الاجتماعي وكفاءتهم في الكتابة؛ وإيضاً آراء طلاب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية حول فعالية الفيس بوك. استخدمت هذه الدراسة تصميم تجريبي. المشاركون في هذه الدراسة فصلين في كلية تقنية الطيران المدني والأرصاد الجوية. تم استخدام امتحان الكتابة واستبيان لجمع البيانات. أشارت النتائج إلى أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أدت إلى تحسين كبير في مهارات الكتابة لدى الطلبة. اقترحت هذه الدراسة أنه يمكن تحسين مهارة الكتابة لدى الطلبة من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مثل (Facebook).

Abstract

Social media has been given almost no or less attention in teaching writing for Arab learners of English in the light of educational technology. Thus, this research aimed at investigating; the role of social media (Facebook) in improving students' writing skill; the relationship between learners' use of social media and their writing proficiency; and the EFL students' perceptions on the effectiveness of Facebook. This study employed experimental design. Participants were two classes at the technical college of civil aviation & meteorology. Writing test and a questionnaire were used for data collection. The findings indicated the use of social media did significantly improve the students' writing skill. This study suggested that the students' writing skill can be improved by use of the social media, i.e. (Facebook)
Keywords: Social media, Facebook, ESP, EFL, Aviation.

1. Introduction

1.1 Background

Social media are computer-assisted programs that allow people to communicate, post comments, share ideas, exchange ideas, and share images or videos from the real world communities via the internet. Social media is also a communication channel mediated through the internet dedicated to interact, share content, and collaboration-based society. It has become of a great value in people's lives as a social network and has changed the way people interact, live, work, and

- 5- Jain, R. B. (2016). Impact of Pregnancy on the Levels of Parabens and Bisphenol A: Data from NHANES 2005–2010. *Journal of Chemistry*, 2016.
- 6- Marie, C., Cabut, S., Vendittelli, F., & Sauvart-Rochat, M. P. (2016). Changes in cosmetics use during pregnancy and risk perception by women. *International journal of environmental research and public health*, 13(4), 383.
- 7- Mohammed, M. A., Ahmed, J. H., Bushra, A. W., & Aljadhey, H. S. (2013). Medications use among pregnant women in Ethiopia: a cross sectional study. *Journal of Applied Pharmaceutical Science*, 3(4), 116.
- 8- Philippat, C., Botton, J., Calafat, A. M., Ye, X., Charles, M. A., Slama, R., & EDEN Study Group. (2014). Prenatal exposure to phenols and growth in boys. *Epidemiology (Cambridge, Mass.)*, 25(5), 625.
- 9- Sathyanarayana, S., Karr, C. J., Lozano, P., Brown, E., Calafat, A. M., Liu, F., & Swan, S. H. (2008). Baby care products: possible sources of infant phthalate exposure. *Pediatrics*, 121(2), e260-e268.

participant's use cosmetics and personal care products during pregnancy and do not know that these products contain substances that are risk factors for BD. In the current study the results opposite to be the study (Marie et al., 2016) where that 55% women change cosmetics during pregnancy. Most of the participant's do not know Dibutyl Phthalate (DBP) compound, which is present in cosmetics, which is a risk factor of BD. This is shown by the study of (Banzal et al., 2017).

The outcome of this study is limited by the questionnaire employed to determine the participant's metric outcome of their knowledge on BD.

Conclusion:

Within the limitation of this study. However, it is concluded that the sampled participants generally possess moderate knowledge on the drugs and the risk factors about BD. Also, they had low knowledge on the cosmetics and personal care products and their contents, which are risk factors of BD.

This study thus suggests a need for more awareness campaign about pregnancy and BD among Nalut pregnant women during antenatal visits and other relevant public health campaigns by correcting traditional beliefs by correcting traditional and perception regarding the defects.

References:

- 1- Al-Holy, M., Eideh, A. A., Epuru, S., Abu-Jamous, D., & Ashankyty, I. (2013). Awareness of Folic Acid Intake among Women in the Childbearing Age in Hail Region—Saudi Arabia. *Food and Nutrition Sciences*, 4(01), 49.
- 2- Bánhidý, F., Lowry, R. B., & Czeizel, A. E. (2005). Risk and benefit of drug use during pregnancy. *International Journal of medical sciences*, 2(3), 100.
- 3- Banzal, N., Saxena, K., Dalal, M., & Srivastava, S. K. (2017). A study to assess awareness amongst pregnant women about the effects of drugs on the fetus and self-medication. *International Journal of Basic & Clinical Pharmacology*, 6(4), 924-927.
- 4- Bello, A. I., Acquah, A. A., Quarkey, J. N., & Hughton, A. (2013). Knowledge of pregnant women about birth defects. *BMC pregnancy and childbirth*, 13(1), 45.

Table 5 Spearman's rank correlation coefficient showing relationship between participant's knowledge about BD and their socio-demographics

Socio-demographic	N	=	P-
Knowledge on drugs	500	r	value
Age	500	-0.02	0.58
Education level	500	0.08	0.06
Occupation	500	0.02	0.09
Knowledge on cosmetics and personal care products	N	r	P-value
Age	500	0.06	0.14
Education level	500	-0.02	0.60
Occupation	500	-0.01	0.41

Discussion

The focus of this study was to determine the level of knowledge of Nalut pregnant women on BD. Majority of the participant's (59.4%) were within the age of 21-40 years, which is the usual child bearing for most Nalut women. Most of the participant's (67.4%) attained either secondary education level. Although, most secondary education completed, there no relationship between the level of education and knowledge about drugs, cosmetics and personal care products with their effects on BD. Most of the participant's (58.4%) working as teachers. The outcome of this study indicated that participant's knowledge on the drugs which includes medication that recommends during pregnancy had moderate knowledge. Most of the participant's had knowledge about the importance of folic acid and dietary supplementation during pregnancy, which that found in the study (AL-Holy et al .,2013). Also, 368(73.6%) of the participant's had low knowledge of the drugs that are administered without a prescription are dangerous and cause BD of fetus. While 410(82%) said they were in compliance with the length of treatment prescribed by the doctor. Most of the participants have no knowledge of the drugs that prevent ingested during pregnancy and having effect on the fetal BD, which include blood pressure medications and diabetes. Patients with these diseases must change the type of medication during pregnancy, as 390(78%) they have low knowledge of the medication that should not taken during pregnancy. This study was in agreement with the study conducted by (Mohammed et al., 2013). 266(53.2%) of the

chemicals compounds in cosmetics and personal care products	N (%)	agree N (%)	know N (%)
Triclocarban	92(18.4)	51(10.2)	357(71.4)
Formaldehyde & Phthalate	98(19.6)	52(10.4)	350(70)
Dibutyl Phthalate (DBP)	91(18.2)	43(8.6)	366(73.2)

Participant's cumulative score on knowledge about effects of cosmetics and drugs during pregnancy are presented in Table4. Most participant's, 250 (50%) had moderate scores on knowledge on the drugs while 260(52.03%) had low scores on their knowledge with the chemicals in cosmetics and personal care products.

Enrollment in local colleges, 2005

Table 4 participant's cumulative scores on their level of knowledge about risk factors of cosmetics and drug on BD

Variable	N	%
Participant's knowledge on drugs		
High	182	36.3
Moderate	250	50
Low	68	13.7
Participation knowledge on the chemicals in cosmetics and personal care products		
High	157	31.3
Moderate		16.4
	83	
Low	260	52.3

Relationship between participant's level of categorical knowledge about drugs, cosmetics and their socio-demographic characteristics are presented in Table 5. There were no significant relationships between the specific knowledge of the participant's and their ages, ($r = -0.02$; $p = 0.58$), educational level ($r = 0.08$; $p = 0.06$), and the occupation of the mothers ($r = 0.02$; $p = 0.09$). Similarly, the participant's knowledge on the cosmetics and personal care products was no significantly related with their socio-demographic characteristics.

diabetes medication that cannot be taken during pregnancy which are considered risk factors for BD.

Table 2 Participants knowledge on drugs

Item	Yes N (%)	No N (%)	I don't know N (%)
Will folic acid and dietary supplements protect your child from BD?	39(7.8)	345(69)	116(23.2)
Will drugs that are administered without prescription are dangerous and cause BD of fetus?	36(7.2)	368(73.6)	96(19.2)
Do you commit to treatment as prescribed by your doctor?	410(82)	37(7.4)	53(10.6)
Do you stop treatment yourself if you don't find any improvement?	250(50)	243(48.6)	7(1.4)
Knowledge on drugs that prevent their use during pregnancy	Yes N (%)	No N (%)	I don't know N (%)
Chloramphenicol & Tetracyclin	89(17.8)	56(11.2)	355(71)
Warfarine	78(15.6)	44(8.8)	378(75.6)
Reserpin , Nitroprusside, Diazoxid & Captopril	65(13)	45(9)	390(78)
Metformin & Sulfonylurea	67(13.4)	74(14.8)	359(71.8)
Jusprin & Profen	165(33)	145(29)	190(38)

Participant's knowledge about the chemicals in cosmetics and personal care products are presented in Table 3. The results indicated that 246(49.2%) they said they were using of cosmetics and personal care products safe during pregnancy and 246(49.2%) they said Aromatherapy inhaled by pregnant women such as paint and perfume can be harmful to the fetus. Also, 375 (71.4%) they said did not know chemicals compounds in cosmetics.

Table 3 participant's knowledge about the chemicals products

Items	Agree N (%)	Not agree N (%)	I don't know N (%)
Use of cosmetic and personal care products are safe during pregnancy	266(53.2)	89(17.8)	145(29)
Preservative in cosmetics and personal care products are harmful to the fetus	149(29.8)	156(31.2)	195(39)
Aromatherapy inhaled by pregnant women such as paint and perfume can be harmful to the fetus	246(49.2)	106(21.2)	148(29.6)
Knowledge of participant's about	Agree	Not	I don't

Data analysis

Data has been analyzed with SPSS version 22.0 and variables were presented using percentages, spearman's rank correlation coefficient was used to measure the relationship between level of knowledge of the participants and their age, educational level, and occupation. The level of significance was set at $p < 0.05$.

Results

Socio-demographic characteristics of the participants

(500) five hundred participants were involved in this study with majority 222(44.4%) found in age range 31 years to 40 years. Approximately, 377 (67.4%) had completed tertiary school. While 13 (2.6 %) of the participants had no formal education. 29(5.8%) of the participants were reported to have a child with BD (Table 1). Participant's Knowledge on the drugs was assessed and the results are presented in Table 2. About 345(69%) of the participants indicated that folic acid and dietary supplements protect the child from BD. While 410 (82%) were aware that commit' to treatment as prescribed by their doctor. In addition 368(73%) indicated that drugs that are administered without prescription are dangerous and cause BD of fetus that are commonly associated with BD.

Table 1 Socio- demographic characteristics of the participants

characteristics	N (n=500)	%
Age (Years)		
21 - 30	75	15
31-40	222	44.4
41-50	203	40.6
Education level		
Primary	135	27
secondary	337	67.4
tertiary	15	3
none	13	2.6
occupation		
House wife	79	15.8
Teacher	292	58.4
Health officer	39	7.8
Employee in another field	90	18
Child with BD	29	5.8

Participant's knowledge on drugs that prevent their use during pregnancy is presented in Table 2. The results showed 390(78%) of the participant's don't know blood pressure medication, which cannot be taken during pregnancy. Also, 359(71.8%) were don't know

used as preservatives in cosmetics and personal care products and are used as antibacterial agents in soaps and tooth pastes. It has been shown that (95%) of women are exposed to these substances during pregnancy time (Jain. 2016), About (55%) women change the cosmetics they use during pregnancy. while (65%) be advised by their doctors to change the products they use in a study to determine the proportion of pregnant women using cosmetics during pregnancy (Marie et al .,2016) , There is an significantly relationship between compounds Dibutyl Phthalate and low birth weight when the pregnant women are exposed to these substances (Sathyanarayana et al., 2008) , Adequate knowledge about effects of drugs and cosmetics on the fetus among pregnant women could result in early detection and prompt consultation with the relevant health care professionals by nursing mothers and the care givers. The aim of this study was therefore to determine the level of knowledge about BD among citizen women of Naught attending antenatal clinics at central Nalut Hospital through consideration of their socio-demographic profile.

Methods

Participants

Participants were recruited at the antenatal units of central Nalut hospital selected serve as referral centers of all obstetrics and gynecology cases in the Nalut. The sampled pregnant women attending the antenatal clinics were from towns within the region.

Instruments for data collection

A structured researcher-administered questionnaire was designed by the researchers to collect data in this study. It comprised three sections: section A sourced basic socio-demographic information of the participants such age, education level, and occupation of mother. Section B comprised information about effect of drugs. This consisted 10 items. The parts tested participants their knowledge on the risk factors and prevention of drugs and chemicals on the fetus, and section C comprised information about the chemicals in cosmetics and personal care products which consisted 6 items. The items in the parts contains closed ended questions such as “agree” , “ not agree “ , “I don’t know” and “Yes” , “No” . The questionnaires designed to cover information on effect of drugs and chemicals in the cosmetics on the BD.

between the knowledge of BD among the participants and their socio-demographic profile. Alpha level was set at $p < 0.05$.

Results: A greater proportion of the participant, 222(44.4%) found in age range 36 years to 45 years, and 377(67.4%) attained tertiary level of education. Majority of the participants, 250(50%) had moderate knowledge on the drugs while 260 (52.03%) had low overall knowledge about the chemicals. The age, level of education and occupation of the participants were no significantly correlated ($P > 0.05$) with their knowledge on BD.

Conclusions: participants generally had moderate knowledge about BD. However, this had no bearing on their socio-demographic profile. The knowledge base about BD seems to be influenced by traditional belief of the participant; this finding should therefore serve as a guide for health care providers while planning awareness campaign about BD.

Key words: Birth defects, Knowledge, Pregnant women, Central hospital Nalut-Libya..

Background

Pregnant women are exposed to several compounds that are widely produced and abundant in our environment. The world health organization (WHO) defined Birth Defects as structural or functional abnormalities that are commonly seen at birth (Bello et.al 2013) , About 8% of pregnant women need permanent treatment due to chronic diseases such as diabetes, epilepsy , depression and thrombosis (Banhidy et al .,2005), A cross – sectional study at the Ethiopian Hospital used to assess the mother's awareness of the risk of drugs to the fetus, Where women 55.2% use drugs without prescription during pregnancy and 40.1% users of painkillers (Mohammed et al ., 2013), In Saudi Arabia , a study of 300 women of child bearing age found that 91% of the sample know folic acid and 84% of the women Said that folic acid should be taken during pregnancy and before(Al-holy et al., 2013), The pregnant woman exposed to the chemicals used in her daily life can enter her blood stream and then cross the placenta to reach the fetus and cause it many of the damage. Lead in the paint and some types of lipstick can cause damage to the brain of the fetus and disorders of the nervous system, difficulties in learning and hyperactivity. Also, referred to formaldehyde found as preservative in cosmetics and personal care products have a toxic effect on immunity in children and reduce weight in the fetus. Also, it found that phthalate used in many perfumes and cleaning products cause abnormalities in the penis and urethra in male fetuses (Banzal et al., 2017), compound Triclocarban anti-bacterial, which is added mainly for soap, and Propyl Paraben which is added to cosmetics contribute to reducing the fetal body length at birth (Philippat et al., 2014) , Parabens and Bisphenol are



Knowledge of pregnant women about risk factors of birth defects

Mrs. Amira Saleh Bagni

Mrs. Malak Kaml Bargig

Department of community Health, Medical Technology College, Nalut University,
Libya

الملخص

استخدام الادوية ومواد التجميل ومنتجات العناية الشخصية خلال فترة الحمل لها تأثير في نشوء عيوب خلقية ووفيات للأجنة والأطفال للأعمار الأقل من خمسة سنوات، المعرفة الغير كافية حول هذه المواد من الممكن أن تكون عوامل خطر مسببة للعيوب الخلقية لدى الأجنة؛ هدفت الدراسة إلى تحديد معرفة الأمهات حول عوامل الخطر المسببة للعيوب الخلقية وعلاقتها بعمر والمستوى التعليمي ومهنة الأمهات الحوامل في مستشفى نالوت المركزي. شارك خمسمائة (500) من الأمهات الحوامل في الدراسة، ووضع استبيان يحتوي على معلومات للمشاركة مثل عمر والمستوى التعليمي ومهن المشاركات، ومعلومات عن العوامل الخطر المسببة للعيوب الخلقية، البيانات تم تحليلها باستخدام النسبة المؤوية واختبار سبيرمان للإرتباط لإيجاد الارتباط بين المتغيرات.

النتائج: كان أكثر الأعمار المشاركة في الدراسة بين 36 إلى 45 سنة أي حوالي 222 (44.4%)، ووجد أن معظم المشاركات أتممن تعليمهن 377 ونسبة 67.4، وقد أشارت الدراسة بأن 250 (50%) من المشاركات لديهن معرفة متوسطة حول الأدوية التي تستعمل خلال فترة الحمل، وأشارت الى معرفة منخفضة حول المواد الكيميائية التي تحتويها مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية 260 ونسبة 52.03%. وقد تبين أن العمر و المستوى التعليمي ومهن المشاركات ليس له علاقة أو ارتباط بمعرفتهن حول العيوب الخلقية؛ نستنتج من الدراسة أن المشاركات لديهن معرفة متوسطة حول عوامل الخطر المؤدية للعيوب الخلقية للأجنة.

Abstract

Background: Negative effects of drugs and cosmetics on the Birth Defects (BD) are significant but under-recognized cause of mortality and disability among infants and children under five years of age. In adequate knowledge about the defects among prospective mothers could result in delayed intervention. The study determined the knowledge of BD among pregnant women in relation to their socio-demographic profile.

Method: (500) five hundred mothers gave their consent to participant in this study. A researcher-administered questionnaire was used to obtain information on socio-demographic characteristics from the participants and their knowledge about BD. The questionnaire divided in to three paragraphs: The first paragraph was on the socio-demographic characteristics of the participants. The second paragraph was on the effects of drugs on BD and the third one was about the chemicals in cosmetics and personal care products. Data were analyzed using percentages while spearman's rank correlation was used to determine the relationship

25. Shakespeare, William. William Shakespeare: The Complete Works. Ed. Alfred Harbage. 1969. Baltimore: Penguin, 1994.
26. Shakespeare, William. The Merchant of Venice. The Riverside Shakespeare. 2nd ed. Ed. G. Blakemore Evans. Boston: Mifflin, 1997.
27. Short, Hug., *Merchant of Venice: New Critical Essays.*, London, 2002.
28. *The Merchant of Venice, Shakespeare sources: Comedies and tragedies.* New York.
29. *The Merchant of Venice.* World Premier, Bregenzer Festspiele. William Shakespeare" Biography.
30. Pitt, Angela. Shakespeare's Women. Totowa: Barnes & Noble, 1981.
31. Roston, Murray. Sixteenth-Century English Literature. Macmillan History of Literature. Ed. A. Norman Jeffares. Farnborough, Eng.: Macmillan, 1982.
32. Williams, Gordon. Shakespeare, Sex and the Print Revolution. London. 1996.
33. Wilson, Edwin and Alvin., *Goldfarb, Living Theatre: A History.*, McGraw-Hill,. New York, 2000.
34. Wiltenburg, Joy. Disorderly Women and Female Power in the Street Literature of Early Modern England and Germany. Charlottesville: UP of Virginia, 1992.
35. Wright, Courtnei Crump. The Women of Shakespeare"s Plays: Analysis of the Role of the Women in Selected Plays with plot Synopses and Selected One Act Plays. Lanham, CT: UP of America, 1993.
36. Wheeler, Thomas. The Merchant of Venice: An Annotated Bibliography. New York: Garland, 1985.

Websites

37. <http://www.articlemyriad.com/character-analysis-shylock-merchant-venice>.
38. <http://www.articlemyriad.com/category/literature>.
39. <http://www.writing.service.com>.
40. <http://www.enotes.com/topics/merchant-of-venice>

8. Clark, Cumberland. A Study of The Merchant of Venice.. London: Folcroft, 1976.
9. Cook, Judith. Women in Shakespeare. London: Harrap, 1980.
10. Dodd, A. H. Life in Elizabethan England. New York: Putnam's Sons, 1961.
11. Dusinberre, Juliet. Shakespeare and the Nature of Women. New York: St. Martins, 1996.
12. Greenblatt, Stephen. Will in the World. New York: W.W. Norton, 2004.
13. Harold, Bloom, ed. Shylock. New York: Chelsea House, 1991.
14. Harold, Bloom, *Interpretations: Shakespeare, The Merchant of Venice*, New York, 2010.
15. Habermas, Jürgen. The Structural Transformation of the Public Sphere. Trans. Thomas Burger. Cambridge: MIT P, 1989. Google Book Search. 18 Apr. 2008.
16. Howard, Jean. E. "Women as Spectators, Spectacles, and Paying Customers." Readings in Renaissance Women's Drama (1998): 81-86.
17. Harold, Bloom., *Interpretations: Shakespeare, The Merchant of Venice*, New York, 2010.
18. Jameson, Mrs. Shakespeare's Heroines: Characteristics of Women, Moral Poetical, and Historical. Boston: Phillips, Sampson, and Company, 1953.
19. Jardine, Lisa. Reading Shakespeare Historically. New York : Routledge, 1996.
20. Jackson, Spielvoged, . *3rd edition, West Publishing Company*. New York, 1997.
21. McNeill, Fiona. Poor Women in Shakespeare. New York: Cambridge UP, 2007.
22. Newman, Karen. "Sexuality and Theories of Exchange in The Merchant of Venice." The Merchant of Venice. Nigel Wood, ed. Philadelphia: Open UP, 1996.
23. Shintri, Dr. Sarojini. Woman in Shakespeare. Dharwad: Karnatak U, 1977.
24. Singh, Sarup. The Double Standard in Shakespeare and Related Essays: Changing Status of Women in 16th and 17th Century England. Delhi: 1988.

He is romantic. He thinks that he deserves Portia by virtue of his high birth, wealth and grace. He is boastful and has a legal pride. He is a fatalist.

He dislikes the lead the casket because it is not attractive .He hates the silver caskets because he deserves more. He likes the inscription on the golden casket which says, "He who choose me will choose what my men desire." True to his character temperament he chooses the golden casket. He is attracted by the out ward show. But to his surprise he finds the picture of a devil in it. So he fails in choosing the right casket due to the defects in his character.

Conclusion

We may conclude that Shakespeare's female and male characters in The Merchant of Venice are more remarkable. Each of them male or female characters of this play are practical, impatient of mere words, clear-sighted as to ends and means. Portia, for example, grips our attention through the play. She dominates the whole scene. Her intellectual powers, her elevated sense of religion, her high honorable principles, and her best feelings as a woman are all displayed her. In Portia Shakespeare seems to have aimed at a perfect scheme of an amiable, intelligent and accomplished woman.

References

1. Adler. Cambridge Students Guide to, The Merchant of Venice., 1999.
2. Barber, CL, Shakespearean, Festive Comedy.
3. Boyce, Charles. Encyclopedia of Shakespeare, New York, Roundtable, 1990.
4. Brown. The Oxford Illustrated History of Theatre. Oxford: Oxford UP, 1995.
5. Barnet Sylvan. "Introduction." The Merchant of Venice Ed. Sylvan Barnet. New Jersey: Prentice-Hall Inc., 1970. 1-10.
6. Barton, Anne. Introduction. The Merchant of Venice. By William Shakespeare. The Riverside Shakespeare. 2nd ed. Ed. G. Blakemore Evans. Boston: 1997.
7. Bevington, David. "Cultural Exchange: Gascoigne and Ariosto at Gray"s Inn in 1966." Ed. Michele Marrapodi. The Italian..

Bossanio is a man of cheerful nature. When he meets Salarino, he says,

“Good signior both when shall we laugh,”

In Act II he ask his friends to be as merry as they can as they are going to enjoy themselves at a supper he has arranged in honor of his departure for Belmont. He is fond merry making.

The Prince of Morocco

The Prince of Morocco is one of the comic suitors for Portia's hand. He is Moorish, revealed in the play as a passionate, sincere and intense lover, a bombastic speaker, a poetic thinker and an arrogant aristocrat. He has a good deal of classical culture. He is an adventurous warrior, who is proud of his achievements in arms. As he says:

Bring me the fairest creature northward born,
Where Phoebus fire scare thaws the insides,
And let us make incision for your love,
To prove whose blood reddest, his or mine,

The vanity of the prince of Morocco is further betrayed in his comments upon the inscription of the caskets when he goes to try his luck. He says while examing the motto on the leaden casket:

A golden mind stoops not to shows of dress;

I shall then nor give nor hazard aught for lead'

He feels proud of his high birth. His mind is golden and he will not stoop to things which ordinary men like to do. His thoughts, speeches, deeds and behavior, reveal himself as a favorable specimen of an Eastern prince in love. He is a prince of barbarian race who has never known equals. He considered himself "half-divine" and made of a different clay from the rest of mankind. He is an arrogant braggart who boasts up his feat in the field of war and love. He appeals to Portia not hate him for his black color. He has defeated the bravest heart in Persia and Turkey. He has slain of Shah of Persia. In order to win her love he is prepared to challenge the Northern suitors. His blood is redder and warmer in spite of his black complexion. He will dare fight with the wild beasts to win her love. He has no moral rival.

And she is faire, and fairer than world

Of wondrous virtues, sometimes from her eyes

He grows poetic in his praise for her, When he goes to make the choice of the casket he is excited and inspired like a lover. He feels overjoyed when he selects the right casket. A fortune hunter is not expected to behave in a fashion. He woos her with pure and genuine love. Money is not his main concern. He undertakes journey to Belmont in a spirit of romantic adventure. His coming into contact with Portia changes him completely and has a purifying effect upon him. It is wrong to say that he wants marry Portia for her health. He woos and marries her for love, her beauty and worth. During the choice of the casket he is attracted more by love than by greed. He has a poetic temperament. In his description of Portia's show, he is reminded of Brutus's Portia and compares her sunny looks to the golden fleece of ancient mythology.

He is a popular figure in the whole of Venice. He is respected by senior like Antonio and Juniors like Gratiano and Lorenzo. Gratiano insists upon accompanying him to Belmont. Launcerlot leaves Shylock to take up jobs

with him. Salanio and Salarino have a deep regard for him. He is addressed as "My Lord Bassanio." He is a model of a gentleman in whose character and behavior those qualities of sympathy, directness and courage are combined.

Bassanio has personal charm and solid qualities. Portia falls in love with and prefers him to all suitors. When he goes to choose the casket she waits in suspense and anxiety. When he wins her she confers upon him her love tenderness and property. He is loved by Antonio though he has already wasted a big part of his wealth.

Bassanio is shrewd and enterprising. While choosing casket at Belmont he is not guided by outward show. His pride is the pride of a soldier who is attracted by threatening look of the leaden casket. He has depth, insight, and mature judgment. He tells her frankly that he is not only penniless but also owes money to others. He frankly tells Antonio his motive to marry Portia, the lady of Belmont. This requires moral courage.

Bassanio

Bassanio is one of the major characters of The Merchant of Venice. At the outset he does not create a favorable impression upon our mind. . He is a different man at Belmont, different in the trial scene and different in the fifth Act. His character is reflected in the words and actions of the people around him. He has a handsome personality. He belongs to the superior social status. He is “Lord Bassanio” to everybody. He is Antonio’s sincere friend and Portia’s lover. He is a gallant ardent and a perfect gentleman. Nerissa rightly describes him as a scholar and soldier worthy of praise. “He is a good natured, well-intentioned gentleman who has plenty of friends and no enemy. His love for and friendship with Antonio is supreme and sincere.

In Act III scene II, Bassanio turns pale on receiving a letter that Antonio’s merchant ship has been sunk. His soul is troubled with anxiety for Antonio’s life. In the trial scene he feels painted to think that Antonio’s present misfortune is due to him. He is ready to sacrifice everything, his own life and even his dearest wife to save Antonio. Nothing is more precious to him than Antonio’s life.

I am married to a wife
Which is as dear to me as life itself?
But life itself, my wife, and all the world
Are not with me esteemed above thy life:
I would lose all, ay, sacrifice them all
Here to this devil, to deliver you

He warns him not to sign such a risky bond with Shylock. Immediately after marriage Bassanio starts from Belmont with money enough to pay to Shylock in the court. His love for Antonio is so genuine that he forgets his wife Portia. On Antonio’s request Bassanio part with the ring against his conscience and Portia’s instructions. He pays generous tributes to Antonio before his wife. His readiness to pay ten times money. His appeal to the judge to wrest to law a little to do a great right proceeds from the sincerity of his love for Antonio. He loves Portia sincerely.

On the first occasion he praises her to Antonio.

In Belmont is a lady richly left:

Antonio is remarkable for his philosophic calm. Even when he is face to face with danger, disaster or death he shows the noblest kind of resignation. In the trial scene he says to Bassanio not to request Shylock any more. He wants to die with calm dignity. Speaking to Bassanio he says:

Give your hand , Bassanio: fare you well!

Give not that I am fallen to this for you:

He always remains calm and quit. He prepares himself calmly for the end. This attitude of fatalism is due to his goodness. He asks Bassanio never to feel that he is the cause of death. Even in the face of misery or misfortune he does not lose heart or blame anyone.

Though Shylock dominates the stage yet the play is concerned with fate and future of Antonio. Though individually he is not as important as Shylock is yet dramatically he is very important. It is against him that Shylock nurses grudge. Bassanio brings about a complication in his life and Portia by her wisdom saves him from the cruel hands of Shylock. He is melancholy by temper and nature. Antonio is not worldly wise. Had he been so, he would not have accepted and signed the bond. There is a touch of idealism about him. As he himself is good he does not expect evil from others. He therefore cannot see through the evils motives of Shylock to induce him to sign the bond in a merry sport.

However, he is a weak, sentimental, melancholy and passive. Shylock, thus desires his aspect of Antonio's character:

He hates our sacred nation, and he rails,

Even there where merchants most to do congregate

On my , bargains and my well-won thrift

Which he calls interest.

1:Wright, Courtnei Crump. The Women of Shakespeare's Plays: Analysis of the Role of the Women in Selected Plays with plot Synopses and Selected One Act Plays.Lanham, CT: UP of America, 1993.

2:<http://www.articlemyriad.com/character-analysis-shylock-merchant-venice>.

Antonio is the embodiment of friendship. His love for and friendship with Bassanio is superb. He loves Bassanio more than his life, as he says

My purse, my person, my extremist means,
Lie all unlocked to your occasions..

When Bassano leaves for Belmont, Antonio bids him farewell with tears in his eyes. . There is a depth and sincerity in his love for him .His love, person and purse is always at the disposal of Bassano. When he feels that his death is near he wants to be by his side. He is ever ready to help him without any consideration or motive.

He is known for his generosity and kindness. He lends money to the people free of interest. He is ever ready to do anything and everything to help others. Shylock main's grievances against him are that he lends money free of interest. He is liberal, open-hearted and untiring in his acts of kindness as is clear from the unconditional help he gives to Bassanio.

Good behavior is Antonio's main feature. He is ignorant of meanness and cruelty. His harsh treatment of Shylock proceeds from his self-righteousness of his nature.

He seeks my life, his reason well I know
Loft delivered from his forfeitures
Manny that have at times made moan to me
Therefore he hates me.

1:Shakespeare, William. The Merchant of Venice.The Riverside Shakespeare.2nd ed.
Ed.G. Blakemore Evans. Boston: Mifflin, 1997.

When Shylock learns of heavy losses of Antonio he says to Salarino

that he is not going to show mercy to him. When he is asked what he will do with a pound of Antonio's flesh, he says that he will use the flesh as a bait to catch fish. I would feed his revenge. He asks the jailor to keep a watch on Antonio. In the trial scene he refuses to accept twenty times the money offered by Bassanio. He even sharpens his knife and tells Antonio to be ready for one pound of flesh to be taken from his body. Portia's appeal for mercy has no effect on him. He is cunning, clever and hypocrite. The continuous all-treatment of the Jews by the Christian made them cunning, suspicious and hypocritical.

Shylock displays his cunning nature in his dealings with Antonio. He manages to get him in his grip as cleverly, as a spider draw in a fly in its web. He induces Antonio to sign the dangerous bond in a mercy sport. He puts on friendly look and speaks in the gentle tone so that none can suspect his cunning nature.

Shylock is essentially a human being. His humanity lies in his tender memory of his wife Loath. He would not lose the ring which he gives him on the occasion of marriage for all the monkeys in the world. He feels shocked to know that Jessica gave the same ring for a monkey. It has emotional value for him.

Antonio

Antonio is one of the most important, leading, interesting and attractive character in The Merchant of Venice. He is a rich and royal merchant and a very popular figure in Venice for whom everyone except Shylock has a word of praise. He is a royal merchant and popular figure. His business is wide spread all over the world. He has trade relations with India, Mexico and other countries. He enjoys popularity of his qualities of head and heart. Bassanio looks upon him as a "dearest friend, the kindest man," Salarino says of him "A kinder gentleman." Salanio refers to him as the good and noble Antonio," Lorenzo says "How true a gentleman," Gratiano refers to him as "The Royal merchant, good Antonio." Even the duke respects him in the trial scene and the jailor gives him privilege in the court. He is an object of praise and affection. He has the ancient Roman honor in him.

Walk with you, and so following: but I will not eat with you, drink with you, nor pray with you.

He is greedy for money. It is the weakest trait in his character. Money is his morality. He is a typical miser and money lender. He is a usurer who lends money at a high rate of interest. He hates Antonio because the latter lends money gratis. He has tried to amass wealth by torturing himself and others. To him wealth is more precious than religious faith. He believes in multiplying his wealth as sleep or lambs are multiplied. When Jessica his daughter runs away he cries more for ducats than for her. He says, "I would my daughter were dead at my foot, and the jewels in her ear."¹

He again grumbles that so much she has taken away and so much is spent in finding her out. This excessive love of wealth has destroyed all tender feeling in him. Launcelot Gobbo, his domestic servant complains that Shylock has starved him. In his love for money, Shylock has neglected his duty as a father. He does not allow Jessica to take part in any festivity which should cost money. He lives miserly. Even Jessica hates his miserliness and meanness.

He has passion for revenge. His passion for revenge is still greater than his passion for money. He wants to take revenge on the Christian in general and Antonio in particular not only on account of personal reasons but also for racial and religious reasons. He is always on the lookout for an opportunity to take revenge. When Bassanio goes to him for a loan on Antonio's behalf he says to himself "If I catch Antonio upon his hip, I will feed fat my revenge". He justifies his revenge by saying If you prick us do we not bleed?

If you tickle us do we not laugh? if you poison us,

do we not die? And if you wrong us, shall we not revenge?

Shylock is suspicious by nature. He cannot trust his servant or his friends, or even his daughter. He warns his daughter before going to invitation.

Well, Jessica, go in perhaps I will return immediately: Do as I bid you; shuts doors after you:

Main Characters of the Merchant of Venice

Shylock

Shylock is one of the most important, perfect, powerful, and dominating character of the Merchant of Venice. He dwarfs all other characters with the force of his personality in the play. Some critics even think that he is the hero of the play. He is dominating figure in every scene in which he appears till he goes out of the play all together—a broken old man tricked out of his rights. He is a problem character.

To some critics he is a villain and deserves our hatred while to other critics he is martyr as such he deserves on our pity, praises and sympathy. The fact is that he is essentially a human character who combines in himself both good and bad traits. He is neither a monster nor a martyr.

Shylock's house. Venetian home of Shylock the moneylender. Shylock's daughter Jessica and his servant LauncelotGobbo complain about the hellishness of the place, where thrift is practiced, where doors and windows are shut against the masked Christian revelers whom Shylock regards as threats to his religion and his property.

Shakespeare also uses generalized street scenes or scenes in front of Shylock's to demonstrate the anti-Semitism of Solario, Gratiano, and to contrast the shallowness of these men and of LauncelotGobbo with the wisdom of Portia and the considered judgment of Antonio, the rich and generous merchant of the play's title.

He is a Jew money-lender in the play. He charges interest on the loans he gives to men like Antonio and thus earns his living. He is addressed as the "Jew" more often than by his name. His dress is a Jewish gabardine. His talk is Jewish .He speaks in terms of the Jewish scriptures. He swears by the Jewish gods. He eats Jewish food. He maintains the exclusiveness of the Jewish people. He observes Jewish manners and customs. He is thus a Jew to the back bone. As he says, I will buy with you, sell with you, talk with you.

Characteristics of Shakespeare's works:

Taken as a whole, Shakespeare's play constitute the greatest simple body of work which any writer has contributed to our literature. Perhaps their most salient feature is their astonishing variety. As an Artist Shakespeare is concerned almost wholly with the artistic worth of humanity. He is never preoccupied with the beauty of nature which haunts so insistently the minds of modern poets. What Shakespeare loves as an artist is power intensity in human character .It may be power of intellect or moral power or power of expression or of grace, or the intensity of the exquisite as in Ariel, or power of love as in Imogen, or power of wit as in Benedict, or intensity of stupidity as in Sir Andrew Ague cheek, whose silliness approaches the sublime.

The world of Shakespeare is a world of miscellaneous ,a world of citizens and their wives of young lovers, who are only concerned with the wealth of their won passion for one another, a world of merchants, diggers, country squires and justice of the peace, old soldiers and old rascals serving men and holy men. There is no end to the variety of human types depicted in the plays of Shakespeare. His genius was flexible to a marvelous degree. He adopted himself to the most diverse materials and seemed to use it all with equal skill and enthusiasm.

His capital gift was his characterization both historical and imaginary with surprising vividness. From the beginning there is life in all his characters but as he advanced towards maturity, his characters came to be more boldly outlined and more complex.

His characters differ in sex, age, stage of life, virtues and vices but all of them are alike in being alive. However it would be wrong to identify Shakespeare with any of his characters. His supremacy lies in this that he could see and understand so much of life., could pierce the heart of so many passions, without feelings a prey to any aspect of life, that we say of him that he is universal, and we dare not say what was his personality. Every phrase of feeling lay within the scope of Shakespeare's understanding, and sympathy. The characters of men , women, the influences, and forces which affect them.

1: Cook, Judith. Women in Shakespeare. London: Harrap, 1980.

2:Pitt, Angela. Shakespeare's Women.Totowa: Barnes & Noble, 1981.

3.<http://www.articlemyriad.com/category/literature>.

4.<http://www.writing.service.com>.

5. <http://www.enotes.com/topics/merchant-of-venice>.

2) Period of the Great Comedies and Chronicle Plays(1594-1600): The work of this period are: King John, The Merchant of Venice ,Henry IV ,Parts I and II ,Henry ,V, The Taming of the Shrew, The Merry Wives of Windsor, Much Ado About Nothing, As you like It, The Twelfth Night ¹. These plays show a rapid growth and development in the poet's genius. They reflect a deeper knowledge of human life and human nature; the characterization and the humor have become more penetrating; thought has become more weighty; rhyme has largely been abandoned for prose and blank verse and the blank verse itself has lost its stiffness.

3) Period of the Great Tragedies, and of the Somber or Bitter comedies (1601-1608): This is a period of gloom and depression and it marks the full maturity of his powers. His dramatic power, his intellectual power and his power of expression are at their highest. This is the time of his supreme masterpieces. His attention is, however, occupied exclusively with dark side of human experience. The sin and weakness of man form the theme of his play; the emphasis is thrown on evil and the tone is either grave or fierce. The plays of this period are: Julius Caesar ,Hamlet , All's Well that Ends Well, Measure for Measure, Troilus and Cressida, Othello, King Lear, Macbeth, Antony and Cleopatra, Coriolanus, and Timon of Athens. ²

4) Period of the Later Comedies or Dramatic Romances (1608-1612):

The plays of this period are: Pericles, Cymbeline; The Winter 'tale, The Tempest, and unfinished Henry VIII. During this period, the temper of Shakespeare has changed from bitter and gloomy to serene and peaceful. The heavy clouds have melted away from the sky. A tender and gracious tone prevails. This ground work is still finished by tragic passion, but the evil is no longer permitted to have its way. The evil is controlled and conquered by the good. At the same time, they show the decline of Shakespeare's dramatic powers. They are often careless in construction and unsatisfactory in characterization, while there is a decline in style and versification.

1,2: Jardine, Lisa. Reading Shakespeare Historically. New York :Routledge, 1996.

that like Chaucer, he was no dreamer but a practical man of affairs. He reached London poor and friendless. He left it rich and respected and his fortunes were the work of his own hand. Much light is thus thrown not only upon his personal characters but also upon his writings, in which great power of creative imagination are combined with, and by, a wonderful feeling for reality, sound commonsense and a large and varied familiarity with the world.

Shakespeare changed the nature of drama in England arriving in London in the last decade of 16th century. Shakespeare began his play-writing career by adapting the prevailing fashion, writing in three popular genres - the Romance tradition, bloodthirsty Senecan tragedies, and wife-beating farces. But in each new play, he broke with convention, setting his own stamp on traditional material. We will look briefly at The Two Gentlemen of Verona, Titus Andronicus and The Taming of the Shrew before preparing to look at an early tragedy in "Romeo and Juliet".²

Shakespeare's work: The commonly accepted canon Shakespeare's dramatic work comprises 37 plays and 154 sonnets. His activity as a writer for the stage extended over some 24 years, beginning about 1588 and ending about 1612. His poetic and dramatic career has been divided into four periods corresponding to the growth and experience of his life and mind. These divisions are as follows:

1) Period of Early Experimentation (1588-1593):

To this Period belong: Titus Andronicus, Henry VI, Love's Labor's Lost, Comedy of Errors, A Midsummer-Night's Dream Two Gentlemen of Verona, Richard III, Richard II and Romeo and Juliet. To this period belong also the two poems: Venus and Adonis and The Rape of Lucrece. The work of this period is, as a whole, extremely slight in texture; the treatment of life is superficial; there is no depth of thought or characterization; and the art is evidently immature. The work is characterized by youthful exuberance of imagination, by extravagance of language, and by a constant use of puns, conceits and other affections.

1: Jardine, Lisa. Reading Shakespeare Historically. New York :Routledge, 1996.

2 Pitt, Angela. Shakespeare's Women. Totowa: Barnes & Noble, 1981.

he purchased abroad and now awaits the ships' return to Venice with some apprehension. When his dear young friend Bassanio asks him for the loan of a large sum of money he can use to impress Portia, a lady of Belmont whom he wishes to court, Antonio can only refer him to Shylock, a Jewish moneylender, and offer himself as surety for the loan. Antonio and Shylock have been adversaries for some time; Antonio criticizes the Jew for charging usurious interest rates as he himself lends money without charging interest. Antonio's antipathy for Shylock extends to mocking his way of life, and heaping insults on the Jew. Nonetheless, Shylock, who likewise expresses his hatred of Christians and their ways, agrees to the loan of three thousand ducats with the curious condition.

SHAKESPEARE

Shakespeare's life. William Shakespeare, a man of genius was born about the third April, 1564, at Stratford-on-Avon, Warwickshire.

He was the son of a prosperous tradesman of the town a little later became its High Bailiff or Mayor.¹ Though there is no actual record of the fact, it is practically certain that, like other Stratford boys of its class he went to the local grammar school, an excellent institution of its kin, where he was taught Latin and Arithmetic. While he never became a learned man, his few years at school thus gave him a sound education. Financial misfortunes presently overtook his father and when he was about fourteen, he was taken from school that he might help the family by earning money on his account. Of the nature of his employment however we know nothing. In his 19th year he married Anne Hathaway a well to do yeoman of the neighboring village of Shottery. This marriage was hasty and ill-advised and appears to have been unhappy. Three children were born from her. About 1587, he left his native town to seek his fortunes in London. At that time the drama was gaining rapidly in popularity through the work of the university wits.

1.. *The Merchant of Venice, Shakespeare sources: Comedies and tragedies.* New York.

Shakespeare soon tuned to the stage and became first an actor and then playwrights. Shakespeare's biography proves conclusively



Characters of the Merchant of Venice William Shakespeare

Mr. Mabrouk Methnani

Higher Institute of Technical & Technology Regdaleen, Libya

المخلص

يتم في هذا البحث الحالي التعرف عن شخصيات "تاجر البندقية" لفهم دورها في المسرحية. يعتبر تاجر البندقية أحد المسرحيات المعروفة لشكسبير على الرغم من تصنيفها على أنها كوميديا إلا أن لديها بعض العناصر المأساوية التي تزيد من جمال ورومانسية المسرحية. تصنف كونها ليست كوميديا خالصة ولا مأسوية نقية إنها كوميديا تراجيدية. وما يميز المسرحية بأنها فريدة من نوعها وملثية بالإثارة والفكاهة. شخصيات الكوميديا التشكسبيرية خفيفة ومبهجة إنهم مخلوقات محبوبون ، يربحون تعاطفنا حتى نشاركهم أفرانهم وأحزانهم .

Abstract

The present research about the characters of The Merchant of Venice are attempted to understand the role and places of the characters in the play. It is one of the well known play of Shakespeare, and classified as a comedy, it has certain tragic elements which heighten the beauty and romance of the play. Shakespeare's plays are neither pure comedies nor pure tragedies. They are tragic-comedy. His tragedies have the comic elements and the comedies have the tragic elements. Characterization of Shakespearian plays are unique, kind, light-hearted and humorous. They are lovable creatures, who win our sympathies.

Introduction

The Merchant of Venice is one of the well-known plays of Shakespeare, and is believed to have been written between 1596 and 1598. Though classified as a comedy, it has certain tragic elements which heighten the beauty and romance of the play. Shakespeare's plays are neither pure comedies nor pure tragedies. The wit and humor of various characters excite our laughter. The characters of Shakespearean comedy are kind, light-hearted and humorous. They are lovable creatures, who win our sympathies. As far as female characters are concerned, they are winning and charming. They dominate the action and are always in the front.

The remark of Ruskin, "Shakespeare has only heroines and no heroes," is certainly true of his comedies.

As is typical of William Shakespeare's comedies, The Merchant of Venice contains three interrelated plots. The merchant of the play's title, Antonio, has cast his fortune into several ships laden with goods

Contents

Research Papers Published in Foreign Languages		
No.	Research Title	Page(s)
1.	Characters of the Merchant of Venice William Shakespeare	E1 – E16
2.	Knowledge of pregnant women about risk factors of birth defects	E17 – E25
3.	The role of social media (Facebook) in teaching writing to (ESP) aviation students	E26– E43
4.	The metacognitive reading strategy awareness of KET, PET, & FCE Waha oil company Employees in Libya, Spring 2018	E44– E68
5.	Efficacy of topical application of 10% iodine ointment and intramuscular injection of vitamin A ,with topical application of 10% iodine ointment IN TREATMENT OF RINGWORM (DERMATOPHYTOSIS) in young camels.	E69– E73
6.	Thumb sucking, the harms to our children Health are more than just being a bad habit	E74– E90



مجلة العلوم الشاملة

Journal of Total Science

Higher Institute of Science & Technology

Raqdalen, Libya

البحوث المنشورة باللغات الأجنبية

Research Papers in Foreign Languages

Volume (2), Issue (8), (March. 2019)